

فيتال ناؤومكين

الجبهة القومية
في الكفاح

من اجل استقلال
اليمن الجنوبية،
والديمقراطية الوطنية



فیتالے ناؤومکین

الجبهة القومية
في الكفاح
من اجل استقلال
اليمن الجنوبية،
والديمقراطية الوطنية



دار التقدم
موسكو

ترجمة سليم توما

Наумкин В. В.

НАЦИОНАЛЬНЫЙ ФРОНТ В БОРЬБЕ
ЗА НЕЗАВИСИМОСТЬ ЮЖНОГО ПЕМЕНА
И НАЦИОНАЛЬНУЮ ДЕМОКРАТИЮ

Под общей редакцией Ю. С. Потомова

На арабском языке

يتناول هذا الكتاب على اساس دراسة مراجع اولية اصيلة ،
مقدمات حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية ، ومراحل قيامها ،
ونشؤ الجبهة القومية كمنظمة سياسية للثوريين اليمنيين الجنوبيين
تراست حرب التحرير ضد المستعمرين الانجليز وصنائعهم . ويحلل
الكتاب مراحل حرب التحرير لاعوام ١٩٦٣-١٩٦٧ وعملية قيام
الجبهة القومية وتطورها الفكرى والسياسى والتنظيمى ، وعوامل
واسباب انتصار شعب جنوب اليمن في كفاحه من اجل التحرر
الوطنى . كما يستقصى فترة ١٩٦٧-١٩٦٩ باعتبارهـا فترة
«استكمال التحرر الوطنى» الذى تمكنت اثناءه القوى الثورية حقا ،
بعد ان اتحدت في اطار التيار اليسارى ، من انزال الهزيمة بالقوى
اليمنية التى اغتصبت السلطة ، ومن الاطاحة بها ، وتحقيق الحركة
التصحيحية في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ التى اقيم بنتيجتها النظام
الثورى الديمقراطى .

© Издательство «Наука», 1980

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٨٤
طبع في الاتحاد السوفيتى

Н 0803000000—281
014(01)—84 218—84

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ احتفلت احدى افتي الدول المستقلة في العالم العربي - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - بالذكرى الخامسة عشرة لقيامها ، اما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣ فقد استقبلت الجمهورية عيداً مزدوجاً : الذكرى العشرين للثورة المسلحة ضد المستعمرين الانجليز التي توافقت مع اليوبيل الخمسى للحزب الطليعى لشغيلة اليمن الديمقراطى : الحزب الاشتراكى اليمنى .

ورد في برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى ان «الحزب الاشتراكى اليمنى هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والفئات الشعبية الكادحة الاخرى» (٨٠ ، ص ١) * . ويطرح الحزب هدفاً له «تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً لاسكتمال مهات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال نحو بناء الاشتراكية مسترشداً في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل بنظرية الاشتراكية العلمية آخذاً بعين الاعتبار الخصائص المحلية» (٨٠ ، ص ١) .

لم يكن تأسيس الحزب ، الذى يضطلع بقيادة البلاد في طريق التوجه الاشتراكى ، امراً مفاجئاً او عرضياً ، بل كان بمثابة حصيلة طبيعية لمجمل التطور السابق . في هذا التطور يمكن الاشارة الى المراحل الاساسية التالية :

* الارقام في النص تعنى : الرقم الاول هو رقم الكتاب في لائحة المراجع ، الرقم الثانى هو الصفحة .

عام ١٩٦٣ . في اليمن الجنوبية - قلعة الاستعمار الانجليزى
الذى حول عدن الى مستعمرة والمناطق الاخرى الى محميات - جرى
تأسيس الجبهة القومية ، وهى التنظيم الذى بدأ في تشرين الاول
(اكتوبر) الكفاح المسلح في سبيل التحرير الوطنى للشطر الجنوبى
من الاقليم .

تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ . الشعب برئاسة الجبهة القومية
يحرز الاستقلال ، ويتم اعلان تأسيس جمهورية اليمن الجنوبية
الشعبية . غير انه كان يوجد في السلطة الجناح اليمينى ، المحافظ ،
في التنظيم الذى كان يسترشد بنموذج التطور البرجوازى
الليبيرالى .

حزيران (يونيو) ١٩٦٩ . نتيجة للحركة التصحيحية وصل الى
الحكم في الجمهورية الجناح اليسارى التقدمى في التنظيم الذى باشر
باجراء تحويلات اجتماعية - اقتصادية وسياسية عميقة في جمهورية
اليمن الديمقراطية الشعبية (تلقت الجمهورية هذه التسمية عام
١٩٧٠) .

آذار (مارس) ١٩٧٢ . المؤتمر الخامس للتنظيم السياسى
الجبهة القومية يتخذ برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ،
ويعلن رسميا عن انتقال التنظيم الى مواقع الاشتراكية العلمية .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥ . الجبهة القومية تتوحد مع
التنظيمين الثوريين الديمقراطيين التقدميين الآخرين - الاتحاد
الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية - في التنظيم السياسى
الموحد الجبهة القومية .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ . على قاعدة التنظيم السياسى
الموحد الجبهة القومية يجرى تأسيس الحزب الاشتراكى اليمنى ،
يقر مؤتمره الاول برنامج الحزب ونظامه الداخلى .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ . يعقد في عدن المؤتمر الثانى
للحزب الاشتراكى اليمنى الذى يستخلص حصيلة التطور ويرسم
افاقا جديدة . بين امور اخرى يقر المؤتمر «الاتجاهات الاساسية
للتنمية والتوجيهات للخطة الخمسية الثانية لاعوام ١٩٨١-١٩٨٥» .
على الرغم من المصاعب الجمة ومؤامرات الامبريالية والصهيونية
والرجعية الداخلية تسير جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بثبات
واستمرار على النهج الذى اختارته واقفة في الصفوف الاولى لبلدان

التوجه الاشتراكي التي ورد بصددھا في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي : «ان تطور هذه البلدان على الطريق التقدمي يجرى بالطبع ليس على نسق واحد ، بل يسير في ظروف معقدة . بيد ان الاتجاهات الاساسية متشابهة . انها التصفية التدريجية لمواقع الاحتكارات الامبريالية والبرجوازية المحلية الكبيرة والاقطاعيين ، وتقييد نشاط الرأسمال الاجنبي . انها تأمين المواقع القيادية للدولة الشعبية في الاقتصاد ، والانتقال الى تنمية القوى المنتجة بموجب التخطيط ، وتشجيع الحركة التعاونية في الريف . انها زيادة دور الجماهير الكادحة في الحياة الاجتماعية وتعزيز جهاز الدولة تدريجيا بالكوادر الاهلية المخلصة للشعب . انها مناوأة الامبريالية في السياسة الخارجية لهذه البلدان . وتتغزز فيها الاحزاب الثورية التي تعبر عن مصالح الجماهير الواسعة من الشغيلة» (٢٠ ، ص ١٢) .

تميزت السنوات الماضية بتعزز السمعة العالمية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتنامي دورھا في السياسة العالمية . وفي هذا الصدد تتسم بأهمية كبيرة علاقات الصداقة والتعاون الوثيق المتزايدة توطدا على الدوام بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفيتي ، وبين الحزب الاشتراكي اليمني والحزب الشيوعي السوفيتي . وقد اعلن في البلاغ السوفيتي اليمني المشترك الصادر في اعقاب زيارة الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى رئيس مجلس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الرفيق على ناصر محمد الى الاتحاد السوفيتي في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ : «لقد نوه الجانبان بان العلاقات السوفيتية اليمنية الجنوبية تتطور وتتوطد باستمرار على القاعدة المتينة لمعاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المعقودة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . وتحقق بنجاح الروابط الوثيقة بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الاشتراكي اليمني . واكد الطرفان عزمهما على مواصلة تطوير وتحسين التعاون المثمر في جميع الميادين» (٢٦٨ ، ١٧-٩-١٩٨٢) .

وقيم قادة الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية تقييما عاليا التجربة الثورية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

تتسم دراسة تاريخ حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية بأهمية علمية وعملية كبيرة . وتحتل فيها مكانا خاصا مرحلتان : مرحلة ١٩٦٣-١٩٦٧ ، التي خاض فيها شعب جنوب اليمن بقيادة الجبهة القومية حرب تحرر وطني ضد المستعمرين ومرحلة ١٩٦٧-١٩٦٩ عندما كان الجناح اليساري للجبهة يخوض النضال ضد القوى اليمينية داخل التنظيم ، التي كانت تمسك بزمام الحكم ، وضد جهاز الدولة ، ولاسيما الجيش والبوليس ، الباقي من العهد الاستعماري . وفي تجربة شعب اليمن الجنوبية عدد غير قليل من السمات الفريدة كخوض الكفاح المسلح بقيادة التنظيم السياسي الذي قد تكون : الجبهة القومية ، تحول هذا التنظيم ، الذي انشئ من اجل قيادة حرب التحرير ، الى حزب ثوري ديمقراطي طليعي ، اندماج الفصائل التقدمية الثلاث للحركة الوطنية الديمقراطية في تنظيم موحد .

ويتناول هذا الكتاب نضال شعب جنوب اليمن في سبيل الاستقلال تحت قيادة الجبهة القومية . وفي هذا تضم مرحلة ١٩٦٣-١٩٦٧ في تاريخ الجبهة القومية الى مرحلة ١٩٦٧-١٩٦٩ التي يطلق عليها ثوريو اليمن الجنوبية تسمية «مرحلة استكمال التحرر الوطني الديمقراطي» . وبانتقال الجناح اليساري التقدمي من الجبهة القومية في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ الى السلطة ، بهذا بالذات استولت النواة الثورية الديمقراطية للتنظيم على السلطة السياسية وقضت نهائيا على جهاز النظام القديم . وبالنسبة للقوى اليسارية في الجبهة القومية - القوى القيادية الحقيقية للحرب الشعبية ضد المستعمرين - كان النضال في سبيل التحرر الوطني جزءا لا ينفصل عن النضال في سبيل التطور الوطني الديمقراطي . وفي هذا الصدد يطرح مؤلف الكتاب نصب عينيه مهمة دراسة التطور الداخلي للجبهة القومية والصراع بين القوى التي كانت داخلة في الجبهة . وقام المؤلف بمحاولة استجلاء منابع الايديولوجيا الوطنية وقيام الحركة الوطنية في المنطقة ، ومقدمات ولادة حركة التحرر الوطني والجبهة القومية كتنظيم سياسي .

واحدى مهام الكتاب كانت وضع تصنيف لمراحل تاريخ حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية ، وعلاوة على ذلك طرح هدف

استيضاح ما قبل تاريخ ومنشأ التنظيمات السياسية الاساسية والتشكيلات المسلحة ، والكتل ، وهلمجرا .

وجرت في الكتاب محاولة للكشف عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية لتجذير الجبهة القومية ، واطهار تناسب القوى الطبقية في المنطقة وتغيره في تلك المرحلة ، وتعيين مكان الوطنيين اليمنيين الجنوبيين في حركة التحرر الوطني العربية العامة ودرجة تأثير العوامل الخارجية على نضالهم .

ان الكتاب يدرس فترة في تاريخ اليمن الجنوبية والجبهة القومية سبق تناولها في مؤلفات علمية عديدة ، ولكنه لم يكرس لها حتى الان كتاب خاص بها . والحاجة الى دراسة علمية في هذا الموضوع لهذه الحقبة تستدعيها ، اولاً ، اهميتها الكبيرة في تاريخ الجبهة القومية والمنطقة والعالم العربي بأجمله ، ثانياً ، ضرورة امعان الفكر النظري فيها ووضع نظرية عامة على هذا الاساس توضح تطور العملية الثورية في جنوب الجزيرة العربية في الستينات ، ثالثاً ، اظهار الوثائق والمواد الجديدة التي تفسح المجال امام دراسة هذه الفترة بصورة اعمق وبمزيد من التفصيل .

وان المؤلف ، اذ اخذ بالحسبان تعقد المراجع والمصادر ووجود تناقضات وتحريفات فيها ، سعى عن طريق المقارنة فيما بينها ودراستها النقدية الى تبيان الاساس الواقعي المنطقي الموثوق بصحته . وفي بعض الحالات يقابل المؤلف بين التقييمات المختلفة الواردة في اعمال المشاركين في التجربة .

واستقصاء فترة ١٩٦٣-١٩٦٩ كان ضروريا لاجل التمهيد للدراسة المفصلة جدا للاحداث التاريخية التي سبقتها ابتداء من المظاهر الاولى لمناوأة الاستعمار .

ان المؤلف يعرب عن الامتنان العميق لسلطات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجميع الاصدقاء اليمنيين الذين لولا مساعدتهم لكان وضع هذا الكتاب امرا مستحيلا .

اليمن الجنوبية تحت وطأة الاستعمار البريطاني ، نشأة الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية (١٨٣٩ - ١٩٦٣)

الفصل الاول

اليمن الجنوبية في العهد الاستعماري

استبعاد بريطانيا الاستعماري لليمن الجنوبية

في اواخر القرن الثامن عشر اصيبت اليمن ، هذا القطر الموحد تاريخيا ، بالتفكك سياسيا . وكان جزؤها الجنوبي يتألف من عدة دويلات قزمية اقطاعية-عشائرية متخاصمة فيما بينها . في هذه الظروف باتت اليمن هدفا للمطامع التوسعية للدول الاستعمارية . ومدت انجلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا-المجر وهولندا خراطينهما الى هذا القطر ذي الاهمية الاستراتيجية الكبرى . وفي عام ١٨٠٢ عقدت شركة الهند الشرقية البريطانية مع سلطان لحج ، الذي كان يملك عدن ، معاهدة حصلت بموجبها على امتيازات كبيرة في اهم مرفأ تجاري ، مرفأ عدن . وسمح السلطان فعليا للسفن الانجليزية بشحن البضائع الى عدن بدون رسوم جمركية (لم تكن هذه الرسوم تتعدى ٢-٣٪ من قيمة البضائع) ، بينما حصل الوكيل السياسي الانجليزي في عدن على حق البت في جميع الدعاوى بين رعايا الامبراطورية البريطانية ورعايا سلطان لحج . وفي عام ١٨١٩ ، وبعد ارسال عمارة من السفن باتجاه سواحل اليمن ، اجبرت شركة الهند الشرقية نائب الامام الزيدى لليمن الشمالية على الموافقة على مرابطة حاميتها في مخا ، وظفرت بمنح الرعايا البريطانيين حق الحصانة وفرض رسوم جمركية متدنية على

البضائع الانجليزية . واذ خافت انجلترا على مصالحها في هذه المنطقة وكانت بحاجة الى قاعدة ارتكاز لسفنها راحت تمارس ضغطا عسكريا وسياسيا متزايدا على سلطان لحج وشيوخ القبائل . وعندما اصطدم الانجليز بالمقاومة اتهموا اهالى لحج بنهب محتويات سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية وارسلوا الى حوض عدن فصيلة اقتحام بقيادة القبطان هاينس كان هدفها احتلال عدن .

وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٩ تم الاستيلاء على عدن ، واثناء ذلك قتل ١٣٩ جنديا يمينا وجرح ٢٥ ، اما خسائر الانجليز فكانت ١٥ قتيل ، وجريحا (٢١١ ، ص ١٨٤-١٩٧) . وفر السلطان العبدل محسن الى لحج . وفوق قلعة عدن القديمة ارتفع العلم البريطاني «يونيون جيڪ» .. واصبح القبطان هاينس اول وكيل سياسى لعدن التي اخضعت لمقر رئاسة بومباي (١) .

حول الانجليز عدن الى قاعدة ارتكاز للاسطولين التجارى والحربى . واخذت المدينة تتطور بسرعة . ففى حين كان يعيش فى عدن حتى لحظة الاستيلاء عليها ٦٠٠ شخص ، ففى كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٢ اصبح يوجد هناك ١٩٩٣٨ شخصا ، بينهم ٨٥٧ اوروبيا (٢١١ ، ص ٢٠٤) . وبعد صراع مديد بين الوكيل السياسى والوالى العسكرى قرر مقر رئاسة بومباي جمع السلطتين فى شخص واحد .

كانت سياسة المستعمرين حيال المناطق الداخلية تكمن فى الابقاء على تشيتها الاقطاعى وتخلفها وعدم السماح بتسرب دول اخرى الى هناك . وقد تجلى هنا بقوة خاصة مبدأ الاستعمار الانجليزى الشهير «فرق تسد» .

وفي ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٩ عقدت «معاهدة صداقة» بين شركة الهند الشرقية وسلطان لحج اعترف هذا الاخير بموجبها بالسيطرة الانجليزية على عدن .

وبموجب المعاهدة كان يتوجب على السلطان عدم السماح للقبائل الخاضعة له بالقيام باعمال معادية للادارة الانجليزية فى عدن ، وحماية سلامة طرق المواصلات الواقعة فى المناطق الموجودة تحت سلطته . وتعهد الانجليز ، من جهتهم ، بدفع اعانة مالية سنوية للسلطان .

فى ٧ ايار (مايو) ١٨٤٩ عقدت معاهدة جديدة «للسلم

والصداقة» ضمن سلطان لحج بموجبها حرمة ممتلكات الرعايا الانجليز على اراضي السلطنة ، وافر لهم بحق الحصانة ، وتعهد بفرض رسم جمركي قدره ٢٪ فقط على البضائع الانجليزية ، وبالاسترشاد بنصائح الحكومة البريطانية . وبموجب معاهدة اخرى ، عقدت في العام نفسه ، انتقلت ممتلكات السلطان الى «تحت حماية الامبراطورية البريطانية» . هكذا اصبحت اول سلطنة في جنوب الجزيرة العربية محمية بريطانية . وسرعان ما عقدت معاهدات مماثلة مع اكثرية حكام سلطنات وامارات ومشيخات جنوب الجزيرة العربية .

وفي عام ١٨٥٤ سلم سلطان مسقط للانجليز جزر الحلانيات (كوريا موريا) الخمس التي غدت ، اثر ذلك ، جزءا من المستوطنة العدنية (٢) ، وكان يديرها المعتمد البريطاني في الخليج العربي . وفي عام ١٨٥٧ احتل الانجليز جزيرة بريم (ميون) التي دخلت في قوام المستوطنة ، وفيما بعد اصبحت مستعمرة . وفي عام ١٩١٥ احتلت القوات البريطانية جزيرة كمران التي كانت تعود لتركيا ، غير ان ذلك لم يكن مسجلا رسميا (٢٥٢ ، ص ١٧) . وفي عام ١٨٨٢ اشترى الانجليز من سلطان لحج مدينة الشيخ عثمان ضاحية عدن ، وفي عام ١٨٨٨ اشتروا قسما من الساحل الواقع بين عدن وشبه جزيرة البريقة (ليتل عدن او عدن الصغرى) .

ولكن شعب جنوب الجزيرة العربية لم يرضخ للاستعباد . فقد كانت انتفاضات افراد القبائل العاديين تصب في احتجاج الامراء والسلاطين وغيرهم من حكام القبائل الذين كانوا يقفون ضد الانجليز لاهداف مفرضة . وفي عام ١٨٣٩ قامت قوات سلطنتي لحج والفضل بمحاولة الاستيلاء على عدن ، ولكن هذه المحاولة منيت بالهزيمة . بعد ذلك حاول سلطان لحج اخذ المدينة في ايار (مايو) ١٨٤٠ وفي تموز (يوليو) ١٨٤١ . وغب مرور بعض الوقت اندفعت قوات الزعيم الديني اليمني اسماعيل بن حسن الى اقتحام عدن . ولم يتمكن الانجليز من التغلب على المنتفضين الا في آب (اغسطس) ١٨٤٦ . وفيما بعد اضطر الحكام الاقطاعيون لجنوب الجزيرة العربية الى الرضوخ لسيادة الانجليز ، وبعد ان اخذوا يتلقون الصداقات من المستعمرين اصبحتوا يتقيدون بنظام المحمية . وفي الفترة اللاحقة كان الاحتجاج ضد المستعمرين يتخذ ، اساسا ، شكل انتفاضات

قبائلية كان الانجليز يسحقونها سوية مع الحكام الاقطاعيين لدول جنوب الجزيرة العربية .

اثر الحرب العالمية الاولى ، وفي ظروف نهوض حركة التحرر العالمية تحت تأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، احتدم النضال بقوة جديدة وعلى اساس جماهيرى اوسع ضد المستعمرين الانجليز في جنوب اليمن . وكانت انتفاضات القبائل تستمد القوة ، بدرجة هامة ، من عمليات امام اليمن الشمالية يحيى الذى باشر تحرير عدة مناطق في اليمن الجنوبية . وبغية اخماد بريق النجاحات التى احرزتها القبائل وقوات الامام يحيى اضطر الانجليز الى تغيير وترقية اساليب ادارة المستعمرة والمحميات . وزيد عدد القوات الاستعمارية في البلاد . وفي عام ١٩٢٨ وضعت في عدن قوات السلاح الجوى البريطانى ، وتم تشكيل حرس من افراد القبائل حل محل المشاة البريطانيين . وكانت فصائل الحرس القبلى على اراضى القبائل تعمل تحت امرة حكامها . كما انشئت قوات حراسة من اجل المحافظة على النظام ، وهى حرس حكومى تحت امرة ضباط بريطانيين وعرب . وكانت تمول هذه القوات الحكومة البريطانية . وفي عام ١٩٣٤ جرى تشكيل جيش محميات عدن (الليوى) * الذى كان يتم تجنيد افراده من قبائل المناطق الغربية . وكان يقوده ضباط بريطانيون وعرب وكان جيش الليوى يخضع للقيادة البريطانية القائمة في عدن . وكانت مهمتها حماية الحدود مع اليمن الشمالية ، وكذلك قاعدة القوات الجوية البريطانية في عدن وحدود المستعمرة . اما مهمة القوات الجوية البريطانية فكانت تقديم مساندة للحرس وجيش الليوى في عملياتهما .

وبمساعدة العمليات الحربية الشديدة وقصف اراضى اليمن الشمالية تسنى للانجليز في اعوام ١٩٢٨-١٩٣٤ استعادة سيطرتهم في غرب جنوب الجزيرة العربية . ومع ذلك استمرت انتفاضات القبائل . وفي ١١ شباط (فبراير) ١٩٣٤ عقدت في صنعاء معاهدة بين المملكة اليمنية وبريطانيا اعترفت البريطانيون بموجيها باستقلال المملكة ، والامام يحيى بالحالة الراهنة في اليمن الجنوبية . وبعد

* لفظة ليوى تحريف للكلمة الانجليزية ليفيز بمعنى القوات المجندة .
الناشر .

مزور فترة قصيرة من الزمن تسنى للانجليز اقامة سيطرتهم في الجزء الشرقي ايضا من البلاد حيث استخدموا ضد العصاة نفس تلك الاساليب التي استخدموها في الغرب ايضا . وقد انشئت هنا ايضا قوات حراسة مسلحة تحت تسمية «جيش البادية» .

سياسة بريطانيا في اليمن الجنوبية

في عام ١٩٣٧ أعلنت اليمن مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، اى انه اصبحت تدار من هذا التاريخ فصاعدا من جانب وزارة المستعمرات البريطانية مباشرة . واصبح رئيسا جديدا للادارة الاستعمارية الحاكم الذي كان في الوقت نفسه رئيسا لهيئة الاركان ولديه مجلس تنفيذى .

كان الانجليز يسعون لفرض نظام المحمية على جميع الحكام في الشطر الجنوبي . فقد عقدوا ٣١ معاهدة حماية ، وقعت آخرها مع شيخ قبيلة بوسى من يافع العليا عام ١٩٥٤ ، وحوالى ٩٠ اتفاقا تحدد علاقات السلطنات والامارات والمشايخات مع انجلترا .

وفي عام ١٩٣٧ اعيد تنظيم المحميات الى محمية عدن الغربية ومحمية عدن الشرقية . وقد ضمت محمية عدن الغربية (وفق سرد ليتل) : سلطنة لحج ، مشيخة العلوى ، اماره الضالع ، مشيخة العقربى ، سلطنتى العوالق العليا والعوالق السفلى ، مشيخة العوالق العليا ، اماره بيعان ، سلطنة الحوشبى ، اتحاد دثينة ، سلطنتى يافع العليا ويافع السفلى ، مشيخة الشعيب ، منطقة القطيبي التابعة للضالع ، وخمس مشيخات صغيرة في منطقة يافع العليا : بوسى ، المفلحى ، الحضرمى ، دوبى ، الوسطى . وضمت المحمية الشرقية : سلطنة الشجر والمكلا (القعيطى) ، سلطنة الكثيرى ، والسلطنة المهرية في قشن وسقطرى ، وسلطنتى الواحيدى : واحدة عاصمتها في بالحاف وعزان ، والاخرى عاصمتها في بير على (٢٥٢ ، ص ١٥-١٦) .

كان الاسلوب الانجليزى لادارة المحميات ، اذ يستخدم طرائق عرض عضلات المستعمرين على القبائل واجبارها على الرضوخ لارادتهم وينتهك المؤسسات السياسية القائمة لدى القبائل ، يخلق

وضعا مشحونا بخطر الانفجار . وكان هذا الاسلوب يبقى على السلطة في ايدى الحكام المخلصين لانجلترا ، ويكسب زعماء احدى القبائل السلطة على قبائل اخرى ، وينص على نظام عقوبات بحق الزعماء المذنبين ، وعلى عقوبات جماعية بحق القبائل .

غير ان الانجليز اعتبروا معاهدات الحماية غير فعالة كفاية لاجل الاخضاع الكامل لليمن الجنوبية . وفي آب (اغسطس) ١٩٣٨ ، وغب مرور اربعة اعوام على اتفاقية صنعاء ، وقع سلطان القعيطى معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية استقبل بموجبها المستشار المقيم البريطاني . لقد كان ذلك اولى معاهدات «الاستشارة» التى غدت نظاما فرضت السلطات الاستعمارية بموجبه سيطرة اشد قساوة على المحميات . وعلاوة على ذلك اقرت المعاهدة ايضا نظام وراثية السلطة فى الاسرة السلطانية . وكان انغرامس اول مستشار مقيم لدى سلطاني القعيطى والكثيرى ، واثنمن على تسيير جميع الشؤون فى المحمية الشرقية .

واوقفت الحرب العالمية الثانية عملية الاستعباد اللاحق للمحميات بواسطة نظام المستشارين ، ولكنه عاد فاستمر بعد انتهاء الحرب . وحتى عام ١٩٥٤ كان قد وقع ١٣ معاهدة ماثلة اخرى . فقد عقدت هذه المعاهدات فى المحمية الغربية : فى عامى ١٩٤٤-١٩٤٥ مع سلطان الفضلى ، وسلطان العوالق السفلى ، وسلطان الحواشب ، وشريف بيحان ، وامير الضالع ، وفى عام ١٩٥١ مع شيخ العوالق العليا ، وسلطان العوذلى ، وسلطان لحج ، وفى المحمية الشرقية : فى عام ١٩٤٩ مع السلطان الواحدى فى بالحاف ، وفى عام ١٩٥٤ مع السلطان المهري فى قشن وسقطرى . ويستفاد من اقوال ليتل ان المحمية الغربية اثارت لدى الانجليز اهتماما اكبر مما اثارته المحمية الشرقية : ففى كل ولاية غربية كان يوجد مستشار سياسى لهم (٢٥٢ ، ص ٢٢) .

وبفقدان انجلترا مواقعها فى مصر والعراق وبلدان عربية اخرى تعاضت اهمية عدن العسكرية الاستراتيجية بالنسبة لها . وفى عام ١٩٥٧ اصبحت عدن اضخم قاعدة حربية بريطانية الى الشرق من قناة السويس . واقيم فى المستعمرة مقر القيادة العليا للقوات المسلحة الانجليزية فى الجزيرة العربية التى حولت فى آذار (مارس) ١٩٦١ الى قيادة الشرق الاوسط (١٩٠ ، ص ٨-٩) .

ومن قاعدة عدن كانت القوات الانجليزية تتوجه للقيام بعمليات سحق حركة التحرر الوطني في مختلف اجزاء الامبراطورية الاستعمارية البريطانية . وكانت عدن تضطلع بدور كبير كمحطة للتزويد بالوقود : حتى عام ١٩١٩ لتزويد السفن بالفحم ، وفيما بعد بالوقود السائل (٢٥١ ، ص ٤٤) .

وبالإضافة الى عدن كانت القوات البريطانية ترابط في مكيراس والضالع وبيحان ولحج وعلى اراضى سلطنة القيعى . وفى عدد من المراكز المأهولة فى المحميتين الغربية والشرقية انشئت مطارات لاجل القوات الجوية البريطانية .

بعد الحرب العالمية الثانية ادخل الانجليز بعض التحديثات على نظام ادارة المستعمرات . ف بموجب الامر الصادر عام ١٩٤٧ استحدث فى عدن مجلس تشريعى كانت تعين اعضاءه السلطات الاستعمارية . وكان المجلس التشريعى يتألف من السكرتير الرئيسى والمدعى العام وامين المالية ومساعد السكرتير الرئيسى لشؤون المستعمرات وممثل قيادة القوات البريطانية ورؤساء جاليات المستعمرة . والقوانين والالوامر قيد المناقشة فيه كان يتقدم بها المجلس التنفيذى . ومن اجل اتخاذ القرارات فى المجلس التشريعى كان ينبغى ان تصوت لها الاكثرية . غير ان قرارات المجلس لم تكن الزامية بالنسبة للحاكم ، وفقط فى حالة رفض قرار المجلس كان يترتب على الحاكم ان يرفع الى وزير المستعمرات تعليلا مناسباً لذلك . وفى عامى ١٩٦٢-١٩٦٣ فقط قرر المستعمرون ان يجرى تشكيل القسم الاصغر من قوام المجلس عن طريق الانتخابات .

فى عام ١٩٢٥ طرح المقيم السياسى البريطانى رايل فكرة توحيد دول جنوب الجزيرة العربية فى اتحاد فيدرالى تابعة لا إنجلترا ، اما فى عام ١٩٣٠ فقد جرت محاولة فاشلة لتحقيق هذه الفكرة (١٩٠ ، ص ٢٣) . وعاد الانجليز الى هذه الفكرة فى الخمسينات . فعند عام ١٩٥٤ كانت خطة اقامة الاتحاد الفيدرالى قد وضعها حاكم عدن البريطانى هيكينبوتوم والمستشار فى المحميات الغربية تريفاسكيس (٢٤٣ ، ص ١٦٤) . وقوبلت الخطة بمقاومة فئات واسعة من السكان . وكان واضحا ان هذه الخطة تستهدف تشديد تبعية اليمن الجنوبية لانجلترا وتأييد انسلاخها عن اليمن الشمالية . بعد عملية استدراج مدددة لحكام المحميات ، حيث استخدم

الانجليز التهديد والوعيد واطيح بسلطان لحج المتمرد على عبد الكريم ، تقرر انشاء اتحاد امارات الجنوب العربى . وتم الاعلان الرسمى عن هذا الاتحاد فى ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٩ . فى البدء دخلت الاتحاد ٦ ولايات : اماره الضالع ، مشيخة العوالق العليا ، اماره بيجان ، سلطنة العوذلى ، سلطنة الفضلى ، سلطنة يافع السفلى . وطلبت القبول فى الاتحاد ، ولكنها لم تفلح فى اجراء تشكيلات الدخول ، اربع ولايات اخرى : اتحاد دثينة ، سلطنات العوالق السفلى والحواشب ولحج .

وبموجب الاتفاقية تحملت انجلترا المسؤولية عن السياسة الخارجية للاتحاد والدفاع عنه . وفى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦١ انشئ على قاعدة القوات المدنية للقبائل جيش اتحادى كان يقوده انجليز بمساعدة ضباط عرب . وفى العام الحالى ١٩٦٢/٦٣ اعتمد الاتحاد على الحاجات العسكرية اكثر من ٤٥٪ وعلى البوليس حوالى ٣٥٪ من الميزانية (٢٣٥ ، ص ٤٥٢) . ومع مرور الزمن تسنى للانجليز اجتذاب ولايات يمنية جنوبية اخرى الى الاتحاد . وفى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١ دخلت الاتحاد سلطنة لحج ، وبعد مرور اربعة اشهر سلطنة العوالق السفلى واتحاد دثينة ومشيخة العقربى ، وفى عام ١٩٦٢ سلطنة الوحيدى ، وفى عام ١٩٦٣ عدن وسلطنة الحواشب ومشيخة الشعيب . وبعد دخول سلطنة العوالق العليا ومشيختى العلوى والمفلحى الى الاتحاد عام ١٩٦٤ بلغ عدد الولايات المنضمة اليه ١٧ ولاية (٢٣٩ ، ١٩٦٥-١٩٦٦ ، ص ٥) . وكان يقطنها ٩٠٠ الف نسمة (بما فى ذلك فى عدن ٢٦٥ الف) . (٢٣٩ ، ١٩٦٥-١٩٦٦ ، ص ٩) . وفى ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ غير اسم اتحاد امارات الجنوب العربى باسم اتحاد الجنوب العربى . وبقيت خارج الاتحاد سلطنات الكثيرى والقعيطى والمهرة وثلاث مشيخات صغيرة فى يافع العليا . وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التى ابدتها سكان المستعمرة ادخلت عدن بوضع خاص الى الاتحاد فى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٣ .

كانت كل السلطة فى اتحاد الجنوب العربى عمليا فى ايدي الانجليز ، بيد انه كانت تعمل فيه بصورة اسمية هيئات ادارة شكلية تابعة للدولة : المجلس الاعلى والحكومة الاتحادية اللذان كانا يتألفان من حكام الولايات والساسة البرجوازيين العدنيين .

والتغيرات الدستورية ، التي جرت في عدن بمناسبة دخولها اتحاد الجنوب العربي ، كانت مدعوة لخلق مظهر انتقال المستعمرة تدريجيا الى الادارة الذاتية . واصبح الحاكم البريطاني يدعى المندوب السامي ، وحول المجلس التنفيذي الى مجلس وزراء معين برئاسة رئيس وزراء . واصبح ٤ اعضاء من اصل ١١ عضوا في المجلس التشريعي ينتخبون من قبل السكان (٢٥٢ ، ص ٤٠) . غير ان هذه التغييرات لم تغير جوهر النظام الاستعماري : فالمندوب السامي كان يقبض على زمام السلطة كلها ، وعلى ارادته كان يتوقف البت بجميع المسائل في المستعمرة .

اقتصاد اليمن الجنوبية

كان الامر المميز بالنسبة للتطور الاقتصادي لليمن الجنوبية ، بالدرجة الاولى ، الفرق الشاسع في مستوى التطور بين عدن والمحميات .

فتحت الحرب العالمية الثانية لم يكن الانجليز يغيرون اهتماما خاصا بالتنمية الاقتصادية لعدن ، ناهيك عن المحميات . وفي سنوات ما بعد الحرب مارست الاعتبارات التالية تأثيرا كبيرا على تطور اقتصاد المستعمرة :

١- في اعوام ١٩٥٢-١٩٥٤ جرى في ضاحية عدن - البريقة - تشييد مصفاة ضخمة لتكرير الزيت تابعة لشركة «بريتيش بتروليوم كومياني» . وكان باستطاعتها تكرير حتى ٨ ملايين و ٣٠٠ ألف طن من النفط الخام في السنة ، وكانت تنتج ، في الاساس ، وقودا لتموين السفن . وهذه المصفاة كانت ، عمليا ، المؤسسة الصناعية الكبرى الوحيدة في اليمن الجنوبية ، وكانت منتجاتها تشكل حوالى تسعة اعشار حجم الناتج الاجمالى لصناعة اليمن الجنوبية .

٢- نظرا لتعاظم اهمية قاعدة عدن الحربية ومرفأ عدن جرى توسيع حوض المرفأ وبناء منشآت جديدة فيه ، وكان هذا المرفأ يحتل احد المراكز الرئيسية في العالم من حيث استقبال السفن . وفي عام ١٩٦٤ استقبل عددا قياسيا من السفن : ٦,٤ آلاف سفينة

بحرية وحوالى ١,٥ الف سفينة صغيرة لملاحة السواحل (حسب ١٩٥٠ ، ص ٨) .

٣- فى الخمسينات بدأ فى عدن بناء نشيط لمنشآت عسكرية ومدنية انجليزية : بيوت للضباط ، ابنية ادارية وما شابه ، واستمر هذا العمل فى الستينات ايضا .

بالاضافة الى ذلك ازدادت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية اهمية عدن كمركز لتجارة اعادة التصدير والتراخيص وتطورت بسرعة تجارة المفرق المعفاة من الرسوم الجمركية فى ميناء عدن ، التى كانت تجتذب عددا كبيرا من السائحين . وكان اقتصاد عدن موجها نحو خدمة القاعدة الحربية البريطانية والمرفأ وافراد القوات المسلحة البريطانية والبحارة الاجانب والسائحين . وبلغت حصة دائرة الخدمات فى الناتج الوطنى الاجمالى ٧٩,٢٪ (حسب ٢٥٣ ، ٨٩) .

كانت وفرة البضائع المستوردة الرخيصة تعوق تطور الصناعة المحلية التى كانت تتمثل اساسا بمؤسسات انتاجية للحرفيين والصناع . من ذلك ، كانت توجد فى عدن معامل صغيرة لانتاج اوانى الالمنيوم ، والسجاير ، والطوب ، والكتل الباطونية ، والاثاث ، والمرطبات ، وما شابه . والصناعة الاستخراجية كانت تتمثل بمصنع استخراج الملح . اما خارج حدود عدن فيمكن ان نذكر فقط من بين المؤسسات الصناعية معملا غير كبير لتعليب السمك فى المكلا ومعملين لحلج القطن فى ابين ولحج . وفى عدن وبعض المدن الاخرى كان يعمل عدد كبير من ورشات تصليح السيارات واجهزة الراديو والادوات الكهربائية والخ . ويمكن الحكم على المستوى المتدنئ لتطور الصناعة فى اليمن الجنوبية من المعطيات التالية :

حجم منتجات الانتاج الصناعية فى مستعمرة عدن
عام ١٩٦٢ (حسب ٢٥٣ ب ، ٨٠)

١٢٠٨٠٠	الملح (بالطنان)
٢٧٩	اوانى الالمنيوم (بالطنان)
٣٤	السجاير والتبناك (بالطنان)
٦١١٩٠٠٠	النفط المكرر (بالطنان)

٣٨٢٦٦٥٥	الطوب (بالقطعة)
١٩٦٣٦٠٠	الكتل الباطونية (بالقطعة)
٧٥٠	اطارات العجلات المصلحة (بالقطعة)
٢١٠	المصنوعات القطنية (بالكوبيات) *
٤٠٣٩١٩٤٨	المربطات (بالقناني)

* الكوبة=٢٧٥ قدما انجليزيا=١٧٠,١ كيلوغراما .

كان اقتصاد اليمن الجنوبية يعاني من عجز مزمن في ميزان التجارة الخارجية . وفي بنية الاستيراد ، الذي كان يجري عن طريقه تلبية حاجات السكان الاساسية الى البضائع ، كان النفط الخام يحتل مركزا رئيسيا : في عام ١٩٦٦ حوالى ٤٠٪ (٢٢٥ ، ٢٣) .

وكان قسم المداخيل في ميزانية اتحاد الجنوب العربي قائما بدرجة رئيسية على المعونات المالية الانجليزية . وكانت تتصرف بماليات المنطقة ٩ بنوك اجنبية .

وكان صيد السمك يشغل مكانا هاما في اقتصاد اليمن الجنوبية ، وفي عامى ١٩٦٣-١٩٦٤ تم في اتحاد الجنوب العربي اصطيد ١٢٥٠٠ طن من السمك (٢٥٣ ب ، ٨٠) بأدوات بدائية اساسا .

كانت محميات جنوب الجزيرة العربية في مستوى تطور متدن للغاية . ولم يفعل المستعمرون اى شىء تقريبا من اجل تحسين وضعها الاقتصادي . وكانت الزراعة متخلفة للغاية سواء من حيث مستوى تطور القوى المنتجة ام من حيث علاقات الانتاج . ففي هذا البلد ، الذى كان يبلغ عدد سكانه اكثر من مليون و٢٥٠ ألف نسمة ومساحته الاجمالية ٧٢ مليون فدان ، لم يكن يزرع سوى ٢٠٠-٢٢٠ ألف فدان من الاراضى (٢٣٥ ، ٢١٠-٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٩) ، وحتى ٣٠٠ ألف فدان حسب بعض المعطيات (١٥١ ، ٧٤) . وعلى الرغم من انه كان يشغل في الزراعة حوالى ٧٥٪ من سكان المنطقة فلم تكن حصتها ، في عام ١٩٦٥ مثلا ، سوى ١٠,٨٪ من الدخل الوطنى (٢٢٥ ، ٢٩) . وكان الانتاج الزراعى يؤمن اقل من نصف حاجات المنطقة الى المواد الغذائية التى بلغ استيرادها في عام ١٩٦١ نسبة ١٥,٤٪ من الواردات (٢٣٥ ، ٣٧٧) . وكانت الزراعة

ترتكز اساسا على الرى من السدود ، وتستخدم فيها ادوات عمل بدائية . وكان الاقطاعيون يملكون افضل الاراضى ، والفلاحون القليلو الاراضى يوجدون فى تبعية عبودية لهم وللمرابين والتجار والوسطاء . وكان يسود فى المنطقة الاقتصاد الطبيعى وشبه الطبيعى والاشكال المتخلفة للانتفاع بالارض بما فى ذلك نظام المحاصة الطبيعية .

وزراعة القطن وحدها ، التى ارسى اساسها الانجليز ، اعطت دفعة لتطور العلاقات البضاعية-النقدية فى الزراعة . بوشر بزرع القطن لاول مرة فى امارات اليمن الجنوبية عام ١٩٤٨ تحت اشراف الادارة الزراعية البريطانية فى عدن . وكانت زراعة القطن فى لحج وابين تجرى تحت رعاية شركة «لجنة ابين» البريطانية . وكانت الشركة تشتري القطن من المنتجين بسعر متدن جدا ، ٦٠ سنتا (٦، شيلنغ) للرطل الواحد وتبيعه فى بريطانيا ١٥ شيلنغات للرطل (٢٣١ ، ٢٤٣) . وكان المنتجون ملزمين ببيع القطن للشركة فقط. بالسعر الذى تفرضه هى . لقد كان القطن يتجه الى معامل لانكاشير التى كان مفيدا لها بيع منتجاته فى اليمن الجنوبية ذاتها (٢٣١ ، ٢٤٣) .

الا انه بقيت قائمة حتى فى مناطق زراعة القطن علاقات استئجار الاراضى . وفى حين كان نظام المحاصة الطبيعية قاعدة متبعة بالنسبة للمناطق التى كان يسودها الاقتصاد الطبيعى فقد كان استئجار الاراضى بالنقود منتشرا فى مناطق زراعة القطن (٢٣٥ ، ص ٢٨٧) . ويشهد الجدول رقم ١ بعلاء على المستوى المتدن لانتاج المزروعات .

وكانت تربية الماشية احد الفروع الاساسية للزراعة . وفى عام ١٩٦٢ كان يوجد فى البلاد ٢٠٠ الف جمل ، و٢٠٠ الف رأس بقر ، ومليونان و٥٠٠ الف رأس غنم وماعز ، و١٠٠ الف حمار (٢٥٣ ب ، ٨٠) . والعدد الاكبر من رؤوس المواشى هذه كان يملكه الحكام الاقطاعيون للولايات . والقسم الاخر كان يعود للقبائل الرحل او يوجد فى حوزة صغار الملاكين الزراعيين . ولم تكن تنتج كمية كبيرة من المنتجات لاجل السوق .

لقد كان سبب تأخر اقتصاد اليمن الجنوبية ككل وعدم انتظام تطور عدن والمحميات يعود الى خصائص الوضع الاجتماعى فى المنطقة .

جدول رقم ١

مساحات الاراضى الزراعية وحجم انتاج المزروعات
في محميات اليمن الجنوبية (حسب ٢٥٣ ب ، ٧٩)

١٩٦٤ - ١٩٦٣		١٩٦٣ - ١٩٦٢		
طن	اكر	طن	اكر *	
١٦٨٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	الدخن
٣٣٠٠	١١٠٠٠	٣٨٠٠	١٣٠٠٠	الذرة العوجاء
٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٨٠٠٠	القمح
٣٢٠٠	٤٠٠٠	٣٢٠٠	٤٥٠٠	الشعير
٩٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	٤٠٠٠	السمن
لا معطيات	لا معطيات	٧٥٠٠	١٢٠٠٠	التمر
لا معطيات	٥١٠٠٠	٦٣٨٠	٥٥٠٠٠	القطن
لا معطيات	لا معطيات	١٢٠٠٠	لا معطيات	بدور القطن

* الاكر الواحد يساوى ٤٠٤٦,٨٦ مترا مربعا .

الوضع الاجتماعى فى الشطر الجنوبى

ابتداء من الربع الثانى من القرن التاسع عشر وفى اعقاب الغزوات الاستعمارية وجد اليمنيون انفسهم منقسمين بعد ان كانوا يتطورون طوال اعوام مديدة كقوم واحد . ومع ذلك فقد كان الشمال والجنوب (باستثناء عدن) على السواء ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، موجودين تقريبا على مستوى واحد من التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى كان يتميز بالركود والتخلف .

وقد مارست ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى تأثيرا شديدا على العالم العربى ، بما فى ذلك على اليمن . وكانت المملكة اليمنية البلد العربى الثانى ، بعد المملكة العربية السعودية ، الذى اقام (فى عام ١٩٢٨) علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى . وكان انتصار الاتحاد السوفيتى على الفاشية وقيام المنظومة العالمية

للاستراتيجية وازمة الرأسمالية العالمية ونظامها الاستعماري عوامل هامة للتطور الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة . وغدت فترة ما بعد الحرب زمن تغيرات اجتماعية كبيرة في جنوب اليمن والتكون والتطور السريعين لطبقات جديدة في المجتمع قيض لها فيما بعد ان تضطلع بدور حاسم في التجديد الثوري للشطر الجنوبي .

كان الامر المميز بالنسبة للبنية الاجتماعية في المجتمع اليمني الجنوبي ، بحكم تعدد انماط اقتصاده ، وجود عدد كبير من الطبقات والفئات الاجتماعية والشرائح الوسطية . وبالإضافة الى ذلك كان التركيب الاجتماعي للأقليم يتميز بالتعدد وتعدد الاشكال ، وبتشابك مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ، وبعدد اكمال التمايز الاجتماعي ، وبامحاء الحدود الاجتماعية .

كانت عدن اكبر مدن اليمن الجنوبية . علما بانه كانت توجد مدينة عدن و«ولاية عدن» لاتحاد الجنوب العربي ، اى عدن سوية مع ضواحيها . وفي عام ١٩٦٣ كان يعيش في عدن ٩٩٢٨٥ نسمة ، وفي عدن وضواحيها ٢٥٠ الف نسمة ، بما في ذلك في الشيخ عثمان ٢٩٨٧٩ نسمة ، وفي عدن الصغرى ٩٢٧٧ نسمة . وكان عدد سكان المحميات يبلغ نحو مليون شخص . واكبر مدينة خارج حدود عدن كانت مدينة المكلا عاصمة سلطنة القعيطى : ٢٠ الف شخص (٢٥٣ ب ، ٧٩) . وكان يعيش في كل من صيئون ولحج وبعض المدن الاخرى بضعة آلاف من الاشخاص . واكثرية مدن الجنوب العربي كانت عبارة عن بلدات غير كبيرة حيث يتعاطى القسم الاساسى من السكان الاعمال الزراعية وصيد الاسماك .

كان المستعمرون يشجعون سفر الاوروبيين والمهاجرين من المستعمرات الانجليزية وبلدان الكومنولث ، على السواء ، الى عدن . وفي عام ١٩٦٤ كان يوجد في عدن وضواحيها ٢٦٥ الفا . وكان ٢٠٠ الف عربى ، بمن فيهم المنحدرون من المحميات واليمن الشمالية ، يشكلون ٧٥,٥٪ من سكان المستعمرة ، و٢٠ الف شخص من اصل هندي باكستاني ٧,٥٪ ، و٢٤ الف صومالى ٩٪ ، و٢٠ الف اوروبى ٧,٥٪ (حسب ٢٣٥ ، ١٦٩) . كان المهاجرون يشتغلون على الغالب في حقل التجارة والخدمات . ونشأ نفس الوضع تقريبا في المستعمرة نفسها حيث كان يعيش ٤٠٪ من ابناء الجنوب ، و٣٥٪ من ابناء الشمال ، و١١٪ من الاشخاص ذوى المنشأ

الهندي الباكستاني ، و٨٪ من الصوماليين ، و٦٪ من آخرين (٢٥٣ ب ، ٧٩) .

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تتكون في عدن بصورة كثيفة طبقات اجتماعية جديدة ، وبالدرجة الاولى البروليتاريا . وتكونت هنا في النصف الاول للخمسينات الفصائل الرئيسية الثلاث للطبقة العاملة العدنية .

الفصيلة الاولى كانت تتألف من عمال النفط . ففي حين كان يعمل في مصفاة الزيت بعدن الصغرى ، في الايام الاولى لوجودها ، ١٠٠٠٠ عامل محلي (غير كفوتين في اكثريتهم) بمن فيهم البنؤون ، فقد اخذ عددهم في الاعوام اللاحقة ينخفض حتى وصل في عام ١٩٦٧ الى ١٨٠٠ (كان مجمل عدد العاملين في المصفاة ٢١٠٠ شخص ، بمن فيهم ٣٠٠ اخصائي انجليزى واميركى) (٢٣٥ ، ٣٢٤) .

والفصيلة الثانية كانت تتألف من عمال الموانئ* . ففي عام ١٩٦٢ كان يعمل في الميناء ٧٤٥٦ شخصا ، بينهم حوالى ٦٠٠٠ عامل (٢٣٥ ، ٣٦٩) . وكان بينهم عدد غير قليل من العمال الموسمين . الفصيلة الثالثة ، وهى الفصيلة الاكبر عددا ، كانت تتألف من عمال البناء . فيستفاد من معطيات مصلحة العمل في المستعمرة ان العاملين في البناء كانوا يشكلون في عام ١٩٥٤ حوالى ٦٧٪ من جميع المشتغلين في الصناعة (اي ٦٦٩٦ عاملا من اصل ١٠٠٢٧) ، وفي عام ١٩٦٢ مقدار ٥٠٪ (١٢٦٤٦ من اصل ٢٥١٤١) ، بينهم ٢٨١٩ عاملا كفوءا و٦٩٧٢ عاملا غير كفوء و٢٤٣٦ «فنيا وحرفيا» . ويؤكد محمد عمر الحبشى (٣) ان مجمل عدد الذين كانوا يعملون في البناء ، سوية مع عدد التلامذة والنساء والمراهقين ، بلغ حوالى ١٥٠٠٠ شخص (٣٢٥-٣٢٨-٣٢٩) .

وقسم من العمال كان يشتغل في استخراج الملح . ففي عام ١٩٥٢ كان يعمل في ٤ احواض لاستخراج الملح من مياه البحر حوالى الف شخص ، غير انه لم يبق منها عند عام ١٩٦٢ سوى حوض واحد (٣٣٨-٣٣٩) .

وكان القسم الاكبر من بروليتاريا عدن يتألف من ابناء الشطر الشمالى من اليمن .

وحدث نمو عاصف للطبقة العاملة العدنية في النصف الثانى ايضا من الخمسينات . ففي حين كان يعمل هنا عام ١٩٥٤ ، حسب

معطيات السلطات الاستعمارية ، ما يزيد قليلا عن ٣٠ ألف شخص بالاجرة (٢٤١ ، ٥٨) فقد ارتفع عددهم عام ١٩٥٩ الى قرابة ٦٢ ألفا ، بمن فيهم : في الميناء ٥٦٠٠ ، وفي اعمال البناء ١٠ آلاف ، ومصفاة تكرير الزيت ١٧٠٠ ، ومؤسسات الصناعة الخفيفة ٥ آلاف ، وفي التجارة ٧ آلاف ، وفي دائرة خدمات الحكومة والقوات المسلحة البريطانية ١١٦٠٠ ، وفي خدمة الفنادق والمطاعم والمنازل ٢١ ألفا (٢٢٩ أ ، ١٨ ؛ ٢٣٢ ، ١٣١) . اذن ، لم يكن يشتغل في الصناعة والبناء سوى حوالى ٣٦٪ من العمال الاجراء في عدن . وبين اشخاص العمل المأجور كان عدد العدنيين ٢٤ ألفا فقط اى اقل من ٤٠٪ ، والمتحدرين من الشمال والمناطق الداخلية للجنوب العربى اكثر من ٦٠٪ . وكان اشخاص العمل المأجور يشكلون ربع العدد الاجمالى لسكان عدن .

كانت البروليتاريا العدنية طبقة فتية في طور التكون . وكانت لا تزال شديدة الارتباط بالزراعة : فقد كانت عوائل عدد كبير من العمال تعيش في الارياض وتملك ارضا . وقسم من البروليتاريا ، ولاسيما العمال الكفويين ، كانوا يتعاطون في الوقت نفسه اعمالا اخرى : كانوا يملكون ورشات وسيارات تكسى ، ويستخدمون العمل المأجور في قطع الارض العائدة لهم .

كما كان يجرى في المهجر ايضا تكون طبقة عاملة يمنية جنوبية (وهى ظاهرة مميزة ايضا بالنسبة للطبقة العاملة في اليمن الشمالية) . اكيد ان العمال اليمنيين الجنوبيين في الكويت وامارات الخليج العربى والعربية السعودية وانجلترا والولايات المتحدة الاميركية وبلدان اخرى كانوا ، بدرجة ما ، جزءا من الطبقة العاملة لهذه البلدان ايضا ، غير ان اكثريتهم الساحقة اخذت مع ذلك ، غب مرور بضع سنوات ، تعود الى الوطن وتمارس تأثيرا مباشرا على السكان . وكان هذا التأثير كبيرا بوجه خاص هناك حيث يوجد في المهجر جزء كبير من السكان الذكور ، ولا سيما في منطقتى الضالع ويافع . في الحقيقة ان العمال السابقين في مصانع مانشيستر التعدينية او معامل النفط بالكويت ، اذ يعودون الى ديارهم ، يجدون انفسهم من جديد اسرى التصورات التقليدية لاقاربهم . ففى يافع ، مثلا ، كان الرجل ، اذ يعود الى بيته بعد سنوات طويلة في العمل ، ينفق النقود المدخرة طبقا للتقاليد المتبعة منذ زمن

قديم : على الاحتفالات بالعرس وبناء دار حجرية عالية ، ومن ثم يحيا حياة فلاح بطيركى يعمل في قطعة صغيرة من الارض . ومع ذلك ، فان هذا الجزء بالذات من السكان كان في الخمسينات والستينات الحامل النشيط للافكار الوطنية وافكار القومية العربية ، وساعد على انتشارها في اليمن الجنوبية .

وكان صيادو الاسماك يؤلفون فئة قريبة من العمال من حيث وضعها . ففي عام ١٩٤٦ كان يوجد في عدن ١٣٠٠ صياد سمك ، وفي عام ١٩٦٠ هبط عددهم الى ٧٥٠ (فنتيجة لظهور قوارب بمحرك ديزل لم تعد ثمة من حاجة لطاقم كبير) . وفي المحميات كان عدد صيادي الاسماك اكبر بكثير : ٥ آلاف شخص ، علما بانهم كانوا في تبعية عبودية للمرابين وتجار السمك (٣٢٥ ، ٢٨٦-٢٨٧) .

ويستفاد من معطيات اخرى انه كان يوجد في اليمن الجنوبية في اواسط الستينات حوالى ١٠ آلاف و ٥٠٠ صياد سمك (راجع ١٩٥ ، ١ ، ص ٨) .

وفي المحميات كان اشخاص العمل المأجور كناية عن عمال في المؤسسات الحرفية الصغيرة والورشات ، وعمال زراعيين كذلك ، وكانوا يتركزون في مزارع القطن بأبين ولحج . كان العمال العدنيون يشتغلون ، اساسا ، في مؤسسات تعود للرأسمال الاجنبى ، لذا فقد كانوا ، كطبقة ، مواجهين للبرجوازية الاجنبية . ففي عدن لم تتكون طبقة البرجوازية الوطنية ، وكان الرأسماليون المحليون يتمثلون بالتجار ومالكي البنايات (كانوا يؤجرون الشقق للانجليز والسكان المحليين) . كما تغلغلوا ايضا الى المحميات لاستغلال الفلاحين .

وكانت البنوك ، الموجودة في ايدى الاجانب ، تعمل على الغالب في ميدان التجارة ولا تساعد تقريبا على تنمية الصناعة والزراعة (٢٣٥ ، ص ٤٣٣-٤٣٦) . وكانت «ا . بيس وشركاه» و«لوك اند توماس» وغيرهما من الشركات الاجنبية تسيطر على السوق العدنية . وفي ميدان التجارة ايضا كان يسيطر الرأسمال الاجنبى .

وكانت البرجوازية اليمنية الجنوبية المنشأ تتكون في المهجر ايضا . غير ان البرجوازية ، خلافا للعمال اليمنيين الجنوبيين الذين بقوا يمنيين جنوبيين في البلد الذى كانوا يقيمون فيه مؤقتا ، كانت متمزجة في تلك المجتمعات التى توجد فيها . فالبرجوازيون اليمنيون

الجنوبيون في المهجر كانوا على الغالب تجارا ، واصحاب بنايات وعقارات ايضا ، وكان بينهم عدد غير قليل من ابناء حضرموت الذين لعبوا اهم دور في الحياة الاقتصادية لاندونيسيا والعربية السعودية واثيوبيا وبلدان شمال افريقيا . والكثيرون من الرأسماليين اليمينيين الجنوبيين اتخذوا جنسية هذه البلدان .

وكان تحويل العملات من اشخاص خاصين في الخارج الى اليمن الجنوبية يشكل جزءا غير قليل من عائداتها بالعملية الصعبة . وفي عام ١٩٦٥ تم تحويل ٥ ملايين جنيه استرليني الى البلاد ، اي ما يشكل ٦,١٣٪ في بنية الناتج الوطني الاجمالي (حسب ٢٥٣ ، ٨٩) . وكان جزء من سكان البلاد ، في المدن والارياف على السواء ، يحيون حياة طفيلية اذ كانوا يعيشون على حساب الاموال الواردة من اقربائهم في الخارج . وفي الريف كانت هذه الاموال تستخدم غالبا من اجل دفع اتعاب العمل المأجور في قطع الارض العائدة لعوائل المهاجرين رغم ان الانتاج نفسه هنا كان يرتدى طابعا بطريركيا . لعب التناقض بين الطبقة العاملة اليمنية الجنوبية الفتية والرأسمال الاجنبي دورا هاما في ولادة حركة التحرر الوطني . وكانت البرجوازية العنصرية مرتبطة المصالح بالرأسمال الاجنبي ، لذا فلم تستطع المشاركة في هذه الحركة .

وفي اوساط المثقفين والمستخدمين كان يلاحظ تمحور شديد : ففي جهاز الدولة والنظام العسكري البوليسي كان يضطلع بالدور الرئيسي صنائع الانجليز المتحدرون من العوائل الاقطاعية في المحميات وزعامات القبائل والكمبرادوريين العندين . فهؤلاء الاشخاص كانوا دعامة مأمونة للمستعمرين في اليمن الجنوبية . واهم المناصب كان يشغلها افراد انجليز ، وكذلك افراد من اصل غير عربي . من ذلك ان هيئة الضباط في الجيش الاتحادي كانت تتألف على امتداد سنوات عديدة من الانجليز ، اما تعريب جهاز الجيش والبوليس فلم يجر الا في الستينات فقط . وتعداد هذا الجهاز كان يتزايد على الدوام ففاق عام ١٩٦٧ الـ ١٧ الف شخص (٢٢٧ ، ٤٠٧-٤٠٨) .

كان يقف في مواجهة هذه القوى القسم الوطني من المثقفين اليمينيين الجنوبيين القليلي العدد ، وصغار المستخدمين ؛ وبعض منهم تلقوا التعليم في البلدان العربية . وكان البادئين بحركة التحرر

جدول رقم ٢

السكان النشطاء اقتصاديا في عدن
(حسب ٢٦٣ ، ١٩٦٢ ، ص ٨)

الاجمال			النساء			الرجال			السنة
النشطاء اقتصاديا		مجموع السكان	النشيطات اقتصاديا		جميع السكان الاناث	النشطاء اقتصاديا		جميع السكان الذكور	
النسبة المئوية	العدد		النسبة المئوية	العدد		النسبة المئوية	العدد		
٣٧,٥	٥١٣٠١	١٣٦٦٦٦	٤,٦	١٩٦٩	٤٢٥١٧	٥٢,٤	٤٩٣٣٢	٩٤١٤٩	١٩٥٥
٣٨,٦	٥٥٦٠٠	١٤٣٨٦٧	٢,٢	٩٦٤	٤٤٧١٧	٥٥,١	٥٤٦٣٦	٩٩١٥٠	١٩٥٨

* لم يدرج في العدد الاجمالي ١٧٧٥ شخصا لم يشر الي جنسهم . وفي عدد السكان النشطاء اقتصاديسا لم يدرج ٢٤٠٠ شخص لم تتضمن استماراتهم شيئا عن مواصفاتهم الاقتصادية ، ١٠٤٧ شخصا لم يشر الي جنسهم .
ولم يذكر المصدر في اية حدود لعدن جرت عملية الاحصاء ، والاراجع انها جرت في عدن سوية مع الشبيخ عثمان وعدن للمفري والمنصورة .

جدول رقم ٣

تركيب سكان مدن الانتشاء اقتصاديا عام ١٩٥٨ من حيث الوضع الاجتماعي وفروع الاقتصاد (حسب ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، ١٩٢٢)

الفروع	عمال ومستخدمون			أرباب عمل وعاملون لحسابهم			
	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	
	عاملون عائلون غير مدفوعى الاجر	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	
صناعة التعدين	١٠	١٠	—	٢٠	—	٢٠	صناعة التعدين
الصناعية التحويلية	٢٥٥٠	٢٢٠٠	٣٥٠	٥٥٠٠	—	٥٥٠٠	الصناعية التحويلية
البناء	٢٥٥	٢٥٥	—	٥٠٠	—	٥٠٠	البناء
الزراعة ، الغار ، الامداد	—	—	—	—	—	—	الزراعة ، الغار ، الامداد
البناء ، المصلحة الفنية	٨٥٠	٨٠٠	٥٠	٩٠٠	—	٩٠٠	البناء ، المصلحة الفنية
النقل ، التوزيع ، الاتصال	—	—	—	—	—	—	النقل ، التوزيع ، الاتصال
الخدمات	—	—	—	—	—	—	الخدمات
الفروع غير مسنّى	٢٣٧	٢٧٩	١٥٨	٤٤٥٠	٥٠	٤٤٥٠	الفروع غير مسنّى
المجموع	٤١٠٢	٣٥٤٤	٥٥٨	١١٣٧٠	٥٠	١١٣٢٠	المجموع

الوطني المعلمون والكتبة والطلاب ، وهم على الغالب متحدرون من الفئات البرجوازية الصغيرة في المدن ، وكذلك من قبائل المحميات .

ورجال الدين في اليمن الجنوبية ، خلافا لأقرانهم في البلدان العربية الاخرى ، لعبوا دورا غير ذي اهمية في الحياة الاجتماعية . وسكان اكثرية المناطق لم يكونوا يتميزون بتعلق شديد بالدين . وشذت عن ذلك حضرموت حيث كان الدين يشكل عاملا هاما في الحياة الاجتماعية وحيث كان يعيش اكبر عدد من الارستقراطية الدينية . ولكن هذه الفئة من السكان ينبغي النظر اليها ، بالاحرى ، من حيث البنى الاجتماعية التقليدية (راجع فيما بعد) .

لدى دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني الجنوبي من الضروري التطرق الى مسألة نسبة السكان النشطاء اقتصاديا . لقد جرى احصاء السكان في الخمسينات والستينات في عدن فقط ، لذا ليس ثمة معطيات احصائية موثوق بها عن سكان كل اليمن الجنوبية . اما فيما يتعلق بنسبة السكان النشطاء اقتصاديا في عدن فقد بلغت في الخمسينات قرابة ٤٠٪ .

اما فيما يتعلق بتوزع السكان النشطاء اقتصاديا حسب الفروع فقد كانت اللوحة تبدو على الشكل التالي (راجع الجدول رقم ٣) . ان تحليل بنية السكان النشطاء اقتصاديا يبين ان جزءا غير قليل منهم - ١٢٦٤٨ شخصا اي حوالى ٢٥٪ - كان يشتغل في دائرة الخدمات . وهؤلاء العاملون (وجميعهم ذوو عمل مأجور) كانوا يشتغلون اساسا في خدمة افراد القوات الانجليزية . فبعضهم كانوا يعملون مباشرة في بيوتهم وفي النوادي ، وآخرون في القاعدة الحربية والورشات والدكاكين ومحلات التنظيف والغسيل وغيرها من مؤسسات الخدمات الصغيرة . و١٤٠٦١ شخصا او ٢٧,٧٥٪ من السكان النشطاء اقتصاديا كانوا يشتغلون في مؤسسات الصناعة التحويلية . ومن بينهم كان حوالى ٤٠٪ ارباب عمل او يشتغلون لحسابهم ، و١٨٪ عاملين عائليين لا يتقاضون اجرا ، و٤٢٪ فقط كانوا يعملون لقاء اجر ، اما اذا طرحنا من عددهم الاشخاص العاملين في مصفاة الزيت فيبقى ٣٠٪ لا اكثر . ويمكن الاستنتاج ان هذه الصناعة كانت في الاساس ترتدى طابعا تقليديا ، واكثرية مؤسساتها كانت من طراز حرفي كان يعمل فيها اصحابها انفسهم

بدون استخدام العمل المأجور أو باشارك عدد محدود جدا من العمال . والنسبة الكبيرة من العاملين العائليين المدفوعى الاجر واغلبهم من الرجال (كانت النساء تشكلن ١٤٪ ، والرجال ٨٦٪ من العاملين العائليين غير المدفوعى الاجر) ، كانت امرا مميزا بالنسبة للانتاج التقليدى البحت مع استخدام عمل الاولاد والاقرباء الفقراء وابناء القبيلة .

وكان جزء غير قليل من السكان النشطاء اقتصاديا يعمل فى البناء : ٧٦٤٣ شخصا او ١٥,٢٪ . ومن بينهم كان ٥٠٠ شخص او ٦,٥٪ مدرجين فى بند «ارباب عمل وعاملين لحسابهم» . ويمكن الاستنتاج ان هؤلاء ٦,٥٪ كانوا اشخاصا مقاولين . كانت النساء يشكلن اقل من ٢٪ من السكان النشطاء اقتصاديا . وكان جزؤهن الاكبر يعمل فى دائرة الخدمات والصناعة التحويلية (الانتاج الحرفى) .

بالاجمال ، كان ارباب العمل والعاملون لحسابهم يشكلون ٢٢,٥٪ ، والعمال والمستخدمون ٦٩,٥٪ . والعاملون العائليون غير مدفوعى الاجر ٨٪ من سكان عدن العاملين .

يورد مصدر آخر توزع السكان النشطاء اقتصاديا عام ١٩٦٣ ضمن حدود عدن مع ضواحيها على النحو التالى : كان ٩,٢٪ من السكان النشطاء اقتصاديا يعملون فى الميناء ، و ١٥,٤٪ فى البناء ، و ٢,٣٪ فى مصفاة الزيت ، و ١٤,١٪ فى الصناعة ، و ١٣٪ فى تجارة المفرق ، و ٢١,٧٪ فى الخدمة الادارية ، و ٢٤,٣٪ فى دائرة الخدمات .

جدول رقم ٤

توزع سكان عدن النشطاء اقتصاديا عام ١٩٦٣
(حسب ٢٥٣ ب ، ص ٧٩)

الميناء	البناء	مصفاة الزيت	الصناعة	تجارة المفرق	الخدمة الادارية	الخدمات
٧٥٥٠	١٢٦٢٩	١٩٢٢	١١٥٧٤	١٠٦٩٤	١٧٨٦٠	٢٠٠٠٠

وكان يوجد في عدن ومضائر مدن اليمن الجنوبية ، كما الحال في بلدان اخرى بآسيا وافريقيا ايضاً ، عدد كبير من المعدمين والمهاجرين القرويين الذين نزحوا الى المدن بحثاً عن عمل . وفي عدن كانوا يجدون عملاً مؤقتاً او ثابتاً (عدد العاطلين عن العمل في عدن نفسها كان لا يزيد عن ٥ آلاف شخص) ، ولكنهم كانوا يعيشون في ظروف رهيبة . ويستفاد من معطيات الاحصاء ان ١٠٪ من السكان في عدن كانوا بدون مأوى عام ١٩٦٠ (٢٣٥ ، ٣٣١) .

جدول رقم ٥

عدد العاطلين عن العمل في عدن حسب فئات العاملين

(حسب ٢٦٣ ، ١ ، ١٩٦٧ ، ٣٨٧) *

السنة	العدد الاجمالي	العاملون الاداريون	الكتبة	الحرفيون	العمال الكفوون	العمال غير الكفوون	القاصرون
١٩٦٠	٢٤٨٢	٩١	٤٩	٥٩٦	٧٧٢	٩٣٨	٣٦
١٩٦٣	٥١٤٥	٦٠	١٢٠	٥٣٠	١٢٤٠	٢٧٠٠	٥٠٥

* هذان العايمان اختياراً من جدول للسنتين لانه يقع فيهما على التوالي العدد الادنى والعدد الاقصى للعاطلين عن العمل .

وبالاضافة الى المعدمين والعاطلين عن العمل (العدد الاكبر من العاطلين عن العمل كان من نصيب العمال غير الكفوون) كان يدخل في عداد الطبقات الدنيا المدنية في اليمن الجنوبية العاملون الاجراء في المؤسسات الصغيرة والصغرى ، والتلامذة الذين لا يتقاضون اجرا ، وصغار الباعة بالمفرق ، والاشخاص القائمون باشغال غير محددة ، وما شاكل . وجميع هذه الفئات كانت ذات امزجة معادية للاستعمار .

تميزت زراعة اليمن الجنوبية ، التي كان يشتغل فيها ٧٥٪ من مجمل عدد السكان ، بالركود البالغ وبسيادة علاقات الاستغلال ما

قبل الرأسمالية . وبالإجمال كان يمكن فرز ٤ مناطق في الاماكن الريفية من حيث مستوى وطرز التطور : في المنطقة الاولى تدرج منطقتا ابين ولحج لزراعة القطن ذاتي الاقتصاد البضاعي واللذان حافظتا على الاشكال التقليدية للاستغلال (تأجير الارض بالنقود) . وفي الثانية مناطق الزراعة المتطورة نسبيا مع وجود تملك اقطاعي كبير للارض (في حضرموت ، ولحج ، ويافع السفلى ، والعوادل ، والعوالي وغيرها) حيث كان يسود نظام المحاصة العينية . وفي الثالثة كانت تدرج ، اساسا ، المناطق الجبلية والصحراوية ذات الموارد الارضية المحدودة حيث لم يكن يوجد تملك اقطاعي كبير للارض وتسود الاستثمار الابوية (البطيركية) الصغيرة للفلاحين (مثلا ، في يافع العليا) . و اخيرا ، كانت المنطقة الرابعة تشمل مناطق الحفاظ على التملك المشاعي للارض والمواشي وذات المستوى المتدني للغاية للتطور الاجتماعي الاقتصادي (ولا سيما المهرة) . وكان القسم الغالب من فلاحى المنطقة يتألفون من الفلاحين المعدمين والقليل على الاراضى والمؤجرين-المحاصين الذين كانوا يتعرضون لاستغلال قاس من جانب الاقطاعيين والمرايين ومحترى شراء المنتجات والتجار وهلمجرا .

وبسبب عدم وجود معطيات احصائية يصعب الحكم على المساحة العامة للاراضى التى كانت موجودة فى ايدى الاقطاعيين . ومما يزيد فى تعقيد المسألة ايضا ان مداخل الكثير من الاراضى ، التى كانت توجد قانونيا ضمن التملك المشاعى ، كانت تذهب الى جيوب السلاطين والامراء والشيوخ والاسياد الذين كانوا ، على هذا النحو ، يحصلون على ريع اقطاعى . ويعطى احمد عطية مصرى فى كتابه «تجربة اليمن الديمقراطية» تقديرا تقريبا للمساحات التى كانت فى حوزة كبار الاقطاعيين استنادا الى التقارير عن مصادرة اراضى الحكام الاتحاديين للولايات بعد نيل الاستقلال فى عام ١٩٦٧ . كانت مساحة الاراضى الزراعية الموجودة فى التملك الخاص للسلاطين والامراء والشيوخ تبلغ ٣٥٧٩٥ فدانا ، اما مساحة اراضى الدولة ف٢٤١٤٠ فدانا . اذن ، فقد كان يوجد فى ايدى الاقطاعيين مباشرة ٢٠٪ من جميع الاراضى المحروثة ، اما اذا اضفنا الى ذلك اراضى الدولة ايضا ، التى كانت عائداتها تذهب الى الحكام كذلك ، فان هذا الرقم يرتفع الى ٣٣٪ . واذا حسبنا ايضا اراضى الحكام الذين فروا الى

الخارج لتبين ان كبار الاقطاعيين كانوا يملكون ما لا يقل عن ٥٠٪ من الاراضى المحروثة ، فوق انها اكثر الاراضى خصوبة (٢٢٥ ، ٤٩) . وفى التقرير السابق الذكر لم ترد معطيات عن الممتلكات الاقطاعية الكبرى الا بالنسبة لارباع مناطق فى اليمن الجنوبية (٢٢٥ ، ٥٠) :

عدد المالكين	المنطقة	المساحة بالأفدنة
٣	جعار	٨٨٦٢
٦	ابين	١٠٠٧١
٢	لحج	٣٢٠٩
١	الاحور	٩٨٠

وكان ثمة ايضا ملاكون اقل شأنًا لا ينتمون الى عوائل حكام الولايات ولكن يدخلون فى طبقة الاقطاعيين . وقد نزعت ملكياتهم ابان الاصلاحات الزراعية لاعوام ١٩٦٨-١٩٧٥ ، غير انه يصعب ايراد رقم دقيق لانه ابتداء من عام ١٩٧٠ نزعت ايضا ملكية اراض زائدة غير كبيرة لدى الفلاحين الاغنياء .

وحسب معطيات اخرى كان يوجد فى ايدى الاقطاعيين ٧٠-٨٠٪ من مساحات اراضى اليمن الجنوبية و ٢٠-٢٥٪ فقط من الاراضى ذات التربة الشحيحة الخصوبة (٢٣٤ ، ١٣) .

وفى زراعة اليمن الجنوبية كان منتشرًا بشكل واسع الياجار الجائر ورهن الاراضى . ففى لحج وحدها كان يوجد ٣٥٠٠ مستأجر ارض (٢٣٥ ، ١٨٨) . فالمنتج لم يكن ، كقاعدة ، يملك الارض التى يشتغل فيها ، ومالك الارض لم يكن ، كقاعدة ، يشتغل فيها .

وكان توزيع المحصول بين ملاكى الاراضى واصحاب الآبار والمضخات المستأجرين والعمال الزراعيين والاطراف الاخرى يتوقف على درجة خصوبة الارض وطريقة زراعتها ، وعلى ما اذا كانت ارضا مروية او بعلا ، وكذلك على مستوى العلاقات نفسها . ففى بعض مناطق حضرموت كان الفلاح ، بعد ان يدفع ضريبة العشر للسلطات المركزية ، يقدم لصاحب الارض عشر المحصول ، اما فى لحج فقد كان الاقطاعى يستأثر باكثر من نصف المحصول ، وفى المناطق الجبلية بالثلث (٢٣٥ ، ١٨٧) .

وتجدر الاشارة الى ان مستأجر الارض لم يكن دائما منتجا غير

مباشر . ففي اغلب الاحيان كان فلاحا يستأجر الارض بينما يستأجر من اجل العمل اجيرا زراعيا يدفع له تعويضا . وفي معظم الاحوال كان المنتج المباشر يحصل على اقل من نصف المحصول بكثير ، وكان يدفع ايضا لقاء استئجار المضخة والبذور ، وجزء من المنتجات كان يستأثر به التاجر الذي يشتريها من الفلاح . ونتيجة لذلك كانت حصة الفلاح المنتج في حضرموت ، مثلا ، تبلغ : في زراعة النخيل ١٢,٥ ٪ ، وفي المزروعات الاخرى ١٥ ٪ من المنتجات (راجع ٢٠٢) . في اوساط الفلاحين اليمنيين الجنوبيين كانت منتشرة بشكل واسع مشاعر المعاداة للاستعمار وللإقطاعية ، غير انه لم يكن باستطاعة الفلاحين ، بسبب تشتتهم وتخلفهم وسيادة المستعمرين وصنائعهم بلا منازع ، ان يبرزوا كقوة نشيطة مستقلة لحركة التحرر الوطني . وفي الوقت نفسه لم يكن باستطاعة اية قوة وطنية تناضل في سبيل التحرر ان تحرز نجاحا دون ان تجتذب الفلاحين الى جانبها .

وكان تعدد اشكال التمايز الطبقي وعدم تبلوره يعقدان البنية الاجتماعية للمنطقة . وفي احيان كثيرة كان الفلاحون يتعرضون للاستغلال ايضا من جانب البرجوازية الصغيرة المدنية والموظفين والمثقفين وسائر الفئات المدنية التي كانت تملك اراضي ومضخات والخب . وعامل الهجرة مارس تأثيره ايضا . وعلى البنية الطبقيّة كانت تؤثر كذلك البنى القبلية وغيرها من البنى التقليدية .

لقد كانت العلاقات القبلية تقتحم كل الحياة الاجتماعية السياسية لليمن الجنوبية ، متشابكة مع العلاقات الاجتماعية والسلالية . وفي معظم المناطق كان يوجد تقسيم قبلي تقليدي للعمل . وكان الانتماء الى قبيلة معينة جزءا هاما من الوعي الذاتي لسكان المناطق الداخلية في اليمن الجنوبية ، وقد تجذر ذلك سواء كتقليد ام كسياسة للمستعمرين والحكام الإقطاعيين يعرقل قيام الوعي الوطني في نفوس الجماهير القبلية . واكثر من ١٠ ٪ من القبائل كانت تعيش عيشة الرحّل ، اما الباقية فعيشة الضر او شبه الرحل . وفي حضرموت وحدها كان يوجد نحو ١٤٠٠ قبيلة (حسب ٢٣٥ ب) . وكان لشيوخ القبائل سلطة غير محدودة على ابناء قبيلتهم . وكان يوجد نوع من المراتب بين القبائل : القبائل القوية والكبيرة كانت تشعر بتفوقها على القبائل الاقل شأنا .

والزعماء السياسيين ، المتحدرون من قبائل متنفذة ، كان باستطاعتهم التصرف استنادا على مساندتها لهم ، الامر الذى كان يكسبهم وزنا معيناً في المجتمع اليمنى الجنوبي .

لقد كانت خاصية اليمن الجنوبية ، التي تميزها عن اكثرية البلدان العربية ، وجود هرم مراتبى في المحميات من المجموعات المغلقة الشبيهة بالطوائف السلالية . وفي قمة هذا الهرم كان يقف السادة وهم اخلاف النبی محمد ، والاستقراتية الدينية . وفي بعض الولايات كان السادة هم الحكام الحقيقيون (٤) ويليهـم «المشايع» او الشيوخ ، وهم مجموعة اخرى من الاستقراتية الدينية (٥) . وبعد هاتين المجموعتين يأتى اعضاء القبائل الحضرية او الرحالة الذين يتمتعون بجميع الحقوق بما في ذلك حق حمل السلاح . وفي مرتبة اوطأ كانت توجد مختلف الفئات التي لا تنتمى الى قبائل سكان المدن والريف : التجار ، الحرفيون ، العمال ، الذين يسمون في مختلف المناطق بشكل مختلف : الحضر ، الضعفاء ، الحائكون ، الخ . والحائكون في حضرموت كانوا جامعى حطب القشاش ، وجالبى الماء . ولم يكونوا يملكون حق التعلم وحمل السلاح والاقتران باعضاء القبائل (راجع ٤٧ ، ص ٤١-٤٧) . وفي حضرموت كانت توجد مجموعة «الصبيان» الذين كانوا يشتغلون ، اساسا ، كعمال مساعدين وعمال يوميين . وفي مرتبة اوطأ ايضا كان يقف «الاخدام» الذين كانوا يعيشون في المحمية الغربية واليمن الشمالية : جامعو الزبالة ، وخدامات البيوت ، والعازفون والراقصون في الاعياد . وفي المحمية الشرقية كان يقوم بدور مماثل «الحجور» (وهم السكان ذوو البشرة السوداء في منطقة وادى حجر) . واحدى الفئات الدنيا - العبيد - كانت تتألف من العبيد السود واخلاف العبيد .

المجموعات الاستغلالية الحاكمة الرئيسية في اليمن الجنوبية كانت : الحكام الاقطاعيون للولايات (السلطين ، الامراء ، الشيوخ) ، وقمة القبائل (الشيوخ ، المقدمون ، الزعماء) ، والاستقراتية الدينية (السادة ، المشائخ) ، والاقطاعيون ، وملاكو الاراضى الذين كانوا يعيشون ، بالدرجة الرئيسية ، في المدن ويتلقون ايجار الارض ، والبرجوازية الكمبرادورية العدنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية . وجميع هذه الفئات ، سوية مع

الاحتكارات الاجنبية ، كانت تستغل شعب اليمن الجنوبية الذى كان يرزح فى الفقر والتخلف .

وفى المحميات ، التى كان يبلغ تعداد سكانها المليون شخص ، كان يتلقى التعليم ١٤٨٢٠ شخصا لا غير ، بينهم ١٦٧٠ شخصا فقط (من متحدى قمة القبائل على الغالب) تلقوا تعليما اعلى من الابتدائى . وكان سكان المنطقة اميين جميعهم تقريبا ومحرومين عمليا من الخدمة الطبية . ولم يعمل المستعمرون على تطوير التعليم الا فى عدن ، ناهيك عن انه كان فى الحدود الضرورية لاجل اعداد القوى العاملة . وابان عملية التدريس كان يجرى غرس الافكار الاستعمارية ، اما اللغة الرئيسية فقد كانت اللغة الانجليزية ، اللغة الرسمية للمستعمرة .

اذن ، ففى اليمن الجنوبية كانت تواجه المستعمرين والراسمالين الاجانب وفئة ضئيلة من الاستغلاليين المحليين ، الذين كانوا يشكلون دعامة اجتماعية للنظام الاستعمارى ، جماهير واسعة من الفلاحين واعضاء القبائل العاديين والعمال والبرجوازية الصغيرة والحرفيين والفئات الدنيا فى المدن والمثقفين وصغار المستخدمين ، الذين كانوا يعتبرون ، موضوعيا ، حاملي الامزجة المناوئة للاستعمار وللإقطاعية . وقد عين ذلك مسبقا ضرورة الجمع بين الاتجاه المعادى للاستعمار والمعادى للإقطاعية فى نضال التحرر الوطنى . غير انه كان لا بد من اجل بدء هذا النضال من وجود وعى وطنى ، فى حين ان اجتذاب جماهير واسعة من السكان الى هذا النضال كان مستحيلا بدون القضاء على التشتت وعلى العداء بين القبائل والسلالات .

المرحلة الاولى للحركة الوطنية

في اليمن الجنوبية

(حتى عام ١٩٥٠)

الانتفاضات الاولى ضد الانجليز

وولادة الحركة الوطنية

لم يشأ شعب جنوب اليمن ، منذ بداية احتلال عدن ، التسليم بالاستعمار الانجليزي .

ولم تستطع تقوية النير الاستعماري وتوسيع الوجود العسكري في الجنوب العربي وتحويل الانجليز حكام المنطقة الاقطاعيين الى عملاء لهم كبح الاستياء الشعبي الذي تراكم خلال عشرات السنين في نفوس فلاحو وبدو اليمن الجنوبية . وفي القرن العشرين انصب هذا الاستياء في انتفاضات مسلحة عفوية جماهيرية للقبائل موجهة ضد السيطرة الاستعمارية والاضطهاد الاقطاعي المرتبط بها . ففي عام ١٩٠٣ انتفض فلاحو حضرموت ضد ملاكي الاراضي . وفي اعوام ١٩١٨-١٩٣٨ و ١٩٤٨-١٩٥٧ خاضت قبائل منطقة ردفان النضال ضد الاضطهاد الاستعماري-الاقطاعي . وطوال عشر سنوات ، من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٦ ، استمرت الاضطرابات بين فلاحو قبائل العوالق ، وفي عام ١٩٤١ انتفض فلاحو الواحدى ، وفي عام ١٩٤٢ فلاحو الصبيحة ، وفي اعوام ١٩٤٢-١٩٥٧ فلاحو بيحان ، وفي اعوام ١٩٤٧-١٩٦١ خاض النضال بالسلاح فلاحو حضرموت والمهرة ، وفي اعوام ١٩٤٧-١٩٥٧ فلاحو الشعيب والحالمين والضالع ، وفي اعوام ١٩٥٧-١٩٥٩ فلاحو يافع ، وفي اعوام ١٩٤٥-١٩٥٧ فلاحو الفضلي ، وفي اعوام ١٩٤٦-١٩٥٠ فلاحو دثينة والعوائل (٢٢٦ الجزء الاول ، ص ٥٥-٥٦) .

لقد سحقت السلطات الاستعمارية وحكام الامارات العملاء هذه الانتفاضات بقساوة . ولكن شعب جنوب اليمن اكتسب فيها خبرة نضال افادته في المستقبل .

وكان ممثلو العوائل السلطانية - الاقطاعية يعبرون عن مشاعر الجماهير الشعبية مستغلين ذلك لاغراضهم الخاصة ، الامر الذى كان يلعب من الناحية الموضوعية ، لدى غياب الحركة الوطنية المنظمة ، دورا ايجابيا .

ولدت الحركة الوطنية المنظمة الواعية في جنوب الجزيرة العربية في وقت متأخر للغاية ، ولا سيما بالمقارنة مع بلدان عربية اخرى . ويفسر احمد عطية مصرى (١) ذلك بجملة من الاسباب يمكن الموافقة على الآتى منها : التشتت الشديد للمنطقة ؛ التخلف الاجتماعى الاقتصادى ؛ عفوية العمل الوطنى ؛ قلة الاشخاص القادرين على ترؤس الحركة ؛ تمركز الاعمال الوطنية في عدن والمكلا فقط ؛ ضعف البرجوازية المحلية التى كانت في الجنوب تتعاطى اساسا الاعمال التجارية والرهون العقارية ولا توظف مبالغ كافية في القطاعين الصناعى والزراعى . كما لعبت دورا في ذلك ايضا عوامل كخضوع البرجوازية اليمنية الجنوبية للاستعمار البريطانى ، وغرس الثقافة الاستعمارية ، وبث العداوات بين القبائل واستخدام المهاجرين من بلدان اخرى لاجل توطيد مواقع الاستعمار . والوضع المعقد في الشمال اثر ايضا في ان نشوء ونضوج الحركة الوطنية في الجنوب بدأ في وقت متأخر واستمر مدة طويلة (٢٢٥) ، ص (١٢٠) .

ظهرت التنظيمات الوطنية الاولى في جنوب الجزيرة العربية اثناء الحرب العالمية الثانية فقط . وعلى الرغم من ان هذه التنظيمات تركت اثرا غير ذى شأن في التاريخ السياسى لليمن الجنوبية فقد كانت تشهد باستيقاظ الوعي الوطنى الذاتى لدى اوساط معينة في المجتمع اليمنى الجنوبى . لقد كانت التنظيمات الاولى تضم الجزء الاكثر تنوّرا في صفوف المثقفين ، وعلى الاخص ابناء الفئات الميسورة من السكان . وفي نهاية الحرب جرى تأسيس نادى الادب العربى (٢) الذى كان اعضاؤه يتخذون مواقف وطنية بصدد عدد من المسائل السياسية .

وفي الوقت نفسه تقريبا ظهر على المسرح السياسى نادى الاصلاح العربى الذى كان يروّج لافكار العروبة . وكان يضم المستخدم احمد الاصنج والمحامى العدنى محمد على لقمان . ونادى الشعب الذى انبثق في لحج وضع نصب عينية مهام معاضدة العمل

الثقافي التنويرى وتطوير الزراعة والاعمال الادارية . وكان يتألف من الرئيس السابق لمصلحة الشؤون الداخلية في لحج الشيخ محمد علي العقبى والموظف الكبير صالح دبا والشيخ احمد العولقى وقادة آخرين . والدور الرئيسى فى جميع هذه التنظيمات كان يقوم به العدنيون والمتحدرون من لحج . وفى حضرموت انشئت جمعية الاخوة والمعاونة التى كانت تدعو الى الانعتاق الفكرى والتنوير . وكانت تضم زعماء امثال احمد الشاطرى ومحضار الكاف وعلى بن شيخ بلقيقه وغيرهم (٢٣٢ ، ص ٧٥-٧٦) .

وكان يساعد على ولادة الحركة الوطنية التنظيمية فى اليمن الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية وجود حرية الاجتماعات والنشاط. الثقافى فى المستعمرة ، ومن هنا ايضا حرية اصدار مطبوعات استطاع الوطنيون بواسطتها القيام بعملهم .

وفى نشاط جميع النوادى والجمعيات الخيرية لعب دورا غير قليل المهاجرون اليمنيون الذين عادوا الى الوطن من بلدان مختلفة . فقد ساعد فريق من اليمنيين ، بعد عودتهم من جزيرة جاوا الى حضرموت ، على ولادة حركة وطنية هنا (٢٣٥ ، ص ٨٩-٩٠) .

كما ساعد على نشأة الحركة الوطنية ايضا اليمنيون الجنوبيون الذين تلقوا تعليمهم فى البلدان العربية وجلبوا معهم افكار القومية العربية . ففى عدد من البلدان العربية تعلم شبان من عدن ؛ وفى مصر والعراق وسورية كان يتلقى التعليم تلامذة وطلاب من حضرموت حيث كان مستوى الثقافة الدينية مرتفعا . وكانت لحج ، حيث مستوى التطور الروحى عال نسبيا ايضا ، ترسل الشبيبة الى التعلم فى العراق ومصر . وفى مدارس لحج كان يعمل مدرسون مصريون . وليس من المستبعد ان تكون قد ساعدت ايضا على تطوير المشاعر الوطنية اتصالات القوميين اليمنيين الجنوبيين مع «اليمنيين الاحرار» المعارضين لنظام الامام الشيوقراطى الذين كانوا موجودين فى الجنوب (راجع ١٩٤ ، الفصل الثانى) .

وكان العمال اليمنيون الجنوبيون ، اذ يعودون من انجلترا حيث يتعرفون على الافكار الليبيرالية والاصلاحية من خلال اتحادات النقابات البريطانية (تريديونيون) ، يمارسون تأثيرا على قيام الحركة النقابية فى عدن .

ولعبت دورا اكثر اهمية من النوادى والجمعيات فى الحياة

الاجتماعية السياسية والتنويرية للمستعمرة الجمعية الاسلامية الكبرى التي تأسست عام ١٩٤٩ . لقد كانت في الواقع اول تنظيم شبه سياسي لعدن ضم رجال دين ودنيا ومثقفين . لقد كان يتألف من الفقيه الشيخ محمد بن سالم البيحاني والقاضي العدني الشيخ علي باهميش وسالم الصافي وعبد الله بن صالح المحضار ومحمد علي الجفري (٣) وغيرهم (٢٣٢ ، ص ٤٥ ؛ ٢٢٤ ، ص ٧٦) . وكان يرأس الجمعية الاسلامية المحامي المعروف المتحدر من باكستان محمد عبد الله . وكانت الجمعية تضم سواء المسلمين من اصل غير عربي اللطانيين في عدن (باكستانيين على الاغلب) ام متحدرين من مختلف مناطق الجنوب العربي واليمن الشمالية . وكانت الاهداف الرسمية للجمعية الاسلامية العناية بالطائفة الاسلامية ، وتطوير التعليم الديني للمسلمين ، وبلوغ الاخاء والتعاون بين جميع مسلمي الشطر الجنوبي من اليمن ، والحفاظ على اللغة العربية وجعلها لغة رسمية اولى في المدارس والمؤسسات . وبوفاة مؤسسها بدأ نشاط الجمعية الاسلامية بالانطفاء ، وفي اعقاب ذلك خرج منها قسم كبير من الشبيبة (٢٢٤ ، ص ٥٢ ؛ ٢٣٥ ، ص ٩٤) .

منظمات الانفصاليين العدنيين

وفي عام ١٩٤٩ اثار نشاط الجمعية الاسلامية ، الذي كان يستهدف توحيد جميع مسلمي جنوب الجزيرة العربية ، ردة فعل سلبية لدى انصار النزعة الانفصالية العدنية الذين كانوا يتخوفون من ذوبان عدن الاكثر تطورا في المحميات الجنوبية العربية الضعيفة التطور ، فأسسوا الجمعية العدنية التي طرحت شعار « عدن للعدنيين » . وطالبت الجمعية العدنية بفصل عدن عن جنوب الجزيرة العربية ومنحها الادارة الذاتية وادخالها فيما بعد الى الكومنولث البريطاني . وجميع الحقوق في عدن ، حسب ماآرب مؤسسي الجمعية ، يجب ان يتمتع بها السكان الاصليون فقط اليمينيون وغير اليمينيون على السواء . وكانت الجمعية تضم ابناء العائلات الميسورة والارستقراطية من اصل عدني وصومالي وهندي - باكستاني المرتبطة مصالحها بالاستعمار الانجليزي والتي كانت تعلم بان ترى

في عدن هونغ كونغ ثانية . وكان الاب الروحي للجمعية العدنية محمد علي لقمان ، ورئيسها حسن علي البيومي (٤) ، وامينها العام علي محمد لقمان (٥) . وبالإجمال كانت الجمعية تعبر عن مصالح الكمبرادورين العدنيين .

لم تشارك الجمعية العدنية في النضال الوطني . وكان نشاطها يلقى التشجيع من جانب السلطات الاستعمارية التي قدمت لها مساندة معنوية ومادية . فقد كان المندوب السامي شخصيا يشرف على نشاط الجمعية ويراقب مطبوعاتها .

وفي عام ١٩٥٤ جرى تغيير اسم الجمعية العدنية الى اسم المؤتمر الشعبي ، غير ان نهجها السياسي لم تطرأ عليه اية تغييرات ؛ من ذلك انه بقي مطلب «ضمان استمرار الوجود البريطاني والقواعد البريطانية في عدن» (٢٢٥ ، ص ١٢٥) . وبقيت تتمتع بمساندة البرجوازية الكومبرادورية الاجنبية والمحلية .

لم يكن المؤتمر يستبعد قيام شكل ما للوحدة بين عدن ومحميات الجنوب . فمن المعروف ان بعض اعضائه كانوا يرون قيام وحدة الجنوب في «شكل اتحادي مرن» (٢٢٥ ، ص ١٢٦) ، الامر الذي كان يتجاوب مع الاستراتيجية التي اقراها المستعمرون آنذاك . غير ان هذه الاستراتيجية سرعان ما استبدلت باستراتيجية جديدة ، وكان ذلك مرتبطا باسباب موضوعية وذاتية على السواء . بين الاسباب الموضوعية نذكر في الدرجة الاولى نمو المشاعر الوطنية ، ونهوض الوعي الذاتي الوطني لدى شعب جنوب اليمن ، وظهور اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية قائمة على افكار العروبة ووحدة الجنوب . وفي هذه الاحوال فقد المؤتمر و«تعبه القومي» العدني المحدود ، نهائيا تأييد سكان المستعمرة . وراحت السلطات الاستثمارية ، بغية تأمين مصالحها ، تتجه لا نحو مساندة اقلية كومبرادورية غير هامة في المستعمرة ، بل نحو انشاء اتحاد لمناطق الجنوب كان ينبغي له فيما بعد ان يضم عدن ايضا .

وفي النصف الثاني من الخمسينات انشق المؤتمر الى حزبين : الحزب الوطني الاتحادي برئاسة حسن علي البيومي وعبد الرحمن جرجرة والحزب الدستوري برئاسة عائلة لقمان .

كانت نظرات الحزب الوطني الاتحادي تعكس التغير في استراتيجية الاستعمار البريطاني ازاء جنوب الجزيرة العربية . فقد

كان الحزب يعتبر انه ليس باستطاعة عدن ولا امارات جنوب الجزيرة العربية ان تعيش بصورة منعزلة عن بعضها البعض ، ولذا يجب عليها ان تتوحد . وفي غضون ذلك كان زعماء الحزب يؤكدون على الفرق الهائل في مستوى تطور عدن والمحميات ، الامر الذي كانت تشترطه ، في رأيهم ، ضرورة وضع عدن الامتيازى في هذا الاتحاد . واسترشادا بوجهة النظر هذه كان زعماء الحزب الوطنى الاتحادى يؤيدون خطة السلطات الاستعمارية الداعية لادخال عدن في اتحاد الجنوب العربى . لقد كانت نظرية الحزب تعكس سواء مصالح المستعمرين ام مصالح ذلك الجزء من القمة العدنية الذى كان يرى في التحالف مع حكام الامارات الاقطاعيين ضمانا لوجوده هو نفسه .

اما فيما يخص الحزب الدستورى فقد بقى في مواقع الجمعية العدنية التى تطالب بفصل عدن عن جنوب الجزيرة العربية . بالاضافة الى هذين الحزبين كان يوجد في عدن كثير من الاحزاب الاخرى اقل عددا وشأنا ولا تتمتع بنفوذ ما على التنظيمات السياسية . وعند بداية الستينات كان يوجد هنا ١٥ حزبا وتنظيما مسجلة رسميا .

اذن ، لقد طرحت المرحلة الاولى للحركة الوطنية والاحزاب والتنظيمات السياسية الاولى مطلب الاستقلال عن الاستعمار البريطانى . وفي هذه المرحلة كان اعضاء هذه التنظيمات اساسا من ابناء الطبقات المالكة المرتبطة مصالحها بالاستعمار . ونتيجة لذلك فان الافكار الوطنية ، التى ولدتها مشاعر الجماهير الواسعة في المنطقة والمرتبطة بعملية توحيد الشعب ، لم تجد الانعكاس اللازم في المطالب السياسية .

غير انه يمكن القول بكل ثقة انه ابتداء من النصف الثانى للاربعينات تفاقم في الجنوب العربى النزاع بين مصالح المستعمرين وبين الوحدة الوطنية التى بدأت تتكون هنا نتيجة للعمليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الجديدة . وفي الوقت نفسه كان التخلف المشترك للمستعمرة والمحميات ، والتعداد الطبقي وعدم اكتمال التمايز الاجتماعى ، واوى ضغط من جانب الاستعمار ، والفارق في تطور المستعمرة والمحميات ، وتعدد اشكال التركيب الديموغرافى والاجتماعى لعدن ، تعوق عملية تكون الحركة الوطنية .

ان ترقى المهاجرين من اصل غير عربى فى درجات السلم الاجتماعى ، وطموحهم الى الوصول الى الحكم فى المستعمرة ، والخوف من التوحيد المحتمل للجنوب العربى ، قد انعكست فى ظهور احزاب على المسرح السياسى تطرح افكار الانفصال العدنى ، الامر الذى كان فى نهاية المطاف يتطابق مع مصالح الاستعمار . وليس من وليد الصدفة ان انصار الانفصال العدنى اصبحوا فيما بعد ، فى نهاية الخمسينات ، اعوانا مباشرين للمستعمرين وموصلين لخططهم المتعلقة بالحفاظ على سيطرتهم فى جنوب الجزيرة العربية (٦) . فالكومبرادريون ، والسلاطين ، وممثلو الارستقراطية الدينية والقبلية ، والبرجوازية الكبيرة والمثقفون التقليديون المرتبطون بها ، لم يكن بوسعهم طبعاً ان يشكلوا تربة صالحة لنمو الافكار التحررية .

وعلى الرغم من ذلك فان الفترة الاولى للحركة الوطنية ونشاط الاحزاب والتنظيمات السياسية الاولى فى الشطر الجنوبى من اليمن ساعداً بالاجمال على ولادة افكار التحرر الوطنى وعلى توسيع القاعدة الطبقة للحركة الوطنية التى كان يمثلها فى مطلع الخمسينات حزب «تقليدى» كرابطة ابناء الجنوب العربى .

المرحلة الثانية للحركة الوطنية

(١٩٥٠-١٩٥٦)

رابطة أبناء الجنوب العربى فى النضال من أجل وحدة اليمن الجنوبية

عند ملتقى الاربعينات والخمسينات دفع تنشيط انصار الانصالية العدنية بانصار العروبة الى العمل ، وكان يشكل نواتهم ممثلون شبان لمتقفي الجنوب العربى . وفى عام ١٩٥٠ عندما اخذ يهدم نشاط الجمعية الاسلامية الكبرى خرجوا منها واسسوا رابطة ابناء الجنوب العربى (٢٢٤ ، ص ٥٢) التى سرعان ما تراسست الحركة اليمنية الجنوبية المناوئة للاستعمار . وكان هذا الحزب يتمتع بتأييد «اليمنيين الاحرار» وعدد من التنظيمات الاخرى ، وجرى باشتراكه المباشر فى عدن عام ١٩٥٣ تأسيس اول نقابة . وبين المثقفين الشبان الذين اسسوا الرابطة كان يمثل القوة الرئيسية خريجو جامعات البلدان العربية ومدارسها الثانوية ، وكذلك مدارس عدن والمحميات ، الذين كانوا اساسا من ابناء البرجوازية اليمنية الجنوبية والعائلات الاقطاعية-السلطانية فى عدن ولحج وحضرموت والعوالق والفضلي ، الامر الذى كان يحدد الطابع الطبقي للتنظيم .

والجمعية الاسلامية لم تكن السلف الوحيد لرابطة ابناء الجنوب العربى . فقبل تأسيس الرابطة كانت تحدث اشكال مختلفة للعمل الوطنى شارك فيها بصورة مباشرة مؤسسو الرابطة . ففى لحج ترأس السلطان على عبد الكريم حركة موجهة ضد تدخل الانجليز فى الشؤون الداخلية للسلطنة وضد معاهدة المستشارين التى كانت انجلترا تريد فرضها على السلطنة (٢٢٤ ، ص ٤٦-٤٧) . وسوية مع السلطان كان يقف على رأس الحركة اللحية المعادية للاستعمار محمد على الجفرى الذى اصبح فيما بعد رئيسا للرابطة ، وعبد الله

علوى الجفرى . وفى حضرموت طالب زعماء قوميون شبان بتوحيد سلطنتى الكثيرى والقعيطى . ومن بين هؤلاء كان يضطلع بدور رئيسى الامن العام للرابطة المحامى شيخان الحبشى ، وامين صندوق الرابطة فيما بعد عمر محضار الكاف (من عائلة الكاف الارستقراطية الدينية) ، وعلى بن عقيل الذى التحق بها فى وقت لاحق . وفى العوالق كانت مطالب المشاركين فى الحركة ، التى لم تتكلل بالنجاح ايضا ، اعادة تنظيم الادارة وشارك السكان المحليين فيها . وأحد قادة هذه الحركة كان رجل الدين المعروف على بن على محمد الجفرى .

بين مؤسسى رابطة ابناء الجنوب العربى كان يوجد عبد الله باذيب الذى انشأ فيما بعد اول مجموعة ماركسية فى اليمن ، وقحطان الشعبى احد مؤسسى الفرع اليمنى لحركة القوميين العرب والجبهة القومية ، وسالم الصافى ، وراشد الحريرى ، واحمد عبده حمزه ، وعلى غانم كليب ، وعبد الله احمد الفضلى ، وحسين هادى العولقى ، وعلى محمد سالم الشعبى (٢٢٤ ، ٤٩) .

اعلنت رابطة ابناء الجنوب العربى هدفها الرئيسى انشاء دولة موحدة ذات سيادة فى كل جنوب الجزيرة العربية بما فيه مسقط وعمان . وعلى الرغم من الصلة التى كانت قائمة بين الرابطة والوجهاء الاقطاعيين للمحميات ، فقد كانت هذه الرابطة تقف ضد الاستعمار البريطانى وحكام الامارات الذين كانوا معاونه الرئيسيين ، وكذلك ضد برجوازية عدن المهاجرة . والامر الجوهري الذى ساعد على احرار الرابطة مواقع قوية فى المنطقة هو انها كانت ، خلافا لساثر التنظيمات السياسية الاخرى القائمة آنذاك والتى حصرت نشاطها بعدن ، التنظيم الاول الذى تخطى حدود المستعمرة وبدأ ينشر الافكار الوطنية فى المناطق الداخلية . ومع اتساع نشاط رابطة ابناء الجنوب العربى اخذ ينضم اليها ابناء الفئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، ولكنهم لم يكونوا يمثلون وجه الحزب . وبلاجمال ، كانت الرابطة تعكس دائما مصالح البرجوازية العربية المتحالفة مع الاقطاعيين اليمنيين الجنوبيين ووجهاء القبائل . وكانت تستخدم طرائق نضال سلمية فقط : عرائض ، مناشير ، اتصالات مع ممثلى الراى العام العربى والعالمى (١) . وحتى عام ١٩٥٤ كانت هذه الطرائق دعائية فقط وقل من كان يعرف الرابطة . وابتداء من عام ١٩٥٤ ، عندما انتقلت رابطة ابناء الجنوب العربى الى اشكال

العمل الجماهيرية من مظاهرات واجتماعات حاشدة في الاساس ، اخذت سمعتها تتنامى .

غير ان الرابطة لم تبق طويلا على رأس الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، وذلك بسبب ضيق قاعدتها الطبقية واعتمادها على القمة القطاعية - القبلية والبرجوازية .

لقد كانت رابطة ابناء الجنوب العربى تعمل تحت شعارى : «لا استقلال بدون اتحاد» (الجنوب - المؤلف) و«لا اتحاد بدون عدن» . وبكلام آخر كانت الرابطة تطرح مسألة اقامة دولة اتحادية في جنوب الجزيرة العربية مع ادخال عدن اليها ، وذلك حتى قبل ان يختار الانجليز هذا الشكل من اجل الحفاظ على الانظمة الكراكوزية فى المحميات . وكانت الرابطة تنتقد اساليب الادارة الاستعمارية ، وكان زعمائها يدعون الى عدم اعتبار اليمنيين الشماليين اجانب والى النضال فى سبيل منحهم حقوق اليمنيين الجنوبيين .

وفى عام ١٩٦٢ اصدر محمد على الجفرى كراسا عن برنامج ومبادئ واهداف الرابطة . فقد كان لزاما على اعضاء الرابطة ان يؤمنوا بوحدة الجنوب العربى وبالقومية العربية ، وبان يشجبوا الانقسام والانفصالية والقبلية والعائلية والطائفية والمذهبية ، وان يناضلوا فى السبيل اقامة العدالة الاجتماعية ومساعدة نشاط الرابطة «فى ظل التعاليم الاسلامية الغراء» ، وان يؤمنوا بالديمقراطية ويساعدوا على قيام تعاون مع سائر التنظيمات (٢٢٤) ، ص ٣-٩ .

ان محاولات ادخال شعارى العدالة الاجتماعية والاشتراكية الى القاموس السياسى للرابطة كانت ترتدى ، بلا شك ، طابعاً ديمagogياً لانه كانت تعمل فى المنطقة حتى ذلك الحين تنظيمات قومية عربية عامة تروج لامثال هذه الشعارات . ولم تطرح الرابطة ، لدى ذلك ، اية مطالب اجتماعية اقتصادية ، الامر الذى كانت تتعرض بسببه للانتقاد من جانب الاوساط التقدمية .

على الرغم من النواحي السلبية العديدة فى نشاطها خاضت الرابطة فى الفترة الاولى لوجودها نضالا وطنيا واسعا ، وكانت «بحق المدرسة التى تتلمذ عليها رجال الحركة الوطنية على كافة اتجاهاتهم» . (٢٣٢ ، ص ٩١) . ومن هذه الزاوية قيم الماركسيون اليمنيون الجنوبيون دور رابطة ابناء الجنوب العربى تقييما

ايجابيا . فقد اشير في التقرير السياسى الى المؤتمر الثانى للاتحاد الشعبى الديمقراطى ١٨-٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٥ الى انه بسبب عدم توافر الامكانيات الموضوعية والذاتية امام العناصر الماركسية لانشاء تنظيمها المستقل . . . رأت هذه العناصر ان تمارس نضالها السياسى من خلال تنظيم سياسى آخر . وكان هذا التنظيم هو رابطة ابناء الجنوب العربى التى كانت ، فى الفترة التى سبقت ظهور الحركة النقابية عام ١٩٥٦ ، التنظيم السياسى الوطنى الوحيد (١٨٠ ، الفصل الثالث ، ص ٢) .

ان نضال الرابطة السياسى ضد المشاريع الاولى للاتحاد الاستعمارى ، ومشروع اتفاقيات النفط وخطة الادارة الذاتية لعدن ، وضد الاستغلال الاستعمارى فى مزارع القطن بلحج واين ، قد اكسبها شعبية معينة فى المنطقة . غير ان تعاون الرابطة مع السلاطين اثار استياء وعدم ثقة بها لدى العديد من الزعماء الوطنيين فى اليمن الجنوبية . ان الطابع الاقطاعى - البرجوازى للرابطة ، الذى برز فى نشاطها العملى ، واهمال القضايا الاجتماعية الاقتصادية لشعب جنوب اليمن ، ومحدودية طرائق النضال ، وغياب الشعارات الاجتماعية ، سرعان ما حرمت هذا التنظيم تأييد الجماهير الشعبية . كان الوضع الذى نشأ فى الحركة الوطنية عند منتصف الخمسينات عاملا حاسما فى تغيير وضع الرابطة وموقف الوطنيين منها . فعند بداية الخمسينات كان الموقف من شكل الدولة الجنوبية العربية المقبلة بمثابة الحد الفاصل بين الوطنيين و«المعتدلين» الذين كانوا يوالون السلطات الاستعمارية : فالوطنيون كانوا ينادون باقامة دولة جنوبية عربية موحدة ، اما «المعتدلون» فبالحكم الذاتى لعدن ضمن اطار الكومنولث ، ولم يكن يهمهم مستقبل الجزء الباقى من الجنوب . وبهذا بالذات كانت الرابطة تتميز عن تنظيمات الانفصاليين العدنيين . وبمقدار تطور الوعي الذاتى الوطنى لدى الشعب والحركة الوطنية فى المنطقة اخذت فكرة الوحدة الوطنية ، التى كانت تعبر عن تطلعات الجيل الفتى من الوطنيين ، تتجسد هذه المرة فى الوحدة اليمنية ، اى فى فكرة قيام دولة يمنية عامة مستقلة موحدة . اما الرابطة فقد كانت ضد فكرة الوحدة مع الشمال ، وبهذا وقفت موضوعيا ضد الشكل الجديد للوعى الوطنى المتنامى .

وفي رأى قادة رابطة ابناء الجنوب العربى ان الشمال اليمنى كان يوجد فى مستوى تطور اوطأ بكثير من مستوى تطور الجنوب ، اما ما يدعى بـ«وحدة التراب اليمنى» فكان وهما لانه ليس ثمة اى تراب يمنى خاص يمتاز عن التراب العربى (٢٣١ ، ص ٥٨-٥٩) . وهذا الطرح للمسألة اتاح للرابطة الجمع بين شعار الوحدة العربية (الذى لم يكن بحد ذاته يتطلب القيام بأية اعمال ملموسة) وبين رفض شعار وحدة شطرى اليمن .

الانشقاق فى رابطة ابناء الجنوب العربى ، ونشاط الجبهة الوطنية الموحدة

فى عام ١٩٥٤ انفصل عن رابطة ابناء الجنوب العربى الجناح اليسارى الذى كان يدعو الى وحدة شمال وجنوب اليمن . وخرج زعماءه من الرابطة ، واسسوا مع القادة النقابيين البارزين الجبهة الوطنية الموحدة برئاسة محمد سالم على . وبين القادة النقابيين الذين انضموا الى الجبهة كان عبد الله الاصنح ومحمد سعيد مسواط . وعبد خليل سليمان وغيرهم (٢٣٢ ، ص ٧٧) . كما انضم الى الجبهة الوطنية الموحدة كذلك بعض الجمعيات الثقافية والاتحاد اليمنى الذى كان يقف ضد النظام الامامى فى اليمن الشمالية . ان تحالف زعماء الرابطة اليساريين مع القادة النقابيين ، القائم على وحدة الاراء بصدد الشمال ، كان يتفسر الى حد كبير بان الشماليين كانوا يؤلفون نواة الطبقة العاملة فى عدن . وفى رأى عبد الله باذيب ان الجبهة الوطنية الموحدة سرعان ما كفت عن البقاء لان السلطات الاستعمارية نفت بعض زعمائها ، وبالدرجة الرئيسية لان القادة النقابيين خرجوا من الجبهة (٢٢٩ ١ ، ص ٧) .

لقد عزلت رابطة ابناء الجنوب العربى نفسها ، بسبب موقفها من مسألة الوحدة ، عن العمال وسائر الفئات الكادحة على الرغم من ان «اولئك الذين يدعون للوحدة اليمنية لم يكونوا مؤمنين بانضمام الجنوب الى الشمال اليمنى بصورة جبرية» (٢٣٢ ، ص ٧٨) . وللخطة الهامة الاخرى التى ساعدت على انشقاق الرابطة كانت الموقف من الانتخابات الى ما يسمى بالمجلس التشريعى لحكومة عدن

عام ١٩٥٥ . فالسلطات الاستعمارية لم تسمح لابناء الشمال بالاشتراك في هذه الانتخابات . وفي حين كان الوطنيون والتنظيمات الوطنية يدعون السكان الى مقاطعة الانتخابات قررت الرابطة الاشتراك فيها ، الامر الذى ابعد عنها الكثيرين من انصارها .

وبعد ان كانت رابطة ابناء الجنوب العربى فى البدء تندد بخطط انشاء اتحاد الجنوب العربى العميل اخذت فيما بعد بتأييدها . وهذا ما زاد فى اثاره مشاعر الوطنيين ضد الرابطة واثار احتجاج جميع التنظيمات الوطنية .

اما فيما يتعلق بالجبهة الوطنية الموحدة فقد كانت ، منذ عام ١٩٥٥ ، اول من اعلن عن وحدة شمال وجنوب اليمن بالدعوة الى القضاء على السيطرة الاستعمارية فى الجنوب والنظام الشيوعى الى المرجعى للإمام فى شمال ، ودعا الى مقاطعة الانتخابات الى المجلس التشريعى لعدن وخاض نضالا حاسما ضد المشروع البريطانى الذى كان يرتأى فصل عدن عن جنوب الجزيرة العربية .

ومعارضة الرابطة من جانب التنظيمات الوطنية الاخرى اشتدت بوجه خاص ابتداء من عام ١٩٥٨ عندما بدأت تعمل فى اليمن الجنوبية احزاب وتنظيمات سياسية جديدة ذات طراز قومى اعتبرت بمثابة اعمال انفصالية دعوات الرابطة الى انشاء اتحاد الجنوب العربى وفصله عن اليمن الشمالية ، هذه الدعوات التى كانت تتناقض مع مبادئ القومية والوطنية ، ووقفت ضد اساليب عمل الرابطة ، من ذلك انها كانت ترى من الضرورى الانطلاق من التناقض الاساسى بين الاستعمار والشعب ولكن عدم استخدام الخلافات بين السلطات الاستعمارية وبعض السلاطين . وهكذا ، كانت رابطة ابناء الجنوب العربى تراهن على الخلافات بين الانجليز والسلطان على عبد الكريم الذى كان يطمح الى رئاسة الاتحاد (٢٣٢ ، ص ٧٨) .

وحدث الانشقاق النهائى بين الماركسيين الموجودين داخل الرابطة وبين سائر قوى الرابطة عند نهاية عام ١٩٥٧ عندما بات واضحا ان تصورات الجانبين عن النضال الوطنى والاستقلال المقبل كانت تصورات متعارضة . وتدرجيا كان ينفصل عن الرابطة جميع العناصر الوطنية وبينهم بعض القادة النقابيين الذين كانوا فى البدء على خلافات مع قيادة مؤتمر نقابات عدن «لاسباب سطحية وذاتية ،

ومن بينهم ايضا المجموعة التي عملت فيما بعد باسم فرع حركة القوميين العرب في اليمن» (١٨٠ ، الفصل الثالث ، ص ٦) .

ومع نمو حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن ، ولاسيما بعد بدء الكفاح المسلح ، اخذت رابطة ابناء الجنوب العربي تتحول تدريجيا الى تنظيم رجعي معاد للثورة ، وكانت تضم ممثلي تلك الطبقات التي وقفت ضد ثورة التحرر الوطني المسلحة . وبعد نيل اليمن الجنوبية الاستقلال هاجر زعماء الرابطة الى العربية السعودية حيث ترأسوا النشاط التخريبي المعادى للثورة ضد الجمهورية .

اذن ، لقد كان دور رابطة ابناء الجنوب العربي في مختلف مراحل تطور الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية مختلفا .

وعند منتصف الخمسينات لم تعد الرابطة الممثلة الوحيدة للحركة الوطنية . فقد كانت الجبهة الوطنية الموحدة ومؤتمر نقابات عدن يمثلان اتجاها آخر في هذه الحركة ، وسيأتي الكلام عن ذلك بصورة مفصلة . غير انه من الضروري ، قبل الانتقال الى تناول الحركة العمالية في اليمن الجنوبية التي لعبت دورا كبيرا في نضال التحرر الوطني ، ان نعيد الى الذاكرة طرازا آخر ايضا للتنظيمات . في النصف الثاني للخمسينات ، عندما ولجت الحركة الوطنية طوراً جديداً من التطور في جنوب الجزيرة العربية ، اخذت تتشكل بمبادرة الجماهير جبهات وتكتلات مختلفة ، غير ان نشاطها كان بدون طائل وعمرها قصيرا . ومن بينها كان المؤتمر الوطني (١٩٥٦) ، والاتحاد الشعبي والاتحاد القومي (انبثق كلاهما عام ١٩٥٩) ، والتجمع القومي (١٩٦١) ، ومن ثم تجمع الهيئات الوطنية (١٩٦١) . وقد تسنى لهذه الاخيرة في نيسان (ابريل) ١٩٦١ تعبئة الجماهير للقيام بمظاهرة احتجاج اثناء زيارة وزير المستعمرات البريطاني ، ولكن بعد ذلك بقليل انفرط عقد التجمع (٢٣٢) ، ص ٨٤-٨٥) . ومع ذلك فقد لعبت هذه التنظيمات دورا معينا في قيام حركة التحرر الوطني اليمنية الجنوبية .

المرحلة الثالثة للحركة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٣)

الحركة العمالية ومؤتمر عدن العمالي

في عام ١٩٤٢ صدر في عدن اول قانون عن النقابات العمالية ونزاعات العمل ، حدد ايضا قواعد تسجيل النقابات . غير ان طلبات التسجيل الاولى لم تقدم الى السلطات الاستعمارية الا بعد مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القانون . كان ظهور النقابات الاولى يعود سواء الى تطور اقتصاد عدن ، وبالدرجة الرئيسية توسيع الميناء وبناء مصفاة الزيت وازدياد تعداد الطبقة العاملة ، ام الى نشاط التنظيمات الوطنية الاولى . واحدى النقابات الاولى - اتحاد عمال وموظفي عدن - اسست في عام ١٩٥٢ تحت التأثير المباشر من جانب رابطة ابناء الجنوب العربى . وعلى الرغم من ان عملية تأسيس النقابات جرت في البدء بصورة بطيئة ، فعند عام ١٩٥٥ بلغ عدد النقابات ١٢ نقابة .

وقد فسر الاتحاد الدولى للعمال العرب على النحو التالى اسباب قلة عدد النقابات في عام ١٩٥٢ : غياب التصنيع (مصفاة الزيت انشئت فقط في عام ١٩٥٤) ، عدم الرغبة في قبول العمال الاجانب في صفوف نقابات العرب ، العراقيل التى كان يضعها ارباب الاعمال الذين كان يسعون لعدم القبول في العمل عمالا عرب اعضاء في النقابة (٢٢٩ أ ، ص ١٢-١٨) .

لقد بدأت الطبقة العاملة في عدن النضال في سبيل حقوقها حتى قبل ظهور حركة منظمة . فمنذ النصف الثانى للاربعينات اخذت تنشأ اضرابات عفوية . وفي عام ١٩٥٠ اضراب عمال الميناء وبنائو مصفاة الزيت .

وعند منتصف الخمسينات نشطت الطبقة العاملة العدنيسة
نضالها الاضرابي . وفي غضون عامي ١٩٥٤-١٩٥٥ حدثت في عدن
اضرابات عاصفة . وفي مطلع عام ١٩٥٥ اندلع اضراب في مصفاة
الزيت سحقه المستعمرون بمساعدة الجيش . وعند بداية آذار
(مارس) ١٩٥٦ حدثت اضرابات في عدة مؤسسات انتاجية تعود
للرأسمال الاجنبي ، وفي بعض المؤسسات الاخرى . واثناء هذه
الاضرابات جرى تأسيس اكثر من ٢٠ نقابة . وفي ٣ آذار من العام
نفسه تم تأسيس مجلس يضطلع بمهام توحيد النقابات العمالية
وتأمين تضامنهم في النضال من اجل تحسين ظروف معيشة وعمل
العمال . وتمكن القادة الشبان للنقابات العمالية والزعماء الذين
خرجوا من رابطة ابناء الجنوب وكانوا يعملون ضمن اطار الجبهة
الوطنية الموحدة ، تمكنوا من توحيد العمال ومن تنظيم مؤتمر عدن
العمالي في عام ١٩٥٦ (٩٨ ، ص ٢٦) .

وخلال عامي ١٩٥٦-١٩٥٧ تواصل انشاء نقابات جديدة ، والى
جانب ذلك كانت تجرى اعادة تنظيم عمل المؤتمر العمالي الذي كان
يضم آنذاك جميع النقابات (٢٢٩ ، ص ١٠) . كان يرأس المؤتمر
عبد الله الاصنح . ومن بين القادة النقابيين كان علي حسين القاضي ،
وصالح محسن ، وعبد الله السلفي ، وعبد خليل سليمان ومحمد
سعيد مسواط ، ومحمد عبده نعمان وغيرهم . وعند عام ١٩٥٩
كان مسجلا في عدن ٤٩ نقابة ، بينها ٥ نقابات لارباب العمل - وعند
عام ١٩٦٢ كان المؤتمر العمالي يضم ٣٢ نقابة تجمع في صفوفها
٢١٤٠٠ شخص (٢٢٦ ، الجزء الاول ، ص ٦١) .

يعود للمؤتمر العمالي فضل كبير في تكتيل الطبقة العاملة
العدنية التي كانت تتألف في معظمها من عمال غير كفوفين ، وثلثنا
عمالها تقريبا يشتغلون خارج القطاع الصناعي وتفرق فيما بينهم
النواحي السلافية والقبلية والقومية والطائفية ، علما بان
المستعمرين كانوا يسعون بشتى الوسائل الى تاليب فريق من
العمال على فريق آخر . فقد جرت محاولات بمساعدة العملاء لانشاء
نقابات تضم عمالا من اصل عدني فقط . وكان المستعمرون يلجأون
الى تسريح العمال ونفيهم الى اليمن الشمالية والمحميات ، والاساءة
لسمعة القادة النقابيين واعتقالهم ونفيهم (١) .

في البدء كان النضال النقابي يقتصر اساسا على دائرة المصالح

الاقتصادية حيث تسنى للنقابات التوصل الى تلبية بعض المطالب : تخفيض يوم العمل ، زيادة الاجور ، تطبيق الضمان الاجتماعي . وخبرة هذا النضال ساعدت على ادراك الترابط الوثيق بين الاستعمار والاستغلال ، وبالتالي ، بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية . وراح العمال ، وقد اكتسبوا خبرة ، يطرحون لاشعارات اقتصادية فحسب بل وشعارات وطنية وسياسية ايضا . وبلغ النضال الاضرابي ذروة اشتداده في عام تأسيس المؤتمر العمالي ، عام ١٩٥٦ ، حينما فقد ابان ٧٢ اضرابا حوالى ٢١٠ آلاف يوم عمل . وساعد على ذلك ايضا العدوان الانجليزى - الفرنسى - الاسرائيلي ضد مصر . واطلقت السلطات الاستعمارية على هذا العام تسمية «عام عدم الاستقرار فى المستعمرة» . وتميز بنهوض الحركة الاضرابية عام ١٩٥٩ (عام تأسيس اتحاد امارات الجنوب العربى) والنصف الاول من عام ١٩٦٠ (حتى اتخاذ قانون منع الاضرابات حصرًا) ، حيث فقد بنتيجة ١٠٩ اضرابات اكثر من ٢٧٠ الف يوم عمل . والمعطيات الواردة ادناه تعطى فكرة عن تطور الحركة الاضرابية (٢٣٢ ، ص ١٣٧) .

السنة	عدد الاضرابات	عدد ايام العمل المفقودة
١٩٥٦	٧٢	٢٠٩٧٩٠
١٩٥٧	١٢	٢٠٥٦
١٩٥٨	٢٥	٧٨١٨
١٩٥٩	٨٤	١٤٨١٨٣
١٩٦٠	٢٠	١٢٢١٢١

(حتى ٢٤ حزيران - يونيو)

وفى عام ١٩٥٧ انضم المؤتمر العمالي الى الاتحاد الدولى للنقابات الحرة الاصلاحى ، وفى وقت لاحق عام ١٩٦٠ الى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب . وكان المؤتمر العمالي يقيم علاقات وثيقة مع اتحاد النقابات البريطانية الذى مارس عليه تأثيرا شديدا . وفى غضون اعوام ١٩٥٦-١٩٦٠ زار عدن زعماء بريطانيون من هذا الاتحاد وعملوا على دفع القيادة البرجوازية الصغيرة للنقابات العدنية فى طريق التعاون مع اتحادات ارباب العمل والتفاهم بين

قيادة المؤتمر العمالي والادارة الاستعمارية العدنية .
على الرغم من الميول التوفيقية لقادة المؤتمر العمالي فقد قامت النقابات العدنية في الخمسينات لا بالدفاع فقط عن حقوق عمال عدن بل ولعبت دورا ملحوظا في الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية . وساعد اشتداد الحركة النقابية والوطنية ، بدوره ، على نمو التنظيمات الطلابية والنسائية التي اسدت بقسطها في النضال الوطنى .
كان المؤتمر يواجه رابطة ابناء الجنوب العربى بوصفه نصيرا للوحدة اليمنية ، الامر الذى وفر له امكانية ترؤس الحركة الوطنية في عدن لفترة معينة . وكان النهج المناهض في معاداة الاستعمار الذى سار عليه المؤتمر العمالي يتآلف مع شعارات النضال ضد الاستغلال والاقطاعية وفي سبيل بناء «حياة اشتراكية فعالة» (٢١٤ ، ص ٤٦) . غير انه لم يحدث ، ابان فترة وجود المؤتمر العمالي على رأس الحركة الوطنية ، اندماج النضال المعادى للاستعمار بالنضال المعادى للاقطاعية : فان شعارات المؤتمر المعادى للاقطاعية لم تطبق في الحياة ، ولم يكن له نفوذ في مناطق البلاد الداخلية .
بالاضافة الى ذلك كان يستلقت الانتباه عدم وجود شعارات اسلامية لدى مؤتمر عدن العمالي . حتى ان المؤتمر ادرج «حفنة رجال الدين المتعاونين مع الاستعمار» في وثائقه في عداد تلك القوى التى كان يقف ضدها (١٧٥ ، ص ٢-٣) . وندد المؤتمر كذلك بـ«الاستبداد» في الشمال الذى كان يجرى تحت «ستار الاسلام» (١٧٦ ، ص ٤) .

وفي اواخر عام ١٩٥٨ ترأس المؤتمر العمالي النضال في سبيل مقاطعة الانتخابات الى المجلس التشريعى . وندد المؤتمر بحرمان المستعمرين العمال الشماليين من الحقوق الانتخابية ، وطالب بالغاء اهلية الانتخاب الملكية ، وحق النقض الممنوح للمندوب السامى البريطانى ، وحق تعيين عدد محدد من اعضاء المجلس التشريعى .
ونددت النقابات العدنية تنديدا شديدا بعدوان انجلترا وفرنسا واسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ ، واعربت عن تضامنها مع البلد العربى الشقيق . وجرت في عدن مظاهرات واجتماعات حاشدة نظمتها النقابات ، ورفض عمال الميناء تفريغ السفن الانجليزية والفرنسية ، وامتنع عمال المدينة عن خدمة السائحين الانجليز والفرنسيين (٢) . وقدم المتظاهرون عريضة احتجاج الى المندوب

السامي . وساعدت هذه الحملة كثيرا على ازدياد المشاعر الوطنية في البلاد .

وفي بداية عام ١٩٥٨ اطلق المؤتمر العمالي نفيير الانذار بصدد قيام السلطات الاستعمارية بفتح باب الهجرة الحرة الى عدن ، الامر الذي كان يهدد العمال المحليين بخطر البطالة وجر وراءه ارتفاع غلاء المعيشة . وفي نيسان (ابريل) من العام نفسه وبناء على دعوة المؤتمر العمالي جرى في عدن اضراب عام للعمال والموظفين ونتيجة لذلك اضطرت السلطات الى اتخاذ اجراءات لتقييد الهجرة .
وتحت تأثير الحركة العمالية في عدن اخذت النقابات تظهر في بعض مدن المناطق الداخلية لليمن الجنوبية .

وبعد اجراء الانتخابات الى المجلس التشريعي عام ١٩٥٩ ، التي زورتها السلطات الاستعمارية ، رفض المؤتمر العمالي الاعتراف بنتائجها ، وقاطع المجلس . وفي ظل تنشيط الحركة الوطنية والعمالية اعدت السلطات الاستعمارية ، بناء على نصيحة الخبير البريطاني ، ما يدعى بقانون العلاقات الانتاجية الذي نص على حظر الاضرابات وانشاء لجان تحكيم من اجل النظر في النزاعات بين العمال وارباب العمل . واثار عزم المجلس التشريعي العدني على اتخاذ هذا القانون احتجاجا عاصفا في اوساط العمال . وفي هذه الظروف احتدم الصراع الداخلي في المؤتمر بين القيادة الاصلاحية ، التي كانت تميل اكثر فاكثر نحو الطريقة التوفيقية ، وبين القادة اليساريين الممثلين بالماركسيين العدنيين وعلى رأسهم عبد الله باذيب واعضاء فرع حركة القوميين العرب في جنوب اليمن الذين كانوا يسعون الى تنشيط النضال الاضرابي ضد الحظر . ومن ٨ حتى ١٢ اب (اغسطس) ١٩٦٠ كان يجري يوميا لمدة ساعة اضراب احتجاج ضد عزم السلطات على اتخاذ قانون معاد للعمال (٢٢٩ ، ص ١٢) . وفي ١٥ آب ، واعتمادا على مساندة البرجوازية التجارية العدنية وبعض رجال الدين ، اعلن المندوب السامي عن اتخاذ هذا القانون (٢٢٥ ، ص ١٥٢) . وفي الوقت نفسه وضع حظر على اصدار جريدة «العمال» لسان حال النقابات .

وجوبا على اتخاذ القانون اعلن العمال والموظفون تلبية لدعوة العناصر اليسارية ، اضرابا عاما استمر ٢٤ ساعة . ووقف القادة النقابيون الاضراب بعد مقابلتهم للمندوب السامي . وعللوا قرار

وقف الاضراب بان المندوب السامي هدد بتسريح جميع العمال ،
والسلاطين وعدوه بتقديم العدد الضروري من الايدي العاملة بدلا من
العمال المسرحين (٢٢٩ ، ص ١٢) . لقد اصيبت قيادة المؤتمر
العمالي بالذعر من القانون وحاولت تقديم تنازلات للسلطات . ودعت
العمال الى الكف في المستقبل ايضا عن الاضرابات لاجل الحفاظ على
الحركة النقابية . وفي الوقت نفسه لم تعترف قيادة المؤتمر رسميا
بالقانون المعادي للعمال ووجهت نداء الى الراى العام العالمى حطى
بتأييد واسع من جانب جميع القوى التقدمية وبالدرجة الاولى اتحاد
النقابات العالمى (١٧٥ ، ص ١٣-١٤) .

غير ان القادة النقابيون اليساريون واصلوا تنظيم الاضرابات ،
بينما كانت القيادة الاصلاحية للمؤتمر العمالي تصوب جهودها نحو
عقد اتفاقيات بين النقابات وارباب العمل من شأنها ان تنص على
تخلى الكادحين عن حق القيام باضرابات .

وكان للانقسام المتزايد عمقا في النقابات بسبب الموقف
المختلف من القانون عواقب سلبية على الطبقة العاملة . فعندما
رفضت قيادة نقابات الفنيين وعمال القوات المسلحة وجيش محمية
عدن تأييد المطالب التي طرحت اثناء احد الاضرابات وجرى تسريح
العمال المضربين لم يتخذ مؤتمر عدن العمالي اية اجراءات للدفاع
عن المسرحين . واثناء الاضراب في مصفاة الزيت طرحت مطالب
رفض ارباب العمل تلبيتها ، غير ان القيادة النقابية اقدمت على
الموافقة معهم (٢٢٩ ، ص ١٣) .

لقد كانت الميول التوفيقية للقيادة الاصلاحية وانسلاخها
المتزايد عن الاعضاء العاديين توجد في تناقض مع تصميم الكادحين
على مواصلة النضال ، ومع نشاط القادة اليساريين في الحركة
النقابية .

وفي راى القادة النقابيين اليساريين ان الطبقة العاملة كانت
مضطرة في هذه الظروف للنضال في آن واحد ضد الشركات
الاحتكارية وضد الوجود الاستعماري وضد القيادة الانتهازية لمؤتمر
عدن العمالي (٢٢٦ ، الجزء الاول ، ص ٦٢) .

اذن ، لقد بات قانون ١٩٦٠ المعادى للعمال نوعا من المحك
الذي احدث عملية فرز في النقابات واثار ازمة في الحركة النقابية .

كانت بداية الستينات بالنسبة للحركة الوطنية في اليمن الجنوبية ترمز ، من جهة ، الى تعقد الوضع ، ومن جهة اخرى ، الى ظهور عوامل دولية ساعدت على تطورها اللاحق . ففي اعوام ١٩٦٠-١٩٦٢ انهالت السلطات الاستعمارية على النقابات بسلسلة من الضربات ، التي بنتيجتها تبدت الحركة العمالية ، التي اشتركت اشتراكا نشيطا في الاحداث السياسية للمنطقة ، في وضع صعب . فمنع الاضرابات ، وتعسف السلطات ، وأزمة الحركة النقابية بسبب انتقال قيادة النقابات نهائيا الى المواقف الاصلاحية ، وهو الامر الذي وقف ضده بنشاط القادة اليساريون للحركة ، ان ذلك كله كان يتطلب اتخاذ اجراءات ملموسة . وكان يدرك ذلك قادة المؤتمر العمالي ايضا ، سيما وانه كان قد اخذ يشتد ساعد تنظيمات وطنية جديدة في المنطقة : حزب الشعب الاشتراكي وحزب البعث وحركة القوميين العرب . وفي الوقت ذاته اتخذت السلطات الاستعمارية خطوات جديدة في تعزيز سيطرتها على المنطقة . ففي تموز (يوليو) ١٩٦١ صادق وزير المستعمرات البريطاني على الاتفاقية المعقودة بين وفدي المجلس الاتحادي لاتحاد امارات الجنوب العربي وعدن حول بدء المفاوضات على الفور (١٧٧) ، المقدمة) . وقوبلت تهيئة ضم عدن الى الاتحاد بالاستياء لدى جميع القوى الوطنية التي كانت تدرك ان ذلك سيزيد من تعقيد النضال ضد الاستعمار واعوانه في عدن وصنائه في المحميات (٢٢٥) ، ص ١٥٨) . وكانت تدفع زعماء الحركة الوطنية الى القيام باعمال سياسية نشيطة ، نجاحات مصر ومن بينها تطبيق مراسيم عام ١٩٦١ وميثاق العمل الوطني لعام ١٩٦٢ ، وكذلك اتخاذ هيئة الامم المتحدة قرارات حول تصفية الاستعمار .

في هذه الظروف برزت ضرورة انشاء حزب سياسي يكون ، بالاستناد الى الحركة العمالية «واجهه سياسية» لهذه الحركة (٢٣٢ ، ص ١٠٢) ، اي من شأنه ان يتيح لزعماء الحركة العمالية تنشيط العمل السياسي بشكل شرعي واجتذاب اناس جدد اليه بمن في ذلك ممثلي المثقفين والحركة النسائية (٢١٣ ، ص ٦٣) . وفي تموز (يوليو) ١٩٦٢ دعا المؤتمر العمالي جميع العناصر

الوطنية الشريفة الى تدارس فكرة انشاء حزب سياسى ثورى يضم ،
بالاضافة الى العمال ، صغار التجار وملأكى الاراضى والنساء . وبعد
عقد لقاءات عديدة تقرر تأسيس حزب الشعب الاشتراكى . لقد كان
اشراك فئات اجتماعية جديدة فى هذا الحزب بمثابة محاولة من جانب
قادة مؤتمر عدن العمالى للقضاء على ازمة الحركة العمالية وكسب
تأييد اوسع فى اوساط السكان والتوغل الى المناطق الداخلية . لقد
بات حزب الشعب الاشتراكى المؤسس عام ١٩٦٢ وريثا للجبهة
الوطنية الموحدة التى لم تكن آثار نشاطها ملحوظة فى المنطقة منذ
عام ١٩٦٠ تقريبا ، واحتل زعماء الجبهة الوطنية الموحدة السابقون
مواقع رئيسية فى حزب الشعب الاشتراكى (٢٢٥ ، ص ١٦٢) .
واصبح امينا عاما للحزب رئيس مؤتمر عدن العمالى عبد الله
الاصنح . وافتتحت ممثلات له فى صنعاء ، وتعز ، والقاهرة ،
ولندن ، وبغداد ، وبلغراد .

يجدر لفت الانتباه الى ان حزب الشعب الاشتراكى جرى
تأسيسه على اثر ظهور التنظيم الشرعى للماركسيين اليمنيين
الجنوبيين : الاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى كان يملك مواقع هامة
فى الحركة النقابية . اذن ، فقد لعب خوف قادة مؤتمر عدن العمالى
من نفوذ الماركسيين المتعاطف دورا غير قليل فى انشاء حزب
الشعب الاشتراكى (١٦٩ ، ص ٨) .

كان حزب الشعب الاشتراكى يطرح المبادئ التالية :

— اقليم اليمن الطبيعى جزء من الوطن العربى ، والشعب
العربى فى اليمن جزء من الامة العربية ،

— تحرير اقليم اليمن الطبيعى من الاستعمار والرجعية ،
ووحده على اساس ديمقراطى واشتراكى هو السبيل العملى
للمساهمة فى وحدة الامة العربية فى دولة عربية واحدة .

واعلن حزب الشعب الاشتراكى هدفا له «بناء مجتمع اشتراكى
تسوده العدالة الاجتماعية» .

واعلنت شعارات للحزب «الحرية» ، «الوحدة» ، «الاشتراكية»

(١٨٤ ، ص ٥) .

يمكن فرز ثلاثة عناصر فى الوثائق البرنامجية لحزب الشعب
الاشتراكى . انها ، اولا ، الشعارات الوطنية التى سبق ان طرحتها
الجبهة الوطنية الموحدة ومؤتمر عدن العمالى ، اي : تحرير اليمن

الجنوبية والشمالية من الاستعمار والرجعية ، ووحدة اليمن ، ثانيا ،
الشعارات التي كانت تطلقها الحركات العربية القومية ، وبالدرجة
الاولى البعث الذي اقتبسها عنه حزب الشعب الاشتراكي . ومن
الطبيعي ان الحزب ، الذي كان يطمح لترؤس نضال التحرر الوطني ،
لم يكن بوسعه في مطلع الستينات ان يتجاهل سواء شعبية تجربة
مصر الناصرية في العالم العربي ام افكار البعثيين وحركة القوميين
العرب . وهى ، ثالثا ، النفوت الديماغوجية للحرية و«المجتمع
المثالى» التي كانت تعكس قرابة حزب الشعب الاشتراكي من اتحاد
النقابات البريطانية وحزب العمال البريطانى . وكان التشابه مع
المفاهيم الاصلاحية لحزب العمال وتصويب الاتجاه نحو الطريق
البرجوازى الليبيرالى للتطور يظهران بوضوح خاص فى الابواب
الاساسية لبرنامج حزب الشعب الاشتراكي التي كانت تتكشف فى
آن واحد ايضا عن تأثير افكار الحركات العربية القومية . (٣)

والقسم الاقتصادى من البرنامج اعلن المبدأ العام التالى :
«وسائل الانتاج بيد الدولة اى الشعب مع الحفاظ على الملكيات
الصغيرة بالقدر الذى لا يتعارض مع المصلحة العامة والسياسة
الاقتصادية الموجهة» (١٨٤ ، ص ١٠)

وبصدد الطبقة العاملة اعلن البرنامج : «بما ان الطبقة العاملة
تاريخيا وعدديا هى القوة الفعالة فى تاريخ تطور المجتمعات البشرية ،
فالحركة العمالية لها دورها الخاص ومكانتها الخاصة فى بلادنا» .
واعلن البرنامج مبدأ : «من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله» .
والدولة ، التي كان حزب الشعب الاشتراكي يسعى لانشائها ،
كان ينبغى ان يكون نظام الحكم فيها «جمهوريا» و«ديمقراطيا»
و«شعبيا» (١٨٤ ، ص ١٣) .

وفى القسم الاقتصادى الغامض من البرنامج يتراءى توجه حزب
الشعب الاشتراكي نحو انشاء قطاع الدولة الذى ينبغى له ، انطلاقا
من مفاهيم الحزب ، ان يرتدى طابع رأسمالية الدولة . والامر
المميز بالنسبة للبرنامج هو عدم وجود اية اشارات الى الطابع
الطبقي لسلطة الدولة ، اما تركيب الدولة المستقلة القادمة فقد
رسم بروح برجوازية-ليبيرالية . واذا اعلن البرنامج بصورة
ديماغوجية عن «الدور الخاص» للطبقة العاملة وامتدح بدرجة ما
النفوذ المتعاظم للعناصر التقدمية فى الحركة العمالية ، لم يقل شيئا

عن اين يتجلى هذا الدور . وغابت عن البرنامج الشعارات المعادية للاقطاعية التي كان من شأنها اجتذاب الفلاحين وهم اكبر طبقة من حيث العدد في القطر . وطموح حزب الشعب الاشتراكي الى توسيع القاعدة الطبقية بواسطة «المزارعين» (غير معلوم اية فئة اجتماعية بالذات تقصد هنا) لم يكن مدعوما لا بمطالب برنامجية ملموسة ولا بنشاط عملي من جانب الحزب . ولم يتكلم البرنامج بشكل دقيق عن ان الحزب سوف يخوض نضالا حازما ضد جميع الحكام التقليديين لامارات الجنوب العربي رغم ان شعار النضال ضد الاستعمار كان يتألف هنا مع النضال ضد الرجعية . كما لزم البرنامج الصمت ايضا بصدد نوعية الوسائل التي كان ينوى الحزب بلوغ الاستقلال وبناء الدولة اليمنية الديمقراطية الموحدة بواسطتها .

ولم يكن حزب الشعب الاشتراكي يخفي آراءه الاصلاحية والانتهازية حول سبل التحرر الوطني . وقد برزت هذه الراء ، بين امور اخرى ، في استبعاد النضال المسلح كوسيلة لنيل الاستقلال .

غير ان حزب الشعب الاشتراكي بقي ، قبل بدء الثورة المسلحة في ١٤ اكتوبر - تشرين الاول ١٩٦٣ التنظيم الوطني الاكثر عددا ونفوذاً .

وكان حزب الشعب الاشتراكي يقف بحزم ضد ضم عدن الى اتحاد الجنوب العربي . وناصر بحماس ثورة ٢٦ سبتمبر - ايلول ١٩٦٢ لان هذه الثورة قضت على احدى اكثر العقبات خطورة في اليمن الشمالية في طريق الوحدة اليمنية ، على نظام الامام الاقطاعي - الشيوخراطي . غير ان مفاهيم حزب الشعب الاشتراكي ، المأخوذة عن اتحاد النقابات البريطانية ، كانت تتعرض لهجمات ضارية من جانب الاحزاب الانفصالية ورابطة ابناء الجنوب العربي التي كانت تعتبر ان ذلك قد يعرقل قيام دولة مستقلة في اليمن الجنوبية . وامام العقبات الوافرة العدد وهجمات الخصوم غير حزب الشعب الاشتراكي رأيه السابق واعرب عن موافقته على فكرة استقلال عدن والمحميات . وعلاوة على ذلك ، كما يستفاد من انباء مجلة «الطلیعة» الاسبوعية الكويتية في آذار (مارس) ١٩٦٤ ، اتفق حزب الشعب الاشتراكي مع حزب العمال البريطاني على انه في حال وصول هذا الحزب الى الحكم سيتم منح قاده الشعب اليمني الجنوبي حق

تقرير المصير ، ومقابل ذلك وافق حزب الشعب الاشتراكي على بقاء القاعدة الحربية البريطانية في عدن خلال زمن معين بعد نيل الاستقلال (٣٠٨ ، ١١ آذار ١٩٦٤) . لقد كان هذا الاتفاق يعكس العلاقات الخاصة بين حزب الشعب الاشتراكي وقادة حزب العمال البريطاني والطابع التوفيقى لتكتيكه السياسى . وحاول حزب الشعب الاشتراكي التعاون مع رابطة ابناء الجنوب العربى لاجل كسب مواقع في المناطق الداخلية .

وكان حزب الشعب الاشتراكي يقف موقفا معاديا من الحركة الشيوعية العربية ويضع علامة مساواة بين الدول الامبريالية وبلدان الاشتراكية .

ولكن بالاجمال ، ساعد حزب الشعب الاشتراكي حتى عام ١٩٦٣ على تجذير الشعارات الاتحادية الوطنية والمعادية للاستعمار في وعى السكان ، وابدى مقاومة بوجه خطط الاستعمار بشأن اقامة كيانات دولية مزيفة عملية في جنوب الجزيرة العربية .

وساهم نشاط حزب الشعب الاشتراكي في ان تنظيمات الانصاليين العدنيين حرمت من التأييد الذى كانت تتمتع به سابقا . فقد اعلنت مجلة «الرائد» الصادرة في حضرموت انه في عام ١٩٦٢ كان ٩٠٪ من اهالى عدن يؤيدون الاحزاب التقدمية ، و ٧٪ الحزب الوطنى الاتحادى ، و ٣٪ فقط المؤتمر الشعبى (٣٠٣ ، العدد ٩٦ ، عام ١٩٦٢) .

وفي الوقت نفسه تغير دور الحزب تغيرا ملموسا في المرحلة الجديدة للحركة الوطنية - مرحلة التحرر الوطنى - وكان يستفيد من موقفه ضد النضال المسلح الاستعمار والرجعية .

كان الزعماء التقدميون لليمين الجنوبية يقفون موقفا انتقاديا من حزب الشعب الاشتراكي . فان هذا الحزب ، حسب قول عبد الله باذيب ، الذى كان يوجد تحت تأثير الجناح اليميني في حزب العمال البريطانى وجماعة اتحاد النقابات البريطانية ومؤتمر «النقابات الصفراء» في بروكسل ، لم يقف فقط ضد النضال المسلح بل وكان ضد اى عنف كان على العموم . وجميع الآمال بتحرير القطر كان الحزب يعلقها على وصول زعماء حزب العمال الى الحكم في بريطانيا . وكتب باذيب يقول ان حزب الشعب الاشتراكي كان يرفض ايضا في الماضى اساليب النضال السياسية الهامة ، وجميع الاضرابات

العملية تقريبا تم تنظيمها بدون موافقة زعماء حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمر نقابات عدن ، الذين ساهموا فيما بعد بصورة خفية على افشالها محاولين البرهنة على ان الحركة الاضرابية لا طائل تحتها (١٦٩ ، ص ٧) .

وهذا الرأي الاخير كان يتجاوب بدرجة ما مع تقييمات قادة مؤتمر عدن العمالي من جانب السلطات الانجليزية . ففي عام ١٩٥٦ ، عندما هزت عدن اضرابات آذار ، كتب هيكينبوتن يقول : «لقد كان هؤلاء (القادة - المؤلف) يعملون بلا كلل بغية التوصل الى ايقاف الاضرابات . ولولا مساعدتهم وتفاهمهم لكانت الامور سارت بصورة اردأ» (٢٤٣ ، ص ١٩٠) .

وانطلاقا من مواقع السبعينات قيمت قيادة التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية تقييما سلبيا للغاية لنشاط حزب الشعب الاشتراكي : لقد رفع حزب الشعب الاشتراكي «شعارات حول التحرير الكامل لجنوب اليمن وحول الوحدة اليمنية ، والوحدة العربية ، والاشتراكية . ولكن سلوك قياداته اتسم بالديماغوجية والانتهازية . فهي بواسطة الشعارات ارادت ان تلف الجماهير وراءها . ولكنها كانت في الحقيقة تنتهج نهجا مساوما مع الاستعمار ، والشركات الاحتكارية» (٢٢٦ ، الجزء الاول ، ص ٦١) .

ولعبت دورا غير قليل في نضال التحرر الوطنى فى هذه المرحلة تنظيمات الماركسيين وفروع الاحزاب القومية العربية العامة ، ولاسيما حركة القوميين العرب .

نضال التنظيمات السرية للماركسيين والقوميين اليمنيين الجنوبيين في المرحلة الثالثة للحركة الوطنية

الاتحاد الشعبي الديمقراطي

نشأ التيار الماركسي في الحركة الوطنية لليمن الجنوبية في النصف الاول من الخمسينات . وقد اشير في وثائق الاتحاد الشعبي الديمقراطي الى عدة عوامل ساعدت على ظهور مجموعة ماركسية في اليمن الجنوبية . ومن بين العوامل الدولية ذكرت الوثائق سحق الفاشية وانتصار قوى الديمقراطية والاشتراكية ، وتعزز المواقع الدولية للاتحاد السوفيتي ، وقيام المنظومة الاشتراكية العالمية ، ونمو الحركة الشيوعية والحركة العمالية في الدول الرأسمالية وحركة التحرر الوطني في البلدان التابعة ، ونيل عدد من هذه البلدان الاستقلال السياسي . ومن بين الاسباب الداخلية اوردت الوثائق ضعف الاستعمار البريطاني ، والازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي التي طالت إنجلترا ، وغير ذلك (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص (٢) .

تحت تأثير هذه العوامل اخذ فريق من المثقفين اليمنيين ذوى الميول الثورية ، وبالدرجة الاولى من الكتاب والصحفيين ، يتعمقون في دراسة نظرية الاشتراكية العلمية ويروجون في عدن لبعض افكارها عن طريق كتابة مقالات في الصحف والمجلات (٢) والقاء محاضرات وخطابات علنية ، الامر الذي مارس تأثيرا كبيرا على اوساط معينة من المثقفين الوطنيين والطلبة والطبقة العاملة .

ولما كانت تعزز الماركسيين في اليمن الجنوبية امكانية تأسيس تنظيم سياسى خاص بهم فقد انضموا ، وعلى رأسهم الكاتب والصحفى والقائد الاجتماعى عبد الله عبد الرزاق باذيب ، الى رابطة ابناء الجنوب العربى واخذوا يعملون من خلال هذا التنظيم . غير أنهم

لم يقصروا نشاطهم على الرابطة واستطاعوا في وقت لاحق كسب بعض المواقع في عدة نقابات عمالية وانشاء بعض المنظمات الاجتماعية المستقلة التي كانت تنشر الافكار التقدمية ، كندوة انصار الادب الجديد ، مثلا ، التي تسنى لهم اجتذاب ابداء بارزين اليها . وفي حوالى عام ١٩٥٨ قُبِضَ للماركسيين تشكيل مجموعة في اليمن الشمالية .

في النصف الثانى من عام ١٩٥٥ اقامت السلطات الاستعمارية في عدن دعوى على عبدالله باذيب ، وهى اول محاكمة سياسية في المستعمرة . وقد وجهت اليه تهمة «اثارة الكراهية ضد الحكومة واثارة الكراهية والفرقة بين طبقات وفئات السكان» (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص ٣) . وكان السبب الحقيقى للمحاكمة مقالة نشرها باذيب وهزأ فيها من الدعوات الى المحبة والسلام بين جماهير الشعب المضطهد وبين المستعمرين .

وابتداء من عام ١٩٥٦ اصبح الماركسيون يضطلعون بدور بارز في الحركة العمالية يقف بوجه العناصر الانتهازية . وفي اواخر عام ١٩٥٧ انفصل الماركسيون نهائيا عن رابطة ابناء الجنوب العربى وراحوا يعملون ، اساسا ، من خلال جبهة الكتاب الاحرار ، وكذلك من خلال بعض الاتحادات الوطنية التى لم تدم طويلا . غير ان الحملة المعادية للشيوعية في عامى ١٩٥٨-١٩٥٩ ، التى كانت تؤجج الامزجة المناهضة للشيوعية ، هزت مواقعهم . وفي مقابل جبهة الكتاب الاحرار جرى تشكيل الرابطة القومية للكتاب العرب التى دعت الادباء الى التخلي عن التعاون مع الشيوعيين (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص ٧) .

وفي عام ١٩٦٠ استعاد الماركسيون جزئيا مواقعهم المفقودة . فاذا استفادوا من امكانية العلنية ، التى منحتها السلطات الاستعمارية للاحزاب السياسية ، عمدوا الى تأسيس تنظيم سياسى علنى خاص بهم : الاتحاد الشعبى الديمقراطى . وقد عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد الشعبى الديمقراطى في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١ . وانطلاقا من ان العدو الرئيسى لجميع الوطنيين كان الاستعمار لم يدخل قادة الحزب في نزاعات مع الاحزاب الاخرى بل دعوا الى وحدة القوى الوطنية . واعلن باذيب انه بهذا الخصوص يجب على التجربة المرة لسائر البلدان العربية ان تكون درسا بالنسبة لليمن . وكان

الماركسيون ، انطلاقا من انه لا توجد في القطر تقاليد حزبية متينة ومن انه لن يكون باستطاعتهم الحصول على تأييد جماهيري وبوصفهم مجموعة غير كبيرة العدد ، كانوا يعملون سوية مع التنظيمات الاخرى كاحدى فصائل الحركة الوطنية ، ولم يكونوا يسعون لاعتبار انفسهم حزبا شيوعيا (٢٣٢ ، ص ١٦٦-١٦٨) .

كانت عقبة جدية بالنسبة لنشاط الاتحاد الشعبى الديمقراطى تحيزات معادية للشيوعية لدى معظم التنظيمات الوطنية فى اليمن الجنوبية التى كانت تنادى برفض التعاون مع الشيوعيين . وكانت تتخذ مواقف كهذه رابطة ابناء الجنوب العربى ، ومؤتمر عدن العمالى ، وحزب الشعب الاشتراكى ، وحزب البعث ، وحركة القوميين العرب . ففى جريدة «الثورة» ، التى كان يصدرها فرع حركة القوميين العرب فى اليمن ، كتب القائد القادم للجبهة القومية قحطان الشعبى يقول انه تلزم لاجل اقامة تكتل للقوى الوطنية عدة شروط اولا ، ان توضع مصالح الشعب العربى فى اليمن والامة العربية فوق المصالح الحزبية او الانانية ، ثانيا ، ان يضم هذا التكتل عناصر عربية عقائدية ، ثالثا ، ان تبعد عنه عناصر سلبية وانتهازية وشيوعية (٣٠٧ ، ١ يناير ١٩٦٢) .

ومما له دلالة ان باحثين مصريين ، ليسوا ماركسيين على الاطلاق (مثل احمد عطية مصرى ، عادل رضا (٣)) اشار الى ان التحيزات المعادية للشيوعية حرمت الاتحاد الشعبى الديمقراطى مكانة الاضطلاع بدور اشد فعالية فى الحركة الوطنية .

ولدى تقييم نشاط الاتحاد الشعبى الديمقراطى يشير المؤلفون العرب عادة الى انه لم يتسن للماركسيين اجتذاب الجماهير الكادحة الى جانبهم ، ولاسيما فى المناطق الريفية ، وان سندهم الاساسى بقى الطلبة والمتقنون . غير انه كان للماركسيين وزن كبير فى بعض النقابات ولعبوا دورا هاما فى تنظيم الاضرابات .

اقر المؤتمر التأسيسى للاتحاد الشعبى الديمقراطى وثيقة برنامجية : الميثاق الوطنى (اما النظام الداخلى للاتحاد فقد اتخذ فى وقت لاحق) . الشعار الاساسى للميثاق كان : «نحو يمن حر ديمقراطى موحد» .

واعلن الميثاق ان الاتحاد الشعبى الديمقراطى يناضل من اجل التحرر الوطنى ، والوحدة اليمنية الديمقراطية ، ومن اجل الاسهام

في بناء الوحدة العربية على اسس صحيحة . ويستند الحزب في تحديد المهام المطروحة الى خصائص الوضع في البلاد وطبيعة مرحلة النضال التي تمر بها ، مسترشداً لدى ذلك بمبادئ الاشتراكية العلمية . ودعا الاتحاد الشعبي الديمقراطي الى مساندة «الحركة الوطنية الشعبية الديمقراطية المعادية للاستعمار والاقطاع والرجعية المحلية ، وضد التجزئة المفروضة على شعبنا» (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص ٧-٨) .

واشار الميثاق الى ان الاستعمار « هو العدو الرئيسي والاشد خطرا الذي يحتل الجنوب ويهدد استقلال الشمال ويرعى جميع قوى التخلف» ويعوق توحيد الشطرين ، و«ضد هذا العدو يجب ان نشدد الكفاح ونوجه الضربة الرئيسية» . وركائز الاستعمار في الجنوب هي «قوى سياسية معينة وسلطين وحكام اقطاعيون» . اما في الشمال فان «شعبنا يعيش محروما من ابسط الحريات الديمقراطية» ، وتختفي وراء الاستقلال السياسي الشكلي «اشد الوان التبعية الاقتصادية للشركات الاستعمارية والاحتكارات الاجنبية» (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص ٨) .

وتندد الميثاق بمشاريع الاستعمار الرامية الى منح عدن حكما ذاتيا ضمن اطار اتحاد الجنوب العربي . ودعا الى خوض كفاح عنيد ضد الانتهازية والاتجاهات الانقسامية والتيارات اليمينية في صفوف الحركة الوطنية والحركة العمالية . وشجبت الميثاق الدعوة الى تشكيل «تنظيم قومي موحد» التي اطلقتها بعض القوى مقابل دعوة الماركسيين الى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية .

كما تناول الميثاق بالتفصيل مهام النضال الاكثر الحاحا في الشمال وفي الجنوب . وتضمن دعوة الى تعزيز التضامن مع جميع قوى التحرر والسلم في العالم ودعم البلدان العربية المناضلة وشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية (١٨٠) ، القسم الثالث ، ص ٩) .

واشار الميثاق الى انه من الضروري من اجل الوقوف بوجه الاستعمار والامبريالية قيام تعاون شامل مع البلدان الاشتراكية ولاسيما مع الاتحاد السوفيتي .

لقد كانت هذه الوثيقة محاولة جديدة لاجراء تحليل موضوعي للوضع في جنوب وشمال اليمن ومهام النضال الوطني من مواقع الاشتراكية

العلمية . ومما له دلالة ان مهام نضال التحرر الوطني ربطت في الميثاق بالنضال ضد الاقطاعية والرجعية المحلية وفي سبيل حل المسائل الجذرية للجماهير الكادحة . ولدى طرح هذه المهام اخذ الميثاق بالحسبان الظروف الموضوعية للبلاد ، وكذلك ضرورة حلها على مراحل . ولم تتضمن الاحكام البرنامجية للاتحاد الشعبي الديمقراطي «اتجاها الى الطفولة اليسارية او القفز وتجاوز المرحلة» (٢٢٥ ، ص ١٨٥) .

وتناول ميثاق الاتحاد الشعبي الديمقراطي فكرة الوحدة اليمنية لا من ناحية التعصب القومي بل انطلاقا من العوامل الموضوعية التاريخية وغيرها . وفي معرض الحديث عن الوحدة العربية اشارت الوثيقة الى ان هذه الوحدة يمكن بلوغها «بنضال الشعوب العربية في سبيل التحرر الوطني الديمقراطي ، اى التحرر من الاستعمار والاقطاع والرجعية» (١٣٩ ، ص ٢٤-٢٥) . ودوت بقوة خاصة في الميثاق الدعوات الى وحدة القوى الوطنية .

ومن الهام بمكان الاشارة الى ان الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، لدى تطرقه الى وسائل خوض الكفاح ، كان يؤكد ان هذا الكفاح سيكون شاقا ، ولذا فمن الضروري استخدام جميع اساليب الكفاح الوطني والاعداد له وصولا الى اعلى درجاته .

وفي اواخر عام ١٩٦١ ، والى جانب الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، اسس الماركسيون اليمنيون الجنوبيون احتياطا لهذا الحزب : المنظمة المتحدة للشباب اليمنى ، وهي «تنظيم شبابي ثقافي واجتماعي ديمقراطي» (١٨٠ ، القسم الثالث ، ص ١٣) برئاسة عبدالله عبد المجيد السلفي .

قامت المنظمة المتحدة للشباب اليمنى بعمل ثقافي - تنويري في اوساط الشبيبة لتوحيد صفوفها وربطها بالحركة الوطنية ، ونظمت محاضرات ، ومناقشات سياسية . وفي ضاحية عدن الشيخ عثمان فتحت صفوفها دراسية مجانية لتعليم الكبار ومحو الامية . ومثلت المنظمة شبيبة اليمن الجنوبية في الندوات العالمية ، كما ساعدت الشبان اليمنيين في الحصول على منح دراسية في الاتحاد السوفيتي .

وحيا الاتحاد الشعبي الديمقراطي بحرارة ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ في اليمن الشمالية ودعا الجماهير الشعبية في الجنوب

الى بذل جميع الجهود من اجل دعم الجمهورية الفتية . وعندما تعرض النظام الجمهورى للخطر توجه متطوعون شبان من الاتحاد الشعبى الديمقراطى سوية مع يمينيين جنوبيين اخرين الى الشمال بغية المشاركة بنشاط فى الدفاع عن الجمهورية .

وبالاجمال لعب الماركسيون حتى قبل عام ١٩٦٣ ، على الرغم من قلة عددهم والموقف العدائى الذى اتخذته تنظيمات وطنية عديدة تجاههم ، دورا ايجابيا جدا فى الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية ، وساندوا الكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية منذ بدايته .

منظمة البعث

يتعذر على الباحثين تعيين تاريخ دقيق لظهور الفرع اليمنى الجنوبى لحزب البعث العربى الاشتراكى (٢٣٢ ، ص ١٧٧) . وفى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اصبحت عادة متبعة اعتبار الفرع اليمنى الجنوبى للبعث قد نشأ فى عام ١٩٥٦ ، واليمن الشمالى فى عام ١٩٥٨ (٢٢٦ ، الجزء الاول ، ص ٦٣) . ان الحلقات البعثية الاولى ولدت فى اوساط الشبيبة اليمنية الجنوبية التى كانت تتلقى التعليم فى اواسط الخمسينات فى سوريا ومصر والعراق . وقد اشير فى تقرير اللجنة المركزية لحزب الطليعة الشعبية (هكذا اصبح يدعى التنظيم اليمنى الجنوبى لحزب البعث ابتداء من نيسان - ابريل ١٩٧٤) المقدم الى المجلس الوطنى فى نيسان ١٩٧٤ : «حينما تكونت بدايات الحلقات الحزبية البعثية على صعيد الخارج فى صفوف الطلاب ، وعلى صعيد الداخل شمالا وجنوبا فى صفوف الطلاب والموظفين والمستخدمين الصغار والعمال وصغار الضباط ، كانت تتكون تلك الحلقات فى فترة وصل اليها النشاط الثورى على الاصعدة المختلفة للحركة الشيوعية العربية مستوى عاليا ضد الاستعمار وحلفائه وقواعده وركائزه المحلية من الملوك والامراء والسلاطين ودخلوا فى تحالفات وطنية متفاوتة القوة والمتانة مع الاطراف المتقدمة فى الحركة القومية» (٢٥٩ ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٢٥) . وكان قادة حزب الطليعة الشعبية يشيرون الى انه كان يوجد

بين البعثيين الاوائل في اليمن الجنوبية والشمالية اشخاص واقعون تحت تأثير الحركة الشيوعية العربية والتحقوا بالبعث بالذات في فترة نهوض حركة التحرر الوطني العربية . كما نوه التقرير بانه كانت توجد بين المطبوعات التي اطلع عليها الطلاب اليمنيون البعثيون الدارسون في القاهرة مطبوعات شيوعية ايضا .

عند نهاية الخمسينات اصبحت تعمل فروع للبعث في شطرى اليمن . وفي الشطر الجنوبي كانت تعمل بصورة سرية في عدن وحضرموت (٤) . وكان البعث يعير اهتماما خاصا للحركة العمالية العدنية ، واستطاع ان يجتذب الى جانبه عددا من القادة النقابيين ، واقام تعاوننا وثيقا مع مؤتمر عدن العمالي ، ومن ثم مع حزب الشعب الاشتراكي ، استمر ايضا ، بعد بداية الكفاح المسلح عام ١٩٦٣ . وكان زعماء حزب الشعب الاشتراكي يعتبرون ان تحالفهم مع البعث «في المرحلة الراهنة من النضال في سبيل التحرر الوطني» امر ضرورى . وبفضل التحالف مع مؤتمر عدن العمالي وحزب الشعب الاشتراكي تسنى للبعثيين بين حين وآخر تعزيز مواقعهم في الحركة العمالية . وفي الوقت نفسه يشير عطية مصرى الى ان هذه المواقع كانت محدودة وان الحزببقى على الغالب تنظيما قليل العدد برجوازيا صغيرا (٢٢٥ ، ص ١٧٢) . وعن طريق التحالف مع المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي كان البعثيون يأملون بتقوية نفوذهم وبوضع هذين التنظيمين تحت اشرافهم السياسى . غير ان البعثيين ، حسب تعبير نافى حواتمه ، وقعوا هم انفسهم في تبعية للمؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي اللذين كانا تنظيمين اشد نفوذا . لذا فان البعث «بقى قوة هامشية في الحركة الوطنية قبل ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ وحتى الان» . (٢٣٤ ، ص ٢٧) .

كان تنظيم البعث يعمل بنشاط في الحركة الطلابية . وعند مطلع عام ١٩٦٢ ارتفع نفوذ الحزب في عدن بعض الشيء اذ تسنى له ان يضع تحت اشرافه عددا من التنظيمات الطلابية والعمالية والاجتماعية . غير انه لم يتسن للبعث ، شأنه شأن سائر الاحزاب السياسية ، مد نفوذه الى المناطق الداخلية (٢٣٢ ، ص ١٧٧) . ففى ظروف نهوض المشاعر الوطنية والتحررية كان شعار الحزب «وحدة ، حرية ، اشتراكية» وافكاره التريديونية تملك قوة جاذبة ، ولكن سبقه فى اقتباسها حزب الشعب الاشتراكي .

من الضروري الاشارة الى انه كانت توجد في تنظيم البعث منذ ذلك الحين قوى تقدمية فتية اخذ ينضج في صفوفها رويدا رويدا موقف انتقادي من ايدولوجيا البعث وممارساته السياسية . وهذه القوى لم تنشأ الاشتراك في الحملة المعادية للشيعوية في اواخر الخمسينات عندما اتهم الشيوعيون بالموقف غير الصحيح من الوحدة العربية والقضية الفلسطينية (٢٩٥ ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٢٦) . واثارت الخلافات في صفوف البعثيين اليمنيين احداث عامى ١٩٦٠-١٩٦١ عندما تآزمت العلاقات بين الناصريين والبعثيين (في ايلول - سبتمبر - ١٩٦١ انسحبت سوريا من الجمهورية العربية المتحدة) ، ولاسيما في عام ١٩٦٣ عندما وجد البعث نفسه في علاقات عدائية ، من جهة ، مع الحركة الشيوعية العربية ، ومن جهة اخرى مع الحركتين القوميتين : الناصرية وحركة القوميين العرب (٢٩٥ ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٢٦) . ولكن البعثيين ظلوا حتى عام ١٩٦٣ يقومون بمحاولات اقامة جبهة موحدة مع تنظيم حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية . فبعد ان فسخت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية تحالفهما في اطار اتحاد الدول العربية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، قررت اربعة تنظيمات - مؤتمر عدن العمالي ، الاتحاد اليمني ، حركة القوميين العرب ، البعث - انشاء جبهة واسعة للنضال ضد نظام الامام والرجعية والاستعمار البريطاني (١٥٨ ، ص ٢٤٦-٢٤٨) .

في مطلع الستينات وصف عبد الله باذيب البعثيين بقوله : «بصفة عامة نحن نعتبر الاخوة البعثيين من فصائل الحركة الوطنية الرئيسية . وبالرغم من احترامنا لهم كاخوة نضال الا اننا كنا على خلاف دائم معهم في عديد من القضايا والمواقف مثلا موقفهم داخل الحركة النقابية» (٢٣٢ ، ص ١٧٣-١٧٤) .

ان اقتداء البعثيين بسياسة الاصنج افضى بهم الى مواقف انتهازية ليس فقط بصدد نضال الطبقة العاملة بل وبصدد الحركة الوطنية ايضا . ويشير عادل رضا الى ان البعثيين كانوا احيانا ينتقدون الاصنج لا من قبيل التظاهر فقط ، واذ كانت تعوزهم القيادة المجربة كفاية فقد كانوا يخافون من انه ليس ثمة من يستطيع ملء الفراغ الذى قد ينشأ في الحركة الوطنية والعمالية نتيجة ذهاب الاصنج (٢٣٢ ، ص ١٨٠) .

ومع ذلك فقد لعب التنظيم اليمنى الجنوبي للبعث دورا معينا في تربية الوعي الوطنى لدى جزء من الطبقة العاملة والشبيبة والفئات البرجوازية الصغيرة . وشارك في اجراء اجتماعات حاشدة ومظاهرات ، كما كان يوزع في عدد مطبوعات تروج لافكار التحرر الوطنى .

كان احد الاسباب الرئيسية لهبوط سمعة البعث موقفه من الكفاح المسلح . فعلى اثر حزب الشعب الاشتراكى وقف البعثيون ضد خوض هذا النضال تحت قيادة الجبهة القومية ، علاوة على انهم كانوا ، احتذاء منهم بالقيادة القومية المحافظة لحزب البعث التى اتخذت موقفا عدائيا شديدا من الناصرية ، يؤكدون ان الثورة المسلحة «مستوردة من مصر» وهى وسيلة لبسط النفوذ المصرى على المنطقة ، الامر الذى كانت تخشاه القيادة القومية (٢٣٢ ، ص . ١٧٩ - ١٨٠) . ولم يستطع الحزب عمليا ان يقدم للحركة الوطنية لا افكارا جديدة ولا اساليبه النضالية (٢٢٥ ، ص ١٧٣) .

حركة القوميين العرب

تمتد جذور حركة القوميين العرب الى الحركة غير المنظمة للطلاب الفلسطينيين وغيرهم من الطلاب العرب في لبنان في عامى ١٩٤٨-١٩٤٩ ، التى انبثقت بمثابة ردة فعل على هزيمة البلدان العربية في الحرب الفلسطينية . وسرعان ما تعدت هذه الحركة اطار الحركة الطلابية ، واكتسبت في مطلع الخمسينات طابع منظمة سياسية طرحت في البدء شعار «وحدة ، تحرير ، ثار (استعادة فلسطين)» . لقد ظهرت حركة القوميين العرب في فترة دللت فيها البرجوازية وسائر الفئات الاستغلالية للبلدان العربية على عجزها عن قيادة الحركة الوطنية ، واندفعت الى المقام الاول القوى التى كانت تمثل بالدرجة الاولى الفئات البرجوازية الصغيرة ، وعلى الاخص الناصريون والبعثيون (٢٢٥ ، ص . ١٨٦) . غير ان الناصرية كتيار سياسى كانت قد تكونت لتوها بانتصار ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر ، اما بالنسبة لسياسة البعثيين فقد كان مؤسسو حركة القوميين العرب يشعرون تجاهها بخيبة امل معينة .

وكان مؤسسو حركة القوميين العرب ، ذوو المشاعر القومية المتعصبة والذين عانوا معاناة مؤلمة من المأساة الفلسطينية ، يقفون موقفا عدائيا من الحركة الشيوعية العربية .

ان مشاعر معاداة الشيوعية لدى حركة القوميين العرب كانت تعينها سواء انفصالات اعضائها ام الاحكام النظرية لايدولوجيى الحركة . فانطلاقا من ان وحدة الامة العربية هي المهمة الرئيسية كانوا ينكرون الصراع الطبقي «على اعتبار ان كل اثاره للصراع الطبقي من شأنها ان تفتت وحدة الامة» . و«المعركة القومية» في رأى منظرى حركة القوميين العرب ، يجب ان تمر عبر مرحلتين : مرحلة النضال السياسى فى سبيل وحدة الامة وضد الاستعمار و«الكيان اليهودى» ، ومرحلة التصدى للقضايا الاجتماعية والاقتصادية فى سبيل تأدية مهام التطور «فى اطار مصلحة الامة ككل بعيدا عن اسلوب المصالح الطبقيّة ، لان القومية لا تعترف بوجود الطبقات» (١٧٤ ، ص ٩-١٠) . اذن ، كانت حركة القوميين العرب فى المراحل الاولى من وجودها تطرح مهمة بلوغ الوحدة العربية بأى ثمن كان ، على اساس غير طبقي دون ان تحدد بحال من الاحوال ودون ان ترى الاعداء الطبقيين لحركة التحرر الوطنى العربية . وفى معرض الحديث عن العمل الوطنى كان منظرو الحركة يستبعدون اى تعاون كان مع الشيوعيين فى الجبهة الوطنية..

فى نهاية النصف الاول للخمسينات اخذت الحركة تتطور فى الاردن ولبنان والكويت ، ودرجة اقل فى سوريا ومصر والعراق . ولعب دورا بارزا فيها بوجه خاص الفلسطينيون . وفى عامى ١٩٥٣-١٩٥٤ غدت حركة القوميين العرب قوة منظمة ، وكان زعمائها العقائديون يكتبون بصورة منتظمة فى الصحف ويصدرون ابحاثهم النظرية . واكتسبت الحركة شعبية معينة فى اعوام ١٩٥٤-١٩٥٧ بمواقفها ضد الاحلاف العسكرية الامبريالية فى الشرق الاوسط (٢٣٢ ، ص ١٩٠-١٩١) .

فى عام ١٩٥٦ استقبلت حركة القوميين العرب بحماس تأميم قناة السويس ، وفى عام ١٩٥٨ رحبت ترحيبا حارا بتوحيد مصر وسوريا . وكان زعماء الحركة يعتبرون ثورة تموز (يوليو) فى مصر الثورة العربية القومية الرئيسية ، والناصرية التيار الثورى الرئيسى فى العالم العربى . غير انهم ، اذ كانوا يأخذون بالحسبان ان

الناصرية كتيار ذى اتباع في عدد من البلدان العربية لم تتكون هنا بشكل منظم ، اعتبروا امرا ضروريا الحفاظ على الاستقلالية التنظيمية وتعزيز الانضباط الداخلي وكسب التأييد في اوساط الجماهير . وقد قال جورج حبش : «عندما فكرنا في تأسيس الحركة كان في ذهننا ان الحركة تمتد كتنظيم عربى شامل لكل جزء من اجزاء الوطن مع تركيز على ساحة اساسية من الساحات نستطيع في تلك الساحة ان نحدث تغييرا ثوريا بمعنى تسلم سلطة.وعندها يستمر النضال من اجل تحقيق اهداف القومية العربية على طريق سلطة ثورية وحركة ثورية تساندها في الاجزاء العربية الاخرى مرتبطة عضويا في السلطة الثورية» (٢٣٢ ، ص ١٩٢) . ان لفكرة الاعتماد على بلد واحد مختار كهدف لاجل التجربة القومية الثورية مغزى هاما بوجه خاص اذ ان قيادة حركة القوميين العرب كانت في بداية الستينات تعتبر اليمن الجنوبية بالذات بمثابة هدف كهذا .

في النصف الثاني من الخمسينات تسنى لحركة القوميين العرب ان توسع بعض الشيء فروعها في البلدان العربية التي سبق ذكرها ، وفي الاساس من اوساط الطلبة والمتقنين والبرجوازية الصغيرة ، وبدرجة اقل من اوساط العمال (في الكويت والعراق) . ومن الناحية التنظيمية تكونت هذه الفروع نهائيا عام ١٩٥٨ .

في نهاية الخمسينات اجبر منطق تطور حركة التحرر الوطني العربية نفسه عددا من زعماء حركة القوميين العرب على تخطى اطارات العقيدة التحررية القومية الراديكالية ، وعلى ربط الاهداف المطروحة بضرورة حل المسائل الاقتصادية الاجتماعية والنضال ضد قوى طبقية معينة . من ذلك ان قادة الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب طرحوا لأول مرة مهمة النضال ضد الطبقات الاستغلالية ومهمة اعادة بناء المجتمع على اسس ثورية ، فكان من نتيجة ذلك نشوب نزاع مع القيادة التقليدية للحركة .

في هذه الظروف جرى في اليمن الجنوبية تشكيل فرع لحركة القوميين العرب . كان اول من ناصر عقيدة الحركة الطلاب اليمنيون الجنوبيون الذين تلقوا دروسهم في القاهرة ، وفي ١٩٥٩ اسست في الشيخ عثمان الخلية الاولى لحركة القوميين العرب التي كانت تتألف اساسا من موظفين ومعلمين وتلامذة . في البدء كان فرع الحركة يعمل تحت ستار «نادى الشباب الثقافي في عدن» ناشرا افكار الحركة

في اوساط التلامذة والمثقفين والموظفين والعمال (٢٣٢) ، ص ٢٢٩ . وبعد وقت قليل نشأت خلية لحركة القوميين العرب في اليمن الشمالية ايضا .

كانت الفترة التي حدث فيها انشاء فرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية فترة مشبعة بالاحداث العاصفة . فهي ، من جهة ، تشكيل اتحاد الجنوب العربى ومن ثم ضم عدن اليه ، ومختلف المناورات الدستورية من جانب بريطانيا ، واتخاذ القانون المعادى للعمال وغير ذلك من تقييد الحريات ، ومن جهة اخرى تعاظم النضال الاضرابى للطبقة العاملة ، ونهوض الحركة الوطنية وانجذاب قوى طبقية جديدة اليها ، ونشوء تنظيمات سياسية ذات اساليب نضال مغايرة ، سرية .

في الاعوام الاولى من وجوده كان فرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية مرتبطا اوثق الارتباط بالقيادة المركزية وينطلق في كل شئ من احكامها . ولكن برنامج اعماله كان ، بالطبع ، موجها نحو حل مهام المنطقة . وكان يعتبر واجبا عليه النضال ، اولا ، ضد الاستعمار البريطانى ، ثانيا ، ضد الحكام المحليين الذين كانت مصالحهم تتطابق كليا مع مصالح المستعمرين ، ثالثا ، ضد التنظيمات التي تتخذ مواقف عدائية من القومية العربية ، ضد الجمعية العدنية مثلا ، علما بان حركة القوميين العرب كانت تنسب الى عداد هذه التنظيمات ، بدرجة معينة ، الشيوعيين العرب ايضا ، رابعا ، ضد «الوضع الرجعى» ، اى تخلف المنطقة العام الذى كان يضعف فعالية الحركة التحررية (١٦٧ ، ص ٧٦-٧٠) . ووضعت الحركة نصب عينها مهمة الاعتماد على الجماهير الشعبية التي كانت تعتبرها القوة المحركة للثورة ، التي تحتاج مع ذلك الى تحريض سياسى نشط من جانب حركة القوميين العرب (١٦٧ ، ص ٧٤-٧٧ ، ٨٢) . ان سعى هذه الحركة الى شمول فئات واسعة من الشعب واجتذابها الى جانبها عن طريق طرح سبل الحل الملموس لمشاكلها الملحة ، ان هذا السعى كان يميز هذه الحركة تمييزا مفيدا لها عن العديد من الكتل الوطنية الاخرى ، الامر الذى كان يعود سببه في الكثير الغالب الى التركيب الاجتماعى للحركة ايضا . فنتيجة للظروف الحاصلة تمثلت الحركة ، في الدرجة الرئيسية ، بالمثقفين الوطنيين الشباب ذوي الهنشا البرجوازى الصغير على الغالب الذين خابت

امالهم بالتنظيمات الوطنية الاخرى ، وتمثل جزئيا بالطبقة العاملة .
علاوة على ذلك تسنى للحركة لا مجرد تخطى حدود عدن بل والتغلغل
عميقا في المناطق الريفية . وفي هذا يكمن اهم اختلاف لحركة القوميين
العرب عن جميع التنظيمات الوطنية الاخرى ، حدد مسبقا بدرجة
هامة نجاحها في المستقبل .

في الاحكام البرنامجية لفرع حركة القوميين العرب في اليمن
الجنوبية كان قادتها ينظرون الى النضال في سبيل تحرير الجنوب في
ارتباط راسخ مع النضال ضد تجزؤ المنطقة وفي سبيل الوحدة
اليمنية ، وهذه الوحدة كانت بدورها جزءا لا يتجزأ من النضال
القومي العربي العام في سبيل وحدة الامة (١٦٧ ، ص ٧٨-٨٠) .
وعلى ضوء وحدة اليمن الجغرافية كان انتصار الحركة التحررية في
الشطرن الجنوبي ، كما كان يعتقد زعماء حركة القوميين العرب ،
يمكن تأمينه فقط . لدى وجود مساندة من الشطر الشمالي .

واعتبر الفرع اليمني الجنوبي لحركة القوميين العرب الجمهورية
العربية المتحدة نواة طبيعية اصيلة للدولة العربية العامة
الموحدة من المحيط الى الخليج (١٥١ ، ص ٢٣٣) ، وكان يعتقد
بانه يعود لها الدور القيادي في حركة التحرر العربية . ولعبت قرابة
حركة القوميين العرب من الحركة الناصرية دورا حاسما في نجاحها
في المستقبل .

على الرغم من ان الفرع اليمني الجنوبي لحركة القوميين العرب
كان يقوم بنشاط مستقل اذ لم يكن يشارك في التكتلات الوطنية
فقد كان ينادى بقيام «جبهة قومية» تضم جميع القوى الوطنية
المناضلة ضد الاستعمار ، باستثناء الماركسيين ، وذلك في مواجهة
شعار «الجبهة الوطنية» التي كان ينادى بقيامها الاتحاد الشعبي
الديمقراطي (١٥١ ، ص ٢٣٣) .

الظاهر انه لم تكن لدى اعضاء حركة القوميين العرب في اليمن
الجنوبية وحدة في الاراء منذ فترة اعوام ١٩٥٩-١٩٦٣ ، ولم يكن
يوسع العمليات الجارية آنذاك في حركة القوميين العرب على الصعيد
العربي العام الا تؤثر على التنظيم . وقد ادى التذمر في صفوفها الى
انه اخذوا يتحدثون في الحركة عن الاشتراكية ، واضيف مصطلح
«الاشتراكية» بمثابة جزء آخر لا يتجزأ الى الشعار الثلاثي الواحد
«وحدة ، حرية ، استعادة فلسطين» . وقد ساعدت على ذلك بدرجة

كبيرة المراسيم الالراسمالية التي اصدرها عبد الناصر عام ١٩٦١ واتخاذ ميثاق العمل الوطني في مصر عام ١٩٦٢ .
طبيعى ان القناعة بالولوية القومية على الاجتماعى لم تسمح لمنظرى حركة القوميين العرب بالاقتراب من فهم جوهر الاشتراكية .
فلاشتراكية حسب تحديدهم هي «نظام اقتصادى يهدف الى تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع على اساس العدالة والمساواة» (١٨٣ ، ص ٣٨-٣٩) .

في هذا الوقت بالذات اخذ يتكون بالتدريج جناح يسارى من عداد القياديين اللبنانيين والفلسطينيين البرجوازيين الصغار ذوى التفكير التقدمى . وخروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة زعزع ايمان الجناح اليسارى بحركة القوميين العرب العربية العامة ، وقوى ثقته بضرورة ربط المهام القومية بالمهام الاجتماعية ، والتحليل العلمى للبنية الاجتماعية للمجتمع العربى والتعاون مع القوى التقدمية للعالم العربى . واخذ يشدد ساعدا فى الحركة الاتجاه الجديد الذى طرح قاداته شعار الثورة الاشتراكية العربية .

كان لدى حركة القوميين العرب هيكل تنظيمى دقيق برهن على افضلياته ابان الظروف السرية ، ونقل فيما بعد الى الجبهة القومية فساعد ، بوصفه هيكلًا متقنا ، على صيانة التنظيم فى المراحل الصعبة لنضال هذه الجبهة . وهو ينم عن شبه كبير بالهيكل التنظيمى للبعث . فالخلية الدنيا فى الحركة كانت الحلقة حيث كان المرشح يجتاز مدة الاختبار ويدرس افكار الحركة وينفذ التكاليفات (فى اليمن الجنوبية كانت مدة الاختبار من اجل الانضمام الى حركة القوميين العرب تعادل ستة اشهر) . بعد ذلك كان يصبح عضوا فى الخلية حيث يتمتع بجميع حقوق العضوية ويؤدى جميع الواجبات . كانت الخلية عمليا المنظمة القاعدية للحركة . وكانت الخلايا تتوزع فى قطاعات بينها ، مثلا ، القطاع الطلابى والقطاع العمالى ، وهلمجرا . والخلايا فى قطاع واحد كانت تقودها رابطة وهى الهيئة القيادية للحلقة الدنيا المسؤولة عن العمل الفكرى والتنظيمى فى القطاع . وكانت الشعبة توجه نشاط الرابطة فى مختلف قطاعات المركز (٥) . وفوق الشعبة كانت تقف قيادة المنطقة التى كانت ترأس عمل حركة القوميين العرب فى منطقة كبرى (على مستوى محافظة) . ثم تأتى قيادة الاقليم ، مثلا القيادة القطرية لسوريا ، وللعراق ،

وللبنان ، الخ . واخيرا ، كان مجمل نشاط حركة القوميين العرب على النطاق العربي العام ترأسه لجنة تنفيذية ينتخبها المؤتمر القومى . فى اللجنة التنفيذية والقيادات الاقليمية كانت تعمل لجان : اللجنة التنظيمية ، اللجنة الفكرية ، اللجنة المالية ، الخ (٢٣٢) ، ص ١٩٦-١٩٧) . مبدأ انتخاب الهيئات القيادية كان يتألف فى حركة القوميين العرب مع تعيينها المباشر .

كانت حركة القوميين العرب تملك جملة من المبادئ التنظيمية التى وضعها منظروها . فقد كان يتطلب من اعضاء الحركة انضباط حديدى وتنفيذ غير مشروط . لاوامر الهيئات الاعلى . «نقد ثم ناقش» ، هكذا كانت تطالب احكام النظام الداخلى للحركة (١٨١) . وفى الحركة كان يحظر القيام بنشاط انقسامى فتوى . وافر مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ، والدرجات الدنيا للدرجات العليا وكذلك مسؤوليتها عن الدنيا (٢٣٢) ، ص ١٩٨) . وكان الحفاظ على التنظيم فى الظروف غير العلنية يتطلب مراعاة السرية الاشد صرامة فى العمل (١٨١) . وكان يحق لكل عضو ان يعرف فقط ما يمس نشاط درجته التنظيمية . وكان عضو حركة القوميين العرب ملزما بدراسة الاباحث النظرية وما يسمى بالاوليات ، هكذا كانت تدعى فى الحركة الوثائق التوجيهية التى تصدرها القيادة بصدد هذه المسألة او تلك وتعمم على جميع حلقات التنظيم . ومن خلال «الاوليات» كان قادة حركة القوميين العرب يدعون الى الانطلاق فى مجمل العمل الحزبى من التجربة العربية والواقع العربى فقط (١٨٢) .

لنلاحظ ان المبادئ التنظيمية لحركة القوميين العرب ، شأنها لدى البعث ايضا ، قد اقتبست جزئيا لدى احزاب اخرى ، بما فى ذلك لدى احزاب الاشتراكية العلمية ، وكذلك لدى الحركات القومية الاولى وبعض منظمات الشرق العربى الاخرى .

وبوسعنا ، ونحن نأخذ بالاعتبار رأى المشاركين انفسهم فى الحركة الوطنية (مثلا ، عبد الله الخامرى (٢٧٦) ، العدد ٢١٨ ، تاريخ ٢٩-٦-١٩٧٢) ، ان نفرز مجموعتين من نواقص حركة القوميين العرب ، التى اثرت فيما بعد على نشاط الجبهة القومية ايضا : النواقص الناجمة عن المركزية الصارمة ، والنفوذ التسلسلى للقيادة المركزية ، ومبدأ تعيين الهيئات العليا للهيئات الدنيا ؛ النواقص الناجمة عن النزعة القومية لحركة القوميين العرب ،

بما في ذلك وضع القومي بمواجهة الاممى ، بل وحتى الوطنى ، وصولا الى نفى اهمية النضال ضمن اطار بلد واحد («العروبة الاولى») ، الاعتماد حصرا على الاشخاص المخلصين لفكرة القومية العربية ، وكذلك اغفال معين لمسائل سلطة الدولة وتركيب الدولة فى البلد .

لعبت حركة القوميين العرب فى اليمن الجنوبية خلال اعوام ١٩٥٩-١٩٦٣ دورا بارزا فى الحركة الوطنية . ومارست عملا دعائيا نشيطا بنشرها افكار التحرر فى اوساط فئات واسعة من السكان ، وشاركت فى مختلف اشكال نضال الكادحين . وفى عام ١٩٥٩ صدر كتاب «اتحاد الامارات المزيف» (١٦٧) ، ومن ثم كتب اخرى من تأليف اعضاء الفرع اليمنى الجنوبى للحركة .

وحتى عام ١٩٦٢ حصرا لم تكن البنية التنظيمية لهذا الفرع قد انجزت بعد ، وكان يوجد فى المنطقة فقط حلقات وخلايا ورابطات وشعبات . ونشأ وضع مماثل فى الشطر الشمالى ، علما بان فرعى حركة القوميين العرب فى شطرى الاقليم كانت لهما عمليا فى هذه الفترة قيادة واحدة (قيادة اقليم) . وابتداء من عام ١٩٦٢ ومع تعزيز مواقع الحركة تم اىصال الهيكل التنظيمى الى مستوى اكثر ارتفاعا . تسنى للحركة تقوية نفوذها فى الحركة العمالية . من ذلك انها كسبت الى جانبها نقابة عمال مصفاة الزيت ، الامر الذى اثار انفجار العداء نحو حركة القوميين العرب من جانب مؤتمر عدن العمالى وحزب الشعب الاشتراكى .

وفى اواخر الخمسينات وبداية الستينات اتخذت حركة القوميين العرب موقفا سلبيا للغاية من البعث بسبب خلافات الاخير مع عبد الناصر وموقفه الانتقادى من التجربة الناصرية . وازداد هذا النفور اكثر بعد خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ .

اهم خاصية مميزة لحركة القوميين العرب فى اليمن الجنوبية كانت ، كما سبقنا الاشارة ، انه تسنى للحركة خلق قاعدة فى المناطق الداخلية من البلاد . ويجرى الاعراب احيانا عن وجهة نظر غير صحيحة تزعم بان حركة القوميين العرب كانت منذ البدايات تنظيما فلاحيا . وكانت الحركة تبحث عن دعامة فى المناطق الداخلية وحاولت طرح شتعارات من شأنها ان تساعد فى ان تكفل لنفسها تأييد السكان المحليين . غير ان امتزاج نضال التحرر الوطنى

بالنضال المعادى للاقطاعية قد حصل في وقت لاحق . وفي المرحلة الراهنة تغلغلت الحركة في القبائل مستغلة ما كان قائما في ظل تخلف المناطق الداخلية من تركيب قبلي ، وتناقضات بين مختلف القبائل في صراعها من اجل السلطة ، والاستياء من الانجليز الذي كانت تغذيه سياسة المستعمرين القائمة على تنصيب حكام مواليين لهم بما يخالف اعراف الممارسة القبلية المتبعة .

ومما ساعد على العمل الناجح في وسط القبائل انه كان لحركة القوميين العرب نفوذ قوى في اوساط عمال مصفاة الزيت ، وفي المدرسة الداخلية الثانوية العدنية حيث كان يتعلم اساسا اولاد شيوخ القبائل ، ووسط اليمينيين الذين كانوا في المهجر .

كان عمال مصفاة الزيت ، على الغالب ، من ابناء الشطر الشمالي لليمن ومن المناطق الداخلية ، ومن خلاهم تسنى لحركة القوميين العرب مد نفوذها الى بعض القبائل . لقد كان يجري تحقيق ذلك بواسطة المفوضين السياسيين ، وهم العمال الافضل اعدادا والكفاحيون وذوو السمعة الحسنة في القبائل ، وكانوا يرسلونهم الى العمل في هذه المناطق حيث اسسوا خلايا للحركة وروجوا لافكارها . واستخدام هذا المعهد ساعد فيما بعد حركة القوميين العرب ، التي انشأت الجبهة القومية ، في بدء الكفاح المسلح .

وكانت الحركة تمارس نفوذا شديدا على العمال اليمينيين في المهجر . من ذلك ان خلايا للحركة انشئت وسط العمال اليمينيين الجنوبيين في الكويت .

غير ان الفضل الرئيسي لفرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية ينحصر في انها اعطت حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية طريقة نضال جديدة : الطريقة المسلحة . ونجحت الحركة في رص قوى الوطنيين اليمينيين الجنوبيين بانشائها منظمة لاجل خوض الكفاح المسلح : الجبهة القومية ، وانهاض شعب المنطقة الى هذا الكفاح . واعتبارا من خريف ١٩٦٣ تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية : مرحلة الكفاح المسلح في سبيل التحرر الوطني .

الجبهة القومية على رأس الكفاح المسلح فى سبيل استقلال اليمن الجنوبية (١٩٦٣ - ١٩٦٧)

الفصل الاول

نشأة الجبهة القومية وبداية ثورة التحرر الوطنى المسلحة (١٩٦٣)

توحيد وطنى اليمن الجنوبية

ولدت الجبهة القومية كمنظمة سياسية جماهيرية ، لاجل قيادة النضال فى سبيل التحرر الوطنى باستخدام الاساليب المسلحة . ان الانتقال الى هذه المرحلة فى تاريخ شعب جنوب اليمن ، المرحلة التى غيرت حياته تغييرا جذريا ، كان مرده الى الاعتبارات التالية . عند بداية الستينات ، فترة الانهيار السريع لنظام الاستعمار العالمى وتنشط حركة التحرر الوطنى العالمية والعربية ، بلغت الحركة الوطنية فى جنوب اليمن مرحلة النضوج . وكان ادراك الوحدة القومية قد تغلغل الى عقول ابناء العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية فى المجتمع اليمنى الجنوبى . وكان الاقتناع بضرورة نصفية الوجود الاستعمارى والانتقال الى التطور المستقل قد انتشر انتشارا واسعا فى اوساط مختلف فئات السكان . ان ذلك كله رسا فى اساس نضال التحرر الوطنى لشعب اليمن الجنوبية ؛

والاضطهاد الاستعمارى ، وسياسة الدوس على الحقوق الاولى ، والانتقاص من مصالح القبائل ، ونزعة «العداء للمروبة» لدى السلطات الانجليزية وصناعاتها العدنية التى جرحت المشاعر القومية المتأججة ، لعبت دورا كبيرا فى النمو العاصف للاستياء من الاستعمار .

وساعدت التطورات التي حدثت في الحياة الاجتماعية لليمن الجنوبية على تكون الوعي الوطني الذاتى وقيام الحركة الوطنية ، وهي : تطور الطبقة العاملة ، تعمق التمايز الطبقي في المدينة والريف ، ازدياد تدمير الجماهير الشعبية ولاسيما الفلاحين من الاستغلال والاضطهاد اللذين كان يقترفهما الحكام العملاء والاقطاعيون المحليون والبرجوازية الكمبرادورية وسائر الفئات التي كان وجودها مرتبطا بسيطرة الاستعمار . كما ساعد على ذلك ظهور فئة من المثقفين والطلاب المعاصرين الذين تلقوا تعليمهم في البلدان العربية وكانوا مرتبطين بها .

١٥ ووجود فرع لحركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية ، الذي وضع مهمة التحرر على رأس قائمة سياسته ، كان عاملا غير قليل الشأن لقيام حركة التحرر الوطني في المنطقة) ان طرح شعار الكفاح المسلح بمثابة الوسيلة المقبلة الرئيسية لانتزاع الاستقلال كان يتفسر بخيبة امل الوطنيين اليمنيين الجنوبيين من اساليب النضال السياسية والمذاهب الاصلاحية لرابطة ابناء الجنوب العربى وحزب الشعب الاشتراكي والنقابات والتنظيمات الاخرى . وشملت خيبة الامل هذه لا اعضاء حركة القوميين العرب وانباء فئات السكان المعتمدة فحسب بل والعديد من اعضاء حزب الشعب الاشتراكي ورابطة ابناء الجنوب العربى وقادة آخرين للحركة الوطنية) ان الموضوعة القائلة بان الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاجل طرد الاستعمار البريطانى كانت قد طرحتها حركة القوميين العرب لأول مرة في نهاية الخمسينات (١) في احدى مطبوعاتها بعنوان «موقفنا من الاتحاد المزيف») لقد كان اعضاء الفرع اليمنى الجنوبي للحركة يعتبرون بانه لن يكون باستطاعتهم بدء الكفاح المسلح ما لم تتم الاطاحة بنظام الامام التيوقراطى في صنعاء . وفي هذا تجلت احدى السمات الاكثر اهمية وديمومة لكل المسيرة الثورية في الجنوب : ترابطها الوثيق مع العمليات الجارية في الشطر الشمالى من اليمن . فقد بات انتصار الثورة في ٢٦ ايلول (سبتمبر) في الشمال واقامة النظام الجمهورى في الجمهورية العربية اليمنية العامل الاهم لانتشار نضال التحرر الوطنى المسلح في الجنوب . واطر انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) مباشرة في الشمال اخذ الفرع اليمنى الجنوبي لحركة القوميين العرب يروج بنشاط لفكرة اقامة

جبهة وطنية واسعة من شأنها ان تبدأ الكفاح المسلح بمساعدة النظام الجمهورى فى الجمهورية العربية اليمنية . ولهذا الغرض حاولت قيادة الحركة الاتفاق مع حزب الشعب الاشتراكى والفرع اليمنى الجنوبى للبعث ، ولكن بلا جدوى .

كانت احدى مقدمات بدء الكفاح المسلح الخبرة التى اكتسبها شعب اليمن الجنوبية فى الاشتباكات المسلحة الاولى ضد المستعمرين فى الخمسينات ، وكذلك الخبرات العسكرية التى حصل عليها اليمنيون الجنوبيون ابان خدمتهم فى الحرس الوطنى فى الشمال . وينبغى ان تؤخذ بالحسبان الاعتبارات الذاتية ايضا : وجود اسلحة لدى القبائل اليمنية الجنوبية ، استعمالها لها بصورة ممتازة ، الشجاعة التقليدية والميزات الحربية . وليس من باب الصدفة ان التشكيل الذى كان قد اكتسب خبرة الاشتباك مع القوات البريطانية ، عينا به تشكيل القبائل ، بات واحدا من مؤسسى الجبهة القومية (١)

واخيرا ، كان الوطنيون الجنوبيون يرون فى الجمهورية العربية المتحدة وفى وحدات القوات المصرية المتواجدة آنذاك فى الشمال قوة اخرى تستطيع ان تقدم لهم المساندة. وكان ذلك يتفسر سواء بالموقف الاعجابى لحركة القوميين العرب آنذاك من التجربة الناصرية وقراية الحركة من الناصريين ، ام بتقديم الجمهورية العربية المتحدة مساعدة للنظام الجمهورى فى الشمال وبرغبة عبد الناصر فى ان تكون فى اليمن دولة مستقلة موحدة - حليفا وشريكا محتملا فى النضال من اجل الوحدة العربية . وعلاوة على ذلك فان اندلاع الثورة المسلحة ، كما جاء فى الوثيقة التحليلية للاتحاد الشعبى الديمقراطى بهذا الصدد ، كان «من شأنه ان يخفف الضغط على وجود القوات العسكرية المصرية فى الشمال» (١٦٨ ، ص ٣) .

ولايجوز نسيان ان نهوض حركة التحرر الوطنى فى جنوب الجزيرة العربية كان امرا مستحيلا بدون الانتصارات الملهمة التى احرزتها الحركة الثورية العالمية بمجملها بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالدرجة الاولى قيام وتعزز الاسرة الاشتراكية وتلك المساندة التى قدمها الاتحاد السوفيتى وسائر البلدان الاشتراكية لحركة التحرر الوطنى العالمية والعربية .

اذن ، ففي الظروف القائمة نشأ لدى قادة الفرع اليمنى الجنوبي لحركة القوميين العرب وسائر وطنيي جنوب اليمن اقتناع بضرورة اتخاذ خطوات عملية بصدد تشكيل تنظيم سياسي من شأنه ان يعلن ان الجمع فقط بين مختلف اساليب النضال ، بما في ذلك النضال المسلح ، يمكن ان يفضي الى الانتصار على الاستعمار البريطاني ، وان يحقق ذلك عمليا في الحياة .

الا انه تجدر الملاحظة لدى ذلك بانه قد اشير في مؤلفات المشاركين في النضال الى انه ليس جميع قادة حركة القوميين العرب على الاطلاق كانوا يؤمنون بضرورة الكفاح المسلح ، ولم يكونوا مقتنعين بان هذا الكفاح يمكن ان يقود الى النجاح . فقد كتب سلطان احمد عمر يقول ان فيصل عبد اللطيف الشعبي - الذي كان انذاك رئيسا للفرع اليمنى الجنوبي لحركة القوميين العرب وسكرتيرا لوزير التجارة في حكومة اتحاد الجنوب العربي - «كان يميل الى تحبيذ الكفاح السياسي للحصول على الاستقلال بدعوى ان شعب اليمن الجنوبية عبارة عن قبائل مرتزقة يهملها السلاح والمال . وكذلك كان رأى قحطان الشعبي» (١٥١ ، ص ٢٣٦ ، الاستشهاد رقم ٢) .

وابتداء من نهاية عام ١٩٦٢ اخذ يتركز في الجمهورية العربية اليمنية قادة حركة القوميين العرب الذين كانوا يروجون للكفاح المسلح ، والوطنيون اليمنيون الجنوبيون الذين شاركوا فيما مضى مشاركة نشيطة في الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) وخدموا في الحرس الوطني (كان بينهم منحدرين من عائلات فلاحين وعمال وطلاب ومثقفون وبرجوازية صغيرة) ، وابناء القبائل وافراد الجيش النظامي الاتحادي . وقسم منهم فر الى الشمال بعد ان منيت بالفشل الانتفاضات المسلحة المبعثرة ضد الانجليز وصنائعهم في الخمسينات . وبناء على دعوتهم عقد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٣ في دار السعادة بصنعاء مؤتمر للقوى الوطنية حضره اكثر من ١٠٠ ممثل للوطنيين المستقلين وممثلي «الضباط الاحرار» (٢) وقادة حركة القوميين العرب . وتم التوصل في المؤتمر الى اتفاق حول توحيد جميع القوى الوطنية في جبهة موحدة ، وحول استحداث مكتب تكون مهمته وضع مسودة ميثاق مؤقت للتنظيم الجارى تشكيله ، على هيئة نداء الى جميع القوى الوطنية التي تؤمن بضرورة الكفاح

المسلح . وافر الرأي على تسمية هذه الجبهة : جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل .

وضم المكتب السياسى الذى شكله المؤتمر ١١ شخصا ، هم : قطان الشعبى (٣) ، ناصر السقاف ، عبد الله المجعل ، محمد على الصوماتى ، ثابت على المنصورى ، محمد احمد الدقم ، بنخيت مليط ، احمد عبد الله العولقى ، عيدروس حسين قاضى ، على محمد الكاظمى ، عبد الله محمد الصلاحي . وبالإضافة الى قادة حركة القوميين العرب كانوا يمثلون العناصر الوطنية من الضباط والجنود والمتقنين والزعماء السياسيين وابناء القبائل . فى وقت لاحق فصل الشيخ عبد الله المجعل من الجبهة ، وفيما بعد اصبح احد القادة العسكريين لجبهة التحرير التى شكلت فى عام ١٩٦٦ . وكان عيدروس قاضى ينتمى الى حزب الشعب الاشتراكى ، وفى وقت لاحق انسحب ايضا من الجبهة القومية (١٥١ ، ٢٣٥) .

بعد عدة جلسات اقر المكتب نص الميثاق القومى . كان الميثاق يتألف من مذكرة والميثاق نفسه الذى احتوى على بضع نقاط برنامجية . وقد اشير فى المذكرة الى اهمية النضال فى سبيل وحدة اليمن كهدف نهائى للوطنيين ، علما بانها ينبغى ان تكون «وحدة متحررة» من اى وجود استعمارى كان . وتضمنت المذكرة الدعوة الى وحدة «الوطن الاشتراكى العربى» التى كان يجعلها عقائديو حركة القوميين العرب والناصرية . واستوجبت قيام الجبهة ضرورة لا النضال ضد الاستعمار فحسب بل والدفاع عن الثورة فى الجمهورية العربية اليمنية بغية حمايتها من اى نكوص قد تثيره «الرجعية والاستعمار والانتهازية والشيوعية المحلية المتربصة بها» . واعلن عن تشكيل مكتب سياسى يضم ممثل جميع انصار الكفاح المسلح . واكد الميثاق على وحدة اليمن ، وناوا اتحاد الجنوب العربى معلنا ان «الكفاح ضد الكيانات الاستعمارية وفى سبيل تصفية القواعد وانهاء الوجود الاستعمارى هو المهمة الاساسية لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل» . وجرى التأكيد على اتحاد المناضلين اليمنيين الجنوبيين مع الجمهورية العربية اليمنية ، التى كان مطلوبا منها ان تغدو «قاعدة كفاح فى شبه الجزيرة العربية» ، ومع الجمهورية العربية المتحدة (١٠٢) .

كانت نقيصة الميثاق انه لم يتضمن فى الواقع برنامج عمل ،

مرددا بصورة شكلية شعارات حركة القوميين العرب : «تحرير» ، «وحدة» ، «اشتراكية» .

غير ان هذا ، بالطبع ، لم يقلل من اهميتها كأول وثيقة لقوى التحرر الوطنى فى اليمن الجنوبية التى بدأت غب مرور بضعة اشهر الكفاح المسلح ضد المستعمرين الانجليز واعوانهم .

ورفع منظمو الجبهة رسالة الى رئيس الجمهورية العربية اليمنية المشير عبد الله السلال يطلبون منه فيها السماح لهم بفتح مكتب للجبهة فى صنعاء . بعد دراسة الرسالة ، التى سلمها وفد يتألف من ممثلى حركة القوميين العرب و«الضباط الاحرار» والقبائل والجنود ، اعطى السلال موافقته على ذلك واصدر فى الوقت نفسه امرا باغلاق مكتب حزب الشعب الاشتراكى . غير ان هذا الامر لم يبدأ سريانه على الفور لانه كان يوجد بين الوزراء اليمنيين الشماليين مناصرون لحزب الشعب الاشتراكى يخافون من العمل المسلح ضد الانجليز ، وعلاوة على ذلك ، كما يشير بعض الباحثين ، كان بعض الشخصيات المسؤولة فى الجمهورية العربية اليمنية تتخوف من توحيد جميع الوطنيين اليمنيين الجنوبيين فى تنظيم واحد ، ولم تكن ترغب فى ان يتواجد تنظيم كهذا الى جانب حزب الشعب الاشتراكى (١٣١ ، ص ٧٠) . مكتب الجبهة لم يفتح . غير انه تسنى للوطنيين ، بمساندة قادة مسؤولين فى الجمهورية العربية اليمنية ، ان يجتمعوا مرة اخرى فى ١٩ آب (اغسطس) ١٩٦٣ حيث اقر انشاء الجبهة التى حصلت على التسمية النهائية : الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل . وتم تشكيل قيادة الجبهة القومية ، التى كانت تتألف من ١٢ شخصا : ٦ ممثلين لحركة القوميين العرب و٦ ممثلين لقطاع القبائل .

نشأت امام الجبهة القومية ، اذ غدت قوة سياسية فعلية ، ضرورة توسيع قاعدتها . فى الواقع انه اخذت تنتقل اليها جميع كادرات حركة القوميين العرب فى المنطقة ، وكان ذلك بحد ذاته امرا غير قليل الاهمية . وينبغى ان يؤخذ بالحسبان لدى ذلك ان بعض قادة القوميين العرب كانوا ينظرون الى الجبهة القومية ، التى كان باستطاعتها بحكم اتجاهها المعادى للاستعمار والوطنى النشيط وكذلك بحكم «لاحزبيتها» الظاهرية ان تكتسب تأييدا واسعا ، نظرتهم الى وسيلة لتوسيع نفوذ حركة القوميين العرب

وتحويلها الى حزب سياسى رئيسى للمنطقة . وهذا بالذات ما رسا فى اساس النزاع الذى اتهم ابانه الكثيرون من الوطنيين ، وحتى من عداد اعضاء الحركة ، قيادة القوميين العرب ، المنضمين الى قيادة الجبهة القومية ، «التحيز الحزبى وعدم الموضوعية» .

ابتداء من آب (اغسطس) ١٩٦٣ انصبت فى الجبهة القومية ، بالاضافة الى حركة القوميين العرب ، ٦ تنظيمات وطنية سرية اخرى اعلنت عن انضمامها الى الكفاح المسلح . وقسم منها بدأ بالعمل فى الجنوب بعد ثورة سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ فى اليمن الشمالية ، ونشط عمله فى مطلع عام ١٩٦٣ . احد هذه التنظيمات كان جبهة الاصلاح اليافعية (٤) التى وصل الى القيادة فيها اعضاء من حركة القوميين العرب ، والتنظيم الاخر كان الجبهة الوطنية التى كانت تضم وطنيين من عداد اعضاء حركة القوميين العرب وحزب الشعب الاشتراكى و«مستقلين» والتى دعت الى الكفاح المسلح حتى قبل البدء به . منذ البداية جرى صراع فى هذا التنظيم على القيادة بين ممثلى حركة القوميين العرب برئاسة عبد القادر امين وممثلى حزب الشعب الاشتراكى برئاسة عبد الله على عبيد . وتسنى لاعضاء حركة القوميين العرب ترسيخ اقدامهم فى قيادة الجبهة الوطنية ، وفى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ انضمت هذه الجبهة الى الجبهة القومية . وانضم الى الجبهة القومية تشكيل القبائل . كما التحقت بها الجبهة الناصرية التى كانت قيادتها توجد فى ايدى اعضاء حركة القوميين العرب ، الا انها كانت تضم عددا من العناصر المستقلة . وثمة تنظيمان آخران - المنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل والتنظيم السرى للمضباط والجنود الاحرار ، اللذان كانا يعملان فى الجيش - كانا عمليا تفرعين لحركة القوميين العرب .

اعلنت الجبهة القومية منذ لحظة تأسيسها انها ليست تنظيما سياسيا ، ولا تقودها اية قوة سياسية كانت ، وانها مفتوحة امام كل وطنى يؤمن بالكفاح المسلح وامام اى تنظيم يود المشاركة فيها بشرط واحد وهو ان يقبل الانصهار داخل الجبهة القومية (١٠٥ ، ص ٣ ، ٢٢٥ ، ص ٢٤٧) .

وفى معرض التأكيد على «الاحزبية» الجبهة القومية كانت قيادتها ترغب فى ان تجتذب اليها جماهير واسعة فى اليمن الجنوبية وان تجعل الجبهة جذابة اكثر فى عيون الزعماء المصريين واليمنيين

الشماليين . «الحزبية» ، - اى بكلام ادق التعصب لفريق معين في توخي مصالح حزبية ضيقة وتقوية النفوذ بما يلحق الضرر بالمهام الوطنية - ، كانت تهمة خطرة ويستغلها على الفور حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب العربى . فقد بدأ الهجوم سواء على حركة القوميين العرب ام على شعار الكفاح المسلح ، مبرهين على ان انصار هذا الكفاح كانوا يمثلون فقط باعضاء حركة القوميين العرب التي كانت تسعى ، على حد زعمها لفرض «وجودها الحزبى» على المنطقة . لذا فقد كان دخول تنظيمات وطنية اخرى الى الجبهة القومية ، علاوة على حركة القوميين العرب ، يسهل على قيادة هذه الجبهة صد هجمات الاحزاب السياسية على شعار الكفاح المسلح .

من الناحية الرسمية كان فرع حركة القوميين العرب في الشطر الجنوبى من اليمن محلولا ، ولكن ليس ثمة من شك في انه استمر في الوجود عمليا بعض الوقت بعد تأسس الجبهة القومية .

كان اعضاء حركة القوميين العرب يشغلون وضعا رئيسيا في الجبهة ويقودونها . وروابط الجبهة القومية التنظيمية والفكرية والعملية مع الحركة العربية العامة للقوميين العرب استمرت عمليا حتى المؤتمر الرابع للجبهة القومية في آذار (مارس) ١٩٦٨ . وكان بعض اعضاء الجبهة القومية يقفون ضد تسلط حركة القوميين العرب معلنين انه ، على الرغم من ان الجبهة القومية تشكلت من عدة تنظيمات وطنية ، فقد وجدت نفسها جميعا فروعاً لحركة القوميين العرب وخداما لاهدافها الخاصة ، وبالفعل ، فحتى عام ١٩٦٥ كانت قيادة الجبهة القومية تتمثل بقيادة الفرع اليمنى الجنوبى لحركة القوميين العرب (١٠٣) .

١ وحتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ حصرا لم يتسن للجبهة القومية الشروع بالتحقيق العملى لشعار الكفاح المسلح ضد المستعمرين ، غير ان الجبهة تمكنت من ترسيخ اقدامها ومن ان تبرز كمجموعة قائمة فعلا ، الامر الذى نوه به فوراً الراى العام العالمى والعربى . وفي وقت لاحق انضمت الى التنظيمات السبعة الداخلة في الجبهة القومية ثلاثة تنظيمات اخرى : التنظيم العدنى للطليعة الثورية ، ومنظمة شباب المهرة ، والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل ..

وقد اشار نايف حواته ، في سياق تناوله الفترة الاولى

لوجود الجبهة القومية ، الى ان جميع التنظيمات الداخلة فيها ، باستثناء تشكيل القبائل ، كانت ذات طبيعة برجوازية صغيرة ، الامر الذى انعكس فى الميثاق الذى كان مضمونه يتطابق مع سائر وثائق حركة التحرر الوطنى العربىة (ميثاق العمل الوطنى فى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٢ ، واثاق المؤتمر القومى لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٣) . واكد على ان جميع التنظيمات التى تألفت منها الجبهة القومية كانت مقتنعة بعقم الوسائل السلمية فى الكفاح ضد الاستعمار والاقطاعية ، وكانت تقف موقفا سلبيا من تجربة حزب الشعب الاشتراكى وتنادى بطريق الكفاح المسلح (٢٣٤ ، ص ٢٩-٣٠) .

فى معرض تحليل التركيب الطبقي للجبهة القومية لا بد من الاشارة الى ان مصطلح «البرجوازية الصغيرة» ليس سوى تسمية شرطية بالنسبة لذلك التجمع المعقد للقوى الطبقيية التى لم تكن قد تكونت بعد فى بعض الاحيان ، والتى كانت تستند اليها الحركة . وعدد من الباحثين يشيرون الى عدم تجانس القاعدة الطبقيية للجبهة القومية فى الفترة الاولى . وفى رأى احمد عطيه مصرى ان الجبهة كانت تتألف ليس فقط من العمال والفلاحين والمتقنين والبرجوازية الصغيرة بل ومن كبار مشايخ القبائل (٢٢٥ ، ص ٢٥٢) .

ونتيجة للصراع الداخلى فى المرحلة الاولى تم عزل المشايخ من قيادة الجبهة القومية ، ولم يشاركوا بعد هذا عمليا فى النشاط السياسى للتنظيم . بين المشايخ الذين شاركوا فى البدء فى نشاط الجبهة ينبغى ان نذكر صالح بن عواس الحوشبى وعبد الله المجبل . وقد اطلق سلطان احمد عمر تسمية «خطوة التصحيح الاولى» على طرد الشيوخ من الجبهة القومية الذين كان يطمحون لتحويل النضال الى مصدر للثراء (١٥١ ، ص ٢٤١-٢٤٢) ؛

انتفاضة ١٤ اكتوبر فى ردفان :

بداية الثورة المسلحة

اتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لقيادة الجبهة القومية تأييد جمال عبد الناصر لفكرة الكفاح المسلح . فقد عبر عبد الناصر «عن استعدادة لتقديم السلاح للجبهة القومية من خلال وجود القوات

المصرية المرابطة في صنعاء وتعز» (١٤٠ ، ص ١١) . وقد ساعد على اتخاذ عبد الناصر مثل هذا الموقف ، بلا شك ، ان الانجليز والحكام العملاء للدويلات في جنوب الجزيرة العربية كانوا يساندون الملكيين في الشطر الشمالى من اليمن الذين كانوا يحاربون ضد القوات المصرية .

لقد عنى موقف عبد الناصر بالنسبة للجبهة القومية تأييدا كاملا من قبل قيادة الجمهورية العربية اليمنية ، واخيرا افتتح في تعز مكتب الجبهة القومية . واتيحت للجبهة امكانية بث برامج اذاعية موجهة الى الجنوب . وعلى اراضى الجمهورية العربية اليمنية انشئت معسكرات لاجل التدريب العسكرى لانصار الجبهة القومية ، واخذ الوطنيون يرسلون الاسلحة سرا الى الجنوب .

بعد مرور وقت قليل استطاعت الجبهة القومية المباشرة بتحقيق استراتيجيتها . وكان بين اليمنيين الجنوبيين الذين حاربوا في الشطر الشمالى في الحرس الوطنى عدد كبير من ابناء قبائل منطقة ردفان الجبلية الواقعة في الجزء الشمالى الغربى من جنوب اليمن على مقربة من حدود الجمهورية العربية اليمنية . اثر وقف اطلاق النار في الشمال وحدوث فوضى في نشاط الحرس الوطنى عاد هؤلاء الى ديارهم مع اسلحتهم . واذا تخوف الانجليز من المجموعة المسلحة لابناء ردفان امروا الجميع بتسليم الاسلحة ، ونقلوا ردفان ، التي كانت قبائلها من قبل مستقلة ، الى تحت ادارة امير الضالع شغفل وهو احد اكثر اعوان الاستعمار ضمانا . واثار ذلك استياء شديدا لدى قبائل ردفان التي رفضت رفضا باتا الاذعان للامر . وفي ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ قام ابناء ردفان برئاسة الشيخ راجع بن غالب لبوزة (٥) بانتفاضة مسلحة ضد المستعمرين . وهذا اليوم دخل تاريخ شعب الجنوب اليمنى كبداية للثورة المسلحة . قدر جوليان بايجيت ، الذى كان يرأس جهاز الامن لدى المندوب السامى البريطانى آنذاك ، عدد اعضاء قبائل ردفان الخمس الرئيسية بـ ٣٥-٤٠ الف شخص ، بينهم ٦-٧ آلاف شخص قادرين على القتال (٢٥٥ ، ص ٤١) ، رغم انه يوجد ثمة اساس لاعتبار هذا الرقم مبالغا فيه . وهو يعترف بان «اعضاء القبائل الردفانية كانوا مقاتلين اشداء في حرب العصابات . لقد كانوا مفطوريين على القتال منذ نعومة اظافرهم ، وكانوا معتادين على اعتبار حمل السلاح

دلالة مالوفة على بلوغ سن الرشد . وكانوا ، كقاعدة ، قناصين بالغريزة مع مقدرة رائعة على المتابعة . واذا كانوا معتادين على القيام بغارات وغزوات خاطفة كانوا يغيرون اماكنهم في الجبال بسرعة وفي مسافات طويلة ، ونتيجة لذلك كان يصعب القبض عليهم . كما كانوا يمتازون بشجاعة بالغة ، وهذا ما ابدوه ابان قتالهم تحت قصف المدفعية الثقيلة والطائرات» (٢٥٥ ، ص ٤٠-٤١) .
ولقاء الشجاعة المتناهية في المعارك اطلق الانجليز على ابناء ردفان لقب «ذئاب ردفان الحمر» .

فور بدء الانتفاضة المسلحة لجأت السلطات الاستعمارية الى القيام بعمليات تنكيلية بحق الردفانيين لم تتكلل بالنجاح . وخطت السلطات البريطانية للقيام في عيد الميلاد عشية عام ١٩٦٤ الجديد ، بحملة عسكرية واسعة تحت تسمية «ناكريكر» («كسارة اللوز») .

اشتركت في العملية في البدء ٣ كتائب من الجيش النظامى الاتحادى ، وسرية آلية اتحادية ، وفصيلة «خيالة» (على دبابات من طراز «سنتوريون») ، وبطارية من مدفعية الحراسة الملكية ، وفصيلتان من السرية الميدانية للمهندسين الملكيين ، هذا ما مجموعه حوالى ٣-٤ آلاف عسكرى . وبالإضافة الى ذلك كانت القوات الجوية الملكية في خورمكسر ترسل الطائرات من اجل قصف اراضى ردفان . ووضعت القوات البحرية الملكية تحت تصرف قواد العملية ست طائرات عمودية من طراز «فيسيكس» (٢٥٥ ، ص ٤٦-٤٧) .

ولكن القساوة التى حاولت بها السلطات الاستعمارية سحق الانتفاضة لم تؤد الى النصر ، بل على العكس ، قوّت تصميم المنتفضين على مواصلة الكفاح . ولم ينفع لا تهديم القرى ولا اتلاف مزروعات الفلاحين ولا مصرع الشيخ راجح لبوزة الذى اصبح بطلا وطنيا لليمنيين .

وباتت ردفان بالنسبة للشعب اليمنى الجنوبي رمزا للشغف بالحرية والكرامة الوطنية والبطولة .

اثار استخدام المستعمرين الدبابات والمدفعية والطيران في ضرب المنتفضين عاصفة من الاستياء وسط سكان المنطقة وفي سائر البلدان العربية ، وساعد على انتشار الكفاح المسلح الى مناطق اخرى في الجنوب .

وحق محمد حسن عويلى (٦) اعترف بان طيران الانجليز ودباباتهم كانت عاجزة شأنها شأن القوات الخاصة التى حلت محلها (٢١٥ ، ص ١٣٦) .

ولم يؤيد تعسف المنكلين سوى عملاء الانجليز ممن الارستقراطية الاقطاعية - القبلىة . فلقاء «المآثر» فى جبال ردفان قام امير الضالع بمنح البريغادير لانت الذى قاد العملية سيفاً حفرت عليه عبارة «الى بطل ردفان» .

وصمود اهالى ردفان استحث قيادة الجمهورية العربية اليمنية على تقديم مساعدة عاجلة لهم . وفى بداية عام ١٩٦٤ اخذت تصل الى ردفان القوافل الاولى من الاسلحة . وفى نفس الوقت نشطت الاذاعتان اليمينيتان الشماليتان فى صنعاء وتعز واذاعات مصر حملتها الدعائية فى التنديد بارهاب المحتلين مهيبة بسكان اليمن الجنوبية للنهوض الى الكفاح .

على الرغم من ان ملهى العملية التنكيلية حاولوا التظاهر بان هذه الحملة انتهت ربيع عام ١٩٦٤ بنجاح عسكري الا انهم اضطروا للاعتراف بان المنتفضين استولوا مجددا على الارض فور مغادرة الجيش النظامى الاتحادى لها (٢٥٥ ، ص ٥١) .

الانتفاضة فى ردفان اعتبرها قادة الجبهة القومية بداية للثورة التحررية المسلحة واصلوا انهم يتحملون مسؤوليتها ، وشرعوا بتقديم مساعدة مباشرة للانتفاضة . وارسلت الجبهة القومية الى ردفان اعضاءها الذين اجتازوا تدريباً قتالياً فى المعسكرات ، وساعدت المنتفضين بالاسلحة .

وهكذا ، فقد قدمت الجبهة القومية مساعدة مادية ومعنوية للانتفاضة مشعلة من شرارة المقاومة لهيباً سرعان ما امتد الى سائر مناطق الجنوب .

بمصرع الشيخ راجع لبوزة نشأ بين قبائل ردفان نزاع حول مسألة قيادة المقاومة المسلحة . عندئذ ارسلت الجبهة القومية ممثلها الشيخ عبد الله المجلى لترؤس جبهة ردفان . واعترفت قبائل ردفان بممثل الجبهة القومية قائداً لها ، فكان ذلك ظاهرة جديدة : التخلي عن التقاليد القبلىة اكراما لثورة التحرر .

باستثناء الاتحاد الشعبى الديمقراطى اتخذت جميع الاحزاب السياسية فى اليمن الجنوبية موقفا عدائياً من الثورة المسلحة .

فقد رفض زعماء رابطة ابناء الجنوب العربي وحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي الاشتراكي في الكفاح ومساندته معتبرين الانتفاضة اهراق دماء لا فائدة منه . واتخذ البعثيون موقفا مماثلا . غير ان نجاح انتفاضة ردفان قوى مواقع الجبهة القومية في نزاعها مع رابطة ابناء الجنوب العربي وحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي وبعض الوزراء والقادة المسؤولين في الجمهورية العربية اليمنية المرتبطين بهذه التنظيمات ، وزعماء بعض القبائل . وفضح الماركسيون اليمنيون الجنوبيون بطلان الاساليب الاصلاحية والتوقيفية لهذه التنظيمات التي وقفت ضد الثورة المسلحة واعربوا ، حسب قول عبد الله باذيب ، عن الاستعداد للانضمام الى الجبهة القومية «متخلين عن التحيز الحزبي وبدون اية تحفظات كانت» . غير ان ذلك لم يتسن تحقيقه بسبب عدة عوامل موضوعية وذاتية ، لعبت دورا غير قليل الاهمية بينها معتقدات معادية للشيوعية لدى القادة التقليديين لحركة القوميين العرب . ومع ذلك فقد شارك العديدون من اعضاء الاتحاد الشعبى الديمقراطى مشاركة مباشرة في الكفاح ، ولقى بعض قادة التنظيم مصرعهم وبينهم عبد الله عبد المجيد السلفي ، وأحد قادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى الامين العام لنقابة موظفى المصارف ، والامين العام للمنظمة الموحدة للشباب اليمنى التي كانت توجد تحت تأثير الاتحاد الشعبى الديمقراطى (فيما بعد اصبحت تدعى منظمة السلفى للشبيبة اليمنية الديمقراطية) . ولعبت دورا هاما في الدعاية لنضال التحرر جريدة «الامل» الاسبوعية التي كان يصدرها عبد الله باذيب .

بعد احراز الانتصارات الاولى اخذت ثورة التحرر بقيادة الجبهة القومية تزداد قوة شيئا فشيئا .

فترة الكفاح الاولى لشعب جنوب اليمن تحت قيادة الجبهة القومية في سبيل التحرر الوطنى (١٩٦٣-١٩٦٤)

العمليات العسكرية في ردفان

الانتفاضة المسلحة في ردفان ، التى اصبحت تقودها الجبهة القومية التى كانت تقدم لها مساعدة منتظمة بالاسلحة والمقاتلين المدربين ، اخذت تشتد بالتدريج . وبمقدار ما كانت السلطات الاستعمارية تنشط حملتها التنكيلية ضد المنتفضين كانت تتزايد في البلاد مشاعر العداوة للانجليز ، بينما كانت الانتفاضة نفسها تحظى بالتعاطف لا لدى شعب اليمن فحسب بل وفى الخارج ايضا . واثار استنكارا عاصفا لدى الرأى العام العربى والعالمى قصف الانجليز الجوى والصاروخى لمدينة حريب الحدودية في اليمن الشمالية . وتبريرا لهذا العمل استندت السلطات البريطانية الى ان حكومة اتحاد الجنوب العربى وجهت الى بريطانيا في ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٤ طلبا تدعوها فيه الى «تنفيذ تعهداتها بموجب معاهدة الدفاع» والى «حماية» اتحاد الجنوب العربى من الجمهورية العربية اليمنية التى لم تعرقل غارات المنتفضين على الاراضى اليمنية الجنوبية . واثار هذا العمل ردة فعل عدائية في الصحافة البريطانية . غير ان عمليات القصف الوحشى لم تؤد الى النتيجة المرجوة . فقد واصلت الجمهورية العربية اليمنية ومصر ، سواء بسواء ، تقديم المساعدة للمنتفضين . وكان مقاتلو الجبهة القومية ، بعد ان يجتازوا فترة تدريب فى المعسكرات القائمة على اراضى الجمهورية العربية اليمنية ، ينضمون الى صفوف الردفانيين ويكافحون بنشاط ضد المستعمرين . وفى نيسان (ابريل) ١٩٦٤ اعلنت المغابرات الانجليزية ان عدد «المتمردين» في منطقة طريق الضالع المؤدى الى الشمال قد ارتفع حتى ٥٠٠ شخص ؛ وجميعهم مدربون ومسلحون

ويرتدون زيا عسكريا (٢٥٥ ، ص ٥٢) . ان فشل عملية «كسارة اللوز» دفع المستعمرين وصنائعهم الى استنتاج مفاده ان «القوات الاتحادية عاجزة عن الصمود بنفسها» و«قررت الحكومة الاتحادية ، بعد التشاور مع المندوب السامي ، ان مواصلة العمليات العسكرية في البر امر لا بد منه» . لقد كان قرار الحكومة الاتحادية ذريعة شكلية فقط اتاحت للانجليز بدء عملية جديدة مخطط لها منذ زمن بعيد . وقد صوروا الامر وكأن الحكومة الاتحادية «طلبت المساعدة من القوات الانجليزية بموجب معاهدة الدفاع وانها حصلت على الموافقة هذه المرة» .

اغلب الظن ان الانجليز في هذه الفترة لم يعودوا يعولون على الجيش الاتحادى بعد ان اقتنعوا بانه غير نشط كفاية في مقارعة المنتفضين ، لذا فقد شاركت في العملية الجديدة قوات انجليزية في الاساس . وقرار اجراء عملية برية واسعة النطاق اثار التخوف حتى لدى صنائع الانجليز الذين كانوا يتخوفون من ان هذه العملية قد تؤدى الى انتشار الانتفاضة . فقد كانت لدى الوزيرين الاتحاديين للدفاع والامن الداخلي اعتراضات جدية على العملية ، الامر الذى ذكره الممثل البريطانى السابق في المحمية الغربية حتى عام ١٩٦٣ والمندوب السامي في عدن خلال اعوام ١٩٦٣-١٩٦٥ كينيدي تريفا سكس . فقد كتب يقول ان الوزيرين كانا يعتقدان بان «العملية البرية ستكون اقل فعالية واغلى ثمنا وربما اكثر خطرا من العملية الجوية . وان وجود قوات بريطانية في ردفان قد يؤدي الى معارضة اكبر بكثير مما لدى استخدام الطيران ، وان الحوادث التى سوف تحصل من كل بد ستثير الارتياح لدى اعدائنا وتولد الشكوك والقلق في انجلترا» (٢٦٠ ، ٢٠٨) .

شاركت في العملية ، التى اطلقت عليها تسمية «ردفان فورس» او بايجاز «ردفورس» ، في البدء قوات تعادل من حيث العدد لواء تقريبا : سرية فوج دبابات (عربات مصفحة) ، وبطارية من فوج مدفعية الحرس الملكى (مدافع هوتزر عيار ١٠٥ ملم) وهلمجرا ، بالاضافة الى كتيبتين من الجيش النظامى الاتحادى ، وقدمت القوات الجوية البريطانية مساندة جوية من خورمكسر (٢٥٥ ، ص ٥٤-٥٥) .

حددت القيادة البريطانية الهدف العسكرى للعملية على الشكل

التالى : «وضع حد لعمليات المتمردين فى مساحة معينة» . اما فيما يتعلق بالهدف السياسى فقد لخصه المستشار السياسى الملحق بقوات «ردفورس» بمرسوم صادر فى ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ ، اذ كتب يقول انه من الضرورى : «اولا ، تدارك انتشار انتفاضة القبائل ، ثانيا تأكيد سلطتنا ، ثالثا ايقاف الهجمات على طريق الضالع» (٢٥٥ ، ص ٥٥) .

غير ان الارض اخذت «تحترق» تحت اقدام المنكبلين منذ الساعات الاولى لبدء العملية . ففى ٢٥ نيسان انفجر لغم تحت سيارة جيب تنقل ضباطا كبارا كانوا يقودون العملية ، مما اتسم باهمية كبيرة بالنسبة لرفع معنويات المنتفضين .

ان العملية التى بدأت فى ٣٠ نيسان كان هدفها وضع حد «لانتفاضة القبائل» فى ايار (مايو) . غير ان الهزائم التى منى بها المستعمرون اجبرتهم منذ البداية على ادخال تعديلات تدريجية على الخطط الحربية «زيادة عدد القوات المشاركة فى العملية . وفى ١١ ايار بدأ النصف الثانى من عملية «ردفورس» الذى كان محسوبا لشهر واحد ينتهى فى ١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ . ان كثافة وامتداد العملية وكمية المعدات والافراد كانت تشهد على المصاعب التى اصطدم بها جيش المستعمرين فى رد فان .

بغية جعل الجيش النظامى الاتحادى يحارب بصورة افضل ضد المنتفضين اتخذ الانجليز عام ١٩٦٤ عدة اجراءات لتطويره : فقد تم تحسين تركيبه ، وزيادة رواتب افراده ، وتحسين تزويده بالسلاح ، و«تعريبه» : استبدل الضباط الانجليز ، الذين كانوا سابقا يقودون جميع كتائب الجيش النظامى الاتحادى (١) ، بضباط يمنيين تلقوا تحصيلهم فى انجلترا . بديهى انه بعد «التعريب» ايضا بقيت قيادة الجيش عمليا فى ايدى الانجليز . ففى ما كان يسمى بمناطق عمل الجيش النظامى الاتحادى ، التى انشئت لكىلا «تتأثر قيادة القوات بعملية التعريب» ، كان الانجليز يديرون الدفة ؛ ومناصب قواد الاركان ورؤساء المخابرات فقط كان يضطلع بها يمنيون . وفور بدء انتفاضة رد فان عزز الانجليز الاعداد القتالى للجيش النظامى الاتحادى . وفى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٣ اجرت القوات الجوية البريطانية مناورات انزال فى عدن بمشاركة الجيش النظامى الاتحادى .

ولكن ، لا عمليات الانجليز التنكيلية ولا اعمال الجيش الاتحادي استطاعت ايقاف حرب الانصار التي بداها الشعب اليمني في الجنوب ضد المستعمرين وعملاتهم . والانباء التي كانت تنشر عام ١٩٦٤ في جريدة «الجنبية» (لسان حال الجيش النظامي الاتحادي) ، تعطي فكرة واضحة عن نشاط الوطنيين . فقد جاء في العدد الخامس (شباط - فبراير - ١٩٦٤) انه في ١٧ كانون الثاني (يناير) وقعت دورية قوامها ١٧ شخصا بقيادة المقدم عوذلي في كمين . فقتل نفران وجرح اربعة . وبعد وصول تعزيزات بدأت معركة مع المنتفضين تكبدت اثناءها سرية الجيش النظامي الاتحادي خسائر فادحة . وغادر المنتفضون القرية بعد قصف بالمدفعية والطائرات قام به الانجليز . وفي ٢٤ شباط قتل في معركة مع ٢٠ منتفضا قائد السرية ، وهلمجرا .

ولم تكن وحدات الجيش الاتحادي تتجرا على مهاجمة القرى التي تساعد المنتفضين الا بعد ان تتلقى مساندة من المدفعية والطيران البريطانيين .

ولم يتسن للمستعمرين وصنائعهم سحق انتفاضة ردفان : وفي مطلع عام ١٩٦٤ امتد لهيب الانتفاضة الى مناطق اخرى في جنوب الجزيرة العربية .

المناورات الدستورية لبريطانيا والتطاحن بين السلاطين والساسة العدنيين

في هذه الفترة قامت بريطانيا ، بعد ان شعرت بالخطر الجدي على مصالحها في جنوب الجزيرة العربية ، بلعبة سياسية نشيطة . فبعد ضم عدن الى اتحاد الجنوب العربي في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ جرى في المستعمرة تشكيل اول حكومة عدنية برئاسة البيومي . لقد كان الانجليز يأملون بان ينشئوا من البرجوازية التجارية العدنية والسلاطين والشيوخ قوة من شأنها ان تضمن بقاء المصالح البريطانية ، وبالدرجة الاولى القاعدة العربية في عدن . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ كان ينبغي ان يعقد في لندن مؤتمر دستوري مزعوم اعده المستعمرون . الا انه قبيل

سفر الوفد من عدن ، عندما كان المندوب السامي بصحبة مجموعة من الاشخاص متجها على ساحة المطار نحو الطائرة ، القيت عليهم من مبنى المطار قنبلة يدوية وبنتيجة الانفجار قتل جورج هندرسن نائب تريفا سكس ، واصيب ٥٣ شخصا بجراح بمن فيهم المندوب السامي نفسه وبعض وزراء حكومة الاتحاد . وعلى اثر الحادث اعلنت حكومة الاتحاد عن اقفال الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية شماليون . وبناء على الاشتباه في المشاركة في محاولة اغتيال اليمنية . وطرد من عدن ٢٨٠ «شخصا غير مرغوب فيهم» بينهم المندوب السامي القت السلطات القبض على ٧٥ شخصا من اعضاء حزب الشعب الاشتراكي . واعدت في عدن وكل الجنوب العربي حالة الطوارئ .

وعلى اثر ذلك قامت الشرطة العدنية في المستعمرة بسلسلة من الاعتقالات وسط قادة حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والاتحاد الشعبى الديمقراطى والبعث وحركة القوميين العرب . والقى فى السجن بعبد الله الاصنح وعبد الله باذيب وقحطان الشعبى وغيرهم من الزعماء البارزين .

واحتجاجا على الاعتقالات الجماهيرية جرت فى عدن اضرابات . وشارك فى الاضراب الذى نظمته النقابات فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ قرابة ٧ آلاف شخص (٢٩١ أ ، ١٩٦٤ ، العدد الخامس ، ص ٦) . وجوابا على الاضراب من ثلاثة ايام الذى اجراه التلامذة والطلاب العدنيون اغلقت السلطات الاستعمارية فى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤ المدارس والكلليات (٢٩٠ ، تاريخ ٥-١-١٩٦٤) . المؤتمر الدستورى ، الذى اطلق عليه وطنيو الجبهة القومية تسمية «المؤتمر اللادستورى» ، عقد فقط فى حيران (يونيو) ١٩٦٤ برئاسة وزير المستعمرات البريطانى ساندس . وحضره حكام ولايات جنوب الجزيرة العربية ووفد عدن برئاسة رئيس وزراء الحكومة العدنية والتاجر العدنى الكبير زين باهارون . منذ فترة التحضير للمؤتمر ظهرت خلافات بين بريطانيا وحكام الولايات والساسة العدنيين اذ ان السلاطين وجماعة الكمبرادور العدنيين كانوا يودون ان يقتطعوا لانفسهم قطعة افضل .

والوفد العدنى رفض على العموم فى البدء حضور الجلسات وكان يقدم مطالبه من خلال وسيط .

لقد كانت انجلترا تسعى الى قيام حكومة في اليمن الجنوبية من شأنها ان توقع معاهدة دفاع تضمن لها الحفاظ على قاعدتها الحربية في عدن (٢) . وكان ينبغي ان توضع في القاعدة صواريخ ذات رؤوس نووية (٣) . وطالبت الحكومة العدنية الانجليز بان يدفعوا سنويا ايجارا قدره ١٢ مليون جنيه استرليني الى الخزينة العدنية مباشرة . وكان حكام الولايات ، بدورهم ، يطالبون بان تجرى عملية الدفع للحكومة الاتحادية لان وظائف الدفاع كانت من صلاحية وزير الدفاع الاتحادي (٢١٥ ، ص ١٤٠-١٤١) .

وكان حكام الولايات يعتقدون بان انجلترا ستساعدهم وتقف من كل بد الى جانبهم ، فابدوا عنادا . وجوابا على ذلك اعلنت حكومة باهارون قائمة طويلة بالمطالب المضادة بما في ذلك حول القوات المسلحة العدنية التي كان يتوجب على انجلترا ان تنفق على تشكييلها ١٠ ملايين جنيه استرليني . .

واعلن الوفد البريطاني ان وزير شؤون الكومنولث سيكون على استعداد لمناقشة الشروط الجديدة لاستئجار القاعدة والموافقة على بند يحدد موعد منح الاستقلال للمستعمرة ، ولكنه غير موافق على فكرة التعادل العسكري بين عدن والولايات وعلى مطلب وفد عدن بتجريد الحكام من مناصبهم والقابهم .

ابان سير المؤتمر الذي دام حوالى شهر لم تستطع الاطراف التوصل الى اتفاق بشأن مستقبل ما يسمى بدولة الجنوب العربى . زد على ذلك ان حكام الولايات انفسهم كانوا يتخاصمون فيما بينهم اذ كانوا يتخوفون من ان انجلترا ستعتمد مستقبلا الى تنصيب احدهم على الجميع جاعلة منه رئيسا . وكان بمثابة «قنبلة سياسية» بالنسبة للمؤتمر مغادرة وزير الاعلام للحكومة الاتحادية السلطان احمد الفضلى بصورة مفاجئة الى القاهرة حيث اعلن في اليوم التالى انه انضم الى الكفاح المسلح .

ومنى مؤتمر لندن بفشل ذريع . واذا تخوفت حكومة المحافظين من ان ياتى الى الحكم ، في اعقاب الانتخابات التي ستجرى في الخريف ، جماعة حزب العمال الذين لن يعتمدوا على السلاطين والشيوخ ، اتخذت قرارا بان تعلن قبل الانتخابات عن منح جنوب الجزيرة العربية في المستقبل الاستقلال التام . وقد اُعلن في الكتاب الابيض حول مسائل الدفاع في تموز (يوليو) ١٩٦٤ ان

بريطانيا ستحتفظ بقاعدتها في عدن بينما سيحصل جنوب الجزيرة العربية على الاستقلال في موعد لا يتعدى عام ١٩٦٨ . وكان المحافظون يأملون بان هذا الوعد سيتيح لهم لاحقا ضمان نقل السلطة في اليمن الجنوبية الى حكومة موالية وعقد معاهدة دفاع معها مع الحفاظ على القاعدة الحربية .

الا ان الحكومة الاتحادية لم توافق على الخطة البريطانية اذ اعتبرتها تنازلا للسياسة العدنيتين على حساب السلاطين . واستمر التطاحن بين هؤلاء واولئك .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ جاءت الى الحكم في بريطانيا نتيجة الانتخابات حكومة من حزب العمال اخذت تعتمد على البرجوازية العدنية والسياسة المعتدلين اكثر من اعتمادها على حكام الولايات .

غير ان السياسة الانجليزية بقيت على العموم دون تغير . وقد اعلن ممثل حكومة العمال في منظمة الامم المتحدة ان بريطانيا ترفض تنفيذ قرارات لجنة الامم المتحدة الخاصة بتطبيق لائحة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي طالبت بمنح الاستقلال لشعب جنوب الجزيرة العربية وتصفية القاعدة الحربية . وهذا الرفض كان يتعارض مع قرار الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ الذي اكد حق سكان عدن والمحميات في الحرية وتقرير المصير .

اشتداد الكفاح المسلح في الولايات

اثر النجاحات الاولى لانتفاضة ردفان اندلعت بؤر المقاومة المسلحة بوجه المستعمرين وعملاتهم في ولايات اخرى ايضا . ففي العام الاول من الكفاح المسلح فتحت الجبهة القومية خمس جبهات اخرى تقع اساسا في المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى من اليمن الجنوبية . وانتشرت العمليات العسكرية في دثينة ، وعوذلى ، والفضلي ، والضالع ، والحاشب . وعند بداية عام ١٩٦٥ اصبحت تعمل في اليمن الجنوبية ١١ جبهة ، بما في ذلك في الواحدى ويافع والوالتى (٢٣١ ، ص ١١٤) . عند هذا الزمن كانت الانتفاضة المسلحة بقيادة الجبهة القومية قد شملت البلاد ياسرها عمليا ،

باستثناء حضرموت . وكانت السمّة الهامة المميزة لهذا الكفاح اشتراك جماهير شعبية واسعة فيه : فلاحين وبدو وعمال وحرفيين . وكانت تساعد على تنشيط المقاومة المسلحة في الولايات الروح التنظيمية الجيدة لعمليات الجبهة القومية ومهارة سريتها . وكان علامة جوهرية في النضال التحررى لشعب جنوب اليمن الجمع بين المهام المناهضة للاستعمار والمهام المناوئة للاقطاعية . وفى خضم هذا النضال اخذ الفلاحون يطرحون شعارات اعادة تقسيم الاراضى ونزع ملكية عقارات الارستقراطية الاقطاعية القبلية . فى الهدء كان مقاتلو الجبهة القومية يعملون سرا فى فرق صغيرة استرشادا بمبدأ : «اضرب واخفف» ؛ وبمقدار اتساع جبهات الكفاح راحت اعمالهم تكتسب طابع عمليات عسكرية حسنة التخطيط . ومن بين جميع الجبهات فى الولايات اكتسبت جبهة الضالع اكبر اهمية . كان الانجليز ينظمون الحملة تلو الاخرى ضد الوطنيين . ومنذ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٣ انهالوا بعمليات التعسف القاسية بحق قبائل الحوشبى والصبيحى . وفى احدى العمليات التنكيلية فى صبيحة اشتركت ٥٠ دبابة و٥٠ مصفحة بمدافع ثقيلة ومدافع رشاشة تساندها ٥ طائرات (١٧٣) ، العدد ١٨٣ ، تاريخ ١٦-١١-١٩٦٣) . ويستفاد من نبالاذاعة صنعاء ان الانجليز فتحو ضد قبائل الحواشب ست «جبهات» ، اى انهم كانوا يحاربون فى ستة اتجاهات (١٧٣ ؛ ١٨٠ ، تاريخ ١٤-١١-١٩٦٣) . وندد بتنكيلات الانجليز ضد الحواشب حتى حزب الشعب الاشتراكى الذى كان يرفض طريقة النضال المسلحة .

وتعطى فكرة عن نطاق العمليات ضد الانجليز واعوانهم فى الولايات نشرة العمليات العسكرية للجبهة القومية خلال ثمانية ايام فقط من عام ١٩٦٤ - من ٢٦ آب (اغسطس) لغاية ٢ ايلول (سبتمبر) - اوردتها لسان حال الجبهة القومية جريدة «التحرير» (٢٧٩ ، ٤-٩-١٩٦٤) . (ص ١٠٠)

ابدى مقاتلو الجبهة القومية ضروب الشجاعة والرجولة التى كانت تصبح معروفة لدى العالم العربى بفضل النشاط الاعلامى الدعائى للجبهة القومية وبرامج اذاعات القاهرة وصنعاء وتعز . فقد انبأت محطة «صوت العرب» عن المقاتل الشاب من الضالع محسن ناجى الذى واصل القتال على الرغم من ان مأجورى الامير صرعوا

التاريخ	مكان المعركة	خسائر العدو
٦٤-٨-٢٦	هجوم على موقع العدو في القرن ورأس نقيل الظاهر وحبييل ابتر في الضالع	قتلى جرحى
٦٤-٨-٢٧	فجرت سيارة عسكرية في الطريق من سناح الى الضالع بالقرب من بئر الوقح وبين القتلى ٤ ضباط	٨ ٥
٦٤-٨-٢٨	فخّ لدورية العدو التي تحمى نقل المواد الغذائية من الضالع الى سناح وتكبدت خسائر في الناس والذخائر والمواد الغذائية	١٤ -
٦٤-٨-٢٩	اسقطت طائرة عسكرية في المنطقة الوسطى . هجوم على مواقع العدو في موديا وامصار	٣ ١
٦٤-٨-٣٠	هجوم على مقر القيادة البريطانية في الضالع (قتل ٣ بحارة بريطانيين وحارسان للمستشار السياسي)	٦ ٣
٦٤-٨-٣١	فجرت سيارة العدو بالقرب من المطار في الضالع . تم الهجوم على مقر القيادة البريطانية في الضالع . الحقت خسائر في الناس ودمرت المباني	٧ ٥
٦٤-٩-٢	هجوم على مركز حبييل جبر في ردفان ومصيدة للدورية في سيلة حردبة وبين القتلى ملازم أول بريطاني	٧ ٦
		١١ ٥

افراد عائلته صيف عام ١٩٦٤ وشاركت النساء بنشاط في الكفاح . فعالبا ما كن يضطلعن بمهام ضابطات ارتباط وممرضات . وقد تحدثت محطة «صوت العرب» عن المقاتلة الشهيرة دعة بنت سعيد ثابت التي شاركت في انتفاضات القبائل عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٧ ، وحاربت في اليمن الشمالية مدافعة عن النظام الجمهوري ، وشاركت بنشاط في انتفاضة ردفان . ووقعت في الاسر بعد ان

اصيبت بجروح والقي بها في سجن عدن ، غير انها فرت من السجن فيما بعد وعادت الى صفوف الانصار .

وقامت الجبهة القومية بعمل سياسي جماهيري نشيط : نظمت اجتماعات حاشدة ومظاهرات واضرابات ، واستخدمت وسائل الاعلام الجماهيري والعمل في المنظمات العلنية : النقابات والمنظمات الشبابية والثقافية والرياضية والنسائية ، وما شابه . وهذا ما دحض تأكيدات المستعمرين وعملاتهم وكذلك التنظيمات القومية الاخرى ذات الموقف العدائي من الجبهة القومية ، الزاعمة بان الجبهة كانت «منظمة ارهابية» تضيف صفة الاطلاق على طرائق النضال المسلحة ولا تقر باشكاله الاخرى .

واذ كان قادة الجبهة القومية يدركون ان الوعي القبلي كان يشكل عقبة خطيرة في طريق نشر الافكار الوطنية فقد وضعوا نصب اعينهم مهمة النضال ضد العداوات القبلية ، وتربية القبائل بروح الافكار الوطنية . وفي هذا تسنى للجبهة القومية ، التي كان لها نفوذ شديد على القبائل ، احرار نجاحات غير قليلة ، مما شكل فضلا هائلا لهذا التنظيم . وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٤ تشكلت في كل مكان من البلاد «لجان اصلاح القبائل» (كانت مثالا على ذلك بدرجة معينة جبهة الاصلاح اليافعية) ، وكان مسؤولا عن هذه اللجان عضو المجلس التنفيذي للجبهة القومية قائد المكتب الحربي طه مقبل . لقد كانت هذه اللجان ، كما سيأتي الحديث عنها فيما بعد ، نموذجا للمنظمات الثورية للسلطة التابعة للجبهة القومية في المناطق الداخلية ، التي نشأت في الفترات اللاحقة .

وساعد على نجاح اعمال الجبهة القومية في الارياض سواء تأييد الجماهير الواسعة من السكان ام الظروف الجغرافية للمنطقة . وهذا ما دفع الوطنيين الى فتح جبهة اخرى للكفاح المسلح في قلعة المستعمرين : عدن ، التي كان مقدرا لها ان تصبح اهم جبهة .

امتداد حرب الفدائيين الى عدن

لقد كان وطنيو الجبهة القومية ، لدى اتخاذهم قرارا بنشر عمليات الفدائيين الى داخل عدن ، يدركون كل تعقد هذه المهمة .

فالمدينة كانت تحت اشراف هيئات التنكيل الانجليزية والاتحادية ، وكانت توجد هناك قاعدة حربية قوية للمستعمرين . والظروف الجغرافية ايضا لم تكن تساعد على شن كفاح فدائي . ورغم ذلك استطاع الوطنيون ان يحققوا بنجاح الشرط الضروري الاول لخوض الكفاح : خزن الاسلحة في المدينة . وقد كتب عبد الفتاح اسماعيل يقول : «برغم نقاط التفتيش وعشرات الاميال من الاسلاك الشائكة ، تمكنا من ادخال السلاح الى عدن - تارة مغمرة بالسيارات وتارة اخرى على الجمال التي كانت تنقل القصب والاعلاف والخضروات من المزارع الى سوق عدن . وفي داخل المدينة كنا نقوم بصنع القنابل البلاستيكية من بعض المواد الكيماوية» (١٤٠ ، ص ٤٠) .

نقلت العمليات الفدائية الى المستعمرة في مطلع عام ١٩٦٤ .

في البدء لم تكن لدى مقاتلي الجبهة القومية ، الذين اوكل اليهم خوض الحرب الفدائية في عدن ، اية خبرة رغم انهم اجتازوا تدريبا في معسكرات خاصة ودرسوا تجربة حرب الانصار في مدن الجزائر وكوبا وغيرها من البلدان . ويؤخذ من شهادة المشاركين في الكفاح انهم قرأوا كتباً عن نضال الانصار السوفييت اثناء فترة الحرب الوطنية العظمى . عمليات الفدائيين الاولى كانت ذات طابع محدود وبمناخ ضيق من اختبار القوى . وبدأ الفدائيون بهجمات على بيوت الضباط الانجليز ونواديهم مستخدمين القنابل اليدوية ومدافع البازوكا . واذا اكتسب الانصار خبرة خوض معارك الشوارع اخذوا يعملون بجراة متزايدة يوما عن يوم .

وفي ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ هن انفجار مقر المجلس الاتحادى في عاصمة اتحاد الجنوب العربى ، في ضاحية عدن مدينة الاتحاد ، وفي ٢١ حزيران حدث انفجار في دار المستشار الانجليزى الذى كان قائما في عدن (٣١٣ ، تاريخ ٢-٧-٦٤ ، ص ١) . وفي نهاية صيف عام ١٩٦٤ اندلع الكفاح في المستعمرة بقوة جديدة . فمن ٢٠ الى ٢٣ آب (اغسطس) فقط انفجرت ثلاث قنابل قرب دوائر شرطة عدن (٣١٨ ، ٢٤-٨-٦٤) . واثنا الانفجار قرب دائرة الشرطة في تشرين الثانى (نوفمبر) اصيب ٦ عسكريين انجليز بجراح (٣١٣ ، ١٩-١١-١٩٦٤) .

لقد كان لنشر حرب التحرير الى عدن ، حسب اقوال عبد الله الخامرى ، اهمية مزدوجة . فقد بين ، اولا ، عقم جميع محاولات

السياسة البريطانية لعزل عدن وتطويقها بحزام من الانظمة القطاعية-القبلية العميلة . ثانيا ، كانت له اهمية دعائية : لقد كان بوسع الاستعمار البريطانى التزام الصمت حول الانتفاضات فى المناطق الزراعية واخفاءها ، ولكنه لم يكن بوسعه كتمان العمليات فى عدن (٢٧٦ ، العدد ٣٩٥ ، تاريخ ١٣-١٢-١٩٧٥) .

بذلت السلطات الاستعمارية اقصى الجهود من اجل وضع حد لنشاط الفدائيين فى عدن . واعلنت فى المدينة حالة الطوارئ ، وجرت عمليات مدامية واعتقالات بالجملة . غير ان الفدائيين كان يستحيل القبض عليهم . فقد كانوا يستخدمون مختلف الاساليب بمهارة : ارتداء الاقنعة ، وتغيير ارقام السيارات ، وانتحال صفة شخصيات رسمية .

وتجدر الاشارة الى ان تعاظم نشاط الجبهة القومية العسكرية كان يرافقه قيام هيكلها التنظيمى . غير ان تتبع هذه العملية امر معقد للغاية لان المصادر المتوفرة شحيحة جدا ، فوق انها متناقضة . فمن بعض المراجع يستفاد ان جيش التحرير ، الذى كان يضم انصار الجبهة القومية فى الولايات ، كان موجودا منذ عام ١٩٦٤ (٢٧٦ ، العدد ٢١٨ ، تاريخ ٢٩-٦-١٩٧٢) . وتقول مراجع اخرى ان انشاء هذا الجيش كنظام موحد لتشكيلات مسلحة ذات قيادة عامة قد حدث فى وقت لاحق بعض الشيء ؛ وعلى كل حال فنحن نصادف ذكرها فى مطلع عام ١٩٦٥ .

والخاصة الجهرية لتطور الجبهة القومية فى هذه الحقبة هى انه كان لكل جبهة قتال نظام داخلى خاص بها تتصرف وتسترشد به وفقا للظروف المحلية ، بينما لم يكن يوجد نظام داخلى موحد والزامى لجميع المقاتلين (٢٧٦ ، العدد ٢١٨ ، تاريخ ٢٩-٦-١٩٧٢) . ومجمل عمل الجبهة القومية كان يقوده مجلس تنفيذى مؤلف من ٧ اعضاء كان بمثابة الهيئة القيادية العليا . وفى تعز ، حيث كانت توجد قيادة التنظيم ، انشئت بضعة مكاتب تابعة للمجلس التنفيذى للشئون العسكرية ، والاعلامية الدعائية ، والسياسية ، والمالية ، ومكتب لشؤون الامن . وفى القاهرة افتتح مكتب سياسى ومكتب اعلامى بمثابة ممثلتين للجبهة القومية . وفى عام ١٩٦٤ اعلن رسميا عن انضمام حركة القوميين العرب فى اليمن الجنوبية الى الجبهة القومية ، اى عن كف وجودها .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ وصل الى عدن في زيارة رسمية الزعيم المعروف لحزب العمال البريطاني الرئيس السابق لاتحاد النقابات البريطانية وزير المستعمرات وشؤون الكومنولث انطوني غرينوود . وفي لقائه مع قادة المؤتمر العمالي بعدن المناوئين للكفاح المسلح شرح لهم سياسة انجلترا : تسليم السلطة في عدن وفي كل جنوب الجزيرة العربية الى حكومة تريدينونية عدنية يشكلها المؤتمر العمالي على ان يشترك فيها بعض السياسة العدنيين المجريين . واكد لقادة المؤتمر العمالي ان حكومته ستبعد عن السلطة حكام الولايات التقليديين ، ومن المحتمل ان تطردهم من المنطقة .

اثناء الامسية الاحتفالية التي اقامها المندوب السامي على شرف غرينوود دوت اصوات الانفجارات في الشارع الرئيسي حيث كان يسكن الضباط الانجليز : لقد فتح الوطنيون النار من مدافع البازوكا والموتر . وتم تفجير عدة سيارات واطلاق النار على بار لقي فيه ضباط وموظفون انجليز مصرعهم . واعلنت الجبهة القومية مسؤوليتها عن الحادث . وبدأت في عدن حملة اعتقالات ومدهامات بالجملة . والقي القبض على بضعة اعضاء من الجبهة القومية . غير انه كان للحادث صدى واسع . وقد تلقى الوطنيون تدريبا خاصا على العمليات القتالية النشيطة لمناسبة زيارة وزير المستعمرات . وخلال الاسابيع الستة ، التي انقضت على يوم الاعلان عن الزيارة ، حصل في عدن ، حسب اعتراف السلطات البريطانية ، ١١ حادثا قتل اثناءها اثنان من الانجليز وجرح ٣٤ شخصا (٢٥٥ ، ص ١١٥) . ومجمل عدد عمليات الفدائيين التي حدثت عام ١٩٦٤ في عدن ، حسب المعطيات الانجليزية ، بلغ ٣٦ عملية قتل الفدائيون اibanها وجرحوا ٣٩ شخصا (٢٥٥ ، ١٣٥) .

ان اعتقال عدد من الفدائيين النشطاء الذين كان يترصدتهم افراد المخابرات المحلية ، دفع بالجبهة القومية الى ازالة ضربة جوابية بموظفي دائرتي المخابرات البريطانية والمحلية اذ ان مصير الحرب الفدائية في المدينة كان في خطر . فقد ارسلت الجبهة القومية انذارا الى جميع عملاء المخابرات حذرتهم فيه بان لا يقوموا باية اعمال ضد الوطنيون . وعندما انتهى سريان مفعول الانذار قام فدائيو الجبهة القومية نهارا لدى احتشاد الناس في حي عدن المركزي كريتر ،

عشية عام ١٩٦٥ ، باغتيال الضابط البارز في المخابرات فضل خليل .

واطلق المستعمرون على عيد الميلاد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ تسمية «الميلاد الاسود» . وعلى الرغم من ان السلطات البريطانية اقترحت منح الف جنيه استرليني لقاء اى نبا عن الذين اغتالوا العميل البريطانى ، فان اية انباء لم ترددها . وبالإضافة الى قتل خليل قام الفدائيون في نفس هذا اليوم بعملية اخرى : في احد بيوت الضباط البريطانيين في خورمكسر انفجرت قنبلة اثناء السهرة . استغلت الجبهة القومية مصرع خليل لاغراض دعائية . فقد اعلنت اذاعة صنعاء ان خليل تلقى تحذيرا بعدم التعاون مع قوات الاحتلال ، وعندما لم يذعن له تمت تصفيته . واضافت محطة الاذاعة ان نفس هذا المصير ينتظر سائر الخونة ايضا . ويقول بايجيت معلقا على هذا الخبر : «لم يكن ذلك تهديدا فارغا ، فخلال الاشهر ١٨ اللاحقة تم اغتيال قرابة جميع ضباط المخابرات البريطانيين والعرب الواحد بعد الآخر» (٢٥٥ ، ص ١٣٥) .

ان جميع اعمال الجبهة القومية في عدن - عمليات تصفية العملاء البريطانيين والمحليين ، الهجمات على المنشآت العسكرية والسيارات وبيوت واماكن استراحة افراد الجيش البريطانى والجنود والضباط ، المظاهرات والاجتماعات الحاشدة والاضرابات واعمال التخريب ، تنشيط العمل الاعلامى والدعائى في عدن - قد اوصلت ثورة التحرر الوطنى في اليمن الجنوبية الى مرحلة جديدة . فقد اصيب المستعمرون بالهلع حقا من جراء اتساع نطاق الثورة التى شملت قلب امبراطوريتهم الاستعمارية في الجنوب العربى . واضطروا للاعتراف بفعالية عمليات الشوارع والمهارة القتالية لفدائى الجبهة القومية .

تشكيل منظمة تحرير الجنوب المحتل

كانت نجاحات الكفاح المسلح للجبهة القومية العامل الرئيسى الذى دفع الاحزاب والتنظيمات الوطنية التقليدية والمعتدلة في اليمن الجنوبية الى القيام باعمال جديدة . كما ساعدت على ذلك سياسة بريطانيا التى تجاهلت ، لدى دعوتها لعقد المؤتمر الدستورى الاول في لندن ، هذه الاحزاب رغم انها لم تكن قد فقدت

الامل في تلك الفترة بالاتفاق مع حكومة بريطانيا بالطرق السلمية ؛ واعمال جامعة الدول العربية في اواسط عام ١٩٦٤ التي كانت تهدف الى التقريب بين جميع الاطراف في العالم العربى ؛ وسعى الجمهورية العربية المتحدة الى تشكيل «تجمع كافة القوى في الجنوب اليمنى لمواجهة بريطانيا في حالة انسحاب القوات المصرية من الشمال» (٢٢٥ ، ص ٢٣٣) وتوحيد قوى القوميين العرب في ظروف المواجهة مع اسرائيل .

في هذا الوضع عقد في ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٤ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة لقاء لمثلى مختلف الاحزاب والقوى السياسية في اليمن الجنوبية : حزب الشعب الاشتراكي ، ورابطة ابناء الجنوب العربى (٤) ، والمؤتمر الشعبى بضمومت ، والاتحاد الشعبى الديمقراطى ، والسلطانين المغضوب عليهما على عبد الكريم واحمد عبد الله الفضلى ، والشيخ محمد ابو بكر بن فريد ، وساسة مستقلين ، وعضوى مجلس عدن التشريعى عبد القوى مكاوى وعمر شهاب . واتخذ المشاركون في اللقاء القرارات التالية : - مواجهة الاستعمار يدا واحدة ، والنضال المقدس ضده حتى يتم التخلص من جميع آثاره .

- شجب مؤتمر لندن للدستورى الذى عقد عام ١٩٦٤ وتأكيد ان كل ما يصدر عنه لا يلزم الشعب في الجنوب .

- المطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالجنوب المحتل ، والاصرار على جلاء القوات البريطانية وتصفية القاعدة العسكرية وازالة كل الوجود الاستعمارى (١٨٤ ، ص ٢٣-٢٥) . يستلقت النظر الغموض البالغ للقرارات المتخذة . ففي الوقت

الذى كان يجرى في المنطقة كفاح مسلح لم يكتف المجتمعون بعدم الاعراب عن موقفهم تجاه الثورة الشعبية التي تقودها الجبهة القومية بل ولم ينبسوا ببنت شفة عن اية طرق ، اذن ، يزعمون خوض النضال ضد الاستعمار . ولم يجر تحديد موقف المجتمعين من الوحدة اليمنية التي هي اهم مسألة للقوى الوطنية في اليمن . ومع ذلك فقد كان ذلك الخطوة الاولى في الطريق نحو انشاء منظمة جديدة .

في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ تغير الجو السياسى العربى العام ، الامر الذى انعكس في قرارات مؤتمر القمة العربى الثالث . واتفق عبد الناصر والملك فيصل على وقف اطلاق النار في اليمن الشمالية

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ . وقرر رؤساء الدول الوقوف بوجه الاستعمار البريطاني ، ومساعدة حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية وعمان ، والمطالبة بتصفية جميع القواعد الحربية البريطانية . وبصدد اليمن الجنوبية تم اتخاذ ثلاثة قرارات دعا أحدها الى تقديم مساندة فعالة لنضال شعب جنوب اليمن ، والثاني الى استحسان قرارات منظمة الامم المتحدة بشأن جنوب الجزيرة العربية ، والثالث الى تأييد جهود جامعة الدول العربية بصدد توحيد جميع القوى الوطنية .

وفي الاجتماع الجديد للقوى الوطنية في اليمن الجنوبية ، الذي انعقد اثر مؤتمر القمة ، تم تشكيل منظمة تحرير الجنوب المحتل وانتخاب قيادة لها من ٢١ شخصا . وكل حزب من الاحزاب والكتل المنضمة الى هذه المنظمة حافظ على استقلاله التنظيمي ، وهو الامر الذي اصرت عليه قيادة رابطة ابناء الجنوب العربي ، ولكنه كان يخضع لقرارات القيادة العامة . في الاول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) تم اتخاذ دستور منظمة تحرير الجنوب المحتل . وقد اُنشئت فيه التنظيمات التي شكلت هذه المنظمة : رابطة ابناء الجنوب العربي (انتخب منها الى القيادة محمد علي الجفري) ، وحزب الشعب الاشتراكي (عبد الله الاصنح) ، ومنظمة تحرير الجنوب اليمني (عبدية نعمان) ، والمستقلون الذين دخلوا في قيادة منظمة تحرير الجنوب المحتل السلاطين علي عبد الكريم ، واحمد عبد الله الفضلي ، ومحمد عيدروس اليافعي ، والشيخ ابو بكر بن فريد العولقي . وحدد الدستور مهام المنظمة : الاستقلال ، التحرير ، وحدة الجنوب ، حق الشعب في تقرير المصير ، حق اختيار نظام الحكم والوحدة «في الاطار العربي» ، النضال الوطني بكافة صوره لتحقيق هذه الاهداف (٢٢٥ ، ص ٣٤٠) .

غير ان التناقضات الشديدة بين المشاركين في منظمة تحرير الجنوب المحتل وتكرهم للكفاح المسلح جعلت المنظمة حبرا على ورق . وكان حزب الشعب الاشتراكي يعتقد بانه سيتسنى له ، بفضل علاقاته الخاصة مع اتحاد النقابات البريطانية وجماعة حزب العمل البريطاني ، الحصول على منح الاستقلال لليمن الجنوبية والوصول الى سدة الحكم .

كان قادة مصر وجامعة الدول العربية يدركون انه بدون

مشاركة الجبهة القومية لن يكون بإمكان منظمة تحرير الجنوب المحتل التحول الى قوة سياسية فاعلة . وفي ١١ آذار (مارس) ١٩٦٥ جرى في القاهرة تنظيم لقاء جديد باشتراك رابطة ابناء الجنوب العربى ، وحزب الشعب الاشتراكي ، والجبهة القومية ، والمؤتمر العمالي وبعض حكام الولايات بهدف توحيد جميع القوى الوطنية . غير ان هذا اللقاء لم يفض الى اية نتائج كانت : فلقد كانت الخلافات في الآراء كبيرة للغاية بين المشاركين فيه . وعلاوة على ذلك كانت اكثريتهم تتخوف من ان الجبهة القومية ، وهى اقوى التنظيمات في المنطقة واشدها نفوذا ، ستقف في رأس الكتلة الجديدة للقوى . والجبهة القومية ، بدورها ، لم تكن ترغب في السماح للسلطين والشيوخ بالوصول الى قيادة المنظمة الوطنية . والقسم الساحق من المشاركين في اللقاء لم يستطع الموافقة على المبدأ الذى اقترحته الجبهة القومية : المشاركة في الكفاح المسلح .

تجدر الاشارة الى ان الجبهة القومية لم تكن تنفى فكرة الوحدة الوطنية على العموم ، بل وكانت تضع سبل تحقيقها في نفس تلك الفترة . ففي اواخر عام ١٩٦٤ وزعت بين اعضاء الجبهة القومية وثيقة «مفهوم الجبهة الثورية واساليب عملها» حيث اعتبر شعار الوحدة الوطنية احد الشعارات السياسية الرئيسية في مرحلة التحرر الوطنى . وبالتالي ، فقد كانت توجد في الجبهة القومية آنذاك قوى تنادى بمثل هذه الوحدة . ولدى ذلك كان يطرح شرطان لتكاتف القوى الوطنية : «اتخاذها مواقف ثورية» حيال الاستعمار ، وكذلك الاوساط القطاعية-البرجوازية السياسية التى كانت تسعى للانخراط في جبهة الكفاح المسلح ، والالمام بالنظرية العلمية مع استخدام طرقها وقوانينها لاجل ابراز جميع التناقضات الاجتماعية (٢٧٦ ، تاريخ ١٨-٥-١٩٧٢) .

والمؤتمران الاول والثاني لمنظمة تحرير الجنوب المحتل في ايار وتموز (مايو ويوليو) ١٩٦٥ قد شهدا فقط على تعمق الخلافات بين المشاركين فيها . فقد رفضت رابطة ابناء الجنوب العربى الرضوخ للمقرار القاضى بحل الاحزاب المنضمة الى المنظمة ، وانسحبت في وقت لاحق من المنظمة ، وفي آب (اغسطس) ١٩٦٥ اشتركت في «بروفة» المؤتمر الدستوري الجديد الذى نظمه المستعمرون .

**التطور العسكرى والتنظيمى
والفكرى-السياسى للجهة
القومية فى الفترة الثانية من الحرب
التحرر الوطنى (١٩٦٥)**

**مناورات لندن الجديدة ونضال
الجهة القومية ضد تحقيق
المخططات الاستعمارية**

بعد ان اصيبت السلطات الاستعمارية بالهلع من اتساع نطاق الثورة الشعبية اخذت ، من جهة ، تشدد عمليات الاضطهاد بغية خنق نضال التحرر الوطنى وواصلت ، من جهة ثانية ، المناورات السياسية الرامية الى تخليد وجودها فى جنوب الجزيرة العربية . من ذلك ان حكومة ويلسن توجهت الى بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية العدنية آملة باثارة اهتمامها بالسلطة القادمة فى الدولة الجنوبية العربية المستقلة المقبلة .

وعلى اثر فشل المؤتمر الدستورى الاول فى لندن احتدمت التناقضات فى عدن بين السلاطين والساسة العدنيين ، الامر الذى ساعد عليه ايضا وصول حكومة من حزب العمال البريطانى الى الحكم التى كان السلاطين يخافون من فقدان عطفها عليهم . وادى النزاع بين السلاطين وحكومة باهارون والمندوب السامى البريطانى تيرنيول (١) الى استقالة الحكومة . غير ان الساسة العدنيين تمكنوا من الاخذ بالثأر : لقد جاء رئيسا للحكومة لا شخص «معتدل» بل عبد القوى مكاوى ذو الميول القومية المتعصبة الذى كان يتمتع وسط الساسة البرجوازيين المحليين بسمعة «المتطرف الاول» ونصير حزب الشعب الاشتراكى . وفى خطابه الاول من الاذاعة والتلفزيون سمح مكاوى لنفسه ، بشكل غير منتظر للانجليز ، بتوجيه عبارات حادة اليهم . فقد دعا الى حل الحكومة الاتحادية ، وايد تعديل الدستور (٢١٥ ، ص ١٦٤-١٦٥) . وفى ١٩ ايار (مايو) ١٩٦٥ طالب مكاوى بالاعتراف بحكومة الجمهورية العربية

اليمينية وبتخلي الانجليز عن استخدام عدن كقاعدة للعمليات ضد الجمهورية . وادعم على تازيم العلاقات لاحقا مع الحكومة البريطانية بان سحب جميع الوزراء العدنيين من الهيئة العليا لاتحاد الجنوب العربي - المجلس الاعلى .

عندئذ قررت بريطانيا اقتراح دستور جديد على الحكومة العدنية كان ينبغي ان تضعه لجنه برئاسة هون للحاكم العام السابق لروديسيا . غير ان مكاوى فرض حظرا على سفر اللجنة الدستورية الى عدن .

في ظروف تعاضل حرب التحرير الشعبية العامة وتنامي التأيد العالمى لشعب جنوب اليمن ومطالب منحه حق تقرير المصير وتنشط المساعدة المصرية للوطنيين اليمنيين الجنوبيين واشتداد الاحتكاكات بين تيرنبول والحكومة العدنية اتخذت الحكومة البريطانية قرارا بعقد مؤتمر دستورى جديد في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٥ باشتراك ممثلى الاحزاب السياسية غير المشاركة في الكفاح المسلح . وكان بين المدعويين اليه زعيم حزب الشعب الاشتراكى عبد الله الاصنح والامين العام لرابطة ابناء الجنوب العربى شيخان الحبشى . ووافقت الاعداد للمؤتمر تقوية عمليات الاضطهاد البوليسية ضد الوطنيين .

ووافقت الحكومة الاتحادية على الاشتراك في المؤتمر ، وامتنع حزب الشعب الاشتراكى بادى الامر عن الاشتراك لان جدول اعمال المؤتمر ، في رأيه ، لا يتجاوب مع مصالح شعب اليمن الجنوبية . وفعل الشيء نفسه سلطانا دولتى حضرموت : الكثيرى والقعيطى ، ومن ثم حكاهم الولايات ، فجرى تأجيل المؤتمر .

واذ تخوف غرينود من تكرار قصة مؤتمر ١٩٦٤ سافر بالطائرة الى عدن لكى يناقش جدول اعمال المؤتمر مع الساسة العدنيين ، وبالدرجة الاولى مع الاصنح ومكاوى . وتم اقرار جدول الاعمال واطلعت عليه الحكومة الاتحادية ايضا . بعد ذلك تسنى للانجليز عقد اجتماع في لندن كان بمثابة بروفة للمؤتمر الدستورى القادم الذى عين موعد انعقاده في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

شارك في عمل الاجتماع تحت رئاسة غرينود حكام الولايات المواليون لبريطانيا والساسة العدنيون وقادة حزب الشعب الاشتراكى ورابطة ابناء الجنوب العربى . طرح الانجليز مسألة

تشكيل دولة يمنية جنوبية موحدة واستئجار القاعدة الحربية لقاء ١٢-١٥ مليون جنيه استرليني في السنة لاستخدامها «لأغراض التنمية» بعد نيل الاستقلال . اثناء عمل الاجتماع اعلن مكاوى ان الشرط الضروري لعقد المؤتمر يجب ان يكون الاعتراف بقرارات منظمة الامم المتحدة بشأن جنوب الجزيرة العربية (الامر الذي كان يعنى موافقة الانجليز على تصفية القاعدة الحربية) وتشكيل حكومة موقتة عن طريق اجراء انتخابات عامة (٣٢٨) ، تاريخ ٣-٨-١٩٦٥ .

قوبلت محاولة عقد مؤتمر جديد ، في كل مكان ، بمقاومة شعب جنوب اليمن . ودعته الجبهة القومية بـ «مؤتمر الخيانة» وشنت ضده حملة دعائية واسعة .

وقد جاء في البيان الذي اصدرته الجبهة القومية اثناء زيارة غرينود الى عدن ان عقد المؤتمر ، في ظروف رفض انجلترا الاعتراف بقرارات الامم المتحدة حول منح الاستقلال لشعب اليمن الجنوبية وتصفية القواعد الحربية ، ليس سوى «مناورة استعمارية» . لذا ، فليس من باب الصدفة ان انجلترا التجأت الى الاحزاب والزعماء الذين لم يشتركوا في الثورة ، وهى طريقة سبق ان استخدمتها فرنسا في الجزائر . وتعرض سلوك هذه الاحزاب لانتقاد حاد (١٤٦ ، ص ٥٧-٥٩) .

اجتماع لندن في آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، شأنه شأن المؤتمر الدستورى الاول ، مئى بالفشل . وبعد اجراء استشارات في القاهرة استنكف الاصنح ومكاوى عن الموافقة على الخطط التى عرضها عليهما غرينود سابقا في عدن . وطالبا بالغاء حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتصفية القاعدة الحربية . ان التناقضات الحادة بين المشاركين في الاجتماع والامزجة المعادية للانجليز لدى قسم منهم اعاقت اتخاذ القرارات الضرورية للمستعمرين . وعاد المشاركون في الاجتماع الى عدن . ولم يعقد المؤتمر الدستورى الثانى في يوم من الايام . وارجح الظن ان النجاحات الجديدة للجبهة القومية ، والتأييد الشعبى العام للثورة ، وانهايار امل حزب الشعب الاشتراكى بالاتفاق السلمى مع حكومة حزب العمال البريطانى ، وضغط المصريين الذين كانوا يسعون لبث الحياة في منظمة التحرير ، وفقدان حزب الشعب الاشتراكى

واحزاب اخرى غير المشاركة في الثورة مواقعها شيئاً فشيئاً ، والخوف من ان «القطار سينطلق بدونهم» ، قد دفعت عبد الله الاصنح الى القيام بخطوة جديدة . فبعد ان اعلن عن استقالته من منصبه النقابي غادر عدن وصرح بانه يبدأ الكفاح المسلح ضد المستعمرين .

واخذ التنشط اللاحق لعمليات فدائيي الجبهة القومية في عدن يزيد من تفاقم الوضع في المستعمرة . وطالب مكايى بان تسجل السلطات الاستعمارية الجبهة القومية بمثابة حزب سياسى . وردا على السؤال الاستفزازى الذى طرحه زعيم المعارضة في المجلس التشريعى بصدد اغتيال الوطنيين لرئيس المجلس السير ارتور تشارلز قال مكايى انه «يؤيد الارهاب كجزء من الاعمال المسلحة لانقاذ بلاده» (٢١٥ ، ص ١٧٢-١٧٣) . وبهذا طفع كيل الانجليز ، وانتهت مسرحية اللعب بالديمقراطية . فاصدرت الملكة امرا باقالة حكومة مكايى وتجميد الدستور العدنى . وهكذا ، ففي ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ اصبحت عدن بدون حكومة ومجلس تشريعى ؛ وابتداء من هذا اليوم اخذ يعمل فيها نظام الادارة المباشرة للمندوب السامى البريطانى .

في ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة القرار رقم ٢٠٢٣ الذى اكد حق شعب الجنوب العربى في تقرير المصير ، وندد بمحاولات انجلترا اقامة نظام في المنطقة لا يمثل الشعب وسعيها للابقاء على القاعدة الحربية ، وكذلك بعمليات المستعمرين العسكرية ، وطالب بالغاء حالة الطوارئ وسائر القوانين التعسفية وباطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ولفت اهتمام مجلس الامن الى خطورة الوضع الناشئ من جراء الاعمال العسكرية التنكيلية التى تقتربها السلطات الاستعمارية بحق شعب جنوب اليمن . ودعت الجمعية العامة جميع الدول الى تقديم المساعدة لنضال شعب اليمن الجنوبية .

ولكن الحكومة البريطانية رفضت مجددا تنفيذ هذا القرار والتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة . واعلن زعيم الجبهة القومية قحطان الشعبى ان «رصاصه الفدائيين وحدها هى الآن الطريق الحاسم الذى يؤدى الى الحل الطبيعى لقضية الجنوب المحتل» (٢٣١ ، ص ٨١) .

وهكذا ، فان محاولات المستعمرين فرض نظام كراكوزى على شعب جنوب اليمن ، متجاهلين الثورة الشعبية ، قد منيت بالفشل من جديد .

نجاحات الكفاح المسلح

في عام ١٩٦٥ بلغت العمليات العسكرية للجبهة القومية نطاقا واسعا وتصعيدا حادا . لقد كانت عمليات الفدائيين في المناطق الريفية واحياء المدن على السواء تتميز بالتنظيم الدقيق ، والجرأة ، والمباغتة ، ومعرفة الاستفادة الماهرة من الاماكن المأهولة ، والتخفي وتنسيق الاعمال . وكان نموذجا للتنفيذ الممتاز للعمليات الكبرى الهجوم على مبنى محطة الاذاعة البريطانية والعدينة الاستعمارية القائمتين الى جنب بعضهما البعض في منطقة الميناء في مكان غير بعيد عن مقر المندوب السامي .

واصل فدائيو الجبهة القومية عمليات تصفية عملاء الانجليز وافراد المخابرات والضباط والجنود الانجليز والموظفين الاستعماريين . ومن بين امثال هذه العمليات كان اغتيال رئيس مجلس عدن التشريعي تشارلز في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وفي آذار (مارس) من العام نفسه اصيب بجروح شتورى مدير سجن عدن حيث كان يوجد ٤٠ معتقلا متهمين بالانتماء الى الجبهة القومية (٣٢٨ ، تاريخ ٣١-١١-١٩٦٥ ، ص ١١) ، وفي ٢٩ آب (اغسطس) اطلق الفدائيون النار في كريتر على كبير مفتشى الشرطة ارتور بيرى . ومن بين ٢٢ محاولة اغتيال في عام ١٩٦٥ كانت ١٠ محاولات موجهة ضد ضباط البوليس والمخابرات (٢٥٥ ، ص ١٣٦) . وعجزت اعمال التعسف من جانب السلطات الاستعمارية عن إيقاف عمليات الفدائيين . فالاقتالات وإغلاق الجرائد وعمليات التفتيش وتسيير دوريات في شوارع المدينة تبدت جميعها عديمة الجدوى .

وفي ٦ حزيران (يونيو) اعلنت حالة الطوارئ . ونصت القوانين الجديدة على الحبس مدة تصل حتى ١٠ سنوات جزاء الاشتراك في «النشاط الارهابي» ومساعدة «الارهابيين» ومحاولة عرقلة القبض

عليهم . ومنح المندوب السامي حقوقا استثنائية تخوله اعتقال اى شخص كان «يهدد سلامة» المنطقة . وكان بوسعه ابقاء اشخاص رهن التوقيف بدون تحقيق ومحاكمة طوال ٦ اشهر . وفى المدينة كان يجرى القبض على جميع المشتبه بهم . الا انه ، كما يشهد بايجيت كان «يستحيل ايجاد ولو عدنى واحد يوافق على الادلاء بشهادة فى المحكمة عن اى عمل ارهابى كان» (٢٥٥ ، ١٢٨) .

ويستفاد من معطيات المؤتمر العالمى انه فى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ كان عدد المعتقلين السياسيين فى سجون عدن يبلغ ١٥٠٠ شخص (٢٦٨ ، تاريخ ٢٨-١٠-١٩٦٥) . واخذت عمليات التعسف تتزايد قساوة . وفى ٥ تشرين الاول استخدمت السلطات الاستعمارية الغازات المسيلة للدموع ضد تلميذات مدرسة ثانوية حاولن زيارة مقبرة دفن فيها تلميذ سقط ضحية المنكئين اثناء تفريق مظاهرة فى الثانى من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ . وفى نفس الوقت واصلت السلطات الاستعمارية حملة «لجم» الراى العام . وفى تشرين الاول من العام نفسه تم اغلاق الجريدتين اليوميتين «الانوار» و«الراى العام» جزاء مساندتهما للجهة القومية .

ويستفاد من معطيات السلطات البريطانية ان مجموع عمليات الاعتداء على الانجليز واعوانهم فى عدن بلغ ٢٨٦ عملية عام ١٩٦٥ (٣٦ عملية عام ١٩٦٤) ، قتل او جرح من جرائها ٢٣٩ شخصا (٣٩ اشكناث ونوادى الضباط ومطاعم جيش المحتلين وجيش النظام الاتحادى . وكان الفدائيون العدنيون يستخدمون طرائق مختلفة . وارتفعت مهارتهم القتالية ، الامر الذى اعترفت به تقارير المخابرات البريطانية السرية ، وتحسن امدادهم بالاسلحة . وبعد تصفية قرابة جميع افراد المخابرات وانزال ضربة جديدة بالشرطة اخذ الوطنيون يتصرفون بمزيد من الجرأة والشجاعة . وازداد تكرار القيام بعمليات فى عدن فى وضع النهار . لقد جعل فدائيو الجهة القومية اقامة الانجليز فى عدن لا تطاق ، الامر الذى دعت الجهة القومية سكان عدن الى مؤازرته . فالمناشير التى كانت توزع فى عدن ، مثلا ، كانت تتضمن قائمة بوسائل «اغاظه» الانجليز : ابتداء من اطلاق مكيفات الهواء فى بيوت السكن

والمكاتب وحتى اضرار النار في الترسانات ومستودعات الوقود
والذخائر .

ان اكثرية باحثى وقادة الجبهة القومية يدعون عام ١٩٦٥ عام
انشاء جيش التحرير . والمقصود بذلك فصائل المقاتلين النظامية ،
المدربة والتي كانت تتلقى راتبا وترتدى زيا عسكريا وتخضع
للمكتب العربى التابع لقيادة الجبهة القومية . غير ان انشاء
الفصائل النظامية ، حسب اقوال بعض المشاركين في الكفاح
المسلح ، يعود عمليا الى فترة ابكر ، اى بالذات الى صيف عام
١٩٦٤ . وحتى هذا التاريخ كانت الجبهة القومية تعتمد اساسا في
نضالها في الولايات على القبائل التي كانت تحثها على النضال وتضطلع
بقيادتها لها من خلال اشخاص في هذه المناطق او بواسطة مبعوثين
يرسلون خصيصا الى هناك (كما حدث في ردفان) . وبمقدار ما
كان الانجليز يوسعون نطاقات الاعمال التنكيلية كان يغدو واضحا
ان القبائل وحدها لا تستطيع ان تكون فعالة في النضال ضد
القوات الاستعمارية والجيش النظامي . واتخذت قيادة الجبهة
القومية قرارا بتشكيل جيش تحرير في المناطق الداخلية وبتنسيق
جميع اعماله العسكرية (حتى هذا التاريخ كان المقاتلون ، الذين
يتدربون في معسكرات الاعداد الكفاحي في الجمهورية العربية
اليمينية ، يرسلون اساسا الى عدن حيث كان الكفاح اشد وطأة من
اى مكان آخر) . وعنى تشكيل الجيش خطوة هامة في تطور الكفاح
المسلح ضد المستعمرين وصنائعهم .

كان جيش التحرير يتألف من مفارز يتراوح عددها بين ٣٠ و ٥٠
مقاتلا . والمفارز كانت ، بدورها ، تنقسم الى مجموعات كانت هي
بالذات الوحدة القتالية الاساسية . وكان لذلك ما يبرره اذ ان
المفرزة المتحركة الصغيرة ، المؤلفة من افراد مدربين تدريبا ممتازا
ويعرفون الاوضاع المكانية معرفة رائعة ، كانت في ظروف المنطقة
الشكل الامثل للتنظيم العسكرى . وقواد المفارز كانوا في عام
١٩٦٥ يتلقون اعدادا لا في تعز فقط ، حيث كانت توجد القاعدة
الاساسية للجبهة القومية ، بل وفي صنعاء ايضا ، وحتى في القاهرة .
والعدد الاجمالى لجيش التحرير لم يكن كبيرا ولا يتجاوز ، حسب
معطيات تقريبية ، الـ ٥٠٠ فرد . وكانت مفارزه تعمل ضمن اطار
الجبهات . وبعض المفارز كانت متحركة وكان يجرى نقلها من جبهة

الى جبهة اخرى . وفي زمن لاحق ، عند عام ١٩٦٧ ، ازداد تعداد بعض المقاترين ووصل حتى ٧٥ شخصا . ولعب دورا بارزا في الكفاح المسلح قواد جيش التحرير امثال علي احمد ناصر عنتر وعلي ناصر محمد وصالح مصلح قاسم وغيرهم .

زيد عدد الجبهات في الولايات عام ١٩٦٥ حتى ١٢ جبهة ، وكانت ناجحة للغاية العمليات العسكرية فيها التي خاضها جيش التحرير وفصائل القبائل التي كانت تؤازره . ويستفاد من مصادر انجليزية انه تم في عام ١٩٦٥ تسجيل ١٣٧٢ حادثة (٢) وبلغت خسائر القوات البريطانية ١١١ شخصا بين قتيل وجريح (٢٥٥ ، ص ١٧١) .

في عام ١٩٦٥ نشأ في المناطق الداخلية شكل جديد للتنظيم : اللجان الثورية التي كانت ، كما يبدو لنا ، تطورا لتجربة لجان اصلاح القبائل . تشكلت اللجان الثورية لأول مرة في الضالع (٣) . وكانت تضطلع في الواقع ببعض وظائف سلطة الدولة وهيئات القضاء . من ذلك ان اللجان كانت تنظر في النزاعات الناشئة بين الفلاحين (فالمشادات بسبب الارض والاشجار والمزروعات ومصادر المياه كانت السبب الاساسي لجميع الخصومات في الولايات) . وكانت اللجان ايضا تحاكم الذين يتعاونون مع الانجليز .

كان تنشيط العمليات المسلحة وتعزيز مواقع الجبهة القومية وسط سكان المنطقة يرافقهما ازدياد اشكال الكفاح الاخرى ضد المستعمرين واعوانهم . فقد غدا عام ١٩٦٥ عاما للحركة الاضرابية النشيطة . ففي شهر آب (اغسطس) جرت اضرابات جماهيرية مديدة في عدن . وعلى الرغم من انه فرض في المستعمرة في ٢٥ ايلول (سبتمبر) نظام الادارة المباشرة للمفوض السامي فان الحركة الاضرابية لم تتوقف . وفي ٢ تشرين الاول (اكتوبر) جرى اضراب عام من ٢٤ ساعة ضد القوانين الاستثنائية ، وتم اعتقال حوالي ٧٥٠ من المشاركين فيه . وفي اليوم التالي اوقف العمل قرابة ٢ آلاف من عمال النفط احتجاجا على اعتقال الامين العام لنقابتهم محمد صالح عولقي ، وفي ٦ تشرين الاول بدأ الاضراب الجماهيري لعمال النفط الذي اصيب بالشلل من جرائه عمل مصفاة الزيت ومحطات التزويد بالوقود (راجع ١٩٠ ، ص ٧٩) .

خلال اعوام ١٩٦٣-١٩٦٥ جرى في الحركة النقابية العدنية صراع شديد بين التيار الاصلاحي والتيار الثوري الذي كان يمثله انصار الجبهة القومية والنقابات المرتبطة بالاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى كان ايضا يؤيد الكفاح المسلح . ونتيجة لتفاقم هذا الصراع انسلخت عن المؤتمر العمالى فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ ست نقابات ، هى نقابات عمال النفط ، والمعلمين ، وعمال الميناء ، وموظفى المصارف ، وعمال البناء ، وعمالى الطيران المدنى . واعربت قيادة هذه النقابات عن عدم ثقة برئيس المؤتمر العمالى على حسين القاضى وامينه العام عبد الله الاصنح . واعلنت النقابات عن تأييدها للكفاح المسلح الذى يخوضه الشعب تحت قيادة الجبهة القومية ، مما عنى انتصارا كبيرا للجبهة وخطوة هامة فى كسبها الحركة النقابية العدنية الى جانبها . ولعب قادة النقابات الست دورا بارزا فى حركة التحرر الوطنى اليمنية الجنوبية ، واحتلوا بعد نيل الاستقلال مناصب هامة فى الدولة والحزب .

اثر الانشقاق فى الحركة النقابية تأثيرا شديدا على الوضع فى المنطقة . وحاولت بعض القوى تصويره على انه نتيجة للتصادم بين البعثيين والناصرين . وردا على ذلك كتب عبد الله باذيب يقول : «انما هو صراع بين نظرتين وطريقتين واتجاهين فى الحركة النقابية : نظرة اصلاحية ونظرة ثورية ، طريق نضالى وطريق غير نضالى ، اتجاه يسارى تقدمى طليعى واتجاه انتهازى يمينى» (٢٨٦ ، تاريخ ٧-١١-١٩٦٥) .

وفى معرض الحديث عن نداءات قادة المؤتمر العمالى الى وحدة الحركة العمالية اشار باذيب الى انه ، على الرغم من ان الحركة العمالية كانت بحاجة الى الوحدة ، فلم يكن يلزمها اتحاد اليساريين واليمينيين ، والثوريين والاصلاحيين . ودعا الى تلاحم عمال عدن حول النقابات الست التى كانت تنادى بالتطوير اللاحق لنضال العمال الطبقي ويتوحيد النضال الطبقي مع نضال التحرر الوطنى .

ومنذ لحظة الانشقاق امسى نشاط النقابات الست جزءا هاما لا يتجزأ من نضال التحرر الوطنى لشعب جنوب اليمن برئاسة الجبهة القومية . وواصل قادتها بذل الجهود لكسب نقابات اخرى الى جانبهم والاهتمام بها .

وفى اواخر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ وجهت النقابات

الست برقية الى الاتحاد الدولى للعمال العرب اعلنت فيها ان
القاضى والاصنح «لم تعد لهما اية صفة رسمية وشرعية فى المؤتمر
العمالى وانهما بذلك قد فقدوا مركزيهما» . وقد نزع الثقة منهما
بسبب «دورهما الرهيب فى تدمير الحركة العمالية فى المنطقة
والعمل ضد النقابيين وتخليهما عن واجباتهما النقابية الاساسية» .
وتضمنت البرقية اقتراحا بعدم ارسال اية تبرعات نقدية الى عدن
والاحتفاظ بها فى القاهرة ريثما يتم من جديد انتخاب رئيس وامين
عام ومجلس تنفيذى للمؤتمر العمالى (٢٨٦) ، تاريخ ٢٨-١١-
١٩٦٥) . وفى كانون الاول (ديسمبر) اعلن المؤتمر العام لنقابات
الجمهورية العربية اليمنية عن تأييده لهذه النقابات فى «كفاحها
البطولى» . وخاضت النقابات الست نضالا نقابيا وسياسيا نشيطا ،
وكان ابناء الطبقة العاملة العدنية يتواجدون وسط الفدائين
العدنيين . كما استخدمت اشكال اخرى للتضامن مع نضال الشعب
كجمع التبرعات لعائلات المعتقلين السياسيين (٢٨٦) ، تاريخ
١٩-١٢-١٩٦٥) .

تطور البنية التنظيمية للجبهة القومية

عدا المؤتمر الاول ، الذى عقد فى مدينة جبلة اليمنية الشمالية
من ٢٢ لغاية ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ، مرحلة هامة فى التطور
التنظيمى للجبهة القومية . لقد عينت قيادة الجبهة القومية مندوبيه
من عداد انشط المشاركين فى الكفاح ، ولكن لم تكن ثمة اية
اشكال تمثيل عن مختلف الجبهات .

سبقت الاشارة الى انه يمكن للمرء ان يصادف فى اعمال
الباحثين العرب ، وبالدرجة الاولى المصريين ، تهمة جديدة بحق
الجبهة القومية لفترة الكفاح المسلح ، تهمة «الحزبية» . ولدى ذلك
يلقون المسؤولية الاساسية على كتلة قحطان الشعبى التى كانت
آنذاك على رأس الجبهة القومية . وبهذا بالذات يفسر عادل رضا
عددا من الصعاب التى عانتها فى اواخر عام ١٩٦٥ جبهات الكفاح فى
المناطق الداخلية لليمن الجنوبية .

وبالاضافة الى ذلك مارس تأثيره ايضا ، كما يقول عادل

رضا ، كون منظمة التحرير «كانت تستغل اية ثغرات في الجبهة القومية» وتجذب الى جانبها تلك التجمعات القبلية التي تبتعد عنها . فعندما انسحبت رابطة ابناء الجنوب العربى من منظمة تحرير الجنوب المحتل لم يبق في هذه سوى حزب الشعب الاشتراكى والسلاطين والشيوخ . واخذت منظمة التحرير تتنافس مع الجبهة القومية في حقل الدعاية اذ ان العديد من رجال الدولة اليمنيين الشماليين ، وبخاصة الوزراء ، كانوا يؤيدون حزب الشعب الاشتراكى (٢٣١ ، ص ١٣٣-١٣٤ ؛ ٢٣٢ ، ص ٢٥٠-٢٥١) .

من الطبيعى ان حركة القوميين العرب ، التي كانت لا تزال تتمسك بنظريات تقليدية ، واصلت في تلك الفترة الاضطلاع بدور رئيسى في الجبهة القومية وبقيت مبادئها التنظيمية اساسا للجبهة . غير ان الجبهة القومية نفسها كانت تساعد على تطور حركة القوميين العرب . والمؤلفون المصريون (واحمد عطيه مصرى يعيد الى الذاكرة ايضا نقيصة للجبهة القومية كـ«الحزبية») يعطون فكرة محرفة عن الوضع . فهم ، قبل كل شيء ، يستصغرون نطاق نشاط حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية ، ولا سيما خارج حدودها . وعلى الرغم من قلة عدد القوميين العرب فقد تسنى لهم التغلغل الى التنظيمات الجماهيرية والجيش والقبائل حيث كانت توجد ليس فقط خلايا لحركة القوميين العرب بل وتجمعات لاشخاص يتعاطفون مع الحركة ويساعدونها (لم يكن لحزب الشعب الاشتراكى في يوم من الايام ، خلافا للجبهة القومية ، دعائم في الجيش والقبائل) . ولعب دورا كبيرا واقع انه كان يوجد بين العمال والنشطاء النقابيين اصدقاء لحركة القوميين العرب يؤمنون بالكفاح المسلح وساعدوا الجبهة القومية منذ انشائها . وكان جمال عبد الناصر يقف موقف تعاطف من حركة القوميين العرب ويؤيدها اكثر مما كان يؤيد رابطة ابناء الجنوب العربى وحزب الشعب الاشتراكى وجميع التنظيمات الاخرى . غير ان الناصريين لم يكونوا يؤمنون آنذاك على العموم بمبدأ «الحزبية» ولا يسعون هم انفسهم الى تشكيل حزب . وكانوا يشعرون بعدم الرضا من حزبية البعثيين الذين كانوا ، بدورهم ، ينددون بالناصرية التي لا تؤمن بـ«الحزبية» . وكان تكتيك حركة القوميين العرب والجبهة القومية في اليمن الجنوبية يختلف عن تكتيك البعثيين الذين وقفوا بصراحة ضد الناصريين على الرغم من ان

خلافات كلا التنظيمين مع المصريين (سيأتى الكلام بالتفصيل عن ذلك فيما بعد) بدأت منذ الايام الاولى لوجودهما . لقد كان قادة حركة القوميين العرب - الجبهة القومية يسировون نحو التكتل مع الناصريين اليساريين ، وكان انصار النهج الناصرى التقدميون فى اليمن الجنوبية يصبون فى الجبهة القومية ، بمن فيهم اولئك الذين كانوا منضمين الى حزب الشعب الاشتراكى . وكان يشغل مكانة بارزة فى الجبهة القومية محمود عبد الله عشيىش الامين العام لنقابة عمال النفط غير المنضم الى حركة القوميين العرب . وابو بكر على شفيق ، الذى كان واحدا من القادة العسكريين للجبهة القومية ، لم يكن عضوا فى حركة القوميين العرب . وكان اعضاء «مستقلون» ، امثال عضوى قيادة الجبهة القومية انور خالد وخالد عقبه ، يمثلون الاتجاه المعتدل فى الجبهة .

تجدر الاشارة الى ان عددا من القادة المصريين كانوا ينتقدون حركة القوميين العرب من مواقع ضرب من الكثروية التى كانوا يستخدمونها ايضا للتهجم على الحركة الشيوعية . لقد لعب تلاحم حركة القوميين العرب وروحها التنظيمية دورا كبيرا فى احراز الجبهة القومية نجاحا فى النضال التحررى . الا انه لا يجوز مع ذلك ان ننفى انه فى تلك الفترة ، عندما كان يوجد فى قيادة حركة القوميين العرب قادة تقليديون معتدلون ، كانت امرا مميذا بالنسبة للحركة الميول الانعزالية التى كان يندد بها الاعضاء العاديون للجبهة القومية وبعض قادة الجبهة اليساريين .

وكتب على ناصر محمد ان «الجبهة القومية تكونت من الناحية التنظيمية وبدرجة ما تحت تأثير بنية حركة القوميين العرب» (٢٣ ، ص ١٨) . لقد كان ذلك يترأى بوجه خاص فى التركيب التنظيمى للجبهة القومية فى فترة اعوام ١٩٦٣-١٩٦٥ . وكانت درجات هذا التركيب كما يلى : الحلقة - الخلية - الخلية القيادية - الرابطة - الشعبة - قيادة الاقليم - القيادة المركزية (١٥٢ ، ص ٢ ؛ ٢٢٥ ، ص ٢٦٢) . الحلقة كانت تضطلع بعمل نشيط فى توحيد المرشحين . وكان يشرك فيها اشخاص من عداد «الاصدقاء» الذين كانوا يقدمون المساعدة للجبهة ويتعاطفون معها . والمرشح لعضوية الجبهة القومية كان يجتاز فترة اختبارية . وفى الحلقة كان يجرى عمل دعائى مع اعضائها الذين كانوا يدعون الى حضور

اجتماعات دورية ويشاركون في الاعمال الجماهيرية ، في المظاهرات مثلا (١٨١ ؛ ٢٢٥ ، ص ٢٦٢) . كانت الخلية تعتبر الحلقة الدنيا الاساسية للجبهة وتشكل منظمته القاعدية في الواقع . وكان اعضاء الخلية يجرون الاتصالات ويؤسسون الحلقات ويقودونها ، ويرأسون العمل في التنظيمات العلنية ، وينظمون الاضرابات والمظاهرات والاجتماعات الحاشدة ، ويستخدمون اشكال نضال اخرى . وكان يعار فيها اهتمام خاص للعمل في التنظيمات العلنية : النوادي ، الجمعيات ، الاتحادات الطلابية ، اللجان ، المنظمات النقابية ، الرابطات الفلاحية ، التي كانت تضم في صفوفها ابناء مختلف القوى والاطراف الاجتماعية . وكان اعضاء الجبهة القومية يوصون بعدم فرض سيطرة ظاهرة عليها (١٨١ ؛ ٢٢٥ ، ص ٢٦٣) . واعضاء الجبهة القومية العاملون في المنظمات العلنية اكتسبوا ، بدورهم ، خبرة وكانوا يستوعبون طرائق عمل تتميز عن الطرائق التقليدية لحركة القوميين العرب ، الامر الذي مارس تأثيره فيما بعد على التطور الداخلي للجبهة . وبالإضافة الى ذلك تم قبول العديد من الافراد الذين كانوا يعملون في هذه المنظمات .

عند عام ١٩٦٥ تكونت نهائيا البنية التنظيمية الافقية للجبهة القومية . فقد كانت تنقسم الى جبهات تعمل كل منها في منطقة معينة . وقيادة الجبهة كانت تضم عدة مكاتب : المكتب الاداري ، والمكتب المالي ، ومكتب الامن ، والمكتب الجماهيري ، ومكتب العمل العسكري والاعلامي الدعائي . ومنظمة الفدائيين وجيش التحرير والحرس الشعبي الذي انشئ في وقت لاحق وضعت في مستوى واحد مع الجبهات . وفي حضرموت والمهرة لسم تجر حتى صيف ١٩٦٧ عمليات عسكرية ، وكانت الجبهة القومية هناك تقوم فقط بالعمل الجماهيري والاعلامي الدعائي والمالي والاداري .

كانت منظمة الفدائيين (جهاز العمل الفدائي) منظمة مستقلة شأنها شأن جيش التحرير . وكان يرأسها ممثل الجبهة القومية المسزول عن الجبهة العدنية . وقد شغل هذا المنصب مدة طويلة من الزمن عبد الفتاح اسماعيل ، وكذلك على صالح عباد (مقبل) ، وسلطان احمد عمر (فارس) ، وعبد الله الخامري . وداخل الجبهة العدنية كان يعمل وسط المكاتب الاخرى مكتب العمل الفدائي الذي

تراسه في اعوام ١٩٦٣-١٩٦٧ محمد صالح مطيع وعلى سالم البيض ، وفيما بعد سالم ربيع علي (سالمين) .

في احدى الوثائق التحليلية الصادرة في نهاية عام ١٩٦٤ طرح ايدولوجيو الجبهة القومية مبدأ الجبهة الثورية الشعبية الواسعة التي تضم ممثلي جميع فئات المجتمع المستعدين لخوض الكفاح ضد الاستعمار . وقد اشير في الوثيقة الى ضرورة قيادة مجمل الكفاح التحريري من جانب جبهة كهذه ، وكذلك ضرورة الجمع بين كافة اشكال هذا الكفاح . وفي معرض تقييم هذه الوثيقة كتب عبد الله الخامري عام ١٩٧٢ يقول ان الجبهة القومية غدت منذ تلك الفترة طرازا جديدا للتنظيم السياسي الجماهيري بالمقارنة مع جميع التنظيمات التي كانت قائمة قبلها (٢٧٦ ، العدد ٢١١ ، تاريخ ١١-٥-١٩٧٢) .

وفي الوقت نفسه كان ايدولوجيو الجبهة يحذفون بشكل قاطع من عداد القوى الطبقية ، التي من شأنها الاشتراك في الجبهة ، ممثلي الاقطاعيين والسلاطين والامراء والمشايخ والبرجوازية العرقية التي كانت ، حسب تقييم الجبهة القومية ، برجوازية كمبرادورية لا غير . والوثائق الداخلية للجبهة القومية لتلك الفترة كانت تحذر اعضاء الجبهة من ضرورة تحاشي طريقة «فعل ورد فعل» ، وعدم التطابق بين الافكار والافعال ، وغياب الانسجام بين اعضاء الجبهة ، والخمول في العمل ، والنضال ضد الاحزاب الاخرى ، والصلبة الضعيفة بين المناطق ، والاجتذاب غير الكافي للشخصيات المتنفة ، والارتجال ، والعمل بدون خطة ، والاحتراس الزائد لدى تسليم مسؤولية للقادة الجدد ، والتزعم في المنظمات العلنية .

وفي الوقت ذاته كان العديد من اعضاء الجبهة القومية يرون ان البنية التنظيمية لحركة القوميين العرب ومبادئها تنطوي على بعض السمات السلبية ولم تكن تتطابق دائما مع ظروف المنطقة (١١٥ ، ص ٨) . وبلغت احمد عطيه مصري الانتباه الى انه كان يستحيل احيانا تطبيق مبدأ مثل «نفذ ثم ناقش» او مبدأ ايصال النقد عبر القنوات المحددة فقط (٢٢٥ ، ص ٢٦٤-٢٦٥) . وعلاوة على ذلك كانت نزعة معاداة الشيوعية لدى حركة القوميين العرب تعرقل التعاون مع الماركسيين رغم ان الجبهة القومية اقدمت على هذا التعاون بدرجة معينة . وفي ٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ صدر في

عدن العدد الاول من جريدة الاتحاد الشعبى الديمقراطى «الامل» التى لعبت دورا هاما فى الترويج لافكار التحرر الوطنى وسط شعب جنوب اليمن وفى فضح اعمال الاستعمار البريطانى وصنائعه ، وغدت «الامل» بوقا للجبهة القومية والوطنيين اليمنيين الجنوبيين الذين يساندونهم ، وكانت تنشر فيها بيانات الجبهة القومية ونداءاتها ووثائق اخرى لها ، ويروى على صفحاتها عن نجاحات الثورة الشعبىة .

علاوة على ذلك تنبغى الاشارة الى انه ، على الرغم من ان المركزية الصارمة لحركة القوميين العرب وطرائقها الادارية كانت تعوق تطور الجبهة القومية ، فقد ساعدت بدرجة ما على الحفاظ على السرية التى نوه بمستواها الرفيع الحاكمون الاستعماريون البريطانيون ايضا .

جرت فى الجبهة القومية غير مرة محاولات لتحسين بنيتها التنظيمية . وقد اتخذ المؤتمر الاول للجبهة وثيقة «حول تطوير الاوضاع التنظيمية للجبهة القومية» . وبموجب هذه الوثيقة تم فى المؤتمر انتخاب مجلس وطنى من ٤٢ شخصا بات الهيئة السياسية القيادية العليا للجبهة القومية . ودخل فى قوامه ممثلو جميع جبهات الكفاح ومناطق اليمن الجنوبية . وانتخب المجلس الوطنى من بين اعضائه مجلسا تنفيذيا من ٩ اشخاص لاجل قيادة نشاط الجبهة القومية فى الفترات بين دورات المجلس الوطنى ، برئاسة امين عام ومسؤولى ٤ مكاتب كانت قد اصبحت تعمل حتى ذلك الحين : مكتب الشؤون السياسية ، ومكتب الاعلام ، ومكتب المالية ، ومكتب التنظيم الشعبى (٣١٢ ، العدد ٢٧٧ ، تاريخ ١٣-٩-١٩٦٥) . وجرى فى المؤتمر الغاء بعض المبادئ التنظيمية التى كانت تكبل الديمقراطية الداخلية فى الجبهة القومية .

على الرغم من ان الجبهة القومية كانت ، فى الاساس ، جبهة متعصبة قوميا وراдикаلية وذات توجه واضح نحو خوض الكفاح المسلح فى سبيل التحرر فقد نشأت فيها منذ البداية تناقضات بين مختلف التكتلات . فقد اخذ يبرز وسط الزعماء القيايين للجبهة تدريجيا جناحان . الجناح الاول ، جناح «الداخل» ، كان يخوض الكفاح مباشرة ضد الانجليز على جميع الجبهات . وكان قادته يشغلون ، فى الاساس ، مواقع ثانوية فى البنية المراتبية

للتنظيم . وكان جناح «الداخل» ، بحكم خبرته وقربه من الجماهير ومنشئه (الكثيرة زعمائه كانوا متحدرين من فئات معدمة) ، يطرح ابان النضال الثورى افكارا جديدة ونظرية جديدة للثورة . الجناح الثانى ، جناح «الخارج» برئاسة قحطان الشعبى ، كان يقضى اكثر الاوقات خارج الاقليم ، ويجرى جميع الاتصالات الخارجية للجبهة القومية ولاسيما مع مصر والجمهورية العربية اليمنية ، ويقود العمل الدعائى والتنظيمى الحزبى ولم يشترك اشتراكا مباشرا فى الكفاح المسلح . وبقي هذا الجناح اسيرا للعقائد والتصورات الفكرية القديمة لحركة القوميين العرب . ظهرت الخلافات بين «الداخل» و«الخارج» ابتداء من عام ١٩٦٥ فى عمل لجنة اعداد مسودة الميثاق الوطنى . وفى اعقاب الحل الوسط الذى تم التوصل اليه - لقد كان الجانبان يدركان ان تعميق الخلافات ليس فى صالح نضال التحرر الوطنى - جرى اتخاذ صيغة للوثيقة كان جزء من احكامها يعكس آراء جناح «الداخل» وجزء يعكس آراء جناح «الخارج» .

وكان قادة «الداخل» ، الذين انتخبوا فى المؤتمر الى المجلس الوطنى للجبهة القومية ، يربطون نشاط الجبهة القادم بتطور الديمقراطية الداخلية فى التنظيم ، وبالرفض القاطع للعمل المشترك مع السلاطين والمشايخ ، وبالموافقة على التعاون مع قيادة الجيش النظامى الاتحادى لاغراض تكتيكية فقط ، وبالتخلي عن وصاية الاجهزة المصرية ، وببلوغ استقلالية اكبر للجبهة القومية ، وكانوا ينتقدون قيادة «الخارج» على انها لا تشارك مشاركة نشيطة فى الكفاح .

وخريف عام ١٩٦٥ ، غب مرور بضعة اشهر على ارفضاض المؤتمر الاول للجبهة القومية ، حدث فى الجبهة تفاقم للخلافات بين الكتلتين . فحتى هذا الحين كان القادة «الداخليون» قد اكتسبوا وزنا كبيرا فى التنظيم . فتحت قيادتهم كان يعمل سواء القطاع العسكرى المموه بدقة وقطاع الفدائيين ام قطاعات النقابى والطلابى والنسائى والشبابى . وبسطوا نفوذهم على القبائل والفلاحين وضباط وجنود الجيش الاتحادى . لقد كان القادة «الداخليون» يحتكون مباشرة بالمشاكل الملحة لمختلف فئات السكان ولاسيما الفلاحين ، ويفضحون السياسة المتبعة بشأنهم ، ويدرسون التجربة المتوفرة فى هذا المجال لدى بلدان اخرى ، وخاصة لدى كوبا . وفى

الوقت نفسه كان جناح «الخارج» يبتعد أكثر فأكثر عن الاشتراك الفعلي في الكفاح . وكان يطرح شعارات ويتخذ قرارات لا يتم تنفيذها . وفي ظروف العمل السرى كان قادة جناح «الخارج» لا يريدون ، شأنهم في السابق ، الاعتراف بأية طرائق للكفاح سوى الطرائق التقليدية لحركة القوميين العرب . وفي هذه الاحوال ، عندما بات انسلاخهم عن الكفاح محسوسا بشكل خاص ، انقسم جناح «الخارج» الى انصار استمرار اقامة القيادة في الخارج والى الذين قرروا انه يلزم العمل داخل المنطقة والانضمام الى القادة «الداخليين» . وبالإضافة الى ذلك تكونت بين القادة الخارجيين في المجلس التنفيذي نفسه كتلة على احمد السلامي التي وقفت ضد ميول قحطان الشعبي التسلطية ونزعته التعصبية لفئة معينة وتعصبه القومي الضيق الافق .

ويمكن الظن بانه نشأ وسط القادة «الداخليين» للجهة القومية منذ المراحل الاولى للنضال تيار ثورى - ديمقراطى ضيق كان يميل الى الماركسية ولعب دورا تعبويا حيال جميع العناصر اليسارية في التنظيم . وهذه النواة كانت تسير على سياسة تأخذ ظروف الكفاح الموضوعية بالحسبان . والكثير من الانعطافات في تطور حركة التحرر الوطنى اليمنية الجنوبية كانت ، كما سنبين في الفصول القادمة ، تتطابق مع خطط هذه النواة التي كانت تتحالف ، انطلاقا من اعتبارات تكتيكية ، مع هذه الكتل والاتحادات السياسية او تلك وتقف بمثابة ضد هذا الخصم او ذاك الذى كانت تعتبره في المرحلة الراهنة الخصم الرئيسى .

ان التناقضات بين الجناحين «الخارجى» و«الداخلى» للجهة القومية قد رست فى اساس الصراع الداخلى البادى آنذاك فى التنظيم ، واستوجبت التغيير اللاحق لبنيته التنظيمية .

التطور الفكرى-السياسى للجهة القومية وعملية التمايز الداخلى

التطور التنظيمى والفكرى - السياسى للجهة القومية لا يمكن فهمهما الا بالارتباط مع الاحداث التى كانت تجرى فى حركة القوميين

العرب على الصعيد العربي العام . ذلك لان الجبهة القومية كانت منذ بداية وجودها وحتى المؤتمر الرابع حصرا في آذار (مارس) ١٩٦٨ مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقيادة المركزية للحركة . والمشاركات بين القيادة المركزية التقليدية لحركة القوميين العرب وبين القادة الذين كانوا يرأسون فرع لبنان للقوميين العرب ويتخذون مواقف يسارية ، كانت قد ظهرت في مؤتمر بيروت للحركة عام ١٩٦٣ . آنذاك استطاع الزعماء التقليديون ان يفرضوا على المشاركين في المؤتمر وجهة نظرهم المحافظة . وفي مؤتمر بيروت في نيسان - ايار (ابريل - مايو) ١٩٦٤ ، الذي حضره وفد من الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي ووفد من فرع شمال اليمن لحركة القوميين العرب ، اندلع صراع فعلي بين التيارات التقليدية والراديكالية في حركة القوميين العرب . ففي تقرير الراديكاليين طرحت مسائل تتعلق بضرورة التوجه الطبقي للحركة ، وتعيين مكانها في الصراع الطبقي في البلدان العربية ، وبالموقف من البرجوازية الصغيرة ، وبالعامل على تشكيل جبهة من الجماهير الواسعة لاجل خوض حرب شعبية في سبيل تحرير فلسطين . كما طرحت مطالب بضرورة اقتباس المنظمة افكار الاشتراكية العلمية . وفي المؤتمر اضطر قادة القيادة التقليدية ، في نهاية الامر ، الى تبني وجهة نظر الراديكاليين .

وكانت علاقات حركة القوميين العرب العربية العامة مع مصر تتطور بصورة متناقضة ، الامر الذي اثر على الجبهة القومية ايضا . وكما سبق ان اشرنا فان الجبهة القومية انشئت بالتأييد المباشر من جانب حكومة عبد الناصر ، وكانت تعمل بمساعدة اجهزة المخابرات المصرية التي كانت تقوم بتدريب مقاتلي الجبهة القومية ، وتزود الجبهة القومية بالاسلحة والذخائر وتساعد نشاطها الاعلامي الدعائي . وفي هذه المسألة ينبغي افراز ناحيتين : أ) العلاقات بين الجبهة القومية والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب (على الصعيد العربي العام واليمني) ، ب) العلاقات بين الجبهة القومية والجهزة المصرية التي كانت تفرض «وصايتها» عليها .

فيما يخص علاقات الجبهة القومية مع الحركة الناصرية فقد كانت ، شأنها شأن العلاقات بين حركة القوميين العرب وعبد الناصر في المرحلة الاولى لوجود الحركة ، علاقات جيدة . وقد

اثارت مراسيم عبد الناصر عام ١٩٦١ ونهجه المثابر في معاداة الامبريالية الاستحسان لدى الجزء الطليعى ، بالدرجة الاولى ، من قادة حركة القوميين العرب . غير ان الجزء ذا التفكير التقدمى فى الجبهة القومية ، الذى كان يتعاطف مع افكار الناصرية ، اتخذ مواقف انتقادية من عدة اوجه فى ممارساتها السياسية ، اما القيادة المركزية فقد كانت بوجه عام تتبع الخط الذى كانت تسير عليه الامانة العامة لحركة القوميين العرب .

ان موقف الجبهة القومية من عبد الناصر والناصرية لا ينبغى خلطه مع موقف الجبهة من الجهاز المصرى فى الجمهورية العربية اليمنية الذى كان يترتب عليها الاتصال به مباشرة . هنا من الضرورى ان نأخذ بالحسبان اعتبارين . اولاً ، ان المؤلفين الانجليز والعرب ذوى الموقف العدائى من الجبهة القومية ، اذ يسعون للتقليل من اهميتها كتنظيم قاد نضال التحرر الوطنى المسلح ، غالباً ما يصورون الامور فى مؤلفاتهم كما لو ان الجبهة لم تضطلع بدور مستقل ، فى حين ان الثورة اليمنية الجنوبية تحققت عملياً على يد مصر . ان خطأ امثال هذه المزاعم واضح للمعيان على الاقل مما نعرفه عن نضال شعب جنوب اليمن برئاسة الجبهة القومية . وعلاوة على ذلك ففى داخل الجبهة القومية منذ بداية انشائها كان يتزايد الاستياء من الوصاية ، ويشتد السعى الى القيام بصورة مستقلة باتخاذ جميع القرارات المرتبطة بالكفاح . ثانياً ، ان اجهزة المخابرات المصرية ، التى كانت موجودة فى ايدى فريق سياسى محافظ حاولت فى ذلك الزمن ، كما تدل المواد المنشورة فى مصر وغيرها من البلدان العربية ، ان تقوم بدور مستقل فى تطبيق السياسة العربية ، وغالباً ما كانت اعمالها تتعارض مع توجهيات عبد الناصر . وكان يعمل فى هذه الاجهزة اشخاص يدينون بمعتقدات محافظة ويضعون مصالحهم الشخصية ، المنصبية ، فوق كل شئ ، بمن فيهم رئيس الامن العام صلاح نصر . ان محاولة هؤلاء الاشخاص تحويل الجبهة القومية الى اداة طيعة فى ايديهم كانت تصطدم ، بالطبع ، بمقاومة الجبهة .

عند عام ١٩٦٥ بات واضحاً ان الجبهة القومية اخذت تتحول اكثر فاكثراً الى قوة مستقلة ؛ وقد بين المؤتمر الاول وما اتخذه من وثائق النمو السريع للتيار التقدمى فى التنظيم وعملية التجذير

الناشطة لنظرات الجبهة القومية . وكانت وصاية الاجهزة المصرية تشير الاشتمزاز ليس فقط لدى القادة اليساريين ، «الداخلين» ، للجبهة القومية بل ولدى قيادتها المركزية التي كانت تنطلق لدى ذلك ، في الحقيقة ، من احكام تقليدية ، طوائفية ، لحركة القوميين العرب .

تصرفات مصر كان مردها الى خلافاتها مع الجبهة القومية وتجزير الجبهة بمخططات قادة الاجهزة المصرية ، وبالدرجة الاولى ملامحها الجديدة في سياستها الشرق اوسطية واليمينية . وقد لعب انور السادات ، الذى ترأس الممثلات المصرية في الجمهورية العربية اليمنية خلال بعض الوقت ، لعب بلا شك دورا سلبيا في تحقيق هذه السياسة . وفي وقت لاحق اشار قادة الجبهة القومية الى انهم لم يكونوا فقط يتخوفون من العواقب السلبية المحتملة للنهج المصرى ، نهج التسوية في شمال اليمن وبلوغ اتفاقات وسطية مع السعوديين والملكيين وايقاف العمليات الحربية ، بل وكانوا يأخذون في الحسبان ان مصر وبريطانيا والعربية السعودية قد تتوصل في هذه الظروف الى اتفاق ما حول التسوية في جنوب اليمن . في عام ١٩٦٥ اخذت السلطات المصرية ، انطلاقا من خطتها ، تنهج سياسة اجراء مصالحة بين القوى السياسية في اليمن الجنوبية ، التي كان لها وزن في المنطقة ، بما فيها السلاطين الذين تبناوا الشعارات الوطنية . ويعترف احمد عطية مصرى بان الاستراتيجية المصرية في تلك الفترة كانت تنطلق من الاحكام التالية : الجبهة القومية ليست القوة الثورية الوحيدة في جنوب الجزيرة العربية ؛ قضية اليمن الجنوبية مرتبطة بقضية اليمن في الشمال ، لذا فبعد انسحاب القوات المصرية من الشمال من الضروري في الجنوب قيام وحدة وطنية عريضة ؛ عدد من الدول العربية تؤيد فكرة الوحدة الوطنية العريضة (راجع ٢٢٥ ، ص ٣٠٨-٣٠٩) .

وفي عام ١٩٦٥ حدث تردّد في العلاقات بين الجبهة القومية وفرع حركة القوميين العرب في اليمن الشمالية . ففي المؤتمر القومى للحركة عام ١٩٦٥ ايد وفد القوميين العرب اليمنى الشمالى كتلة الراديكاليين في حين وقفت اكثرية اعضاء وفد الجبهة القومية برئاسة قطان الشعبى الى جانب القيادة التقليدية .

بعد المؤتمر اختلت الروابط التنظيمية بين الفرع اليمنى الشمالى لحركة القوميين العرب وبين قيادته المركزية (قطعت هذه الروابط نهائيا في بداية ١٩٦٦ عندما ايد الامين العام للحركة «الدمج القسرى» للجهة القومية مع منظمة التحرير) . ونتيجة للخلافات القائمة آنذاك توقفت الروابط التنظيمية بين فرع حركة القوميين العرب في اليمن الشمالية وبين قيادة الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبى ، الا ان الفرع اليمنى الشمالى للحركة «ظل يدعم قواعد الجبهة القومية وقياداتها الثانوية (اي القادة «الداخلين» - المؤلف)» (١٥١ ، ص ٢٤٤) .

وفي عام ١٩٦٥ احتدمت التناقضات بين القيادة المركزية والقيادات الثانوية في الجبهة القومية التي كان يؤيدها الاعضاء العاديون في التنظيم . ويقول سلطان احمد عمر في كتابه «نظرة في تطور المجتمع اليمنى» ان بعض اعضاء المركز كانوا لا يكادون يبرحون مدينة تعز ويتحرك بعضهم في رحلات دورية من تعز الى القاهرة ومنها الى تعز . في حين كان قادة الاطارات الثانوية في هذا الوقت يتحملون العبء الشاق لقيادة الكفاح المسلح ويحلون مسائل ايدولوجية وسياسية وتنظيمية معقدة ، ونتيجة لذلك اتخذوا موقفا انتقاديا من الوضع الداخلى في الجبهة القومية وروابطها الخارجية وسلوك زعماء الجبهة (١٥١ ، ص ٢٤٤) . واثار اوهاما معينة لدى «القادة الداخلين» ذوى الميول التقدمية اقرار المؤتمر الاول الميثاق الوطنى الذى يحتوى على عبارات ثورية جذابة ، وعدد من الوثائق التي تدعو للاسهام في حل العديد من المسائل التنظيمية للجهة القومية .

ومما له دلالة ان قادة التيار اليسارى يصفون ايدولوجيا حركة القوميين العرب لذلك الزمن بانها ايدولوجيا «متعصبة ذات مسحة شوفينية» مشيرين الى الانجذاب نحو الاشتراكية العلمية الذى كان قد بدأ آنذاك في اوساط جزء من اعضاء الجبهة القومية . اذن ، فقد كانت ترسو في اساس تكوين التيارين في الجبهة القومية عوامل اجتماعية (الانتماء الطبقي) ، وتنظيمية (آراء مختلفة بصدد المبادئ التنظيمية للجهة وطرائق نشاطها) ، وايدولوجية ، وكذلك طابع الخبرة (القيادة المباشرة للكفاح المسلح ، والالتصاق بالجماهير) .

لعبت التغيرات في التركيب الطبقي للجبهة لصالح ابناء العمال والفلاحين دورا هاما في مسيرة التطور الداخلي للجبهة القومية : «منذ بداية عام ١٩٦٥ اخذت هذه التحولات الموضوعية تجد استجابات ايدولوجية اكثر تقدمية عند معظم الاطارات القيادية الثانوية التي تحملت مسؤولية قيادة الجبهة في الداخل بينما كان المجلس التنفيذي مقيما في الخارج بين تعز والقاهرة» . وقد عبرت هذه الاستجابات عن نفسها «في سبل الانتقادات الفكرية والسياسية على اوضاع المجلس التنفيذي الذي رفض حينذاك عقد مؤتمر عام للجبهة يضع التجربة موضع المحاكمة والمراجعة النقدية استجابة لرأى القواعد والاطارات القيادية في الداخل . مما دفع بهذه الاطارات الى التواجد في تعز وعقد مؤتمر خاص في اكتوبر ١٩٦٥ ، رفض المجلس التنفيذي حضوره ، سجلت فيه ملاحظاتها النقدية على التجربة وعلى المجلس التنفيذي بشكل خاص . ولقد كانت الاجهزة المصرية على معرفة بهذه التوترات ، مما ساعدها في استمالة بعض عناصر المجلس التنفيذي في محاولة لاستثمار الحالة الداخلية للجبهة ، وزرع الشقاق فيها» (٢٣٤ ، ٤٣) .

ويقول سلطان احمد عمر ان العناصر الاكثر تقدما والاكثر كدحا في القيادات الثانوية اجتمعت في تعز ووجهت الانتقادات الى المجلس التنفيذي لان الميثاق المتخذ في المؤتمر الاول للجبهة القومية «لم يأت بشيء جديد» . وطرح المجتمعون على قيادة الجبهة ٣٨ سؤالا وصمموا على ان لا يبرحوا تعز الا بعد الحصول على اجوبة عليها . وتحت ضغط قادة الاطارات الثانوية اضطر المجلس التنفيذي للموافقة على الاقتراح بعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية وعيّن تاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ موعدا لعقده . «وبرغم القصور الايدولوجي والسياسي لدى القيادات الثانوية للجبهة القومية وقواعدها الا انها كانت تفكر جديا بضرورة احداث تغييرات ايدولوجية وسياسية وتنظيمية داخل الجبهة القومية . وكانت تجربتها المرة مع القيادة المركزية للجبهة القومية تضعها امام حل وحيد وهو اثناء العناصر الاكثر تخلفا ورجعية فيها ، خاصة وقد كانت العناصر الاكثر تقدمية في الاطارات الثانوية للجبهة القومية تستشعر خطر التسوية السياسية لقضية اليمن الشمالية التي تجسدت في اتفاقية الاسكندرية عام ١٩٦٤ وفي اتفاقية جدة عام

١٩٦٥ . ومحاولة التسوية تلك قد حملت معها ليس فقط اجراء تعديلات في اطار الحكم الجمهورى لصالح القوى الاكثر رجعية بل حملت معها خطر الغاء الجمهورية العربية اليمنية واجهاض ثورة ١٤ اكتوبر» (١٥١ ، ص ٢٤٥-٢٤٦) . ان عقد مؤتمر تعز يبين بصورة مقنعة ان عملية التمايز الفكرى والسياسى فى الجبهة القومية عند اواخر عام ١٩٦٥ كانت قد بلغت مدى بعيدا .

الميثاق الوطنى

ارتدى المؤتمر الاول للجبهة القومية اهمية كبيرة بالنسبة لتطور مجمل التنظيم بوجه عام . ولدى الحديث عن نتائج المؤتمر لا بد من افراز الامور التالية : اتخاذ الميثاق الوطنى واحكام النظام الداخلى ؛ الموافقة على اجراءات تحسين العمل التنظيمى فى الجبهة القومية ؛ تثبيت نهج مواصلة الثورة المسلحة ؛ اعتبار منظمة تحرير الجنوب المحتل تنظيما غير ثورى . لا يملك الحق فى الوجود ؛ اتخاذ اجراءات بصدد تكوين جيش التحرير الموحد والمنظم وتحسين العمل مع الجماهير ورفع فعالية قيادة الجبهة القومية ؛ تطوير المبادئ الفكرية والسياسية للجبهة القومية (٢٣١ ، ص ٨١-٨٢) . لدى تناولنا التطور الفكرى للجبهة فى عام ١٩٦٥ من الضرورى التوقف ولو بايجاز عند محتوى الميثاق الوطنى . ان تحليل هذا الميثاق يبين انه كان خطوة كبيرة الى الامام بالمقارنة مع البرنامج الفكرى والسياسى لحركة القوميين العرب والوثائق الاولى للجبهة القومية ، رغم انه انعكس فيه بعض التناقض والتعارض وعدم النضوج الكافى والتبجح فى آراء القادة التقدميين للجبهة القومية . لقد كان اهم مكسب لها ان اعلن فى الميثاق عن تبنى الاشتراكية العلمية ، مما ساعد على العملية العامة لتجذير الايديولوجيا القومية فى جنوب اليمن .

فى الابواب الاولى للميثاق اعطى عرض لتاريخ الشطر الجنوبى لليمن . واشير فيها الى ان الاستعمار البريطانى رعى الانظمة الاقطاعية المتخلفة فى الجنوب العربى وكان يستند عليها . وتناول الميثاق من ثم تاريخ المقاومة الشعبية بوجه المستعمرين ، وقيم الانتفاضات الاولى ضد السيطرة الاستعمارية التى كان عيها

الرئيسي «عدم توفر التنظيم الثوري العقائدي» (٩٨ ، ١٦٨) .
وحلل الميثاق الحركة الوطنية في الجنوب العربي حتى عام ١٩٦٣
واعطى تقييما للقوى المشاركة في هذه الحركة . ومما له دلالته ان
واضعى الميثاق حاولوا تناول مختلف فصائل الحركة الوطنية من
مواقع طبقية . فلدى الحديث عن بعض العناصر القيادية للمؤتمر
اشار الميثاق الى انها تنتمي اما الى عائلات برجوازية عدنية ، واما
الى الجاليات الاجنبية التي كانت تسيطر على مجرى الحركة التجارية ،
الامر الذي حتم تعاونهم مع السلطات لانها كانت من حيث مصالحها
اقرب الى الطبقة البرجوازية المرتبطة بالوجود الاستعماري ، منه
الى العمال العدنيين (٩٨ ، ص ١٨٠) .

وتناول الميثاق بشكل خاص مسألة ضرورة النضال الثوري
المسلح ، وبين المقدمات والعوامل التي كانت تساعد على خوض
هذا النضال بما في ذلك ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) في الشمال . ثم
قيم الميثاق تجربة الكفاح المسلح للجبهة الوطنية ومواقف مختلف
الاحزاب السياسية بشأن الثورة البائدة . وقد اشير هنا الى ان
الجبهة القومية سارت منذ البداية على رأس الثورة المسلحة
واقترحت على جميع الاحزاب السياسية ان تنصهر في منظمة ثورية
واحدة ، غير انها رفضت في البدء ، ومن ثم اتخذت موقفا عدائيا منها
(٩٨ ، ص ٢٠٤) . واثار الميثاق الى ان وقوف الاحزاب السياسية
موقف العداء من الثورة المسلحة قد افضى بها الى معسكر القوى
الرجعية والاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية المتكتلة مع
الاستعمار . ولقد كان من الضروري بغية مواجهة هذه القوى
استقطاب كل قوى الشعب ذات المصلحة الحقيقية في التحرر الوطني .
وجاء في الميثاق : «ان الاستفادة من التجربة العربية في ضرورة
وحدة النضال الثوري لجماهير الشعب ذات المصلحة الحقيقية في
الثورة واجب قومي ، ذلك لانه لا يقضى على كل اشكال الوجود
الاستعماري بكافة صوره فحسب انما يمكن هذه الجماهير من ان
تقوم باعادة بناء مجتمع سليم تسوده الحرية والديمقراطية
والاشتراكية» (٩٨ ، ٢٠٧) .

وعين الميثاق مهام النضال في الميادين السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والعسكرية في النطاقين العربي العام والعالمي .
لنتناول بعض القضايا الاساسية التي تطرق اليها الميثاق .

حدد الميثاق المرحلة التي تجتازها اليمن الجنوبية بانها مرحلة التحرر الوطني الذي اعتبر الهدف الرئيسي والمباشر للجهة القومية ، رغم انه جرى الحديث ايضا عن مهام المراحل التالية وصولا الى بناء الاشتراكية . وبمثابة القوى المحركة للثورة عدد الميثاق العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين والطلبة . و اشار الميثاق الى انه يجب على الجبهة القومية ان تصبغ الاطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه كل قطاعات الشعب العاملة سواء في مرحلة التحرر الوطني ام في مرحلة «البناء الاجتماعي على طريق الاشتراكية» (٩٨ ، ص ٢٢٤) . وفي المرحلة الاولى تخوض هذه القوى النضال ليس فقط ضد الاستعمار البريطاني مباشرة بل وضد الحكام الاقطاعيين من سلاطين وامراء ومشايخ وبرجوازية استغلالية ، بمن فيهم الاحتكاريون الاجانب والبرجوازيون المحليون المرتبطون بالنظام الاستعماري السلطاني ، وضد الاحزاب والتنظيمات السياسية التي رفضت المشاركة في الكفاح ضد الاستعمار .

ومما يلفت الانتباه ان الميثاق هاجم البرجوازية المحلية التي لم يترك لها الاستعمار مجال العمل بصورة مستقلة فاجبرها على تلبية طلباته «لبناء المساكن وتأجيرها لعائلات الضباط والفنيين الانجليز العاملين في القاعدة» (٩٨ ، ص ٢١٢) . وعلى الرغم من ان جزءا من البرجوازية حاول توظيف رؤوس الاموال في الزراعة وتربية الماشية فقد منعه الاستعمار بشتى المضايقات والعراقيل من القيام بذلك ، كما جاء في الميثاق . لقد كانت البرجوازية العدنية بالاجمال تخدم مصالح الاستعمار . ونتيجة لذلك فان الميثاق لم يدرج البرجوازية في عداد القوى المحركة لثورة التحرر الوطني . ان هذا الطرح للقضية كان يتجاوب مع الظروف التي تكونت في عدن خلافا لما كان عليه الامر في البلدان العربية الاخرى حيث شاركت البرجوازية الوطنية في نضال التحرر الوطني .

وطرح الميثاق مهام «الوحدة الاشتراكية العربية» واليمينية بمثابة هدف اكثر بعدا (٩٨ ، ص ٢٣٠) ، ووضع مهمة التقارب الفكرى بين التنظيمات العربية الثورية (٩٨ ، ص ٢٣١) . وقيم ايجابيا دور بلدان المنظومة الاشتراكية التي تساعد منجزاتها حركة التحرر الوطني .

ان النقيصة الرئيسية للميثاق هي الروح الاعلانية لاحكام البرنامج الاقتصادي الاجتماعي . فالاقتصاد الوطنى فى المستقبل تنبغى اعادة بنائه على اسس «العدالة الاجتماعية» وتطوره «وفق خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» . واهم دور فى ذلك مفروض ان يضطلع به القطاع العام ، رغم انه لم يرد شئ ملموس بشأنه . وحدد دور القطاع الخاص بصورة اكثر ملموسية : «ان للقطاع الخاص دورا هاما يؤديه فى تنمية البلاد شرط ان يبتعد عن الاستغلال والاحتكار ، ويقتصر عمله على المجالات وضمن الحدود التى لا يسمح له بالعمل فيها قانونا ، اما منفردا او بالمشاركة والتنسيق مع القطاع العام بمقتضى خطة التنمية ومخطط التنظيم الاقتصادى» (٩٨ ، ص ٢١٤) . الا انه فى هذا التحديد ايضا ليس واضحا ما المقصود بالقطاع الخاص «البعيد عن الاستغلال والاحتكار» . ومفهوم الراسمال هو مفهوم يكتنفه التناقض ؛ فقد ورد فى الميثاق ان «الرأسمال هو فى الحقيقة نتاج جهد جماعى ووضعه الحالى يميزه طابع الاستغلال الفردى للجهود الجماعية» (٩٨ ، ص ٢١٧-٢١٨) . واستطرد الميثاق ان الثورة «لا يمكن ان تعطى للرأسمال الوطنى صبغة الوطنية الحقيقية الا بإبعاده عن الاستغلالية ، الا باعطائه طابعا اجتماعيا يخدم حاجات الشعب ومتطلباته» (٩٨ ، ص ٢١٨) .

ان امثال هذه التصورات المشوشة لم تكن تعكس سوى فهم واضع الميثاق للواقع التالى وهو انه بعد نيل الاستقلال ينبغى الحفاظ على القطاع الخاص ، اما البرجوازية فيلزمها اجتياز تغيرات معينة .

وفى باب «المالية» لم يجر عمليا تعيين المسائل الاساسية للسياسة المالية ، وفى باب التجارة لم يعين الميثاق مبادئ تنظيم التجارة واقتصر الكلام بشكل عام عن انتقالها الى الرقابة الشعبية . ولم يتحدث الميثاق عن الموقف من التملك الخاص للبنائيات . والعديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية لم يجر التطرق اليها بوجه عام (البطالة ، النقل ، وهلمجرا) ولم يجر ايضا تعيين طابع الدولة المستقلة المقبلة .

على الرغم من ان الميثاق الوطنى لم يكن مدروسا كفاية فى جزئه البرنامجى ، ومن ان احكامه متناقضة على الغالب ، فهو بلا

شك اكثر جذرية في مسائل عديدة من الميثاق المصرى للعمل الوطنى الذى مارس على الجبهة القومية تأثيرا شديدا . فهو ، اولا ، لم يتضمن بعض الاحكام والطروحات المألوفة بالنسبة للنزعة القومية العربية . ثانيا ، لم يحتو على عبارات التزلف الموجهة الى «البرجوازية اللااستغلالية» (رغم انه جرى الكلام عنها تحت تأثير الميثاق المصرى) . ثالثا ، لا توجد في الميثاق الوطنى محاولات لطمس حدة القضايا الطبقيّة ، بل على العكس ، فقد كان ثمة سعى لتناول العديد من القضايا انطلاقا من مواقع الصراع الطبقي والمصالح الطبقيّة . رابعا ، ان الميثاق لم يؤكد على وجود فوارق بين مبادئه وبين نظرية الاشتراكية العلمية ، رغم انه لم يكن لدى واضعيه ، كما سبق القول ، ادراك حقيقى عن هذه النظرية . على الرغم من تشوش وغموض العديد من صيغ الميثاق ، وعدم وجود تحليل علمى لبعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتناقضية عدد من الاحكام وادخال بعض المفاهيم الخاطئة (مثلا ، حول ان باستطاعة العمال ان يغدوا اسيدا للنتاج في ظل الحفاظ على الملكية الخاصة ، وما شابه) ، فقد كان الميثاق مع ذلك خطوة هامة الى امام في التطور الفكرى للجبهة القومية . وفى الوقت نفسه فان اتخاذه يشهد لا على انتهاء الصراع الداخلى بل على اشتداده سواء داخل الجبهة القومية ام بين الجبهة والقوى الاخرى . وقد ساعدت على ذلك عوامل كثيرة كانت من بينها ، فى رأى احمد عطيه المصرى : محاولات لتغيير الجبهة القومية من الداخل ؛ تغير موقف القوى الوطنية الاخرى واعلانها عن ايمانها بالكفاح المسلح ؛ تغير موقف بريطانيا واعلانها وحكومة اتحاد الجنوب العربى عن الموافقة على قرار الامم المتحدة لعام ١٩٦٣ ؛ الوضع فى الجمهورية العربية اليمنية ؛ تأييد جامعة الدول العربية لفكرة انشاء وحدة وطنية عريضة فى جنوب اليمن بدلا من استمرار الجبهة القومية وحدها فى قيادة الحركة الوطنية ؛ اختلاف تصورات الجبهة القومية ، قائدة الكفاح المسلح ، وتصورات الجمهورية العربية المتحدة قائدة الثورة العربية (٢٢٥ ، ص ٣٠٤) .

لقد لعبت هذه الاعتبارات جميعا دورا غير قليل فى ان تطور الاحداث فى اليمن الجنوبية عام ١٩٦٦ سار على غير ما تكهن به قادة الجبهة القومية واعضاؤها العاديون .

**المرحلة الثالثة للكفاح في سبيل
التحرر : من «الدمج القسري»
الى استئناس الوجود المستقل
للجبهة القومية (١٩٦٦)**

**اسباب ومقدمات انشاء جبهة
تحرير جنوب اليمن المحتل**

في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ جرى حدث مارس تأثيرا غير قليل على مصير الجبهة القومية ومجمل ثورة التحرر الشعبية : لقد تم تشكيل جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل عن طريق «الدمج القسري» للجبهة القومية مع منظمة تحرير الجنوب المحتل . يمكن افراز ثلاثة اسباب لهذا الحدث : اولاً ، التطور الداخلي في الجبهة القومية نفسها التي تفاقمت فيها التناقضات وعملية التمايز التي اشتدت كثيراً ؛ ثانياً ، التوجه الجديد في سياسة مصر اليمنية الذي اثارته اسباب مختلفة (بما في ذلك ايضا موقف الدول العربية الاخرى) ، وكذلك الاجهزة المصرية التي كانت تقدم المساعدة للجبهة القومية والتي دخل مسؤولوها في نزاع مع الجبهة القومية التي كانت تظهر استقلالية متزايدة باستمرار ؛ ثالثاً ، تغير موقف عدد من الزعماء السياسيين الاصلاحيين لليمن الجنوبية وبعض السلاطين من الكفاح المسلح .

ومن الطبيعي ان المصاعب السياسية والعسكرية والمالية ، التي كانت تعاني منها مصر في اليمن الشمالية ، والوضع المعقد في منطقة الشرق الاوسط ، ورغبة عبد الناصر في توجيه كل القوى نحو توحيد العالم العربي في النضال ضد الصهيونية وما يرتبط بذلك من نهج تقديم التنازلات للقوى المحافظة العربية في الشؤون اليمنية ، ان ذلك كله اطلق ايدي مسؤولي المخابرات المصرية الذين كانوا يتصرفون ، كما سبق القول ، خلافا لموقف عبد الناصر . وعليهم يلقي ذنب تعقد الوضع في اليمن الجنوبية قادة الجبهة القومية وممثلو جميع القوى التقدمية في البلاد .

ومن المحتمل ان يكون لعب دورا في ذلك ان رجال المخابرات المصرية كانوا يتخوفون من وقوع انعطاف حازم محتمل داخل الجبهة القومية كان يزمع القيام به الزعماء «الداخليون» الشبان ذوو الاتجاه التقدمي الذين اخذوا يعززون مواقعهم باندفاع ، وانتقل الى جانبهم الجزء الاكثر راديكالية في القيادة الخارجية وهم على الاغلب من ابناء فئات السكان الكادحة . والانقلاب الجذري نحو اليسار في تنظيم وايدولوجيا وسياسة الجبهة القومية كان ينبغي له ان يجرى في المؤتمر الثاني للجبهة القومية الذي عين موعد عقده في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . لذا ، فليس من باب الصدفة على الاطلاق ان اختيرت فترة ما قبل عقد المؤتمر لاجل القيام بـ«الدمج القسرى» . وعن التغييرات التي كان يجرى الاعداد لها كان يعلم جيدا القادة «الداخليون» للجبهة القومية والكثيرون من اعضاء القاعدة . وكانت تعلم بذلك الاجهزة المصرية ايضا . وابن العملية القادمة كان ينبغي ازاحة القيادة التقليدية للجبهة القومية وتغيير المبادئ التنظيمية واتخاذ برنامج فكري سياسى جديد للجبهة القومية . واهمية هذه العملية يمكن فهمها من التقييم الذي يعطيه اياها سلطان احمد عمر حين يدعوها بـ«عملية التصحيح الثانية» (يعتبر العملية الاولى طرد المشايخ من الجبهة القومية في المرحلة الاولى لوجودها) .

ويقول المؤلف ان الاجهزة المصرية ، بتحقيقها «انقلاب ١٣ يناير» ، قطعت الطريق امام هذه العملية . وان «الدمج القسرى» ، رغم انه ازاح المشاكل الداخلية للجبهة القومية الى المرتبة الثانية ، لم يعق الزعماء «الداخليين» مع ذلك ، كما سيأتى الحديث عن ذلك فيما بعد ، في اتخاذ اجراءات منفردة بصدد تطوير التنظيم واعادة تركيبه . لقد اصبحت المسائل الاساسية ، بالطبع ، مطروحة على الوجه التالى : تكون او لا تكون الجبهة القومية ؛ كيفية الوقوف من الدمج ، وبوجه عام من مسائل الوحدة الوطنية ؛ مواصلة الكفاح ام لا ، وكيف : هل بصورة مستقلة ام بالخضوع كليا لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل . وقد كتب عبد الفتاح اسماعيل يقول : «جاء قرار ١٣ يناير ليقيد الجدل الداخلى للجبهة القومية . ومن يناير ١٩٦٦ حتى نوفمبر ١٩٦٧ لم يكن استمرار الجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة امام الجبهة القومية .

ولكن كانت المهمة المطروحة امامها هي حماية نفسها وقضية الثورة الشعبية المسلحة من المخاطر الجديدة التي تولدت عن الدمج القسرى وتكوين جبهة التحرير . ولذلك جرى تقييد الجدل والصراع ، ولم يعد الى سطح الحياة الداخلية للجبهة القومية بشكل حاد الا غداة الاستقلال ، وبالذات في المؤتمر الرابع بزنجبار في مارس ١٩٦٨» (١٤٠ ، ص ٣٢-٣٣) . غير ان ذلك لم يعن في الوقت نفسه ان الجدل الفكرى داخل منظمات القاعدة في الجبهة القومية قد توقف .

لقد كانوا يدركون جيدا داخل الجبهة القومية ان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت المصريين الى القيام بهذه العملية كان سعيهم الى التسوية السياسية للقضية اليمنية . والجبهة القومية انما شجبت السياسة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة في شمال اليمن فقط لانها كانت تخشى من حصول موقف مماثل من قضية الجنوب . وواقع ان جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كانت في البدء تقصد التسوية السلمية لهذه القضية ، ان هذا الواقع يؤكده كون جبهة التحرير لم تول الكفاح المسلح اهمية كبيرة ، الامر الذي يعترف به المؤلفون المصريون ايضا . ويقول صلاح العقاد ان جبهة التحرير اعربت على الفور عن موافقتها على الحل السياسى «في اطار رغبة الجمهورية العربية المتحدة ان تحل القضية اليمنية من خلال اتفاقية جدة» وبعد ان اخفق هذا الطريق اتجهت جبهة التحرير الى الكفاح المسلح (٢١٣ ، ص ١٤٦) .

غير انه لا يجوز ان ننسى انه ، على الرغم من جميع الانعطافات في السياسة الخارجية المصرية ، ظل نهج حكومة جمال عبد الناصر ثابتا في تأييد ودعم الكفاح المسلح لشعب اليمن الجنوبية ضد الاستعمار البريطانى وصولا الى نيل الاستقلال . وينوه بذلك قادة الثورة التحررية في جنوب اليمن ايضا دون ان ينسوا ان مقاتلي الجبهة القومية كانت تتوفر لهم امكانية التدريب في المعسكرات المصرية (٢٣٣ ، ص ٧٥) .

ولا يخفى الكتاب المصريون في مؤلفاتهم ان صلابة واستقلالية الجبهة القومية كانتا واحدا من اسباب «الدمج القسرى» . ويقول صلاح العقاد ان زعماء جبهة التحرير كانوا اسلس قيادة بالنسبة للاجهزة المصرية في اليمن» (٢١٣ ، ص ١٤٦ ؛ ٢٢٥ ، ص ٣٨٩) .

كما عمل لمصلحة اصحاب مبادرة الدمج ان الكثيرين من رجال السياسة «المعتدلين» في اليمن الجنوبية ، وبالدرجة الاولى زعماء حزب الشعب الاشتراكي ، غيروا موقفهم من الكفاح المسلح . فقد كانت قيادة الحزب الشعبى الديمقراطى تعتبر ان تغيير مواقف حزب الشعب الاشتراكي من الكفاح المسلح كان مرده فقط الى خوفها من الوقوع في العزلة . فحتى ذلك الحين اصبح هذا الحزب حزباً يمثل ، اساساً ، مصالح الفئات البرجوازية . وقد استوجب ارتداده النهائى انه تسنى للجبهة القومية ان تكسب الى جانبها الجزء الاساسى من العمال والبرجوازية الصغيرة في عدن الذين كانوا سابقاً منضمين الى حزب الشعب الاشتراكي او يناصرونه . وكان من اهداف تشكيل منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل استعادة هذا الحزب مواقفه المفقودة ، غير انه لم يستطع التحول الى تنظيم فعال .

ومن الناحية المبدئية كان يقف ضد الكفاح المسلح مشايخ القبائل التقليديون ، وكذلك الكثيرون من زعماء الشمال : «اما بعض الاوساط في الشمال الممثلة في الشخصيات السياسية التقليدية (مثل الشيخ احمد نعمان) وبعض شيوخ القبائل فهم منذ البداية كانوا ضد الاعمال المسلحة في الجنوب وكانوا يعتبرون ان تأييد هذه الاعمال يمكن ان يثير غضب بريطانيا فقط ويزيد من مصاعب النظام في الشمال . وكانوا يعتبرون انه من الضروري تحقيق التفاهم مع بريطانيا وتقديم المساعدة للأحزاب السياسية في الجنوب التي تريد حل قضية الجنوب العربى بوسائل سلمية» (١٦٩ ، ص ٩) .

واثر على تغيير الموقف المصرى من الجبهة القومية ضغط بعض الدول العربية ، وبالدرجة الاولى الانظمة المحافظة في الجزيرة العربية التي كانت تتخوف من ان يصل الى الحكم في الجنوب العربى المستقل القادم تنظيم مستقل راديكالى يسارى . وقد مورس هذا الضغط ، بوجه خاص ، من خلال جامعة الدول العربية .

وبالاضافة الى الجامعة العربية ايدت فكرة الدمج القيادة المركزية لحركة القوميين العرب ، الامر الذى ساعد في المراحل الاولى لوجود جبهة التحرير على ابقاء الجبهة القومية ضمن اطارها . كما مارس تأثيره على تطور الاحداث ايضا ان بعض المسؤولين

المصريين كانوا يعتبرون الكفاح المسلح ، في الدرجة الاولى ، بمثابة وسيلة ضغط على بريطانيا ستجبرها في اسرع وقت على تسليم السلطة الى اية جهة كانت ، حتى الى السلاطين (نضيف : السلاطين الموالين لمصر والطائعين لارادة الاجهزة التي كانت تختص بامور اليمن الجنوبية) . وفي اواخر عام ١٩٦٥ اعتبروا ان الكفاح المسلح قد بلغ الهدف المرسوم وان التوحيد المنظم للسلاطين والزعماء السياسيين البارزين في جنوب اليمن سيدفع الانجليز الى تسليم السلطة على الفور لهم وليس للمقاتلين الذين اجتازوا الطريق الشاق للكفاح المسلح (١٦٩ ، ص ٩) .

لقد كان الانجليز يدركون جيدا ان الجبهة القومية ، خلافا لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، كانت تنظيما مستقلا . «فقد كانوا (قادة الجبهة القومية - المؤلف) يعتبرون ، وليس بدون حجج مثبتة ، ان جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كانت توجد تحت اشراف شديد من جانب مصر وان ذلك كان من شأنه ، بلا شك ، ان يؤدي بصورة عاجلة الى انشاء جنوب عربي تحت سلطة عبد الناصر وليس مستقلا بالفعل ، وقد يكون موحدا مع اليمن ، وهو ما كان هدفهم» (٢٥٥ ، ص ١٦٥) .

لقد كانت الجبهة القومية ، بلا شك ، حتى قبل انشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تتخوف من اخضاعها للاجهزة المصرية . وعلاوة على ذلك كان قادة الجبهة القومية ، التي قادت حرب التحرير الشعبية طوال اكثر من عامين ، يعتبرون هذه الجبهة بصورة معللة تماما الممثل الشرعي الوحيد لشعب اليمن الجنوبية ويطلبون بان يلتحق بصرفها كل شخص او تنظيم يرغب في الانضمام الى الكفاح المسلح . غير ان موقف الجبهة القومية من مسألة الوحدة الوطنية ، التي عقدها عدة عوامل خارجية وداخلية ، لم يكن موقفا ذا مدلول واحد .

ومن الضروري التذكير بانه في حين كانت اكثرية القادة «الداخليين» تطرح مهمة «تنقية صفوف القيادة» رافضة شعار الوحدة الوطنية بصيغتها المصرية ، فقد كان يوجد وسط القادة «الخارجيين» للجبهة القومية اشخاص مستعدون للاقدام على مثل هذا الدمج . وكان عدد من قادة الجبهة القومية ، من انصار الحوار مع سائر القوى الوطنية ، يلومون المجلس التنفيذي على ان الجبهة

القومية لم تشرك في الكفاح زعماء حزب الشعب الاشتراكي ورجال السياسة المستقلين في عدن ، على الرغم من ان المجلس التنفيذي اتخذ بعد المؤتمر الاول للجبهة القومية قرارا باقامة اتصالات مع قيادة حزب الشعب الاشتراكي وعبد القوى مكاوى وعدد من الوطنيين المستقلين بهدف انخراطهم في الجبهة القومية ، وانه يكون من المفيد اخذ مكانتهم بعين الاعتبار (١٠٦ ، ص ٧-٩) .

في شهر كانون الاول (ديسمبر) استدعى قادة الجبهة القومية الى القاهرة الى لقاء حول مسألة الوحدة الوطنية . ويستفاد من اقوال الذين كانوا يؤيدون فكرة الدمج ان عددا من اعضاء المجلس التنفيذي الموجودين آنذاك في تعز وافقوا على ان يتوجه رئيس المجلس التنفيذي قحطان الشعبي وبصحبه عضو المجلس على السلامي الى القاهرة لمقابلة الاصنحج ومكاوى . غير ان المقابلة لم تحصل «بسبب عناد بعض قادة المجلس التنفيذي» كما يؤكد انصار الدمج ، ولذا اصبح من الضروري تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق المباحثات المنفردة» (١٠٦ ، ص ٩) .

ولكن لم يكن الحديث يدور حول مجرد حوار ديمقراطي مع القوى الوطنية الاخرى : فالجبهة القومية ، مبدئيا ، لم تكن تستبعد مثل هذه الامكانية ، بالاضافة الى ان الطريق الى الجبهة القومية لم تكن مقفلة بوجه احد سوى السلاطين والمشايخ . والواقع ان وحدة كهذه كانت تلزم قوى معينة من اجل صهر الجبهة القومية في تنظيم جديد ، وعدم السماح لقاداتها الراديكاليين الجدد بالوصول الى سدة الحكم ، وتأمين انتقال قيادة الثورة الى ايدي زعماء معتدلين مقبولين من الجميع - من العربية السعودية حتى انجلترا . وقد اقدمت على مثل هذه الوحدة مجموعة ضئيلة في المجلس التنفيذي برئاسة على السلامي الذي وقع في ١٣ يناير ١٩٦٦ باسم الجبهة القومية ، و«من وراء ظهرها» في الواقع (١) ، اتفاقية انشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (١٤٠ ، ص ٢٤) .

ان توقيع على السلامي على اتفاقية انشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل يعتبره سلطان احمد عمر مؤامرة دبرتها الاجهزة المصرية التي استطاعت ، بعد فشلها في تقويض الجبهة القومية ، استقطاب ثلاثة عناصر من المجلس التنفيذي «لم يكن لهم اي ثقل يذكر» هم : على السلامي وطله مقبل وسالم زين (١٥١ ، ص ٢٤٦) .

وقامت هذه الأجهزة بربط هؤلاء بعبد الله الاصنح و«مجموعته» التي كانت على وشك التلاشي والانحيار» وبالمكاوى ومجموعة من السلاطين «الذين فقدوا مناصبهم بسبب المنازعات مع اقاربهم على السلطة» ، وعلى هذا النحو وضعت اعضاء المجلس التنفيذي للجهة القومية «على رأس مجموعة المشايخ الذين كانت الجهة القومية قد طردتهم من بين صفوفها في السنة الاولى للثورة» (١٥١) ، ص ٢٤٦-٢٤٧ .

«الدمج القسرى» في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ اذاعت وكالات الانباء العربية خبرا يقول انه تم في تعزيز التوصل الى اتفاق بين الجهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل حول دمجهما في تنظيم واحد هو جهة تحرير جنوب اليمن المحتل . وقد وقع الاتفاق باسم منظمة التحرير عبد الله الاصنح وباسم الجهة القومية على السلامي . واثار هذا النبأ اذيع نبأ آخر : الامين العام للجهة القومية قحطان الشعبي الموجود آنذاك في القاهرة اعتبر عمل السلامي اجراء غير شرعي مشيرا الى انه ليس لاي قائد في الجهة القومية ، مهما كانت مكانته عالية في التنظيم ، الحق في عقد اتفاقيات مماثلة اذا لم يكن مغولا بذلك من جانب تنظيمه ؛ واكد قحطان الشعبي ان حق تقرير مصير التنظيم يعود حصرا للمؤتمر الوطني للجهة القومية . واعلن كذلك ان وجهة نظره يشاطره اياها جميع اعضاء الجهة القومية ، وطالب بعقد مؤتمر صحفى بغية توضيح وجهة النظر هذه لرأى العام العربى والعالمى .

بيد ان الامين العام للجهة القومية ، كما افادت جريدة «الامل» ، لم يتمكن من عقد مؤتمر صحفى ، وذلك لاسباب خارجة عن ارادته . ولم يُسمح لبعض المراسلين بالاجتماع به ، بمن فيهم مراسل مجلة «الحرية» اللبنانية التي كانت تعبر عن وجهة نظر حركة القوميين العرب ، ومراسلا «البرافدا» وتاس (٢٨٦) ، تاريخ ٢٣-١-١٩٦٦) . وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٦٦ اذاع قحطان الشعبي

باسم الجبهة القومية بلاغا صحفيا اكد فيه على عدم شرعية التصرف الفردى لعلى السلامى الذى لم يعط موافقتهم عليه حتى اعضاء المجلس التنفيذى للجبهة القومية . واكد البلاغ وجهة نظر الجبهة القومية بشأن الوحدة الوطنية : ان كل من يود المشاركة فى الكفاح يجب عليه الانضمام «الى الثورة والجبهة القومية» .

لقد كان «الدمج القسرى» مفاجأة تامة بالنسبة للجبهة القومية كلها . وكان يعوق اتخاذ اجراءات جوابية فورية سواء وجود خلافات داخل التنظيم ام عوامل اخرى ، ولاسيما ان اعضاء الهيئات القيادية للجبهة القومية كانت موجودة اساسا فى الخارج (قحطان الشعبى وفصيل عبد اللطيف فى القاهرة ، وسيف الضالعلى فى هافانا لحضور مؤتمر القارات الثلاث ، وعدد من اعضاء المجلس التنفيذى فى تعز) . ويشير بعض المؤلفين ، الذين يمثلون وجهة نظر مجموعة القادة اليساريين للجبهة القومية ، الى ان جماهير الجبهة القومية نددت بـ«الدمج القسرى» تنديدا شديدا . لقد رفض قادة الاطارات الثانوية والاعضاء العاديين للجبهة القومية الاتحاد مع تنظيم الاصنحج والسلطين لخوفهم من ان هؤلاء كانوا يسعون فقط لاستعادة مواقعهم المفقودة بغية العمل فيما بعد على حل قضية التحرر الوطنى بالوسائل السلمية .

وهكذا ، فان البلاغ الصحفى الذى اذاعه قحطان الشعبى بصيغته تلك كان يعكس وجهة نظر الاكثرية المطلقة للجبهة القومية .

فالقادة «الداخليون» للجبهة القومية وجماهير المقاتلين رفضوا فى الواقع الاتحاد مع تنظيم يقوده خصم معروف للكفاح المسلح هو الاصنحج والسلطين والمشايخ . ولم يكن بوسع «الدمج القسرى» الاّ يشير سوى الاستياء المشروع لدى اعضاء الجبهة الذين خاضوا لوحدهم كفاحا شاقا فى غضون اكثر من عامين . لقد كان قادة الجبهة اليساريون يدركون جيدا ان العمل الذى اقدم عليه الاصنحج مرده الى اعتبارات عابرة بحت . فالثورة لا ينبغى لها ان تتعاون مع السلطين وسائر العناصر الرجعية ، وفى هذه المسألة كانت وجهتها نظر القادة «الداخليين» للجبهة القومية ومجموعة قحطان الشعبى متطابقتين كليا . وفى هذا كانت الجبهة القومية تتمتع بتأييد القيادة المركزية لحركة القوميين العرب . وبغية شرح وجهة النظر هذه لعبد

الناصر سافر الى القاهرة خصيصا لذلك جورج حبش ومحسن ابراهيم . لقد كان رئيس مصر ، حتى عام ١٩٦٧ حصرا ، يتلقى انباء مضللة من المخابرات التي كانت قيادتها تحاول ممارسة ضغط مباشر على قيادة الجبهة القومية .

غير ان المواقف من مسألة الوحدة الوطنية في الجبهة القومية لم تكن ذات مدلول واحد ، والرأى القاطع الذى يبيده سلطان احمد عمر والقاتل بان الجبهة باجمعها ، باستثناء مجموعة على السلامى ، كانت ذات موقف واحد ، هو رأى ذاتى للغاية . فليس جميع القادة «الداخلين» على الاطلاق رفضوا الوحدة مع التنظيمات الوطنية الاخرى . واعتبر عبد الفتاح اسماعيل انه في ذلك الزمن كان يوجد ثلاثة اتجاهات داخل الجبهة القومية . الاتجاه الاول كان يمثل انصار الوحدة بدون قيد او شرط (طه مقبل ، على السلامى ، سالم زين) ، والاتجاه الثانى رفض بشكل قاطع اية وحدة كانت (قحطان الشعبى وفصل عبد اللطيف) ، واخيرا الاتجاه الثالث كان يمثل «ثوار ومناضلو الجبهة القومية» الذين ايدوا الوحدة من حيث المبدأ وضرورة توحيد كل فصائل العمل الوطنى بشرط الا يشمل هذا التوحيد العناصر المعروفة بعاملتها للسلطة الاستعمارية (٢) . وكانت الجبهة القومية ترى ان هذه العناصر بدخولها الى جبهة التحرير تمثل عبئا وقيدا على حركة التحرر الوطنى وتشكل خطرا شديدا على مستقبل الثورة (٢٣٣ ، ص ٧٦-٧٧) .

لقد كان الوضع الناشئ يتطلب من قادة الجبهة القومية ، الذين يمثلون الاتجاه الثانى ، اجراءات حاسمة . وعندما حاول قحطان الشعبى السفر الى تعز منعه السلطات المصرية من مغادرة البلاد ، مما عنى عمليا اعتقال (٣) قائد التنظيم . وعلى الرغم من ذلك صادق اعضاء المجلس التنفيذى الذين اجتمعوا في تعز على البلاغ الصحفى الذى اذاعه قحطان الشعبى . ودعوا قادة الجبهات الداخلية الى عقد مؤتمر فوري .

في هذه الظروف اعتبر القادة «الداخلين» من الضرورى اتخاذ اجراءات عاجلة . وتوجهوا على الفور الى تعز لكى يُبلغوا القيادة العسكرية المصرية هناك عن شجب «الدمج القسرى» . واخيرا تسنى لهم تحقيق الخطة المرسومة مسبقا : تجميد عضوية الاعضاء السابقين للمجلس التنفيذى في التنظيم وانتخاب قيادة جديدة من

بين صفوف القيادة الثانوية على رأسها عبد الفتاح اسماعيل (١٥١) ،
ص (٢٤٨) .

وعندما بات واضحا ان الجبهة القومية تقف بحزم ضد «الدمج القسرى» استتجد القادة المصريون بالامانة العامة لحركة القوميين العرب ، وعلى اثر ذلك سافر جورج حبش ومحسن ابراهيم وهانى الهندى الى تعز . وعلى الرغم من ان اكثرية اعضاء الامانة (بالتحديد حبش والهندى) كانت الى جانب القيادة السابقة للجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبى فقد اتخذ القادة الجدد للجبهة القومية موقفا صلبا فاضطرت الامانة العامة لحركة القوميين العرب للموافقة على صلاحيات القيادة الجديدة . وكان رأى الامانة يتطابق مع موقف القاهرة : فقد ورد فى مجلة «الحرية» عن استحسان قيادة حركة القوميين العرب لاتفاقية جدة وتأييدها لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل برئاسة الاصنح ومكاوى والسلطان الفضلى .

وعرضت الامانة العامة لحركة القوميين العرب على القيادة الجديدة للجبهة القومية تقييمها للوضع الداخلى العربى والدولى (٤) . واعتمادا على بعض احكام الاشتراكية العلمية حاولت الامانة اقناع الجبهة القومية بالعمل داخل جبهة التحرير والدخول فى مباحثات مع الاجهزة المصرية وجهات اخرى حول كيفية العمل فى اطار جبهة التحرير والمكانة التى ينبغى ان تحتلها الجبهة القومية فيها (٥) . ويقول نايف حواتمه ان القيادة المركزية البرجوازية الصغيرة لحركة القوميين العرب ، اذ كانت تجهل اوضاع اليمن الجنوبية ولا تدرك طبيعة «انقلاب ١٣ يناير» المعادية للثورة ، ايدت هذه الخطوة وحصرت مساعدتها للجبهة القومية بمحاولات تقوية مواقع هذه الجبهة داخل التنظيم الجديد (٢٣٤ ، ص ٤٧-٤٨) .

فى هذا الوضع وقفت القيادة الجديدة للجبهة القومية امام اختيارين : اما رفض جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، وبهذا تفقد كليا التأييد المادى والدعائى من جانب الاوساط العربية ، واما البقاء فى هذه الجبهة واكتساب مواقع فيها . غير انها لم تستطع خلال شهرين مضيا على الدمج ان تتخذ قرارا حاسما لا فى صالح الاختيار الاول ولا فى صالح الاختيار الثانى .

اقحم «الدمج القسرى» الجبهة القومية في ازمة خطيرة . فان خطر فقدان مساندة مصر اجبر الزعماء «الداخليين» الذين كانوا يرفضون «الانقلاب» (هكذا كانوا يدعون اجراء ١٣ يناير) على ان يكونوا حذرين والاقدام على تنازلات تكتيكية معينة . غير ان شجب هذا الاجراء ، الذى حدث من الخارج رغم رأى العام للتنظيم ، كان شجبا جماعيا داخل الجبهة القومية .

في غضون ذلك كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تقوى مواقعها اكثر فاكثرت على الصعيد العربى العام . وفي ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٦ اعترفت بها جامعة الدول العربية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب الجنوب العربى . وحولت الجمهورية العربية المتحدة مساعدتها وتأييدها كليا الى جهة جبهة التحرير . واخذ الاصنح والمكاوى والسلاطين المنقوم عليهم يتحولون تدريجيا الى اشخاص يسند اليهم دور قادة الجنوب العربى المستقل القادم ، وراح زعماء حزب الشعب الاشتراكى ، الذين كانوا يشكلون نواة الجبهة الجديدة ، يتقدمون من جديد الى المقام الاول . اما فيما يتعلق برابطة ابناء الجنوب العربى فكانت قد ابتعدت اكثر ايضا عن نضال التحرر الوطنى للشعب . وفي آب (اغسطس) ١٩٦٥ انسحبت هذه الرابطة من منظمة تحرير الجنوب المحتل وبدأت تعمل بصورة مستقلة . وبانشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كفت الرابطة عن ان تكون لازمة للمصريين ، واتجهت قيادتها كليا وجهة العربية السعودية . وفي ٣ ايار (مايو) ١٩٦٦ حظر نشاط رابطة ابناء الجنوب العربى على اراضى الجمهورية العربية اليمنية حيث اعلنت «تنظيما غير مرغوب فيه» ، وفي ١٥ ايار على اراضى مصر .

ان تحليل المراجع يبين ان نشاط القادة «الداخليين» آنذاك كان يسير ، اساسا ، في اتجاهين : في تهيئة دعامة لقواهم الخاصة ، وفي البحث عن تحركات تكتيكية من شأنها ان تساعد الجبهة القومية في اعادة تركيب علاقاتها مع جبهة التحرير . وكانت القيادة «الداخلية» قد فكرت منذ ذلك الحين بانسحاب الجبهة القومية في المستقبل من جبهة التحرير وبالتوقف المحتمل للمساعدة من جانب مصر والجمهورية العربية اليمنية ، رغم انها واصلت الحوار مع

سائر القوى اليمنية الجنوبية والخارجية عاملة على اعداد سند لقواها الخاصة . وقامت القيادة باجراءات في التفتيش عن مصادر تمويل داخلية (بينها جمع التبرعات ونزع ملكية بعض الاوساط العليا للبرجوازية الاقطاعية العدنية) وتأمين القيادة المستقلة لمجمل العمل العسكري والسياسى والتنظيمى داخل الجبهة القومية ، وبالدرجة الاولى في جبهتى عدن والضالع . وفي عدن جرى عمل نشيط بوجه خاص مع منظمات القاعدة في التنظيم ، واعداد رفضها التام للدخول في جبهة التحرير ، وتقديم مواد سياسية واعلامية بهذا الشأن . وكانت قيادة جبهة الضالع تجمع التبرعات في اليمن الشمالية والمحافظات المحاذية للحدود مع الجنوب (١٥١) ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ ؛ ٢٢٥ ، ص ٣٩٧) .

وتواصلت في الوقت نفسه عمليات البحث عن «الاسس الصحيحة للوحدة الوطنية» ووضع الصيغ المحتملة للحلول الوسطى التى كان هدفها ، كما يبدو ، كسب الوقت ، ومن اجل هذا الغرض لم تنسحب الجبهة القومية من جبهة التحرير لدى ابقائها مع ذلك على استقلالها التنظيمى داخلها .

في هذه الظروف طرحت قيادة الجبهة القومية اقتراحا باعتبار مجلس قيادة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، حتى الانتخابات الى المجلس الوطنى للجبهة في ايار - حزيران (مايو - يونيو) ١٩٦٦ ، هيئة قيادية مؤقتة ليس الا ، على ان يعطى ثلثا المقاعد فيه لممثلى الجبهة القومية وثلثها فقط لممثلى منظمة تحرير الجنوب المحتل . الا ان زعماء هذه المنظمة لم يوافقوا على الاقتراح . وفي مطلع شهر آذار (مارس) اعلن في القاهرة عن تشكيل مجلس قيادة قوامه ١٢ عضوا ، نصفهم يمثل قادة الجبهة القومية : سيف الضالعى ، وعلى السلامى ، وطه مقبل ، وسالم زين ، وعبدالفتاح اسماعيل ، وعبدالله المجبى ، والنصف الآخر قادة منظمة تحرير الجنوب المحتل : عبد القوى مكوى ، وعبدالله الاصنح ، ومحمد سالم باسندوه ، وعبدالله عبيد ، والسلطان احمد عبدالله الفضلى وجعيل بن حسين العوذلى ، وأعلن مكوى امينا عاما للجبهة . وتم الاتفاق على ان المجلس الوطنى سوف ينتخب الى مجلس القيادة في المستقبل ثمانية اعضاء آخرين يمثلون جبهات القتال .

وفي آذار (مارس) تم فصل السلطانين الفضلى والعوذلى من

جبهة التحرير لقيامهما باتصالات سرية باخويهما الوزيرين في حكومة اتحاد الجنوب العربي ، ومن ثم مع وفدين رسميين لاتحاد الجنوب العربي ورابطة ابناء الجنوب العربي في بيروت وكرش (تقع في اليمن الجنوبية بقرب حدود اليمن الشمالية) . وهكذا بقى في المجلس ١٠ اعضاء .

وتوصل قادة فصائل الفدائيين للجبهة القومية الى عقد اجتماع خاص في آيار (مايو) ١٩٦٦ في المنصورة بضاحية عدن من اجل النظر في مسألة مصير الجبهة القومية . وفي الاجتماع نوقش «الدمج القسري» وتم الاعراب عن السعي للعودة الى النشاط المستقل وتنشيط الكفاح المسلح .

يجدر التوقف بوجه خاص عند احد قرارات الاجتماع ، قرار تأسيس التشكيلة المسلحة الجديدة : الحرس الشعبي لقد جرى تكوينها صيف عام ١٩٦٦ بموافقة جميع القادة الداخلين للجبهة القومية في عدن على قادة فصائل «حرس الفتوة» التي كانت تعمل في منطقة التواهي وتتألف اساسا من عمال موانئ شبان . وفي وقت لاحق نشأت فصائل الحرس الشعبي في جميع المناطق الداخلية . وخلافا للفدائيين ولمقاتلي جيش التحرير لم تكن فصائل مقاتلي الحرس الشعبي منضمة الى الجبهة القومية على الرغم من ان قواد الوحدات القتالية كانوا جميعا من اعضاء الجبهة .

لقد جرى تأسيس الحرس الشعبي بمبادرة وتحت قيادة على صالح عباد (مقبل) وعبدالله الخامري . واستدعت تأسيسه ضرورة ردم الهوة بين القطاعين العسكري والتنظيمي في الجبهة القومية ، وتقوية القطاع التنظيمي ، والمساعدة على اجتذاب جميع اعضاء التنظيم الى المشاركة النشيطة في الكفاح المسلح .

ان تحول الجيش الاتحادي الى قوة مستقلة وتحديثه قد اضطرا الوطنيين الى توسيع التشكيلات المسلحة للجبهة القومية . وبلاضافة الى تأسيس الحرس الشعبي اتخذت في الوقت نفسه قرارات بتحسين نشاط الفدائيين ومواصلة ترقية مستوى جيش التحرير وانشاء فصائل مسلحة متحركة جديدة لاجل نقلها من جبهة الى اخرى . وبما ان السلطات الاستعمارية في تلك الفترة كانت تحاول بواسطة التدابير الاستثنائية عزل مختلف احياء عدن عن بعضها البعض ، فقد نشأت ضرورة وجود تشكيل كفاحي في كل حي خاص

به من شأنه ان يساعد العمليات المركزية للفدائيين وان يقوم لدى الضرورة بعمليات خاطفة في اطار هذا الحى او ذاك .

وبالاضافة الى ذلك ، كما يستدل من تحليل الوضع الداخلى في الجبهة القومية لتلك الفترة وكذلك دراسة الوثائق الداخلية ، فان بعض التشكيلات العسكرية للجبهة القومية اخذت تصبح متعذرة القيادة وتكتسب استقلالية كبيرة فوق الحد ، الامر الذى اقلق بال القادة السياسيين للتنظيم ، اى القادة «الداخليين» للجبهة القومية . لذا فليس من المستبعد ان قادة الجبهة القومية ، لدى تحقيقهم سياسة «تنويع القوى» ، كانوا يسعون الى ان يضاف الى الفدائيين العدنيين تنظيم مسلح آخر من شأنه ان تضطلع فيه بدور رئيسى العناصر الاكثر وعيا : ففي اوساط الفدائيين كانت توجد ، رغم اخلاصهم للثورة ، فئة من الاشخاص ذوى اعداد سياسى فكرى سيئ ، وكان من الخطر بمكان تحولهم الى قوة لا تخضع لسلطة القيادة . وكان ينبغى على فصائل الحرس الشعبى في الولايات ان تعوق تحول جيش التحرير ، الذى كان ابناء القبائل يضطلمون فيه بالدور الرئيسى ، الى قوة سائدة وحيدة . وحسب خطة الزعماء «الداخليين» كان مطلوبا من الحرس الشعبى ان يضطلع فيما بعد بوظيفة الحفاظ على النظام فى الاراضى المحررة . فبعد نيل الاستقلال وانتصار اليساريين ، فى عام ١٩٦٦ ، جرى على قاعدة هذا الحرس تشكيل «القوات الشعبية» التى اتسمت بأهمية كبيرة بالنسبة لحماية مكتسبات الثورة .

وتوصل المشاركون فى اجتماع ايار الى الاستنتاج بان الجبهة القومية سيكون باستطاعتها عند شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الاستيلاء على السلطة والبدء بتحقيق برنامج التحولات الاجتماعية الاقتصادية . وعطفا على ذلك تقرر تشكيل لجان شعبية فى المناطق المحررة من شأنها ان تغدو هيئات للسلطة الثورية فى المحافظات وتقوم بجميع الاجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها . وتنبغى الاشارة بوجه خاص الى ان المشاركين فى الاجتماع ناقشوا صيانة هذه اللجان للملكية الشعبية التى كان ينبغى انشاؤها بنتيجة مصادرة ملكية المستعمرين والسلطين وسائر الاستغلاليين . واللجان الشعبية التى انشئت فيما بعد كانت خلفا للجان الثورية التى ظهرت فى عام ١٩٦٥ .

اذن ، فعلى الرغم من دخول جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كانت الجبهة القومية تعمل وتتصرف بصورة مستقلة ؛ والوضع الداخلى المعقد لم يعوق الزعماء «الداخليين» اليساريين من التفكير ببرنامج اعمال ايجابى للمستقبل ، بما فى ذلك لفترة ما بعد التحرر ؛ وفى ١٩٦٦ كان الزعماء اليساريون يخططون لتحرير المناطق الداخلية بصورة تدريجية (فى عام ١٩٦٧ لم يكن هذا التحرير امرا عرضيا استوجبه سير الاحداث) ؛ وفى قرارات القادة «الداخليين» - رغم عدم توفر الوحدة بينهم - يتجلى التعاقب والمنهجية . بيد ان الامر الرئيسى فى تلك الحقبة كان بالنسبة لقادة الجبهة القومية مسألة مصير التنظيم .

ان نهج الانتقال الى التأمين الذاتى والخروج من الازمة عن طريق الحل الوسط ، قد رسى فى اساس القرارات التى اتخذها المؤتمر الثانى للجبهة القومية الذى عقد من ٧ الى ١١ حزيران (يونيو) فى بلدة جبلة فى اليمن الشمالى .

ففى المؤتمر وجه انتقاد حاد الى القيادة «الخارجية» السابقة للجبهة القومية (٦) . فقد كان قادة الاطارات الثانوية يعتبرون ان اعضاء المجلس التنفيذى ، اذ كانوا يتخوفون من التطور الداخلى للجبهة القومية الذى يهدد مصالحهم ، سمحوا لانصار الدمج مع منظمة تحرير الجنوب المحتل باستكمال «الدمج القسرى» منددين به بالاقتوال فقط . (٢٣٤ ، ص ٤٤ - ٤٥ ؛ ٢٢٥ ، ص ٣٨٦) . واُدين القادة السابقون بسبب وجودهم على الدوام فى الخارج ولم يشاركوا مشاركة عملية فى الكفاح . كما انتقدوا كذلك على عدم تنفيذ الخطط الهادفة لتعزيز الجبهة القومية . واشير فى المؤتمر الى ان اعضاء التنظيم الذين ارتكبوا ذنوبا مختلفة لم يعاقبوا على ذلك . ووجه الانتقاد الى القيادة الخارجية على تجاهلها لقادة الاطارات الثانوية ، والتهاون فى التقيد بمقاييس العضوية ، وعدم تنفيذ مقررات المؤتمر الاول للجبهة القومية ، وعدم احترام مبدأ اختيار العناصر القيادية ، وتطبيقه انطلاقا من تصورات ذاتية فقط ، وعدم الصندق مع القواعد واتباع اساليب المناورة والخداع ، واضطهاد تلك العناصر الشابة التى تطالب بتصحيح الاوضاع ، وغياب النظرة السليمة للمعركة وابعادها (١١٥ ، ص ٧ - ٩ ؛ ٢٢٥ ، ص ٢٦٥) .

وسجل المؤتمر ٢٨ خطأ للقيادة السابقة كادت تؤدي الى انهيار الجبهة القومية . فقد اشير الى ان اعضاء المجلس التنفيذي احاطوا انفسهم بافراد كانوا «مخلصين لهم شخصيا» ، وفصلوا من الجبهة القومية بصورة تعسفية الاشخاص غير المرغوب فيهم . واعتبر عملا خاطئا فصل محمد على هيثم وناصر السقاف وغيرهما ، وجرى التنديد بالتمييز بين المقاتلين حسب السمة الحزبية . واشير الى الغياب التام للصلات بين منظمات القاعدة في الجبهة القومية وبين مجلسها التنفيذي . واعتبر امرا غير صحيح رفض القيادة السابقة في حينه قبول عناصر وطنية كثيرة في التنظيم ارادوا الانخراط في صفوفها ، بينهم مكاوى .

وقرر المؤتمر ، كما جاء في كتاب نايف حواتمة «ازمة الثورة في الجنوب اليمني» ، تعليق عضوية اعضاء المجلس التنفيذي في الجبهة القومية ، وهم : قطان الشعبى ، وفيصل عبد اللطيف الشعبى ، وعلى الشعبى ، وجعفر على عوض ، وسالم زين ، وطه مقبل ، وعلى السلامى (٢٣٤ ، ص ٤٥) (٧) .

وعلى الرغم من تعقد تلك الفترة تسنى للمؤتمر تحسين العمل التنظيمى للجبهة القومية . وخول المؤتمر الوطنى حق البت في المسائل الرئيسية للتنظيم . وتشكلت هيئة قيادية جديدة للجبهة هى القيادة العامة من ١٥ شخصا بينهم من قيادة الصف الثانى في «الداخل» : عبد الفتاح اسماعيل ، ومحمود عشمش ، واحمد صالح الشاعر ، وعلى سالم البيض ، ومحمد احمد البيشى ، وعلى عنتر ، وفيصل العطاس ، وعلى صالح عباد (مقبل) وسالم ربيع على (٢٣٤ ، ص ٤٦) ، ومحمد على هيثم ، وكذلك عبد الملك اسماعيل (٢٣١ ، ص ١٧١) . بين اعضاء القيادة العامة الـ ١٥ انتخب المؤتمر ١٢ عضوا ، اما الثلاثة الآخرون فقد عينهم الاعضاء الذين انتخبهم المؤتمر . وقرر تشكيل لجنة تنفيذية للقيادة العامة تتكون من ٥ اشخاص . والزم المؤتمر اعضاء اللجنة التنفيذية بان يتواجدوا معظم الوقت في الداخل ويعملوا بالتعاون مع المنظمات القاعدية للجبهة . وقرر المؤتمر تقديم دعم شامل لعمل المؤسسات العلنية والاهتمام باصدار مطبوعات دورية ، و اشار الى ضرورة مواصلة التطوير التنظيمى للجبهة .

وكلف المؤتمر وفد القيادة العامة الجديدة المؤلف من عبد الملك اسماعيل وسيف الضالع وعبد الفتاح اسماعيل واحمد صالح الشاعر

ومحمد على هيثم بالسفر الى القاهرة للاشتراك في المحادثات بشأن الوحدة الوطنية للقوى الثورية . وكان على الوفد تأكيد موافقة الجبهة القومية على الاندماج مع منظمة تحرير الجنوب المحتل وفق المبدأ الجبهوى .

واتخذ المؤتمر النظام الداخلى الاول للجبهة القومية الذى وجه الجبهة كليا نحو تادية مهام التحرر الوطنى ، وثبتت البنية التنظيمية المتغيرة التى عنت ابتعاد الجبهة القومية عن حركة القوميين العرب مركزيا ، مع الحفاظ فى الوقت نفسه على تقييد للديمقراطية الداخلية لا بد منه لاجل العمل فى الظروف السرية . واتخذ قرارا بصدد المحكمة الحزبية للجبهة القومية .

وتشهد وثائق المؤتمر بنضوج فكرى اكبر للجبهة القومية بالمقارنة مع الفترة السابقة ، وبمواصلة الابتعاد عن المبادئ القومية الضيقة الاولى لحركة القوميين العرب .

الا انه تنبغى الاشارة فى الوقت نفسه الى انه بدأت تتسرب فى عام ١٩٦٦ الى الجبهة القومية افكار «يسارية» تروتسكية جديدة . وكان يساعد على ذلك فى بعض الاحيان تجذير الكفاح وخيبة الامل المتزايدة باطراد من اساليب القادة الانتهازيين لحركة التحرر الوطنى فى الشطر الجنوبى . وكانت تعرقل انتقال الجبهة الى الاشتراكية العلمية باطيل معاداة الشيوعية لدى حركة القوميين العرب ، وعدم الثقة بالحركة الشيوعية العربية التى كانت تعتبر معادية للقومية العربية ، وعزلة الجبهة القومية بعض الشئ ، وجهل المؤلفات الماركسية اللينينية . اضافة الى ان الاصل البرجوازى الصغير لقادة الجبهة القومية والاستناد على البيئة البرجوازية الصغيرة ساعدا على تقبلهم للافكار اليسارية المتطرفة . كما حافظت الجبهة القومية على صلات وثيقة مع حركة القوميين العرب المركزية التى كانت هذه الافكار تمارس تأثيرها على جناحها الراديكالى . واخيرا ، فان الجبهة القومية ، التى كانت تخوض ثورة تحرير مسلحة ، اعارت فى ذلك الزمن اهتماما خاصة لشتى ضروب التجامعات اليسارية المغامرة والتروتسكية الجديدة التى كانت تعمل بنشاط ، فى اوروبا وفى الشرق على السواء .

وتلاحظ فى مقررات المؤتمر محاولة للجمع بين شجب «الدمج القسرى» وبين مطلب الحفاظ على الاستقلال التنظيمى للجبهة القومية

وموضوعة «الاسس الصحيحة للوحدة الوطنية» . وفي حين ان الجبهة القومية كانت في السابق تذود عن استقلال نهجها السياسي فقد تعرض هذا النهج في المؤتمر لاعادة نظر في بعض جوانبه . لقد كان هذا النهج ، كما هو معلوم يرتكز على المبادئ التالية : الجبهة القومية هي التنظيم الثوري الوحيد والممثل الوحيد لشعب اليمن الجنوبية ؛ يجب على بريطانيا ان تتخلى عن الاعتراف بالاحزاب السياسية التقليدية والسلطين وان تعقد مفاوضات مباشرة مع الجبهة القومية ؛ الجبهة القومية هي قائدة الكفاح بينما الجمهورية العربية المتحدة تقدم فقط المساعدة لها بالاموال والاسلحة والارشادات وهلمجرا ؛ الجبهة القومية على استعداد لان تقبل في صفوفها اعضاء تنظلمات اخرى على اساس فردى .

وفي المؤتمر الثاني اعربت القيادة الجديدة للجبهة القومية عن موافقتها على الوحدة الوطنية وعلى التحالف مع حزب الشعب الاشتراكي ضمن اطار جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، واعترفت بالجمهورية العربية المتحدة زعيما للثورة العربية ، ولكنها اعلنت في الوقت نفسه عن رفضها لـ«الدمج القسري» .

لقد كانت مقررات المؤتمر متناقضة فيما بينها . ويظهر ان قيادة الجبهة القومية ، في اقدامها على الحل الوسط ، كانت تنطلق من الهدف الرئيسي : الحفاظ على البنية التنظيمية للجبهة القومية دون قطع الصلة بجبهة التحرير ، وكسب الوقت ، وضمان تأييد الجمهورية العربية المتحدة ابان الفترة الضرورية لتهيئة انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير . لذا ، فان هذه المقررات ، في رأينا ، ينبغي اعتبارها بمثابة سلوك تكتيكي فعال كفاية . ومن الضروري ان يؤخذ بالحسبان انه كان يوجد بين القادة الجدد انصار حازمون للوحدة الوطنية التقدمية ، وان شعار وحدة كهذه كان يتجاوب من حيث المبدأ مع وجهة نظرهم .

بعد المؤتمر استمر الحوار بين الجبهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل ، ولكن العلاقات بينهما لم تصبح اقل توترا . وشدت مصر ضغطها على الجبهة القومية بهدف تذويبها في جبهة التحرير . وتنشطت اعمال قيادة جبهة التحرير في المضمار الدولي ، ولاسيما في منظمة الامم المتحدة . وتواصلت في الوقت نفسه المناورات السياسية من جانب بريطانيا التي كانت مهمتها الرئيسية

كالسابق ايصال حكومة مطيعة لها الى سدة الحكم في اليمن الجنوبية . واستمر الصراع داخل مجلس قيادة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل . ففي ٢٦ حزيران (يونيو) فضح ممثل الجبهة القومية في المجلس سيف الضالعي باسم الجبهة عضوين من المجلس معلنا انهما لا يمثلان الجبهة القومية . وانبا الضالعي ان علي السلامي فصل من الجبهة القومية ، اما الشيخ عبدالله المجعلى ففقد كل ارتباط بالجبهة منذ تموز (يوليو) ١٩٦٥ . وعليه ، فقد اصبحت الجبهة القومية من الآن فصاعدا ممثلة في مجلس القيادة بعضوين فقط هما عبد الفتاح اسماعيل وسيف الضالعي ، بينما كان حزب الشعب الاشتراكي ممثلا بثلاثة اعضاء (الاصنج ، باسندوه ، عبيد) . اما مكاوى ، بوصفه مستقلا شكليا ، فقد كان نصيرا لحزب الشعب الاشتراكي رغم انه كان على خلاف مع الاصنج حول بعض القضايا . وفي اواخر حزيران (يونيو) ١٩٦٦ احتدم صراع ضار بين الجبهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل بصدد مسألة دعوة المجلس الوطنى لجبهة التحرير الى الانعقاد . ففي ٢٦ حزيران (يونيو) اعلن باسندوه من اذاعة تعز ان المجلس سوف يعقد في ٣٠ حزيران وان الانتخابات فيه قد جرت وارسلت الدعوات الى اعضائه . وعلى اثر ذلك ندد سيف الضالعي تنديدا شديدا في بيانه بهذا القرار . واكد على انه قد اتخذ بدون اجراء مشاورات مع الجبهة القومية ، وان الانتخابات جرت خلافا لجميع القواعد المتفق عليها لتمثيل القطاعين العسكرى والمدنى ، وهى نتيجة لذلك انتخابات غير شرعية . وبعث قادة جميع جبهات القتال التابعة للجبهة القومية برسالة احتجاج الى الامين العام لجبهة التحرير . ووجه سيف الضالعي برقية الى جمال عبدالناصر اعلن فيها ان الوحدة الوطنية في خطر وطلب من رئيس جمهورية مصر التدخل من اجل انقاذ الموقف . ووجه برقية مماثلة الى عبدالناصر قادة جبهات القتال التابعة للجبهة القومية . وقد وقعها : عن جبهة ردفان عبدالكريم محسن ، وعن جبهة الضالع محمد البيشى ، وعن جبهة عدن احمد الشاعر ، وعن جبهة حالمين حيدرة مطلق ، وعن جبهة يافع على محضار ، وعن جبهة الشعب صالح مصلح ، وعن جبهة المنطقة الوسطى على ناصر محمد (٢٨٦ ، تاريخ ٣ - ٧ - ١٩٦٦) . وقام مقاتلو الجبهة القومية بحملة احتجاج واسعة . وفي عدن والشيخ عثمان جرت

مظاهرات صاخبة ضد الانتخابات شاركت فيها مختلف فئات السكان
بمن فيهم التلامذة والنساء . وايدت الاحتجاجات قيادة ٦ نقابات
عدنية فاصدرت بيانا بهذا الشأن .

وفي ٦ تموز (يوليو) وجه حوالى ١٠٠ معتقل سياسى فى سجن
المنصورة بيانا الى شعب جنوب اليمن شجبوا فيه «الدمج القسرى»
وايدوا موقف الجبهة القومية بصدد عقد المجلس الوطنى . وكان
بين الموقعين على البيان محمد صالح عولقى وعبدالعزیز عبد الولى
وغيرهما .

وعندما فشل عمل زعماء منظمة تحرير الجنوب المحتل اخذوا
يراهنون ، سوية مع المخابرات المصرية المساندة لهم ، على
المحادثات مع الجبهة القومية (٨) ساعين الى الحصول على افضليات
بالطرق العلنية ، وممارسين ضغطا شديدا على الجبهة القومية .
وطرحت الجبهة القومية ، بدورها ، لدى اجراء الحوار مع قيادة
منظمة تحرير الجنوب المحتل ، صيغة حل وسط للوحدة يتيح لها ،
من جهة ، الحفاظ على الاستقلال التنظيمى ، ومن جهة اخرى ، التحالف
مع هذه المنظمة التى تساندها الجمهورية العربية المتحدة . فبدلا
من تنظيم موحد كما كان حال جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ،
اقتрحت الجبهة القومية تنظيما مبنيا وفق المبدأ الجبهوى ، اى تجميعا
لبعض القوى المستقلة من الناحية التنظيمية .

وفي الوقت نفسه تواصلت الاعمال المتعلقة بوضع اسس لوحدة
وطنية حقيقية . وفي وقت لاحق ، فى عام ١٩٦٧ ، نشر فى جريدة
«المصير» «برنامج لقاء استراتيجى بين اطراف القوى
الثورية» (١٠٠) الذى عكس آراء عدد من قادة الجبهة اليساريين .
وقد صرح احد العناصر القيادية للجبهة القومية بانه اذا اتخذت
جبهة التحرير موقفا آخر فان الوحدة ستكون امرا واقعيا تماما .
غير ان زعماء منظمة تحرير الجنوب المحتل لم يشاؤوا اجراء
محادثات مع الجبهة القومية بدون مشاركة قوى خارجية . ووعدت
السلطات المصرية مكافى بمنصب الرئاسة اعتقادا منها مسبقا بان
جبهة التحرير سوف تنتصر . كما وُعد الاصنح ايضا بمنصب فى
الحكومة القادمة . وبغية تأمين انفسهم بتأييد بعض القوى اليسارية
حاول المصريون استمالة عبدالله باذيب الى المشاركة فى هذه
الحكومة . وقامت العربية السعودية ورابطة ابناء الجنوب العربى

المطبعة لها بمساع حثيثة من اجل عرقلة الحوار بين منظمة تحرير الجنوب المحتل والجبهة القومية .

في هذه الظروف تم عقد اتفاق وسط في المحادثات التي استمرت حوالى شهرين في القاهرة واشترك فيها ممثلو منظمة تحرير الجنوب المحتل وبعض اعضاء المجلس التنفيذي السابق للجبهة القومية واطباء القيادة العامة الجديدة والقيادة المركزية لحركة القوميين العرب . وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٦٦ افتتح في الاسكندرية مؤتمر تم التوصل فيه الى اتفاق نهائي حول تشكيل تنظيم جبهوى مشترك وليس تنظيم موحد كما كان الحال بنتيجة «الدمج القسرى» . في محادثات الاسكندرية مثل الجبهة القومية سيف الضالعلى وعبدالفتاح اسماعيل وطه مقبل وسالم زين وعلى السلامى ، ومثل منظمة تحرير الجنوب المحتل عبد القوى مكواى وعبدالله الاصنج وعبد الله المجعل ومحمد سالم باسندوه وعبدالله عبيد . وجاء في الاتفاقية الموقعة ان الدمج التوحيدي لا يتجاوب مع مصالح كلا التنظيمين ، وبدلا منه يجرى تشكيل جبهة تحصل الجبهة القومية في هيئاتها القيادية على ثلث المقاعد . وانه يجب على جميع القطاعات المسلحة ان تعمل تحت امرة قيادة مشتركة . واتخذ المؤتمر قرارا حول اعتبار جبهة التحرير الممثل الشرعى الوحيد لشعب جنوب اليمن ، وقرارا يخول المجلس الوطنى بتعيين اعضاء مجلس القيادة الثورية ، وقرارا بالامتناع عن القيام بهجمات على الجيش الاتحادى ، وبعدم الاعتراف بالاحزاب السياسية العميلة ، وباستحالة فصل اية منطقة او جزيرة وغيرها عن جنوب اليمن .

واتخذ المؤتمر بملحق بالاتفاقية برنامجا سياسيا طالب بتصفية اتحاد الجنوب العربى وتنحية السلاطين وسائر الحكام العملاء عن السلطة وازالة القاعدة العسكرية البريطانية واعتراف بريطانيا بقرارات الامم المتحدة بتاريخ ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٥ ودخولها في مفاوضات مع جبهة التحرير بهدف تشكيل حكومة انتقالية ، الخ .

ان تحليل الاتفاقية يبين انها كانت ، فى آن معا ، تراجعا خطيرا من جانب الجبهة القومية ونوعا من الانتصار الجزئى . لقد كانت شروط الاتفاقية غير مفيدة بالنسبة للجبهة القومية : حصلت على ثلث المقاعد فقط فى الهيئات القيادية واعترفت بجبهة التحرير الممثل

الوحيد لشعب جنوب اليمن . وقد عنى ذلك ان الجبهة القومية ، في حال خروجها من جبهة التحرير ، قد لا تعترف بها الاطراف الاخرى . ويستفاد من اقوال قادة الجبهة القومية ان وفدهم كان مضطرا للموافقة على هذه الشروط تحت ضغط مصر . ولكن لا يجوز عدم رؤية الناحية الاخرى ايضا : ان وفدى منظمة التحرير ومصر وافقا على الابقاء على الاستقلال التنظيمي للجبهة القومية ضمن اطار جبهة التحرير . الا انه جرى توزيع وثيقة داخلية في منظمة التحرير اعدتها قيادة حزب الشعب الاشتراكي تؤكد على ان الدور الحاسم لدى الانتقال الى الاستقلال سوف يضطلع به الجيش الذى ينبغي الاعتماد عليه ، في حين ان دور الجبهة القومية سوف يهبط الى الصفر . وكانت الجبهة القومية ، من جهة ، تسعى للتوصل الى الحفاظ على الاستقلالية عمليا وضمانات ابعاد السلاطين والمشايخ ، ووافقت على شروط جائرة يمكن استخدامها كذريعة للانسحاب من جبهة التحرير ، ومن جهة اخرى ، فان الجبهة القومية ، اذ كانت تأخذ بالحسبان سعى زعماء منظمة التحرير لتصفية الجبهة القومية ، واصلت الاعداد الناشط للاعتماد على قواها الخاصة واخذت تنشط العمليات العسكرية . ان ذلك يتيح الاستنتاج بان توقيع اتفاقية الاسكندرية املتته اعتبارات تكتيكية . لقد كانت قيادة الجبهة القومية واثقة من ان الجماهير لن تقبل بهذه الاتفاقية .

اثارت الاتفاقية استياء عاصفا بين اعضاء الجبهة القومية المتواجدين داخل البلاد . فقد اعلن عدد من قادة الصف الثانى ، الذين كانوا خصوما عنيدون لاية وحدة مع القوى الاخرى ، ان الاتفاقية تشكل نهاية بالنسبة للجبهة القومية وخضوعا سياسيا تاما لجبهة التحرير . وطالب اعضاء القيادة الجديدة للجبهة القومية ، الذين كانوا موجودين في القاهرة ، بعقد اجتماع موسع في ايلول (سبتمبر) يحضره جميع القادة السياسيين والعسكريين للجبهة القومية . وعرضوا في الاجتماع بنود الاتفاقية ورايهم بها . وقد رفضت اكثرية الحاضرين الاتفاقية ، ولاسيما القادة العسكريين (وعلى رأسهم سالم ربيع على وعلى عنتر) ، وممثلو الفرع اليمنى الشمالى لحركة القوميين العرب الذين طالبوا مجددا بانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير . ولم يتوصل الاجتماع الموسع الى قرار . وعاد القواد العسكريون الى الداخل وهم مقتنعون بضرورة الانسحاب من

جبهة التحرير والانتقال الى العمل المستقل (١٥١) ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ؛
٢٢٥ ، ص ٤٠١) .

وهكذا ، فان تطور الاحداث حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ ادى الى تقوية التوتر الداخلى فى الحركة الوطنية . واخذت تنضج فكرة انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير . وكان يقف فى جدول الاعمال سؤال واحد : هل سيكون بإمكان الجبهة القومية بصورة مستقلة ، بدون مساعدة خارجية ، مواصلة الكفاح المسلح فى سبيل الاستقلال ؟

سير حرب التحرر الوطنى

فى عام ١٩٦٦ واصلت لندن المناورات الدستورية رغم انه بات واضحا انه محكوم عليها بالفشل . وفى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٦ جاء فى تقرير هون-بيل انه تم اعداد مشروع دستور جديد لاجل الحكومة الاتحادية ، غير انه لم يكتب له التطبيق . ان اتساع حرب التحرير لشعب اليمن الجنوبية والرأى العام الواسع المؤيد لها اجبرا المستعمرين على اقدام على تنازلات . واتسم باهمية جوهرية بالنسبة لتطور الاحداث الاعلان الرسمى بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ فى الكتاب الابيض لمسائل الدفاع عن منح الاستقلال للجنوب العربى عام ١٩٦٨ . وكان قد تحدث عن ذلك لاول مرة ممثلو حكومة المحافظين اثناء «المؤتمر الدستورى» الاول عام ١٩٦٤ . غير ان الحديث فى هذه المرة دار لا حول منح الاستقلال فحسب . فقد ورد فى الكتاب الابيض : «ان الجنوب العربى سيصبح مستقلا فى عام ١٩٦٨ ، ولكننا لا نعتقد بانه سيكون امرا صحيحا الابقاء هناك على قوات دفاعية بعد ان يحدث ذلك . لذا فقد قررنا سحب قواتنا من القاعدة العدنية قبل حلول هذا الموعد» (٢٥٥ ، ص ١٥٨) . اذن ، لقد اعلنت الحكومة البريطانية اخيرا عن عزمها على تصفية القاعدة العسكرية فى عدن حتى عام ١٩٦٨ . وفى ٧ آذار (مارس) ١٩٦٦ اعلن وزير الدفاع البريطانى دنيس هيل فى مجلس العموم ان الحكومة قررت اغلاق القاعدة العسكرية فى عدن لان الابقاء عليها بات امرا غير مريح .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ اعلنت صحيفة «تايمس» ان انجلترا سوف تسحب قواتها من عدن في موعد لا يتعدى الربع الاول من عام ١٩٦٨ (٣٢٨ ، تاريخ ٢-١١-١٩٦٦ ، ص ١٠) . كان قرار الانجليز هذا يعود الى انهيار خططهم الاستعمارية والى الازمة المالية الاقتصادية التي تعاني منها انجلترا . غير ان السبب الرئيسي لاعادة النظر في القرارات المتخذة سابقا بصدد مسألة مستقبل الجنوب العربي كان ، بلا شك ، اتساع نطاق ثورة التحرر الوطني الشعبية .

وكان المستعمرون يأملون بان القرار الذي اعلنوه سيوقف الحرب الشعبية ويرغم رجال السياسة العدنيين على الدخول في مفاوضات معهم . وبانتظار ذلك لم تخفض بريطانيا عدد افراد قواتها في المنطقة رغم انها كانت تخطط لنقل مجموعة كبيرة من عدن الى البحرين . وجاء في الكتاب الابيض انه كان يربط آنذاك في الشرق الاوسط ٢٦٨٥٠ عسكريا كان جزؤهم الاكبر موجودا في عدن ، وان نفقات انجلترا العسكرية في الشرق الاوسط في عام ١٩٦٦/٦٧ المالي كان ينبغي ان تبلغ رقما خاليا : ٦٦ مليون جنيه استرليني (راجع ١٩٠ ، ص ١٢٥) .

في غضون ذلك اضطرت انجلترا للاقدام على تنازلات جديدة : في آب (اغسطس) ١٩٦٦ اعلنت الحكومة البريطانية اعترافها بقرارات منظمة الامم المتحدة لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

اثر انشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تأثيرا سلبيا على الكفاح المسلح الذي كانت تخوضه الجبهة القومية . ففي الفترة من كانون الثاني (يناير) الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ «انخفضت العمليات الفدائية والعسكرية ضد القوات البريطانية بسبب القيود التي وضعتها المخابرات المصرية امام تزويد الجبهة القومية بالسلاح ، بل وصل الامر الى محاولة سحب السلاح الثقيل من يد جيش التحرير» (١٤٠ ، ص ٢٣) .

وعلى الرغم من العراقيل التي وضعتها قيادة جبهة التحرير امام الفدائيين في عدن فقد استمرت الحرب الفدائية في المستعمرة . فبالاضافة الى عمليات تفجير القنابل واطلاق القذائف والالغام واصل الفدائيون عمليات التصفية الفردية للضباط البريطانيين في الشرطة ، والقسم الخاص ، والجيش ، الخ . وبالرغم من ان

المستعمرين وعدوا دفع مكافأة كبيرة مقابل اخبار بـ«الارهابيين» لم يستطيعوا ان يجدوا شهادا لاي حادثة (٩) .

وردنا على مصرع عبد الرحمن باسندوه ممثل عدن في المجلس الاتحادي طردت الحكومة الاتحادية من عدن ١٠٥ يمينيين غير مرغوب فيهم واغلقت الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية حتى ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ .

وفي عام ١٩٦٦ نشأ خطر جديد على الانجليز : لقد تسنى للفدائيين استخدام مدافع الهاون لاطلاق النار على المطار في خورمكسر (تحت ستار الليل نقلوا مدافع الهاون من حي الشبيخ عثمان ، ومن ثم عادوا ادراجهم بسرعة) . وقد اثار ذلك قلقا خاصا لدى الانجليز واضطروهم الى اتخاذ احتياطات خاصة ، ومع ذلك فقد تكللت بالنجاح عمليتان من عمليات الهجوم التي قام بها الفدائيون . ويستفاد من اقوال بايجيت ان كثافة النشاط الفدائي في عدن عام ١٩٦٦ ازدادت بمعدل ٥٠٪ خلال فصل واحد (٢٥٥ ، ص ١٦٠) .

وقامت القيادة البريطانية عام ١٩٦٦ بحملة من التفتيش والمدهامات والغارات لم يسبق لاتساعها من مثيل . غير انه لم يتسن لها ، الا في حالات نادرة جدا ، العثور على سلاح او القبض على فدائيين يتقلونه . وخلال اسبوع واحد من شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ تعرض للتفتيش في كريتر ٥٣٣٤ شخصا و٧١٤ سيارة (٢٥٥ ، ص ١٦٤) . وكان الانجليز يتذكرون باعتراز الحالات التي تسنى لهم فيها العثور على كمية من السلاح والذخيرة كما حدث ، مثلا ، في اول ايلول (سبتمبر) . وفي تموز (يوليو) ١٩٦٦ كان يرزح في سجون عدن نحو ١٠٠٠ معتقل سياسي ، اما في سجون الولايات فحوالي ١٥٠٠ .

والامر الذي لا يقل صعوبة بالنسبة للمستعمرين هو ان الوطنيين اخذوا يتسربون الى صفوف الشرطة ، وان جميع المعلومات السرية سرعان ما كانت تصل الى أيدي الفدائيين . وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٦ اتضح ان مفتش الشرطة العدنية كان نصيرا للجهة القومية ، وبات معلوما في وقت لاحق عن مشاركة رجال الشرطة في عمليتين ارهابيين . واضطرت السلطات الاستعمارية الى زيادة عدد قوى الامن في محاولة منها «لحفظ النظام» في المستعمرة .

وساعد على نجاح حركة التحرر الوطني بدرجة هامة النضال

الاضرابى الناشط فى عدن وحضرموت . فقد اضرب العمال والمستخدمون والتلامذة . وفى ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ واحتجاجا على تفتيش المصلين فى جامع الشيخ عثمان جرى اضراب اشترك فيه ٧,٥ آلاف عامل ومستخدم (٣٢٨ ، تاريخ ١٥-٦-١٩٦٦ ، ص ١١) . وفى ٢٨ نيسان ١٩٦٦ اقدم مجهولان ، فى الطريق من الشيخ عثمان الى عدن ، على اغتيال القائد البارز فى حركة التحرر الوطنى اليمنية الجنوبية عبد الله السلفى . وتلبية لدعوة ٦ نقابات جرى فى عدن فى ٢ ايار (مايو) اضراب حداد من ساعة واحدة شاركت فيه اكرثية العمال والمستخدمين فى المستعمرة . وندد باغتيال احد قادة النقابات الست تنديدا حازما جميع نقابات عدن وحضرموت وقيادة جبهة التحرير والقوى التقدمية فى البلدان العربية . وتحولت جنازة السلفى الى تظاهرة تضامن ضخمة لشعب عدن الكادح .

وابان الاضرابات والمظاهرات الحاشدة التى جرت فى عدن والمكلا وصيوون ومدن اخرى طرحت مطالب ذات طابع اقتصادى وسياسى . واحتج المضربون والمتظاهرون على اعتقال الوطنيين وعلى سياسة التنكيل التى ينفجها المستعمرون وصنائعهم . وقمعت المظاهرات بوحشية . ففى ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ اطلقت النار على الطلاب المتظاهرين ضد زيارة المندوب السامى البريطانى الى مدينة صيوون الحضرية ، واصيب ٤ اشخاص بجراح . واستنكارا لاطلاق النار على المظاهرة جرى فى مدينة حضرية اخرى ، المكلا ، اضراب عام ومظاهرة (١٠) .

ونتيجة للحملة الجماهيرية على اعتقال احد القادة النقابيين - محمد صالح العولقى - اضطرت السلطات الاستعمارية الى اطلاق سراحه فى ايلول ١٩٦٦ بعد توقيفه ١٢ شهرا .

وهكذا ، فان حدة نضال المنظمات النقابية والشبابية والنسائية وغيرها فى عام ١٩٦٦ لم تخف ، وتسنى للجبهة القومية الاحتفاظ بالدور القيادى فى هذه المنظمات وواصلت الكفاح رغم الازمة التى اثارها «الدمج القسرى» .

وفى عدن لم يهدأ النضال ، غير ان «الدمج القسرى» مارس تأثيرا سلبيا على الكفاح المسلح فى الولايات حيث وقع قسم من مقاتلى جيش التحرير والقبائل فى حيرة تامة .

والمصادر البريطانية ايضا تشير الى تقلص النشاط الفدائى فى

المناطق الداخلية . ويستفاد من معطياتها انه تم في عام ١٩٦٦ تسجيل ٨٦٨ حادثة (في عام ١٩٦٥ : ١٣٧٢ حادثة) وبلغت خسائر القوات البريطانية ٧٢ شخصا (في عام ١٩٦٥ : ١١١ شخصا) (٢٥٥ ، ص ١٧١) . ويشير المؤلفون الانجليز في الوقت نفسه الى ان فعالية العمليات العسكرية كانت تتزايد دوماً ويتحسن تزود الوطنيين بالسلاح . وفي عام ١٩٦٦ امتدت الاعمال العسكرية لاول مرة الى المحمية الشرقية . ففي ٢٨ تموز (يوليو) قام احد الجنود في المكلا باطلاق النار على قائد جيش البادية الحضرى العقيد غراى .

لم تشارك جبهة التحرير عمليا في الكفاح المسلح ، باستثناء «التنظيم الشعبى للقوى الثورية» الذى كان يعمل بصورة مستقلة ويتألف من مقاتلين سابقين في الجبهة القومية ولا يتمتع بإمكانيات واسعة للقيام بالدعاية ، وغالبا ما كان ينسب لنفسه العمليات التى يقوم بها فدائيو الجبهة القومية . وكان جناح منظمة التحرير في جبهة التحرير لا يزال يؤمن بإمكانية الحل الدبلوماسى لقضية مستقبل الجنوب العربى وحتى انه قام بمحاولة تشكيل «حكومة في المنفى» . وكانت العلاقات بين جبهة التحرير وفدائى الجبهة القومية الذين واصلوا الكفاح متوترة . وكان الانجليز يعتبرون ان جبهة التحرير ترى عدوها الرئيسى في الجبهة القومية وليس فيهم .

لقد كان من المفيد للانجليز ، بدون شك ، تحريض جبهة التحرير على الجبهة القومية . وكانت تخدم هذا الهدف عمليات الاغتيال السياسية التى دبرتها المخابرات البريطانية . فقد اغتيل غدرا رئيس المؤتمر العمالى على حسين القاضى . وحاول المستعمرون والرجعية المحلية تشويه سمعة الجبهة القومية وتوجيه «اصابع الاتهام نحو بعض العناصر الوطنية» . وبدا اغتيال عبد الله السلفى وكأنه رد على مصرع القاضى ، رغم انه كان للمخابرات البريطانية ضلع في الامر . ولقى العديد من القادة الشبان للجبهة القومية وجبهة التحرير حتفهم في ظروف غامضة (٢٣١ ، ص ١٦١-١٦٢) . اذن ، لقد كان الانجليز يشيرون النزاع المسلح بين الجبهتين عاقلين العزم على انزال ضربة مزدوجة بحركة التحرر الوطنى : بايديهم هم وبأيدي الوطنيين انفسهم .

في الوضع الناشئ لجأت السلطات الاستعمارية الى محاولات تنشيط العمليات العسكرية المباشرة ايضا ضد الفدائيين .

ويتحدث بايجيت عن «الفخاخ» التي نصبتها قوى الامن البريطانية : كان الفدائيون يُستدرجون الى شوارع ضيقة ، ومن ثم يصرعهم الجنود الانجليز الموجودون في كمين هناك . في الحقيقة ان بايجيت يعترف بان الفدائيين كانوا يستخدمون هذا الاسلوب بطريقة لا تقل فعالية في نضالهم ضد الدوريات البريطانية (٢٥٥ ، ص ١٦١) . كما كان يخوض النضال ايضا ضد الجبهة القومية تنظيم آخر اطلق عليه هاربر تسمية «تنظيم الأخذين بالتأثر» ، وهو يعتقد بان هذا التنظيم انشاء بعض السلاطين (٢٤٢ ، ص ٦٩) . وفي الواقع صرع بأيدى مجرمين ، كانوا يعملون في الشمال والجنوب على السواء ، عدد غير قليل من فدائيي الجبهة القومية . وكان الانجليز يديرون هذه العمليات . ويقول عادل رضا انه بعد مرور خمسة اشهر على انشاء جبهة التحرير شكلت المخابرات البريطانية عصابة لاجل الاغتيالات السياسية برئاسة السلطانين الفضلي وجعيل بن حسين كانت تضم الكثير من «العناصر التي كانت تعتبر سابقا عناصر وطنية» . وشكل عصابة اخرى لاغتيال الوطنيين اعضاء في الحكومة الاتحادية بينهم وزير الخارجية السابق محمد بن فريد العولقي . ان بعض الركود في النشاط المسلح ، الذي حدث نتيجة «الدمج القسري» ، قد قوى موقف العداء من جانب مقاتلي الجبهة القومية وقادتها تجاه جبهة التحرير ، وعزز الاقتناع بضرورة استئناف الوجود المستقل للجبهة القومية .

تشكيل التنظيم الشعبي للقوى الثورية

على اثر توقيع اتفاقية الاسكندرية اخذ يلاحظ في اليمن الجنوبية من جديد مد النشاط العسكى . ويعود سبب ذلك الى ان الجبهة القومية واصلت العمليات العسكرية وسعت الى توسيع الكفاح ، بينما قررت جبهة التحرير الانتقال الى المشاركة الفعلية في الكفاح المسلح .

لقد غدا قرار جبهة التحرير وحمايتها المصريين هذا واحدا من اسباب تشكيل تنظيم جديد في البلاد من اجل خوض الكفاح المسلح . وفي رأينا انه كانت توجد ثمة اسباب اخرى : عدم ثقة قيادة جبهة

التحرير بفدائىى الجبهة القومية الذين واصلوا التصرف بصورة مستقلة ، وادراك ان الجبهة القومية قد تنسحب فى اية لحظة من جبهة التحرير ، والسعى الى وضع الكفاح المسلح تحت الاشراف التام من جانب المخابرات المصرية وزعماء جبهة التحرير . بالاضافة الى ان جبهة التحرير لم يكن بوسعها ، كتنظيم ، خوض الكفاح المسلح بصورة مباشرة . ونتيجة لذلك جرى فى البلاد تشكيل التنظيم الشعبى للقوى الثورية (١١) الذى كان معدا بشكل خاص لخوض الكفاح الفدائى . لقد كان التنظيم الجديد يعمل بصورة مستقلة عن جبهة التحرير ، غير انه كان فى الاتصالات الخارجية ممثلا بهذه الجبهة وكأنه جناحها العسكرى . وواقع ان فدائين سابقين من الجبهة القومية موالين للمصريين ، انتقلوا عمدا الى جبهة التحرير ، اصبحوا قوادا عسكريين للتنظيم الشعبى للقوى الثورية ، ان هذا الواقع يبين ان الجماهير رفضت عمليا تأييد جبهة التحرير فى الكفاح المسلح ، لذا فقد كان المصريون يراهنون على احداث انشقاق فى الجبهة القومية واخضاع فدائىى الجبهة القومية لقيادة الاصنح - مكاوى السياسية المعتدلة .

وانها لذات مدلول التقييمات التى يعطيها قادة التنظيم الشعبى انفسهم لهذا التنظيم . فالعناصر اليسارية من قوام هذا التنظيم اتخذت فى وقت لاحق مواقف موالية للجبهة القومية ، واعادت النظر بصورة انتقادية فى احكامها السابقة . وفى عام ١٩٧٥ اعربت عن رايها فى سبب عدم تمكن اجهزة المخابرات المصرية من اخضاع الجبهة القومية . فهى ترى ان ذلك يتفسر ، فى المقام الاول ، بالروح التنظيمية الممتازة للجبهة القومية . وكانت العناصر القيادية اليسارية للتنظيم الشعبى تعتقد بان «الجهاز العربى قد استفاد من تجربته التى تمثلت بفشله لفرض وصايته الكاملة على التنظيم السياسى الجبهة القومية كونها تمتلك جانبا تنظيميا جيدا ، فعمل على افقاد التنظيم الشعبى هذا الجانب الاساسى والمهم . ولم يكتف بافقاد التنظيم الشعبى الجانب التنظيمى فحسب بل قسمه الى فرق ليسهل التنافس بينها لصالحه . ان تقسيم التنظيم الشعبى الى فرق لم يجمعها من الناحية السياسية الا الشكل ورفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة دون فهم لمضمون هذه الشعارات بالافكار الناصرية» (١٦٦ ، ص ١-٢) .

ان ذلك كله يشهد على ان انشاء التنظيم الشعبى للقوى الثورية كان واردا ، بالدرجة الرئيسية ، فى الخطط السياسية لأجهزة المخابرات المصرية التى لم تتمكن من اخضاع الجبهة القومية . وكان للتنظيم الشعبى برنامج خاص به يتطابق شكليا مع اهداف الناصريين . ومن بين الاحكام الواردة فى هذا البرنامج : الايمان بوحدة الامة العربية والنضال فى سبيلها ، والمشاركة النشيطة فى البحث عن الشكل المناسب لها وتهيئة الشروط الموضوعية لتحقيقها «على اسس تقدمية ديمقراطية» بالاستناد الى الجمهورية العربية المتحدة ؛ الاقتناع بضرورة تجسيد اهداف الكفاح العربى فى الحرية والاشتراكية والوحدة اعتبارا بان هذه الاهداف هى «الاساس القومى» لاجل اعمال التنظيم الشعبى للقوى الثورية . وطرح برنامج التنظيم الشعبى مهام النضال ضد الاستعمار ، ولكنه كان يعتبر العمليات الفدائية وسيلة للضغط على المستعمرين ليس الا . وفى صيف عام ١٩٦٧ فقط اخذ التنظيم الشعبى يخوض نضالا ناشطا ضد الانجليز ، غير ان هذا النضال ايضا كان بمثابة اداة مباشرة لجبهة التحرير فى صداماتها المسلحة مع الجبهة القومية .

وباعتراف اعضاء التنظيم الشعبى انفسهم فان التنظيم كان من الناحيتين الطبقية والسياسية غير متجانس البتة ، وانه على الرغم من «ان القوى الطبقية الكادحة كانت تشكل الاغلبية وكانت هى الاساس فى خوض الكفاح المسلح ، وان القوى المشيخية والانتهازية المتأثرة بالجهاز الاستخبارى تشكل الاقلية لكنها وبحكم فقدان الجانب التنظيمى كانت هى القيادية» (١٦٦ ، ص ٢) .

وعلاوة على ذلك تؤكد العناصر اليسارية للتنظيم الشعبى ان المماثلة التامة بين التنظيم الشعبى وجبهة التحرير ليس عملا عادلا : «كان المطروح ان التنظيم الشعبى فى تلك المرحلة هو جناح عسكري تابع لجبهة التحرير الا انه فى بعض الحالات قد دخل معها فى صدامات مسلحة ، وفى رأينا ان ذلك مردّه الى الصراع الدائر فى المشرق العربى بين الناصرية والبعث فى تلك الفترة والذى عكس نفسه بين التنظيم الشعبى الذى كان متمسكا بالافكار الناصرية وبين عناصر فى قيادة جبهة التحرير كانت توصم بانها بعثية» (١٦٦ ، ص ٢) .

وهذه العناصر القت ذنب «الاقتتال الاهلى الدموى بين القوى الثورية على المخابرات المصرية والقيادة اليمينية الانتهازية للتنظيم الشعبى .

ورغم اننا نرى هنا محاولة واضحة من جانب العناصر القيادية اليسارية فى التنظيم الشعبى للابتعاد عن جبهة التحرير فان من الجلى بمكان ان الخلافات بينها وبين قيادة جبهة التحرير لم تكن اكبر من الخلافات بين اولئك القادة الموالين للناصرية والموالين للبعث انفسهم داخل جبهة التحرير ذاتها ؛ والصلة الوثقى بين التنظيم الشعبى وجبهة التحرير ليس من الصدفة ان تعطى بعض الباحثين حجة لاعتبارهما تنظيما واحدا عمليا تدبره المخابرات المصرية .

وعند عام ١٩٦٧ اضطرت القوى ، التى لم تكن فى السابق تؤمن بالكفاح المسلح ومن ثم اعلنت عن تأييدها له ولكنها لم تشارك فيه مشاركة فعلية وحتى كانت تضايق الجبهة القومية ، اضطرت للانتقال الى القيام بعمليات . وتؤكد جبهة التحرير انها قامت بكفاح سرى سابقا ايضا . كما اعلن عن ذلك ايضا قادة فرع البعث فى اليمين الجنوبية . وفى وقت لاحق نشرت معطيات تقول ان بعض أعضاء البعث شاركوا فعلا فى الكفاح المسلح ضمن التشكيلات الغذائية ، وبالدرجة الرئيسية فى جبهة التحرير .

غير انه لم يكن بوسع اى تنظيم منافسة الجبهة القومية من الناحية العسكرية . وبعد انشاء التنظيم الشعبى للقوى الثورية خاضت جبهة التحرير الكفاح المسلح فى عدن فقط حيث كانت قوى التنظيم الشعبى والجبهة القومية ، حسب المعلومات المتوفرة ، متعادلة تقريبا . وفى تقدير سلطان احمد عمر انه كان يوجد فى جيش جبهة التحرير ما لا يزيد عن ١٢٠٠ شخص (١٢) .

وقد ردت الصحف البريطانية عدد القوات التابعة لجبهة التحرير بـ ١٧٠٠ مقاتل جزء منهم فى عدن وجزء على الحدود . بينما كان مقاتلو الجبهة القومية اكبر من هذا بكثير وكانوا منتشرين فى جميع مناطق الجنوب بما فى ذلك حضرموت (٢٣٣ ، ص ٨٠) .

ومهما يكن الامر ، فان جبهة التحرير لم تكن بعد عند خريف ١٩٦٦ تملك قوات مسلحة قادرة على القتال كما يلزم رغم ان مصر زودتها بالسلاح بكميات غير محدودة ؛ اما الجبهة القومية فقد واصلت الكفاح والتمتع بتأييد الجماهير .

انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير وتنشط نضال التحرر الوطنى

بعد رفض الاعتراف باتفاقية الاسكندرية عاد قادة القطاعات العسكرية والمدنية للجبهة القومية الى البلاد وراحوا يستعدون بنشاط. للامال المستقلة . وعند شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ تغلب في صفوف الجبهة القومية الرأى القائل بضرورة قطع الصلة بجبهة التحرير . واصيبت علاقات الجبهة القومية مع مصر بضعف شديد . وتوقفت كل مساعدة من جانب الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، واصبحت تقدم الى جبهة التحرير فقط .

وكانت لحظة انعطافية في الاحداث الاحتفالات بالذكرى الثالثة لبدء الثورة . في هذا اليوم جرت في عدن مظاهرات طرحت اثناءها شعارات ووزعت منشائر تدعو لانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير . وفي العديد من الابحاث (١٥١ ، ص ٢٥٤ ؛ ٢٣٤ ، ص ٥١ ؛ ٢٢٥ ٤٤٨ وغيرها) يطلقون على هذا العمل تسمية «انقلاب ١٤ اكتوبر» الذى عنى عمليا قطع صلة الجبهة القومية بجبهة التحرير . وقد قام بهذا «الانقلاب» ، كما يبدو ، قادة الفدائيين العدنيين : عبد النبى مدرم ، وعبود الشرعبى ، والحاج صالح باقيس ، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) . كما ايدت دعوة انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير واستئناف الوجود المستقل وحدات جيش التحرير والفروع المدنية للجبهة القومية (١٥١ ، ص ٢٥٤) . وفي جميع الولايات تقريبا قامت الشبيبة الطلابية بمظاهرات واضرابات تأييدا للجبهة القومية . وفي مساء ١٤ اكتوبر هاجم الفدائيون العدنيون معسكرات بريطانية ووزعوا بيانا سياسيا اعلنوا فيه ان الجبهة قطعت صلتها بجبهة التحرير وهى تعود مجددا الى النشاط المستقل عن جبهة التحرير . واكدت المنشورات على ضرورة التقيد بالميثاق الوطنى والعمل لاجل تأمين الوحدة الوطنية ، واعربت عن الامل بحصول الجبهة القومية على التأييد من جانب الجمهورية العربية المتحدة وسائر القوى الثورية ، وشجبت الطريق السياسى السلمى كوسيلة للكفاح في سبيل التحرر ، واكدت العزم على وضع حد

لقوى الاستعمار والرجعية والانتقال في آخر المطاف الى بناء اشتراكي (٢٨٦ تاريخ ١٦-١٠-١٩٦٦ و ٢٣-١٠-١٩٦٦) .
ومنذ هذه اللحظة بدأ في عدن نهوض حاد في نشاط الجبهة القومية العسكرية . ففي الفترة من ١٢ حتى ١٩ اكتوبر وحدها جرت في المدينة ٣٤ عملية فدائية استخدمت فيها من جديد ، بالمناسبة ، قذائف البازوكا اثناء المعارك .

وفي اثر المؤلفين الآخرين يكرر احمد عطيه المصرى ان «انقلاب ١٤ اكتوبر» قام به الفدائيون العدنيون للجبهة القومية بدعم من جميع الاعضاء العاديين لتنظيم الجبهة القومية وقيادتها الثانية في المناطق بدون علم وموافقة القيادة العامة التي انتخبت في المؤتمر الثاني للجبهة القومية ، علما بان هذا «الانقلاب» جاء ، بهذا الاسلوب ، ردا على «انقلاب ١٣ يناير» (٢٢٥ ، ص ٤٤٩) . الا انه ليس ثمة من اساس لمواجهة القيادة الجديدة بجميع القادة «الداخلين الجدد» للجبهة القومية وجماهيرها . ويمكن الاعتقاد ، رغم بعض التحفظات ، ان اجراء ١٤ اكتوبر خطط له باسلوب سياسى يتجاوب مع مقاصد القيادة الجديدة . ويشهد في صالح هذا الافتراض الاستحسان الجماعى لاعمال الفدائيين العدنيين في المؤتمر الثالث الاستثنائى للجبهة الذى عقد في حمر (اليمن الشمالية) من ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) حتى ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . ويرى نايف حواتمة ان «انقلاب ١٤ اكتوبر» بين من جديد طبيعة التناقض في صفوف الجبهة القومية «بين الموقف البرجوازي الصغير وبين الموقف الجماهيرى البروليتارى الفقير في المسائل الرئيسية» . وفي رايه ان الجماهير (القواعد) اتخذت موقفا صحيحا يتناقض مع آراء القيادة ، ولكن «فقرها الايديولوجى والثورى . . . ابقى هذا الخط مقطوع الجذور الايديولوجية والتنظيمية» . «وكما مثل ١٤ اكتوبر خطوة الى الامام فقد مثل خطوتين الى الوراء . . . نظرا لغياب الايديولوجية الثورية في صفوف الجبهة ولقصور ١٤ اكتوبر على الانتفاضة السياسية دون ان يرتبط بانتفاضة ثقافية وتنظيمية بروليتارية» (٢٣٤ ، ص ٥١-٥٣) .

وردا على هذا القول يؤكد سلطان احمد عمر ان الانسحاب من جبهة التحرير ضمن للجبهة القومية الانتقال الى حسم التناقض الرئيسى بين الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكبيرة ، من جهة ،

وبين جماهير الشعب من جهة أخرى ، اذ انه كان يستحيل من خلال
جبهة التحرير تحقيق الاستقلال السياسى الناجز وتصفية القاعدة
العسكرية البريطانية . وفي رأيه ان استئناف النشاط المستقل
للجبهة القومية هيا احتمالات «نمو حركة ثورية بروليتارية» داخل
الجبهة القومية ، وساعد على مشاركة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء
مشاركة واعية فى الثورة . ولا يسع المرء ، الذى على معرفة بالتطور
اللاحق للجبهة القومية ، الا يوافق على هذا التأكيد من جانب
سلطان احمد عمر الذى يعتقد ان انسحاب الجبهة القومية من جبهة
التحرير ادى فى نهاية الامر (فى وقت لاحق قبل احراز الاستقلال
بزمن قصير) الى «انهيار القيادة الاقطاعية البرجوازية لجبهة التحرير
والى انهيار جناحها الاكثر رجعية فى الجيش» . لذلك ، يقول عمر
فى الختام معادلا نايف حواتمة ، فان حركة ١٤ اكتوبر ، نظرا الى
ظروف المنطقة الموضوعية ، جاءت لتشكيل «خطوتين الى الامام وخطوة
الى الوراء» (١٥١ ، ص ٢٥٥-٢٥٦) .

وايد خطوة ١٤ اكتوبر لا اعضاء القيادة الجديدة للجبهة
القومية فحسب ، المنتخبة فى المؤتمر الثانى ، بل وبعض قادة
المجلس التنفيذى القديم ، ومن بينهم قحطان الشعبى ، وفصل
عبد اللطيف الشعبى اذ رأيا فى ذلك ، على الارجح فرصة مناسبة لهما
للعودة الى مناصب قيادية فى التنظيم (٢٣٤ ، ص ٥٤) .
واستدعى تطور الاحداث عقد مؤتمر استثنائى للجبهة القومية
جرى فى بلدة حمر على مقربة من مدينة قطبة اليمنية الشمالية
الواقعة على الحدود . كانت فكرة عقد مؤتمر جديد قد فضحت فى
الجبهة القومية منذ زمن توقيع اتفاقية الاسكندرية . واستنادا الى
معلومات موثوق بها يعيد عادل رضا الى الذاكرة ان سالم ربيع على ،
الذى كان موجودا فى قطبة ، وجه رسائل الى عدد من قادة الجبهات
الداخلية اقترح فيها عليهم عقد مؤتمر فى هذه المدينة مستشهدا
بوجود قرار مزعوم بهذا الشأن . وفى الوقت نفسه اصدرت
مجموعة من القادة الآخرين للجبهة القومية برئاسة احمد الشاعر ،
بعد اجتماعهم فى تعز ، قرارا بتأجيل عقد المؤتمر ريثما تنضج فى
الجبهات الداخلية الشروط. لذلك ويتوافد جميع قادة التنظيم وممثل
الجبهات (٢٣١ ، ص ١٨٤-١٨٥) . ان ذلك كله يشهد على ان
الوضع فى الجبهة القومية كان وضعاً معقداً وان مسألة تحقيق طموح

الأكثريّة الى العمل المستقل كانوا يفهمونها في قيادة الجبهة القوميّة بطرق مختلفة .

على الرغم من ان اكثريّة الحاضرين في المؤتمر قد ايدت الانفصال عن جبهة التحرير فان اخصام قرار كهذا كانوا ايضا كثيرى العدد . وقد علل هؤلاء موقفهم بغياب ممثلي بعض جبهات القتال . وعارض بعض اعضاء القيادة العامة وجزء من القطاعين الطلابي والنسائي وقطاعي القبائل والفلاحين ، استنادا الى ضرورة الوحدة الوطنية من اجل البت بمهام الثورة ، عارضوا الانسحاب من جبهة التحرير . ويستفاد من معطيات اوردها عادل رضا انه وقف ضد الانفصال عن جبهة التحرير كل من احمد صالح الشاعر ، ومحمد علي هيثم ، وعلى سالم البيض ، وعبد الله مطلق ، وعلى محضار ، اما اشد خصوم الانسحاب فكان ممثلو جبهات الضالع وردفان والشعيب (٢٣١ ، ص ١٨٦) .

ونظرا لوجود جناح متذبذب في التنظيم يتخوف من الانسحاب من جبهة التحرير طرح منظمو المؤتمر على بساط البحث المسائل التالية : اهمية الوحدة الوطنية ، تطور سياسة البلدان العربية ، طبيعة تكتل القوى التقدمية ، اتفاقية الاسكندرية ، احتمال خروج الجبهة القوميّة من جبهة التحرير ونتائج ذلك ، الحفاظ على وضع الامور السابق .

وبنتيجة المناقشات اتخذ المؤتمر القرارين التاليين : ١ - اعلان ممارسة الجبهة القوميّة مسؤولياتها الثورية خارج اطار جبهة التحرير لعجز هذه الجبهة عن الوصول للغاية المنشودة للوحدة الوطنية ؛ ب - استعداد الجبهة القوميّة للسعي الدائم واخذ المبادرة من اجل اقامة وحدة وطنية سليمة حسب اساس تضمن عملا ثوريا موحدا في جنوب اليمن (١٣٤ ، ٢٢٥ ، ص ٤٥٠) (١٣) . وفي ١٢/١٢/١٩٦٦ اصدرت الجبهة القوميّة بيانا اعلنت فيه عن الانسحاب من جبهة التحرير وعرضت تصوراتها للمناخ الذي ساد حركة التحرر الوطني اليمنية الجنوبية في الآونة الاخيرة ، وضعف اطار جبهة التحرير وتنشط قوى الاستعمار والرجعية ووضعها مخططات جديدة .

وجرى في المؤتمر الثالث انتخاب قيادة عامة ضمت اعضاء القيادة المنتخبة في المؤتمر السابق واعضاء جددا وعددا من اعضاء

المجلس التنفيذي السابق . واعرب بعض اعضاء القيادة العامة السابقة عن عدم موافقتهم على النهج السياسى الجارى ، ورفضوا الانضمام الى القيادة العامة الجديدة واصلوا العمل كاعضاء عادين فى الجبهة القومية ، غير ان قسما منهم عاد الى القيادة فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . من عداد الاعضاء السابقين فى المجلس التنفيذى قابل قرار المؤتمر بالاستحسان كل من فيصل عبد اللطيف وقحطان الشعبى ؛ وقد اعيد الاعتبار اليهما واُدخلا الى القيادة . وفى وقت لاحق اصبحا نصيرين للوحدة مع جبهة التحرير ، بل وحتى حاولا طرح هذا المطلب فى محادثات جنيف عام ١٩٦٧ . وكانت قيادة الجبهة القومية قد وافقت على عودة عبد اللطيف فى البدء ومن ثم الشعبى (١٤) لاعتبارات تكتيكية سعى منها الى احراز مزيد من التلاحم داخل الجبهة القومية ووجود قادة معتدلين فى القيادة ، وهو امر كان لا بد منه لاجراء اتصالات مع الجيش الاتحادى .

وبالعمل بصورة مستقلة عوضت الجبهة القومية عن الخسائر التى لحقت بها عام ١٩٦٦ واستطاعت ان تجتذب الى جانبها فصائل جديدة من السكان الكادحين الذين كانت تتمتع فى اوساطهم بشعبية كبيرة والذين ايدوا انسحابها من جبهة التحرير . واندفع الى صفوفها فى الوقت نفسه ابناء الفئات الميسورة من اهالى الريف . ويقول نايف حواتمة فى هذا الصدد انه ، بالاضافة الى النتيجة الايجابية - دخول الجماهير الشعبية فى عدن والمناطق الريفية الى الجبهة - ، لوحظ تسرب وانحياز للجبهة القومية من جانب «الكثير من العناصر القبلية الفلاحية الغنية ، اى الفلاحون الاغنياء ومشايخ القبائل وبعض العناصر نصف الاقطاعية» (بين هذه العناصر الاخيرة جعل الشعوى الذى شغل بعد نيل الاستقلال منصب محافظ المحافظة الثالثة) .

واحدى النتائج الايجابية لاستئناف الوجود المستقل للجبهة القومية كانت كسبها التدريب الى جانبها الجنود والضباط الصغار وانشاء تنظيم للجبهة القومية فى اوساطهم .

اثار انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير ايقاف المصريين مساعدتهم للجبهة القومية . وقطع جهاز المخابرات المصرية التعاون معها طارحا فى الوقت نفسه مهمة اعادتها الى جبهة التحرير . وجمدت الامانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب علاقاتها مع الجبهة القومية . وانتقد قادة جبهة التحرير بشدة قرارات المؤتمر . وحاولوا

التأكيد على ان المؤتمر الثالث كان غير شرعى وعديم الصلاحية ، وان قراراته تتجاوز فقط مع المصالح الضيقة لمجموعة منفردة من الاشخاص . ولكن سرعان ما اضطر قادة جبهة التحرير الى التسليم بالواقع .

وايدت القوى التقدمية لليمن الجنوبية قرارات المؤتمر . وعلى الرغم من تهديدات جبهة التحرير كانت جريدة «الامل» تنشر انباء صادقة تعكس مواقف الجبهة القومية . وبعد ان نشرت نص بيان الجبهة القومية بشأن الانسحاب من جبهة التحرير وجه قادة هذه الجبهة من تعز انذارا الى هيئة التحرير .

ولا يجوز في هذا الصدد عدم الاشارة الى الدور الهام الذى اضطلعت به جريدة «الامل» في نضال التحرر الوطنى . فقد ساهمت في تعزيز اتصالات الماركسيين اليمنيين الجنوبيين بالنواة الثورية الديمقراطية . وكتب على عبد الرزاق باذيب : «وبعد صدور صحيفة «الامل» بوجه خاص كانت هناك اتصالات مستمرة بين قيادة الفصيل الماركسى اليمنى في الحركة الوطنية وعناصر قيادية وفعالة في الجبهة القومية كانت قد انتقلت الى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى» (٢٧٤ ، العدد الثانى عشر ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠) .

بعد هذا بوقت قصير قامت جبهة التحرير بعمل انتقامى : فقد احرقت بناية هيئة ومطبعة الجريدة ، والقيت في دار عبد الله باذيب ثلاث قنابل يدوية .

على الرغم من المصاعب العديدة وسعت الجبهة القومية ، بنتيجة استئناف وجودها المستقل ، مواقعها في اوساط الجماهير الشعبية ونشطت الكفاح وانتقلت الى مرحلة جديدة حاسمة من الكفاح في سبيل الاستقلال .

**تحول الجبهة القومية الى القوة الرئيسية
لحركة التحرر الوطني
المرحلة الرابعة للكفاح : المعركة الفاصلة
في سبيل الاستقلال (١٩٦٧)**

**مسيرة حرب التحرير الوطنية لشعب
اليمن الجنوبية بقيادة الجبهة القومية
في النصف الاول من عام ١٩٦٧**

بعد استئناف الوجود المستقل للجبهة القومية اخذ يزداد تأييد السكان لها . وراحت تنضم الى صفوف المقاتلين فئات جديدة وجديدة من الشعب . واذ ارجأت قيادة الجبهة القومية مؤقتا البت في الخلافات الداخلية اخذت تركز جميع القوى لاجل الانتقال الى المعركة الفاصلة في سبيل استقلال البلاد .

لم يكن الامر سهلا بالنسبة للجبهة القومية بعد ان حرمت من المساعدة الخارجية ، غير انه ساعدها وجود مخزونات قديمة من الاسلحة ، وقواعد السرية الصارمة ، واستخدام السلاح الموجود لدى القبائل ، والبحث عن مصادر داخلية جديدة للمبالغ المالية ، ومساندة الجماهير .

وعرضت الجبهة القومية بسطوع خاص قوتها وشعبيتها في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ عندما نظمت اضرابا بمناسبة الذكرى ١٢٨ لاحتلال عدن . وحاولت جبهة التحرير عرقلة اجراء هذا الاضراب ، ولكنه جرى ، الامر الذي اعتبره الانجليز واحدا من انتصارات الجبهة القومية . وفي اليوم التالي نظمت الجبهة القومية مظاهرة في المدينة ومسيرة تحمل تواييت مغطاة بأعلام بريطانية . وكان ثلاثة آلاف متظاهر تجمهروا في كريتر يهتفون : «ناصر ! ناصر !» ويلوحون بأعلام الجبهة القومية . وخلال يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني اصيب ٥ جنود و ٩ دركيين بجروح (٢٥٥ ، ص ١٧٨) . وفي ١١ شباط مر ٨ اعوام على يوم تشكيل اتحاد الجنوب العربي . وقررت الجبهة القومية استغلال ذلك من اجل اجراء حملة

اعمال معادية للاستعمار في جميع مناطق الجنوب العربي . وكانت
 جبهة التحرير تستعد للقيام بحملة ماثلة . في هذه الظروف قررت
 السلطات الاستعمارية ان كل المسؤولية عن «الحفاظ على الامن»
 في المستعمرة يجب ان تضطلع بها قوى الامن البريطانية وليس
 الشرطة المدنية والعسكرية . ونظرا لتجربة الماضي المرة قررت
 عدم انتظار قيام «اعمال شغب» ، واتخاذ اجراءات وقائية قبل
 الاوان . من ذلك منع التجمع في الشوارع ، وابتداء من ١٠ شباط
 توقفت وسائل النقل العام عن العمل ، واعلن نظام منع التجول ،
 وعززت القوات الموجودة آنذاك في عدن واسندت اليها عملية
 الاشراف الصارم على مراعاة قانون حالة الطوارئ . واعتقلت قوى
 الامن ٧٠٥ مخالفا لنظام منع التجول . وعلى الرغم من جميع هذه
 الاجراءات تسنى العثور ، بمحض الصدفة وليس من جانب الانجليز
 بل الحرس الاتحادي ، على لغم في مطار الاتحاد قبل ساعتين من وصول
 المندوب السامي اليه ، وعلى مدفعين مصوبين الى شرفة الاستقبال
 على مقربة من المطار . وعند صباح ١٢ شباط فقط الفت السلطات
 الاستعمارية نظام منع التجول ، ولكنها عادت ففرضته في الحال بعد
 ان افزعها نداء جبهة التحرير الى الاضراب العام . وفي غضون مهلة
 قصيرة وقع ٢٣ حادثا ، وتم اعتقال ١٥٠ متظاهرا . وفي الليل ،
 عشية الاحتفال ، دوت الانفجارات في مقر رئيس المجلس الاعلى
 لاتحاد الجنوب العربي عوبلي : فقد قصفه الوطنيون بالصواريخ .
 وبعد عملية تمشيط دقيقة لمنطقة الاحتفال تم العثور على حوالى
 مائة لغم مخبأة ذات اجهزة توقيت (٢١٥ ، ص ٢٠٤) .
 وفي الصباح التالى اقدم البريطانيون على الغاء جميع التقييدات ،
 ولكن التوتر بقى قائما ولم يسد هدوء نسبي الا في ١٤ شباط .
 ورغم ان بايجيت يكتب باعتزاز كبير عن هذا «الانتصار» لقوى الامن
 البريطانية فهو يضطر مع ذلك للاعتراف بانه جرى خلال اربعة
 ايام - من ١٠ حتى ١٣ شباط - ٦٦ هجوما على القوات البريطانية ؛
 وفي ٣٩ حالة اضطرت هذه القوات للرد على نيران الفدائيين .
 ونتيجة للاصطدامات قتل ٨ اشخاص وجرح ٦٤ بينهم ٣٣ مدنيا
 (٢٥٥ ، ص ١٧٩-١٨٠) .

لقد بينت احداث شباط ان الجبهة القومية ، خلافا لجبهة
 التحرير ، كانت تتمتع بتأييد جماهيري في عدن . اما فيما يخص

رابطه أبناء الجنوب العربى فقد استنفدت نهائيا كل نفوذ فى البلاد وفقدت كليا هيبتها فى عيون شعب جنوب اليمن . واضاعت مواقعها لا فى عدن فحسب بل وفى حضرموت حيث امر سلطان القيعطى ، اثر الهجوم على مظاهرة فى المكلا ، باعتقال زعماء الرابطة ، وحيث جرى على قاعدة الحزب العربى الاشتراكى (١) انشاء الجبهة الشعبية الديمقراطية (٢) ، مما شكل انتصارا كبيرا للجبهة القومية .

كما ساعد على اضعاف مواقع الانجليز ان جامعة الدول العربية اتخذت فى ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٧ قرارا معاديا للاستعمار شديد اللهجة ، ولكنه اعتبر جبهة التحرير الممثل الشرعى الوحيد لشعب اليمن الجنوبية (العربية السعودية ، التى كانت تؤيد السلاطين ورابطة أبناء الجنوب العربى ، امتنعت عن التصويت حول هذه النقطة) .

فى مطلع عام ١٩٦٧ اخذت تشتد الامزجة الوطنية فى الجيش الاتحادى : ان عمل الجبهة القومية المديد والعنيد فى اوساط الجنود والضباط الصغار قد اتى ثماره . وفى يوم الاحتفال بذكرى تأسيس الاتحاد جرت محاولة اغتيال المندوب السامى . فقبيل هبوط طائرات الهليكوبتر التى كانت تقل المندوب السامى وقائد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط . ووزير الدفاع الاتحادى لاحظ احد الضباط من على متن الطائرة ان مكان الهبوط يختلف لونه عن سائر اجزاء المطار . فقام نازعو الالغام بتعطيل العبوات التى وضعت هناك اثناء الليل ، ولولا ذلك لكانت الرحلة الاحتفالية انتهت بالنسبة للضيوف بصورة كثيفة للغاية . وعندما بدأت مظاهرات الاحتجاج اثناء الاحتفال فى عدن والشيخ عثمان ارسل عوبلى الى هناك فريق تنكيل فتح النار على المتظاهرين من عربة مصفحة محتما بالقوات البريطانية ، فاستشهد عدد كبير من مقاتلى الجبهة القومية . وفى المساء اصدرت الجبهة القومية منشورا اوردت فيه اسماء الشهداء ؛ ومنذ ذلك التاريخ يجرى فى اليمن الجنوبية الاحتفال فى هذا اليوم بيوم ذكرى الشهداء . وكان بينهم احد القواد العسكريين للجبهة القومية عبود الشرعبي . وابدى عوبلى وسائر الصنائع الاتحاديين ، الذين لم يكونوا على علم مسبق بوجود الشرعبي فى عدن ، ابدوا شماتتهم وتشفيهم بوفاة الفدائى الشهير (٢١٥ ، ص ٢٠٦) .

وفى ١٥ شباط شيعت الجبهة القومية الشهداء الى مثواهم

الايخير . واثار عمل عوبلى استياء المندوب السامى الذى لم يكن يود تأزيم الوضع . وامر بان لا تضايق السلطات الاتحادية اجراء مراسيم الجنازة اذا جرت بصورة سلمية . وبعد احداث شباط ظهر بعض قادة الجبهة القومية ، بينهم فيصل عبد اللطيف ، لأول مرة بصورة علنية امام الجمهور وادلوا بتصريحات صحفية .

وفى ٢٧ شباط . وقع قرب دار عبد القوى مكاوى انفجار هلك من جرائه ٦ اشخاص بينهم ٣ من اصل ٤ ابناء زعيم جبهة التحرير . وسمحت الشرطة رسميا باجراء مراسيم الجنازة فى اليوم التالى ، بينما سارعت السلطات الاستعمارية الى اتهام الجبهة القومية بهذا العمل . فاصدرت الجبهة القومية بيانا دحضت فيه هذه التهمة الملفقة معلنة ان مدبرى هذا الاستفزاز الواضح ، المقصود به ايقاع الخلاف بين الوطنيين ، هم السلاطين ورابطة ابناء الجنوب العربى منفذو ارادة المستعمرين . وندد بهذا العمل فدائى الجبهة القومية المعتقلون فى سجن المنصورة فى رسالة وقعها ابوبكر على شفيق وعبد العزيز عبد الولى وعلى عبد العليم وغيرهم (٣٠٠ ، ٢١ ، ٣ - ١٩٦٧ ، العدد ٣) . وحضر جنازة ضحايا الانفجار عشرة آلاف شخص ا عربوا عن تعاطفهم مع الوطنيين . وجرت تصفية اثنين من اعضاء الرابطة . وحماية الجنود الانجليز وحدها انقذت مقر الرابطة من التدمير (٣) . واثناء الاضراب قتل ٨ اشخاص وجرح ٣٠ شخصا .

واخذت عمليات الفدائيين فى عدن تغدو اشد عزيمة وفعالية . ولم تمتنع الجبهة القومية عن القيام باعمال ارهابية اما ضد المستعمرين واما ضد اعوانهم . وكان الاعلان بالاذاعة عن حكم الاعدام بهذا الخائن للمصالح الوطنية او ذاك ومن ثم تنفيذ هذا الحكم بزرع الرعب فى اوساط موظفى اتحاد الجنوب العربى ويشير التفسخ فى الحكومة الاتحادية . وفى ١٠ كانون الثانى (يناير) جرى اغتيال الامين الدائم لوزارة الصحة الاتحادية جونى . وفى وقت لاحق اطلقت النيران على نائب قائد الشرطة نياز حسين . وكان امرا غير منتظر بالنسبة للانجليز انفجار لغم اثناء وقت الغداء فى شقة الضابط السياسى للمقر العام للقيادة البريطانية فى الشرق الاوسط انجلدو ، قتل وجرح من جرائه ١١ شخصا . كما تواصلت عمليات الهجوم على الدوريات البريطانية .

وبقى مشكلة كآداء بالنسبة للسلطات الاستعمارية العثور

على السلاح الذى ينقله الفدائيون الى عدن . وفي النصف الاول من عام ١٩٦٧ وحده فتشت فصيلة الخيالة الملكية عند مداخل عدن ٤٨٨٣ سيارة و٢٣ الف شخص و٤٤٩ جملا وحمارا ، غير ان ذلك لم يعط فائدة تذكر ؛ ويعترف بايجيت بصراحة بان اكبر غنيمته كانت . . . سيارة «لاندروفر» تقل ٩ اشخاص عرب مشبوهين ومسدسين و٨ قنابل يدوية وكمية غير كبيرة من المتفجرات . كما تواصلت العمليات الفدائية النشيطة في المناطق . ففي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٧ تعرض المعسكر البريطاني في الضالع لهجوم كشف من جانب مقاتلي الجبهة القومية. وفي ٨ آذار (مارس) قاموا بمحاولة للاستيلاء على جزيرة سقطرى الواقعة في بحر العرب ، غير ان جيش البادية الحزبي وشرطة سلطان المهرة تسنى لهما احباط هذه المحاولة (٢٥٥ ، ص ٦ - ١٨ ، ١٨٨) .

وفي عام ١٩٦٧ انتقلت القوات البريطانية الى حماية معسكراتها واحياها السكنية نتيجة لتنامي الثورة المسلحة . وكان المقاتلون يستخدمون في عملياتهم بشكل نشيط مدافع الهاون والباذوكا . وفي العمليات التي جرت في حي عدن خورمكسر والتواهي استخدم الفدائيون مدافع الهاون الثقيلة . ويقول قائد احدى العمليات : «في احدى تلك العمليات هاجمنا المطار العسكري بقذائف الهاون ، وكان الهجوم مكثفا بحيث اصبنا بعض الطائرات الرابضة في عنابر المطار . وبعد الانتهاء من العملية واثاء عودة الفدائيين الى مقر القيادة كانت طائرات الهيلوكوبتر قد طارت لمتابعتهم فواجهوها برصاص الرشاشات على طريق الانسحاب حتى دخلوا الى احد الشوارع ، وكانت احدى الطائرات لا تزال تتابعهم ، وتهبط الى علو منخفض في الشارع لتقتنصهم برصاصها . مع ذلك تمكن الفدائيون من الاختفاء واخفاء مدفع الهاون الثقيل . وكانت هذه المعركة عنيفة جدا» (١٤٠ ، ص ٤٥ - ٤٦) .

واثناء عملية اخرى ادخل الفدائيون مدفع هاون الى حي الروضة بالمعلا وقصفوا مبنى قيادة الشرق الاوسط في التواهي ، وانسحبوا . ولم يتمكن الجنود البريطانيون من العثور على شيء .

كانت مسألة معقدة بالنسبة للجبهة القومية العلاقات مع جبهة التحرير . فقد شهد انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير على وجود خلافات جديدة بين الجبهتين ، وكان امرا طبيعيا توقع

حدوث صدامات بينهما . فبعد انسحاب الجبهة القومية سارت القيادة الانتهازية لجبهة التحرير على نهج المواجهة ، فأخذت تدفع مقاتليها الى «مضايقة واستفزاز مناضل الجبهة القومية وقيادتها في البداية ثم للترصد ومحاولات الاغتيال . . . واجرت الجبهة القومية اتصالا وحوارا مع بعض القواعد المقاتلة في جبهة التحرير بهدف تقوية الفرصة على كل الذين يريدون صرف الثورة الشعبية المسلحة عن مهامها» (١٤٠ ، ص ٢٥ - ٢٦) . لقد كان امرا مفيدا للانجليز اتهام الجبهة القومية بخوض «حملة ضد جبهة التحرير» . وفي ٢٧ شباط (فبراير) اغتيل احد العناصر القيادية لجبهة التحرير سعيد محمد حسن وهو وزير سابق في الحكومة العنصرية . ونظرا لكون الانجليز قاموا قبل ذلك باعمال استفزازية من اجل الايقاع بين التنظيمين فليس من المستبعد ان يكونوا قد استخدموا هذا الاسلوب في هذه المرة ايضا . وبما ان الانجليز كانوا يعتبرون الجبهة القومية في هذه المرحلة العدو الرئيسى فقد كانوا يتحرقون رغبة في توجيه نيران جبهة التحرير ضدها . ولم يكن من باب الصدفة اتهامهم الجبهة القومية بتدبير «حملة اغتيلات» ضد جبهة التحرير .

وهكذا ، لم يقيض لجبهة التحرير مد نفوذها الى المناطق الداخلية . ويقول محمد عمر الحبشى ان جبهة التحرير اصطدمت بالجبهة القومية في الضالع ولحج . ولم يتسن لها الاستيلاء على مواقع معينة الا في القبائل العوذلية وسلطنى الواحدى والكثيرى حيث اعلنت «العناصر التقليدية» انتماءها الى جبهة التحرير رغم انها لم تكن مع ذلك من انصار مبادئها . وفي معرض التذكير بالاصطدامات في ضواحي عدن يشير الحبشى الى ان الجبهة القومية استولت على عدن الصغرى ، وجبهة التحرير على المنصورة ، بينما كان نفوذ التنظيمين متعادلا في الشيخ عثمان (٢٣٦ ، ص ٥٨٩) .

واثار النزاع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير انفرازا في الجيش ايضا . فقد التحق الكثيرون من كبار الضباط ، المتحدرين من مجموعة العوالق القبلية السائدة في الجيش ، بجبهة التحرير معتبرين انه في حال وصول الجبهة القومية الى الحكم سوف يستفيد من ذلك ابناء القبائل الاخرى (١٦٩ ، ص ١١) .

ان تحليل واثاق الجبهة القومية لتلك الفترة يبين بشكل مقنع

ان القادة «الداخلين» للتنظيم كانوا يسعون بصدق واخلاص الى الوحدة مع القوى الوطنية الاخرى . غير ان رفض جبهة التحرير الاقرار بشروط الوحدة التي طرحتها الجبهة القومية ونضالها حلف الكواليس ضد مقاتلي وقادة الجبهة القومية كانا يعوقان امكانية التفاهم .

كما كانت توجد عوامل نفسية محض اعاقت الحوار بين الجبهتين : ففي الجبهة القومية لم يكونوا يؤمنون ، شأنهم في السابق ، بان القادة الذين وقفوا بشدة ضد الثورة المسلحة مطلقين عليها تسمية «ثورة الدراويش العرب» يمكن ان يقفوا الآن بجدية واخلاص الى جانبها . وكانت تعوق ايضا ذكرى «الدمج القسرى» . بالاضافة الى ان الزعماء السابقين لحزب الشعب الاشتراكي كانوا ينتمون الى البرجوازية العنصرية او الى الفئات المتوسطة ؛ ولم تكن لديهم جذور قبلية ، ولم يكونوا يصلحون ابدا لقيادة ذلك الجمهور من السكان المعدمين من ابناء الشطر الشمالي والمحميات الذين كانوا يشكلون الاكثرية في الجبهة القومية .

وفي النصف الاول من عام ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من محاولة التوصل الى اتفاق ، بقيت العلاقات المتوترة قائمة بين الجبهة القومية وجبهة التحرير . وبعد مرور وقت قصير اعلنت جبهة التحرير عن تشكيل حكومة في المنفى برئاسة عبد القوى مكاوى .

وفي مطلع نيسان (ابريل) ١٩٦٧ نشبت احداث مأساوية في عدن بسبب وصول بعثة منظمة الامم المتحدة الى المستعمرة لاجل الاطلاع عن الوضع في المنطقة ورفع اقتراحات الى هذه المنظمة حول مسألة مستقبل الجنوب العربى . وقرر الانجليز استقبال البعثة آملمين بواسطتها ممارسة تأثير معين على الراى العام العالمى . وقبل السفر الى عدن زارت البعثة لندن والقاهرة وجدة .

ففى بداية عام ١٩٦٧ اخذ الانجليز يفكرون جديا بالتوصل ، بمساعدة منظمة الامم المتحدة ، الى اتفاق مع عبد الناصر الذى اعلن عن استعداده للاقداام على الحل السلمى لمسألة الجنوب العربى .

وفي مطلع شباط (فبراير) اقترح عبد الله الاصنچ بالاتفاق مع عبد الناصر تشكيل حكومة انتقالية موقته للجنوب العربى من زعماء منتمين الى تنظيمات وطنية ، وذلك قبل وصول بعثة الامم

المتحدة الى المنطقة . وقد دلل ذلك على ان قادة جبهة التحرير كانوا يعولون على الاتفاق مع الانجليز ويعلقون آمالا معينة على مجيء البعثة . وفي حديث مع مراسل صحيفة «اوبزرفر» اعرب الاصنح عن موقف مسالم للغاية من السلاطين معلنا انه «لا يرغب ان يراهم امواتا او مسجونين وان كل ما يسعى اليه هو اقامة نظام اكثر تحضرا وان تنقل بريطانيا السلطة بطريقة سلمية» (٣١١ ، العدد ١٢٠ ، ٨ شباط - فبراير ١٩٦٧) . اذن ، لقد كان الاصنح حتى في شباط (فبراير) ١٩٦٧ ، في عز حرب التحرير الشعبية ، يبدي نوايا مسالمة تجاه المستعمرين وعملائهم .

وعرضت الجبهة القومية وجهة نظرها بصدد زيارة بعثة الامم المتحدة الى عدن في عدة بيانات . ويمكن ايجازها ، في الاساس ، بما يلي :

رغم صدور قرار الامم المتحدة لعام ١٩٦٥ بخصوص عدن فان الاستعمار البريطاني لا يزال موجودا بقواعده العسكرية ويقوم باجراءات قمعية ضد الشعب ؛

- ان مهمة مثل هذه البعثة تصبح تلمس حل سلمي للمشكلة يرضى الجميع ولكنه لا يتفق واهداف الشعب وثورته ؛

- «على بريطانيا ان تتوجه الى القوى التي تمثل شعب المنطقة» وهي الجبهة القومية والجبهة الشعبية الديمقراطية في حضرموت والاطراف الوطنية في جبهة التحرير . ان الجبهة القومية ترفض محاولات التسوية السياسية باشتراك السلاطين والمستوزرين وحزب الرابطة (٥٨ ؛ ٧٥ ٨١ ؛ ٢٢٥ ، ص ٤٧٥-٤٧٦) .

وانطلاقا من ذلك وقفت الجبهة القومية ضد مجيء بعثة الامم المتحدة الى عدن مشيرة في الوقت ذاته الى انه تجرى في عدن وكل الجنوب العربي حرب تحرير وطنية تتراسها الجبهة القومية بشكل ناجح .

وقبل بضعة ايام من وصول البعثة الى عدن ، التي كانت تتألف من ممثلي فنزويلا وافغانستان ومالي ، وجهت قيادة جبهة التحرير ، بعد ان تخلت عن قراراتها السابقة ، مذكرة الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة او تان اعربت فيها عن الاحتجاج على مجيء البعثة لان «سكان عدن والامارات محرومون من امكانية التعبير بحرية عن رأيهم» (١٩٠ ، ص ١٣٢) .

وهكذا فان جبهة التحرير ايدت مقاطعة البعثة التي اعلنتها الجبهة القومية . وعندما وصلت في الثاني من نيسان (ابريل) الى عدن ، وخوفا من وقوع حوادث ، نقلتها طائرة هيلوكوبتر تحت حراسة مشددة رأسا الى فندق «سيفيو» في خور مكسر وسط تدابير امن صارمة . فقد كانت المدينة تغل منذ عدة ايام . وسارت في الشوارع مظاهرات ترفع اعلام مصر والجبهة القومية وجبهة التحرير . وكان فعلا للغاية الاضراب العام الذي اعلنته في نفس ذلك اليوم الجبهة القومية التي اصبحت تسيطر آنذاك على جزء اكبر من النقابات . وتوقف العمل كليا في المدينة . ويستفاد من معطيات السلطات البريطانية انه كان يجرى يوميا في المعدل ١٦ حادثا : لقد كانت القنابل اليدوية تقذف على افراد القوات والبوليس البريطانيين . وفي ٣ نيسان وقع اكبر عدد من الاصطدامات بين فدائيي الجبهة القومية وقوى الامن البريطانية : ٢٤ في كريتر ، ١٧ في انحاء اخرى من المدينة . وتم اعتقال ١٠٨ اشخاص . واكثر الاصطدامات ضراوة وقعت في الشيخ عثمان حيث قام الوطنيون بمحاولة الاستيلاء على الحى . وبلغ مجمل ما وقع في ذلك اليوم ٧١ حادثة ، وجرح ١٥ عنصرا من قوى الامن البريطانية (٢٥٥) ، ص ١٩٢ .

لم تتمكن البعثة من تأدية مهمتها . وعمليا لم يتسن لاعضائها حتى الخروج من الفندق . وفي ٥ نيسان (ابريل) فقط قامت بزيارة لسجن في المنصورة حيث اقام المعتقلون العرائق بوجهها . فبالاضافة الى دمدمة المعتقلين وصراخهم «لتسقط انجلترا !» كانت تدوى اصوات طلقات المدافع لمدة ساعة في الشارع . ولم تتوقف المعارك في المدينة طوال مدة اقامة البعثة في عدن . وفي ٧ نيسان غادرت عدن دون نتيجة . وخلال الاسبوع الاول من نيسان وقع ، حسب الاحصاءات البريطانية ، ٢٨٠ حادثا قتل فيها ١٤ شخصا وجرح ٥٠ (٢٥٥) ، ص ١٩٦ .

في معرض الحديث عن النشاط الفدائي في المستعمرة يفرز بايجيت فيه بضعة اطوار متعاقبة . الفترة حتى عام ١٩٦٧ ، عندما كان الوطنيون يقومون ، اساسا ، بهجمات على الدوريات مستخدمين القنابل اليدوية والعمليات الارهابية ضد اشخاص منفردين ، يطلق عليها اسم الطور الاول . وفي الطور الثاني (كانون الثاني - نيسان -

يناير - ابريل ١٩٦٧) تزايدت الهجمات على قوى الامن وغدت اشد فعالية وكثافة ، واصبحت تستخدم فيها اسلحة اكثر عصرية . ويعتبر بايجيت اكبر عملية قام بها الوطنيون في هذه الفترة محاولاتهم التي بدأت في ٥-٦ نيسان للاستيلاء كلياً على الشيخ عثمان (٤) ، ولو نجحت لكنت شكلت انتصاراً معنوياً كبيراً وقطعت على الانجليز والجيش النظامي الاتحادي الطريق الرئيسية التي تربط عدن بالقارة . وفي الطور الثالث (ايار - آب - مايو - اغسطس ١٩٦٧) جرت معارك كثيفة من اجل الشيخ عثمان وكريتر . ويتميز الطور الرابع (ايلول - تشرين الاول - سبتمبر - اكتوبر) بالاصطدامات بين الجبهة القومية وجبهة التحرير ، واخيراً في الطور الخامس (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦٧) بدأ استعداد الانجليز للجلاء كلياً من الجنوب العربي (٢٥٥ ، ص ١٧٥ - ١٧٦) .

وفي ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦٧ اعلنت الجبهة القومية ان فصائلها استأنفت الكفاح المسلح في سبيل الاستيلاء على السلطة في حضرموت (٣٠٠ ، تاريخ ٢٠ - ٥ - ١٩٦٧) .

وأهم عملية في تاريخ عدن في النصف الاول من عام ١٩٦٧ كانت أستيلاء الوطنيين على كريتر والبقاء هناك لمدة اسبوعين . وقد اعتبر قادة الجبهة القومية هذا الحدث لحظة انعطاف في تاريخ ثورة التحرير المسلحة لشعب اليمن الجنوبية تلتها مباشرة حملة استيلاء الجبهة القومية على السلطة في الامارات .

تحضير المستعمرين للجلاء واعادة تنظيم جيش الجنوب العربي

واصل الانجليز ، وقد اضطروا لاتخاذ قرار بمنح الاستقلال لليمن الجنوبية واجلاء القاعدة العسكرية ، القيام بنشاط دبلوماسي استعداداً لتنفيذ هذا القرار . وفي ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٧ وصل الى عدن نائب الوزير البريطاني للشؤون الخارجية طومسون ، ونقل الى الحكومة الاتحادية مقترحات حكومته ومشروع الاتفاق الذي نص على منح الاستقلال في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وتخلي بريطانيا عن تعهداتها بالدفاع عن اليمن الجنوبية كان ينبغي التعويض عنه بمساعدة مالية قدرها ٦٠ مليون جنيه استرليني تدفع على اقسام

خلال ثلاثة اعوام بعد اعلان الاستقلال . ولكى يكون بإمكان جيش الجنوب العربى الاضطلاع بالدفاع عن البلاد تعهدت الحكومة البريطانية بتزويده بأحدث الاسلحة . غير ان الحكام الاتحاديين لم يوافقوا على هذه الخطة وطالبوا الانجليز بالبقاء على تعهداتهم بصدد الدفاع عن الدولة القادمة . فلم يكن باستطاعة الوزراء الاتحاديين ان يعتمدوا ويتكلموا على احد في بلادهم ، وكانوا يرون في بقاء القوات الانجليزية الفرصة الوحيدة للبقاء في الحكم . وبعد مناقشات طويلة اعطى الانجليز وعدا للحكومة الاتحادية بالبقاء سفن الاسطول الحربى البحرى البريطانى لمدة ستة اشهر تتجول عند شواطئ اليمن الجنوبية لكى تحمى الحكام الاتحاديين من هجوم محتمل من الشطر الشمالى . ولكن الوزراء الاتحاديين رفضوا القبول بهذا الاقتراح وطلبوا تأجيل منح الاستقلال حتى ربيع عام ١٩٦٨ على اقل تقدير وابقاء القوات البرية البريطانية في عدن لفترة غير محدودة من اجل مساندة الحكومة بعد ان يعتقدوا معها بصورة مسبقة معاهدة دفاع . وايد مطلب الوزراء الاتحاديين الجناح اليمينى في حزب المحافظين الذى كان على اتصال دائم معهم . وقبل سفره اعلن طومسون للوزراء الاتحاديين انهم ، برفضهم المقترحات البريطانية ، يقضون على انفسهم بأنفسهم (٢١٥ ، ص ٢١٢) .

على اثر فشل بعثة منظمة الامم المتحدة في عدن والمناقشات الطويلة في مجلس العموم البريطانى ، التى اظهرت انه لا يوجد فى بريطانيا رأى موحد حول مسألة الجنوب العربى ، اتخذت الحكومة البريطانية خطوات جديدة . لقد بدأت تدرك ، على ما يبدو ، ان الحكام الاتحاديين لا يشكلون القوة الوحيدة التى يمكن ان تأخذها بالحسبان لدى منح البلاد الاستقلال . غير ان المندوب السامى تيرنبول واصل الدفاع عن وجهة نظره القائلة بان الخلف المحتمل الوحيد للانجليز فى اليمن الجنوبية هو الحكومة الاتحادية (٣١٣ ، تاريخ ٢٠ - ٤ - ١٩٦٧) . وفى ١٢ نيسان (ابريل) وصل عدن وزير الخارجية البريطانية شاكلتون وقام خلال ١٥ يوما بمقابلة ممثلى جميع القوى السياسية للشطر الجنوبى من اجل جس النبض . على اثر ذلك قرر الانجليز بصورة نهائية انه ليس باستطاعة الحكومة الاتحادية البقاء فى سدة الحكم فى الدولة المستقلة القادمة . لقد كانت انجلترا على استعداد للتعاون مع جبهة التحرير ،

وكان قادتها يروقون لها ، ولكنها كانت تتخوف من ان تصبح الدولة المستقلة موالية لمصر . وبعد اجراء اتصال بالاصنح اقترح الانجليز الاعتراف بجهة التحرير (٥) وتسجيلها كحزب سياسى علنى لعدن مقابل تخلى جهة التحرير عن فكرة الاتحاد مستقبلا مع مصر . ولكن قيادة الجبهة رفضت هذا الاقتراح (١٧٧ ، ١٧٨) .

وأبلغ اللورد شاكلتون الوزراء الاتحاديين ان الحكومة البريطانية موافقة على تأجيل منح اليمن الجنوبية الاستقلال حتى شهر كانون الثانى (يناير) ١٩٦٨ ، غير ان قرار بريطانيا برفض ضمان حماية الدولة المستقلة القادمة يبقى دون تغيير (٢٦١) ، ص ٢١٨ - ٢١٩) .

وبعد ان حدد شاكلتون موعد منح الاستقلال وابدى عزمه على تشكيل حكومة فى الجنوب العربى من ممثلى مختلف القوى السياسية قام باعمال جديدة فى المنطقة .

فى ١٦ ايار (مايو) اقترح الغاء قانون حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين شريطة ان تعطى الجبهة القومية وجهة التحرير موافقتها على تشكيل «حكومة عريضة» مع الحكام الاتحاديين وان توقفا الكفاح . غير ان هذه المحاولة منيت بالفشل . فقد تقدمت الجبهتان كلتاهما بالشروط المضادة التالية : فى البدء انسحاب جميع القوات البريطانية من عدن ، ومن ثم تصفية «الوجود الاستعمارى» بما فى ذلك سيطرة السلاطين الرجعيين ، وتسليم السلطة الى الجبهتين (٢٥٥ ، ص ٢٠٠) .

وبغية تأمين الانسحاب بسلامة من الجنوب العربى (بما فى ذلك انسحاب مقر قيادة الشرق الاوسط) واستبقاء حكومة فى المنطقة ضرورية لبريطانيا عين مندوبا ساميا بدلا عن تيرنبول المعزول من منصبه همفرى تريلفيان الدبلوماسى البريطانى (٦) المحنك الذى كان يعتبر هذه المهام مستحيلة الحل .

لدى وصوله عدن فى ٢٠ ايار (مايو) شرع تريلفيان باجراء محادثات مع جميع الاطراف ذات العلاقة فى اليمن الجنوبية بهدف تشكيل «حكومة مضمونة» . واعلن فى كلمته ان بريطانيا تسعى الى تشكيل «حكومة عريضة» . غير انه عمد بعد مرور يومين الى تكليف حسين على اليومى ، وزير الارشاد الاتحادى وزعيم الحزب الوطنى

الاتحادى الموالى لبريطانيا ، بتشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها الجبهة القومية وجبهة التحرير وحزب الرابطة ، وقد وافق على ذلك المجلس الاعلى لاتحاد الجنوب العربى . غير انه لم يقيض للبيومى اجراء اتصالات مع هذه الاطراف .

وبتعيين مندوب سام جديد كان الانجليز يعلقون الآمال على التوصل الى تسوية سلمية ضرورية لهم . وفى الثانى من ايار (مايو) اعلن عبد الناصر ان الجيش المصرى لن يدخل الجنوب العربى بعد انسحاب الانجليز ، الامر الذى رأى فيه الانجليز علامة «موقف اكثر تهادنا من جانب المصريين» تجاه مشكلة الجنوب العربى . واعلن عبد الناصر فى الوقت نفسه ان الجمهورية العربية المتحدة تمحض جبهة التحرير تأييدها التام ، واستخلص الانجليز من ذلك استنتاجا مفاده ان المصريين يأملون «ببسط اشرافهم على الجنوب العربى» لا بطريقة مباشرة بل «بواسطة التنظيمات القومية» (٢٥٥ ، ص ٢٠٠) . وكما سنرى فيما بعد فان تخوف الانجليز من انه بانتصار جبهة التحرير فى اليمن الجنوبية ستأتى الى السلطة حكومة موالية للمصريين قد لعب دوره فى تطور الوضع فى المنطقة . فى ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربا غادرة على الدول العربية . وهز العدوان الاسرائيلى العالم العربى من اقاصه الى اقاصه ، واثار تدفقا فى المشاعر الوطنية وموجة من العداء للدول الغربية التى ساندت المعتدى . ودعا البيان الذى اصدرته الجبهة القومية بصدد هزيمة العرب فى حرب الايام الستة الى «مضاعفة الجهود الثورية من اجل تخفيف آثار النكسة» .

فى هذا الوضع المتوتر اشتدت بشكل حاد المشاعر المعادية للانجليز فى صفوف الجيش والشرطة بالجنوب العربى . بغية فهم الوضع فى الجيش والشرطة ، اللذين لعبا بعد قليل دورا هاما فى الاحداث التى جرت فى الشطر الجنوبى ، من الضرورى العودة الى بعض الوقائع من تاريخ هذين التشكيلين المسلحين .

سبق القول انه فى اعوام ١٩٢٨ - ١٩٣٤ انشأ الانجليز فى عدن والمحمية الغربية ثلاثة تشكيلات مسلحة هى : الحرس القبلى والحرس الحكومى وجيش محمية عدن (الليوى) . وفى حضرموت تم عام ١٩٣٨ انشاء جيش البادية الحضرمى . بالاضافة الى ذلك كانت توجد فى الامارات تشكيلات صغيرة لاجل حراسة الحكام .

جميع هذه القوات كانت تعمل في اليمن الجنوبية في الخمسينات ايضا . وباعلان اتحاد امارات الجنوب العربية عام ١٩٥٩ جرى تحويل الحرس الحكومي الى الحرس الاتحادي الاول ، وتحويل الحرس القبلي للامارات الست التي انضمت للاتحاد الى الحرس الاتحادي الثاني . ثم انضمت اليه وحدات الحرس القبلي للامارات الاخرى التي التحقت بالاتحاد . كانت مهمة الحرس اساسا حماية الحكام الاتحاديين . ولدى تشكيل اتحاد الجنوب العربي تم على قاعدة جيش محمية عدن تشكيل الجيش النظامي الاتحادي .

كانت توجد في الجنوب العربي ثلاثة تشكيلات من الشرطة ، اثنان منها كانا يعملان في عدن : الشرطة المسلحة والشرطة المدنية . وكان يقوم بالمهام الدركية في المناطق الداخلية للاتحاد «الامن العام» الذي كان تشكيلة بوليسية شأنه شأن الشرطة العدنية المسلحة .

في عام ١٩٦٣ كان يخدم في الجيش النظامي الاتحادي ، المؤلف من خمس كتائب ، ٤٦٦٨ نفرا ، وفي الحرس الاتحادي الاول والحرس الاتحادي الثاني ٤٩٠٠ نفر (٢٢٧ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧) .

وفي الجيش النظامي الاتحادي ، المقام على المبدأ القبلي ، وكذلك في الحرس الاتحادي كانت العوائل تضطلع بالدور الرئيسي ، وهي قبائل محاربة وباسلة في الجزء الاوسط من اليمن الجنوبية تتعاطى منذ القدم حرفة حمل السلاح .

نظرا للاهمية الخاصة التي تشكلها العلاقات القبلية بالنسبة لجيش الاتحاد النظامي والحرس الاتحادي سنتناول بالتحليل التركيب القبلي لهذين التشكيلين المسلحين ، سيما وان هذه المسألة لم تستلفت حتى الآن عمليا اهتمام الباحثين . وبمثابة مثال على ذلك لننظر في تركيب الحرس الاتحادي الاول . في عام ١٩٦١ كان يخدم في هذا الحرس ابناء ١٦ قبيلة ، بينها : من العوائل ٩٥٣ شخصا ، من العوذلي ٢٦٥ ، من دثينة ٢٦٢ ، من ردفان ٢١٢ ، من بيحان ٩٨ ، من يافع ٩٠ ، من الفضلي ٨٧ ، من قبائل اخرى ١٧٧ شخصا (العدد الاجمالي ٢١٤٤) .

اذن ، كان العسكريون من العوائل يشكلون ٤٤,٥٪ من افراد القوات ، ومن العوذلي ١٢,٤٪ ، ومن دثينة ١٢,٢٪ ، ومن ردفان ٩,٩٪ .

وبين ضباط. وضباط صف الجيش النظامي الاتحادي كان يسود نفس التناسب تقريبا . فمن اصل ٥١ ضابطا (بمن فيهم نائب قائد) كان يوجد ٢١ ضابطا من العوالم (اكثر من ٤٠٪) ، و ٦ ضباط من دثينة و ٦ من العوذلى . ومن اصل ٤٧٨ ضابط صف كان يوجد ٢٠٩ من العوالم (حوالى ٤٤٪) ، و ٥٩ من دثينة ، و ٥٦ من ردفان ، و ٥١ من العوذلى (حسبت هذه الارقام وفق مرجع ٢٢٧ ، ص ٣٥٩) . وكان من الطبيعى ان يثير تسلط الضباط العوالم استياء ابناء القبائل الاخرى ، ولا سيما ضباط الصف والضباط الذين كانوا يطمحون لتسبم مناصب قيادية فى الجيش ، اى بالدرجة الرئيسية ابناء المنطقة الوسطى ، وكذلك الضالع وردفان . وفى حضرموت كانت توجد تشكيلات مسلحة خاصة بها كان يخدم فيها ، فى ١٢ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، ١٦٨ ضابطا و ٣٤٧١ ضابط صف وجنود (٢٢٧ ، ص ٣٤٨) .

عمد الانجليز ، بعد اتخاذهم قرارا بالخروج من المنطقة ، الى الاسراع فى «تعريب» التشكيلات المسلحة للجانب العربى ، وبعد وقت قصير قاموا باعادة تنظيمها .

وفى آذار (مارس) ١٩٦٧ اصدر المجلس الاعلى لاتحاد الجنوب العربى امرا بتوحيد الجيش النظامى الاتحادى والحرس الاتحادى الاول فى جيش الجنوب العربى ، واعتبارا من ١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اصبحت القوات المسلحة لاتحاد الجنوب العربى تتألف من جيش الجنوب العربى وسلاح طيران الجنوب العربى وبحرية الجنوب العربى . ولدى ذلك حافظ ابناء العوالم فى الجيش الجديد ايضا على مواقع مهيمنة .

اخذ الانجليز ، وهم يعدون العدة للانسحاب ، يعززون على جناح السرعة التشكيلات المسلحة للجنوب العربى . ففي عام ١٩٦٧/٦٨ المالى كان يخدم فى اليمن الجنوبية فى جيش الجنوب العربى ٩٢٣٥ نفرا (للمقارنة : فى عام ١٩٦٦/٦٧ المالى كان عددهم ٥٩٨٢ فقط) ، وفى سلاح الطيران ٦٦ نفرا ، وفى البحرية ٨٧ ، وفى شرطة الجنوب العربى ٧٧٠٦ انفار .

اذن ، فعلى زمن نيل الاستقلال خريف عام ١٩٦٧ كان يخدم فقط فى التشكيلات العسكرية والبوليسية لليمن الجنوبية ١٧٠٩٤ شخصا ، وبلغت ميزانيتها حوالى ١٤ مليون دينار ، اى ٥٥٪ من

مجموع مصروفات ميزانية الجنوب العربى ، وكان هذا المبلغ اكثر بكثير من مداخيله (حوالى ٨ ملايين دينار) (الارقام محسوبة وفق مرجع ٢٢٧ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨) .

وعند صيف عام ١٩٦٧ تسنى للجبهة القومية ان تستميل الى جانبها قسما هاما من افراد وضباط صف جيش وشرطة الجنوب العربى . كما اکتسبت الجبهة القومية عددا معينا من الضباط ايضا مستغلة بمهارة التناقضات ما بين القبائل داخل الجيش .

ويعترف تريفلين بان الجيش كان يساعد في تزويد الجبهة القومية بالسلاح . ولم تكن تساوره اوهام بالنسبة للشرطة العدنية ايضا اذ اعلن ان الشرطة العدنية الحسنة التدريب والتجهيز كانت «جزئيا على اقل تقدير» الى جانب المنتفضين وان الفدائيين المصابين بجروح كانوا يجدون ملجأ مأمونا لدى الشرطة (٢٦١ ، ص ٢١٦ - ٢١٧) .

وادی تنامى المشاعر المعادية للانجليز في الجيش الناتج عن العدوان الاسرائيلي الى تزايد حالات الفرار من الجيش ، ولوحظ تنشيط العمليات الفدائية .

فقد اعلنت احدى النشرات اليومية للحامية الانجليزية في الضالع في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن الحوادث التالية : هجوم فدائيين على دورية ، فرار ثمانية اشخاص من فصائل الحرس الاتحادى المرابطة في الضالع ، هجوم مجموعة من الفدائيين تتألف من ٣٥ شخصا مسلحين بقاذفة بازوكا ومدفع عيار بوصتين وبندقية قنص على معسكرات القرنعة والسريرة ، هجوم مجموعة تتألف من ١٠ اشخاص على معسكر في وعلان .

في ١٩ حزيران (يونيو) بدأت مناقشة المسألة العدنية في مجلس العموم البريطاني . وقد اعلن وزير الخارجية براون ، لدى عرضه خطة الحكومة ، ان اجلاء القوات تزمع القيام به في ٩ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٨ (٣٢٨ ، تاريخ ٢٠ - ٦ - ١٩٦٧) . كما اعلن عن قرار الحكومة بتعزيز جيش الجنوب العربى . غير ان بريطانيا كانت حتى هذا الزمن قد تخلت عن فكرة استبقاء الحكام الاتحاديين في السلطة في الجنوب العربى ، وكان المستعمرون يعتبرون الجيش بمثابة قوة محافظة يمكن ان تعتمد عليها «الحكومة العربية» . ودعا براون جبهة التحرير الى اجراء محادثات مع الحكومة البريطانية او

الحكومة الاتحادية . واعلن كذلك عن قرار الحكومة ، الذى اتخذته بناء على نصيحة شاكلتون وتزيفليان ، برفع الحظر عن الجبهة القومية واطلاق سراح جزء من المعتقلين السياسيين (٣٢٨) ، تاريخ ٢٠ - ٦ - ١٩٦٧ ؛ ١٩٠ ، ص ١٤٥) . غير ان هذه النقطة الاخيرة لم يكن مردها الى حسن نية المستعمرين بل الى ان «عدد المعتقلين زاد عن اللزوم» (٢٦١ ، ص ٢٢٦) .

الا ان اليمن الجنوبية ، فى هذا اليوم بالذات ، كانت على عتبة سلسلة جديدة اخرى من الاحداث الدرامية .

الاستيلاء على كمرير وانتقال الجبهة القومية لآخذ السلطة فى الولايات

اعطت حرب الايام الستة زخما جديدا لحرب التحرير الوطنية تحت قيادة الجبهة القومية . فقد واصل الفدائيون عملياتهم ضد افراد القوات البريطانية . وبعد انتهاء الحرب بوقت وجيز اغتال الوطنيون ضابطا بريطانيا وهو نائب كبير مفتشى الشرطة . وشمل الاضراب الذى نظمته الجبهة القومية العمل فى مرفأ عدن . كما نشط الوطنيون عملياتهم العسكرية فى الشيخ عثمان والمنصورة . واجبر الوضع المتوتر المستعمرين على الغاء الاحتفالات فى ١٠ حزيران (يونيو) بعيد ميلاد الملكة .

لقد اثارت حرب الايام الستة اعادة تقييم مريرة للقيم والمفاهيم فى كل حركة التحرر الوطنى العربية . وطال ذلك ايضا حركة القوميين العرب حيث اخذ الطرف اليسارى ، الممثل بالعناصر الشابة ، يبتعد اكثر فاكتر عن الطرف المعتدل . وبدأ قادة الطرف اليسارى يدرسون من زاوية انتقادية اسباب هزيمة العرب ويعكفون على وضع برنامج اعمال راديكالى للمستقبل (٢٣٢ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٢) . وقد انعكس ذلك ، بالطبع ، على الوضع فى الجبهة القومية ايضا .

واحدثت اعادة تنظيم التشكيلات المسلحة وانشاء جيش الجنوب العربى وشرطة الجنوب العربى فى ١ حزيران (يونيو) تازما جديدا فى العلاقات بين الضباط الذين من العواتق وبين الذين من قبائل اخرى . وكان مرد هذا التازم ، هذه المرة ، لا التناقضات القبلية

فحسب بل والتوجه المختلف لدى الضباط : العوالق والذين يؤيدون الجبهة القومية .

كما ساهم في تفاقم الوضع في الشطر الجنوبي تعيين الحكومة الاتحادية العقيد ناصر بريق العولقي ، المعروف بولائه للسلطين ، اول قائد عربي لجيش الجنوب العربي . وفي ١٦ حزيران (يونيو) اصدر فريق من كبار الضباط غير العوالق بيانا ضد تعيين بريق ، لا بل ، كما يقول البيان ، ضد كل النظام غير العادل لتعيين الضباط . في المناصب القيادية بالجيش ؛ ولدى ذلك لم يرفعوا شكوى الى الوزير ، كما هو مفروض ، بل وزعوا بيانهم بين افراد الضباط ، ونتيجة لذلك جرت تنحيتهم من مناصبهم . وفي ٢٠ حزيران سرت شائعة في الجيش تقول بانهم اعتقلوا وسرحوا . وفي هذا اليوم بدأت الاضطرابات في اوساط طلاب جيش الجنوب العربي في ثكنات «لايك لاينز» حيث احرق قسم من المباني . وامتدت الاضطرابات الى ثكنات الشرطة المسلحة للجنوب العربي «شامبيون لاينز» الواقعة بين المطار العسكري و ثكنات الانجليز . وعندما كانت شاحنة تمر قرب الثكنات وهي تنقل جنودا انجليز عائدين من التدريبات اطلقت عليها النار مما ادى الى مصرع ٩ جنود انجليز . واطلق رجال البوليس النار على الثكنات البريطانية ايضا فقتلوا وجرحوا بضعة اشخاص . ونجحت فصيلة من الانجليز في الاستيلاء على قسم من الثكنات وضرب طوق حول مستودع الذخائر . وفي الوقت نفسه تمردت فصيلة الشرطة المسلحة للجنوب العربي التي كانت تقوم بحراسة عاصمة اتحاد الجنوب العربي - مدينة الاتحاد . وجرى تكسير النوافذ وخلع الابواب في المباني الحكومية ، واقتلاع اعلام بريطانيا واتحاد الجنوب العربي . على اثر هذه الاحداث اضطر الوزراء الاتحاديون ، وقد تملكتهم الخوف ، الى الاقدام على تنازلات . فاعاد وزير الدفاع الحقوق للضباط المنقوم عليهم . وعمليات الاقناع التي قام بها هؤلاء الضباط ، بعد ان وقفوا الى جانب السلطات ، هي التي ساعدت وحدها في اعادة فصيلة الجيش المتمردة التي كانت ترابط في مكان غير بعيد عن عدن وتزحف نحو الجنوب (٢٦١ ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠) .

بعد ذلك انتقلت الاضطرابات الى كريتر فشملت ثكنات الشرطة المسلحة في عدن . ونجحت الجبهة القومية في الاستفادة من تنامي

المشاعر المعادية للانجليز . واشتبك الوطنيون في معركة تبادل اطلاق النيران مع القوات البريطانية في المدينة . وهاجموا سجن المدينة وحرروا بضع مئات من المعتقلين . وعندما اقتربت دورية بريطانية في ثلاث سيارات من ثكنات البوليس اطلقت عليها النار بصورة مفاجئة . ولم يبق حيا من ركاب السيارات سوى جندي بريطاني واحد . وفي هذا اليوم جرت حوادث مماثلة في جميع انحاء كريتر . ونتيجة للعمليات المنظمة التي قام بها فدائيو الجبهة القومية اضطر المستعمرون لاختلاء كريتر ، وأغلق المدخلان المؤديان اليها . وفي يوم ٢٠ حزيران (يونيو) وحده خسرت القوات البريطانية ٢٢ قتيلًا واصيب ٢١ فردا منها بجروح . ولم يتوقف الكفاح في احياء اخرى ايضا من عدن : فقد انبأت جريدة الوطنيين «التحرير» في ٢٢ حزيران عن عمليات قامت بها مجموعات «حرس الفتوة» في منطقة مرفأ عدن .

لم تتكلم بالنجاح محاولات الانجليز العودة الى كريتر . فقد كانت تخشى اتخاذ اجراءات قد تسبب اصابات كبيرة بين السكان المدنيين ، مما كان من شأنه ان يؤدي الى عواقب خطيرة . وفي كريتر اقيمت عمليا سلطة الجبهة القومية . وفي كل مكان رفعت اعلام الجبهة القومية . واحرقت مباني مجلس عدن التشريعي وبنك الشرق الاوسط البريطاني وعدة مخازن .

اثار استيلاء الجبهة القومية على كريتر اصداء واسعة لا في البلد فحسب بل وخارج حدوده ايضا . ويصعب على المرء تقدير الاهمية المعنوية والسياسية لهذا الانتصار حق قدرها . فلقد دلل على الانهيار المحتوم للاستعمار البريطاني في جنوب اليمن ، وعلى ان الحكومة الاتحادية لا تملك على الاطلاق اى نفوذ كان في البلاد . وبينت عملية الاستيلاء على كريتر امام الجبهة القومية اماما ماهرا باساليب خوض حرب الشوارع . وامثال هذه العمليات كانت واردة سابقا في خطط قيادة الجبهة القومية : لنتذكر محاولات الاستيلاء على الشيخ عثمان في شهر نيسان (ابريل) عندما بقى الفدائيون طوال ١٥ يوما في كريتر . ولم يتمكن الانجليز من العودة الى هذا الحي من المدينة في ٤ تموز (يوليو) الا بمساعدة القوات التي جرى انزالها على جبل معاشق (مرشق) الذي تنحدر منه الى كريتر انسب طريق . وقام الانجليز بحملة ارهابية ضد سكان كريتر المدنيين ، غير

انه لم يتسن لهم العثور على الفدائيين . واثارت اعمال التفتيش والضرب والاستهزاء استياء عاما . وجاء في احدى العرائض المرفوعة الى المندوب السامي ان الجنود الانجليز انتزعوا من الاهالي النقود واشياء ثمينة اخرى اثناء التفتيش (٣٢٨ ، تاريخ ٢٤-٧-١٩٦٧) . وفي الوقت نفسه لم تستطع السلطات الاستعمارية معاقبة افراد الجيش والبوليس مثيري الحوادث . ويستفاد من اقوال تريفليان ان السلطات كانت تدرك ان المسؤولية الكبرى عن الاحداث في كريتر تقع على شرطة عدن المسلحة ، ولم يكن باستطاعها اتخاذ اجراءات تنكيلية بحقها ، ولا حتى ابراز المحرضين (٢٦١ ، ص ٢٣٣-٢٣٤) .

وعن حوادث حزيران (يونيو) ١٩٦٧ يقول المندوب السامي البريطاني السابق تريفاسكس : «لقد كان ذلك هزيمة ساحقة بالنسبة للبريطانيين ، واكثر سحقا بالنسبة للحكومة الاتحادية التي ، كما يعتقد اكثرية العرب ، قامت بكل خيانة وغدر باستدعاء حلفاء اسرائيل الى مقاتلة اخوانها العرب . ذلك كان آخر مسمار يثق في النعش الاتحادي» (٢٦٠ ، ص ٢٤٨) .

ابان احداث حزيران ادركت حكومة بريطانيا ان الجيش والبوليس لن يحميا الحكومة الاتحادية بل وقد يقفان الى جانب الثورة (٧) . عندئذ تخلت عن قرارها السابق بالانسحاب من الشطر وترك حكومة فيه تتألف من العناصر التقليدية (٢٢٥ ، ص ٤٨٧) . وطرحت مقترحات جديدة : قرار بتعيين «رئيس وزراء مسؤول» وحظر الجمع بين منصب الحاكم المحلي وبين المناصب الوزارية بالنسبة للحكام المحليين .

وفي تموز (يوليو) واصلت السلطات الاستعمارية محاولات تشكيل «حكومة عريضة» بمساعدة حسين البيومي . غير انه بات واضحا عند اواسط الشهر ان اقامة اي تعاون من جانب البيومي مع جبهة التحرير او مع الجبهة القومية لن تؤتي ثمارها . وعندما قدم البيومي ، مع ذلك ، الى المجلس الاعلى لاتحاد الجنوب العربي سبعة ترشيحات لمناصب وزراء في الحكومة الموقته ، التي تسنى له جمعها ، لم يكتف المجلس الاعلى برفض هذه الترشيحات بل واعفى البيومي من صلاحيات رئيس الوزراء . وهكذا فشلت محاولة اخرى من جانب الانجليز لتدعيم الحكومة الاتحادية .

كانت اسباب الفشل ، بلا شك ، التناقضات القديمة بين السياسة العدنيين وحكام الامارات . اضافة الى ان الحكام الاتحاديين كانوا يتخوفون من ان يجلب البيومي الى الحكم اشخاصا لا يروقون لهم ويحرمهم من السلطة في آخر الامر .

ولم يكن بوسع القوى الوطنية الاقدام على التعاون مع قائد لاتحاد عميل ، مع شخص معروف بولائه للانجليز : ففي بداية حزيران (يونيو) فضحت الجبهة القومية خطة المستعمرين القاضية بتشكيل «حكومة عريضة» بمساعدة البيومي .

لقد رفض المجلس الاعلى للاتحاد خطة البيومي واعفاء من صلاحياته في غياب تريفلين - واضع هذه الخطة - الذي كان آنذاك موجودا في منظمة الامم المتحدة . فقد كان يحاول اقناع بعثة الامم المتحدة بان الحكومة الاتحادية مستعدة للتعاون مع القوى الوطنية ، لذا فمن الضروري لهذه البعثة اجراء اتصالات من جديد مع ممثلي هذه القوى . وبعد ان علم تريفلين ، لدى عودته ، عن اقالة البيومي راح يحاول الايحاء للوزراء الاتحاديين بانهم ليس بإمكانهم وحدهم ان يحكموا جنوب اليمن . وحدد تريفلين للبعثة ستة تنظيمات سياسية يمكن ان يشترك ممثلوها ، في رايه ، في الحكومة المستقلة القادمة ، وهي : الحكام الاتحاديون ، وجبهة التحرير ، والجبهة القومية ، ورابطة ابناء الجنوب العربي ، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية ، والمؤتمر العمالي بعدن (بما فيه النقابات الموزعة بين جبهة التحرير والجبهة القومية على السواء) (٢٢٥) ، ص ٤٨٩-٤٩٠) .

بعد احداث حزيران (يونيو) ازداد تعقد الوضع بالنسبة للمستعمرين : فقد نشطت الجبهة القومية عملياتها الفدائية في عدن ، كما كانت تثير قلقا شديدا لديهم الاضرابات السياسية الجماهيرية المتواصلة .

وشرع وطنيو الجبهة القومية ، وقد الهمهم النجاح والتأييد الشعبي العام لكفاحهم ، بتحقيق خطة الاستيلاء على السلطة في المناطق .

ونتيجة للعمليات المسلحة المنظمة تنظيما دقيقا احرزت الجبهة القومية نجاحات هامة . ففي ٢٢ حزيران (يونيو) اعتقل امير الضالع الشغفل ، وتمكنت فصائل الانصار بقيادة علي عنتر من الاستيلاء

على هذه الامارة . وفي ٢٥ منه سقطت الشعب وتم اعتقال شيخها
وافراد اسرته (٢٧٥) ، العدد الاول ، تاريخ ١٨-١٠-١٩٦٧) .

بقيت القوات البريطانية في المحميات الغربية حتى ٣٠ حزيران
(يونيو) فقط . وابتداء من آخر الشهر بدأ انسحاب القوات من هذه
المناطق ، وكذلك من المنطقة الوسطى لليمن الجنوبية ، وانتهى
في شهر آب (اغسطس) . وبهذا سلم المستعمرون مهمة حماية
سلطة الحكام الاتحاديين الى جيش وبوليس الجنوب العربي اللذين
لم يعد بإمكان الحكام الاتحاديين الاعتماد والاتكال عليهما . والوضع
في المناطق الشرقية ايضا لم يكن يثير الحماس في نفوس الانجليز .
واذ كانوا لا يثقون بجيش البادية الذي يمولونه فقد فكروا بحل
هذا الجيش ، الا انهم لم يصمموا الاقدام على ذلك .

ان الاستيلاء على الشيخ عثمان في شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ،
واخذ كريتر ، والعمليات التي تلت ذلك في الضالع والشعب تبين
ان هذه الاعمال كانت نتيجة لتكتيك جديد اتبعته الجهة القومية
حسم في الاساس مآل المعركة لصالحها . وكان هذا التكتيك يقضى
بالتحريض التدريجي للبلاد عن طريق الاستيلاء على السلطة في اجزاء
مختلفة منها .

كما لم تستطع عرقلة الاستيلاء على الضالع والشعب القوات
البريطانية التي لم تكن حثذاك قد غادرت المناطق الداخلية . ومن
ثم ، وحتى ١٢ آب (اغسطس) حصرا لم يستول الوطنيون على منطقة
واحدة . وفي رأى احمد عطيه مصرى ان ذلك يتفسر ، من جهة ، بان
الانجليز لدى استعدادهم كريتر شنوا حملة ارهاب قاسية واتخذوا
اجراءات وقائية لتأمين سلامة انسحاب قواتهم من المناطق الداخلية
الى عدن ، وهو يرى ، من جهة اخرى ، ان الوطنيين بعد انسحاب
الانجليز لم يجعلوا الاحداث ، وذلك بغية التحضير بصورة افضل
لعمليات الاستيلاء على المناطق . بالاضافة الى ان موقف جيش
الجنوب العربي لم يكن واضحا تماما ، وكان لا يزال باستطاعة
السلطين ابداء مقاومة ، وما زالت محاولات البيومي تشكيل حكومة
تمثل خطرا لحد ما (٢٢٥ ، ص ٤٩٢) . وفي الشهر نفسه اقتنع
الانجليز نهائيا بان تقديم دعم للسلطين امر لا فائدة منه ، وادرك
السلطين والامراء انفسهم ان ايامهم تعد على الاصابع ؛ والكثيرون
منهم فروا الى الخارج .

تحرير الجبهة القومية للمناطق الداخلية في اليمن الجنوبية

في شهر آب (اغسطس) ١٩٦٧ استأنفت الجبهة القومية بقوة جديدة عمليات تحرير المناطق الداخلية . ان الانتصارات الحاسمة الاولى للجبهة القومية في الجبهات الداخلية لم تمارس فقط تأثيرا معنويا شديدا على شعب اليمن الجنوبية بل ووفرت امكانية تحويل الضالع الى قاعدة لشن الهجمات على المناطق المجاورة لها .

ففى آب (اغسطس) تم تحرير المفلى ، ولحج ، ودثينة ، والعوادل ، وزنجبار (ابن) ، ويافع السفلى (جعار) . وبالاستيلاء على ابن وجعار فصلت الجبهة القومية عدن عن مناطق هامة كالعوالق وبيحان والواحدى .

لجأت السلطات الاستعمارية الى مناورات جديدة لاجل انقاذ مواقعها في الجنوب العربى . فقد نجح تريفلان في استئناف عمل بعثة منظمة الامم المتحدة التى فصلت في هذه المرة العمل في جنيف . ووصلت الى هناك في ١٠ آب ومكثت فيها حتى اول ايلول (سبتمبر) . واحتجاجا على مقابلة البعثة لحكام الامارات دعت الجبهة القومية سكان البلاد الى الاضراب العام . وكان تجاهل البعثة للجبهة القومية يعنى فشل عملها وانهايار خطط المستعمرين البريطانيين لتضليل الراى العام العالمى . ورفضت جبهة التحرير ايضا مقابلة البعثة بسبب اتصالات هذه بالحكام الاتحاديين . واتخذت موقفا مماثلا للجبهة الشعبية الديمقراطية في حضرموت .

في اثناء ذلك واصلت الجبهة القومية تحرير البلاد تدريجيا . وحتى شهر ايلول (سبتمبر) تم تحرير ١٢ منطقة من اصل ١٧ . وقامت الجبهة القومية بعمل واسع وسط القبائل والفلاحين ، وكانت خلاياها تعمل بنشاط في الجيش والبوليس . واستنادا الى التأييد الشعبى العام احرز جيش التحرير انتصارات هامة متحملا خسائر غير كبيرة نسبيا . وقد ساعد في الاستيلاء على السلطة في سلطنة القعيطى بحضرموت انتقال جيش البادية الى جانب الجبهة القومية ، الذى كان يجرى في اوساطه عمل سياسى ناشط .

كما لعب دورا هاما في انجذاب الجماهير الشعبية الى جانب الجبهة القومية انه كان لدى هذه الجبهة توجه دقيق ضد الاقطاع .

ويقول الرفيق على ناصر محمد «وكانت الثورة قد فتحت الطريق امام المواطنين للتخلص من الاضطهاد المزدوج الذي عانوا منه طويلا» (٢٨٣ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤) .

بعد الاستيلاء على السلطة في المناطق كانت الجبهة القومية تنشئ في الاماكن لجانا شعبية مدنية وعسكرية مهمتها الرئيسية الحفاظ على الامن وادارة شؤون المنطقة . وفي حضرموت (مدينة المكلا) جرى تشكيل اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية . وبناء على امر صادر عن هذه اللجنة صودرت جميع ممتلكات سلطان القيعطي ووارثيه وسلمت الى السلطة الشعبية ، واستؤنف دفع العالوات السنوية على رواتب المستخدمين ، اما قصر السلطان فقد اطلق عليه اسم «قصر ١٤ اكتوبر» واصبح متحفا وطنيا (٣٠٠ ، العدد ٣٢ ، تاريخ ٢٧-١٠-١٩٦٧) . كما اتخذت تدابير تقديمية اخرى ايضا : تشكيل جيش جديد برئاسة قائد جديد ، واعادة تنظيم جهاز الادارة (٢٧٥ ، العدد ٨ ، تاريخ ٢٤-١٠-١٩٦٧) .

وبمناسبة استيلاء الجبهة القومية على السلطة في حضرموت اصدر قحطان الشعبي بيانا اعلن فيه انه جرى في سلطنة القيعطي السابقة ، بالاضافة الى اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية ، تشكيل لجان ادارة المديریات الست التي كانت تتألف منها ، ولجان للتوجيه السياسي والارشاد ، ولجان للحرس الشعبي (٣٠٠ ، العدد ٢٧ ، تاريخ ٢٣-٩-١٩٦٧) . وتبين وثائق تلك الحقبة ان الحرس الشعبي لعب دورا هاما ، عند خريف عام ١٩٦٧ ، في حفظ الامن في المناطق المحررة .

في تلك الفترة اكتسبت الجبهة القومية الى جانبها نهائيا المنظمات الاجتماعية التي كان لها فيها تفوق حاسم . فقد ارب مؤتمر المؤتمر العمالي ، الذي عقد من ٩ الى ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، عن تأييده التام للجبهة القومية وانتخبت مكتبا تنفيذيا جديدا كان معظمه اعضاء في الجبهة القومية . وفي اواخر تشرين الاول (اكتوبر) اذيع بيان من المكتب التنفيذي للمؤتمر العمالي عن انسحاب نقابات جنوب اليمن من «المؤتمر الامبريالي» في بروكسل ، مما عني قطع صلة نقابات اليمن الجنوبية نهائيا بالحركة التريدينونية .

وقد كتب الرفيق على ناصر محمد في مقالة «ميزات الحرب

الوطنية في الارياض ابان الكفاح المسلح» يقول ان الجبهة القومية كانت تخطط لعمليات اقامة السلطة في المناطق الداخلية ساعية الى تحاشي الوقوع في خسائر كبيرة : عن طريق الاستيلاء على احدى المناطق ، وتطويق اخرى ، وبسط الاشراف على المواصلات ، وتطويق عدن بمناطق محررة . وبدون حدوث معركة عمليا تم الاستيلاء على المناطق التي فر حكامها مع عائلاتهم الى العربية السعودية . وفي عدد من الحالات ابدى الحكام الاتحاديون مقاومة عنيدة . ففي منطقة ابين وجعار وقعت معارك دموية بين قوات جيش التحرير والحرس الشعبي وبين قوات السلاطين الذين استسلموا للوطنيين بعد ان تكبدوا خسائر فادحة . وينوه على ناصر محمد بالمغزى الخاص لتحرير بيحان والواحدى في اول ايلول (سبتمبر) اللتين كانت لهما اهمية استراتيجية كبيرة : «كانت بيحان بمثابة المركز الرئيسى للاستعمار البريطانى وعملائه الى جانب الملكيين وعملاء السعودية للتآمر على ثورة ٢٦ سبتمبر ، باعتبار حدودها مفتوحة عبر الصحراء مع السعودية ومع بعض مناطق الشمال التي ظلت هدف ضرب الملكيين لمنطقتى حريب ومأرب» (٢٨٣ ، العدد ٢٠٠٣ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤) .

وحتى الرابع من ايلول (سبتمبر) كانت توجد تحت اشراف الجبهة القومية : الفضلى ، ويافع ، ودثينة ، والعوادل ، ولحج ، والحواشب ، والضالع ، والحلة والشعيب . وعند ٩ ايلول اصبحت الجبهة القومية تشرف على ثلاثة ارباع اراضى البلاد (٢٧٩ ، تاريخ ١١-٩-١٩٦٧) .

في العدد الاول من جريدة الجبهة القومية «الثورى» ، التى بدأت بالصدور اعتبارا من ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، اذيعت نشرة عن تحرير المناطق الداخلية :

المناطق	تاريخ الاستيلاء على السلطة	النتائج
المفلحى	٨/١٢	اعتقل الشيخ
لحج	٨/١٣	هروب الاسرة الحاكمة
دثينة	٨/١٣	هروب الشيخ
العوادل	٨/٢٧	هروب الاسرة الحاكمة

هروب الاسرة الحاكمة	٨/٢٨	زنجبار
اعتقل السلطان والشيخ	٨/٢٨	يافع السفلى
وافراد الاسرة العميلة	٩/٢	يافع العليا
اعتقل جميع المشايخ	٩/٢	مشيخة العقربى
اعتقل الشيخ وافراد عائلته	٩/٩	العوالق السفلى
قتل النائب واعتقل آخرون	٩/١٦	القعيضى
طرد السلطان	٩/١٨	بيحان
هروب الشريف وابنه الى السعودية		
طرد الملكيين	٩/١٩	حريب (في الشمال)
طرد السلطان واعوانه	١٠/٢	الكثيرى
اعتقل السلطان واعوانه	١٠/١٤	المهرة

وبقيت مدن العوالق المعقل الاخير للرجعية الاقطاعية في الجنوب العربى . وفى ٢٧ تشرين الثانى تم الاستيلاء على مدينة الصعيد عاصمة مشيخة العوالق العليا ، وفى ٢٩ منه على مدينة نصاب عاصمة سلطنة العوالق العليا ، وفى يوم ٣٠ تشرين الثانى ، يوم اعلان الاستقلال ، قام فصيل من الجبهة القومية ، بعد انزاله فى جزيرة سقطرة ، بالاستيلاء على آخر جزء غير محرر من اليمن الجنوبية .

لقد لعب تحرير الجبهة القومية للمناطق الداخلية دورا حاسما فى اكتسابها تأييد مجمل سكان اليمن الجنوبية ، وعزز مواقعها حيال المستعمرين وجيش الجنوب العربى ، وحيال جبهة التحرير ايضا التى ادت الاصطدامات معها عام ١٩٦٧ الى اقتتال اهلى .

الانتصار على جبهة التحرير

لم يكن العداء بين الجبهة القومية وجبهة التحرير امرا غير متوقع او عرضيا ، بل كان ينبع من كل التجربة الماضية لهذين التنظيمين . وتحول هذا العداء الى اقتتال اهلى عام ١٩٦٧ يعود سواء الى اسباب ذاتية - سلوك زعماء جبهة التحرير والتنظيم الشعبى - ام الى كون

جبهة التحرير اخذت تخطى المواقع في البلاد بصورة متزايدة للجبهة القومية حارمة نفسها بذلك من فرص الوصول الى السلطة .
الاحداث الاخيرة التي ساهمت في تسعير العداء كانت الانفجار في دار عبد القوي مكاوي ، الذي حاول اعداء الجبهة القومية بكل عناد تصويره على انه من صنع ايدي هذه الجبهة ، ومحاولات جبهة التحرير تشكيل حكومة في المنفى بدون استشارة الجبهة القومية ، والاصطدامات بين انصار الجبهتين اثناء زيارة بعثة الامم المتحدة . كما ساهمت في بدء الاقتتال الاهلي الاستفزازات الكثيرة العدد من جانب اعداء حركة التحرر الوطني . واخيرا ، فان احداث حزيران (يونيو) ، التي بينت ان حسم مصير البلد سوف تقوم به على الارجح الجبهة القومية ، كانت العامل الاخير الذي دفع قيادة جبهة التحرير الى اقتراح اعمال طائشة .

لقد اثار نجاح الجبهة القومية في حزيران الهلع في نفوس زعماء جبهة التحرير المتغطرسين الذين كانوا يبذلون الجهد للحيلولة دون تعزيز مواقع تلك الجبهة . وبينما كان مناضلو الجبهة القومية يمسون بكرتر اغتال اعضاء جبهة التحرير عبد النبي مدرم أحد قادة الفدائيين وحاولوا تصفية آخرين . على اثر اغتيال مدرم اعتقلت الجبهة القومية اربعة من اعضاء جبهة التحرير متهمة اياهم بعملية الاغتيال .

وفي تموز (يوليو) بدأ في دار سعد بضاحية عدن اول اقتتال اهلي بين الجبهة القومية وجبهة التحرير ، وذلك بسبب هجوم مفاجئ قامت به قوات جبهة التحرير على مواقع الجبهة القومية التي كانت قد سيطرت على المراكز الحكومية فيها واعلنت سقوطها بيدها (١٥١) ، ص ٢٥٧) . في الاشتباكات الاولى مع الجبهة القومية منيت جبهة التحرير بالهزيمة . وقد ثبت عزيمتها مصرح احد القادة العسكريين العضو السابق في الجبهة القومية عبد الله المجلي اثناء حادثة سيارة في صنعاء .

كما تواصلت الاشتباكات اثناء استيلاء الجبهة القومية على المناطق الداخلية ايضا ، الامر الذي كان يثير تخوفات خاصة لدى زعماء جبهة التحرير . وبينما كان فيصل عبد اللطيف ومحمد احمد البيشي عاندين اثر تحرير المسييم احتجزهما فريق من جبهة التحرير ، مما دفع قيادة الجبهة القومية الى توجيه انذار الى جبهة

التحرير مطالبة باطلاق سراحهما على الفور (٣٠٠ ، تاريخ ٢٦-٨-١٩٦٧ ؛ ٢٢٥ ، ص ٥٠٦) .

وفي الوقت نفسه لم تتخلّ الجبهة القومية وجبهة التحرير عن فكرة الوحدة الوطنية التي كانت كل جبهة تفهمها على طريقتهما . وقد طرحت مسألة الوحدة الوطنية غير مرة في بحر عام ١٩٦٧ . غير ان المفاوضات التي جرت في ايار (مايو) من نفس العام بين الجبهتين انتهت بدون نتيجة . وحتى استيلاء الجبهة القومية على كريت كان قادة جبهة التحرير يطرحون مطلب الاعتراف بها ممثلا وحيدا لشعب اليمن الجنوبية ، وبالتالي ، طرفا ذا صلاحية في المفاوضات مع انجلترا . الا ان زعماء جبهة التحرير ، بعد ان اقتنعوا اثر احداث حزيران (يونيو) بان تناسب القوى كان يتغير لصالح الجبهة القومية ، اخذوا يظهرون الرغبة في استئناف المفاوضات مع الجبهة القومية .

بعد احراز نجاح حاسم في تحرير المناطق الداخلية عقدت الجبهة القومية في ٢ ايلول (سبتمبر) مؤتمرا صحفيا في زنجبار اعلن فيه ممثلون عنها ان الجبهة القومية ، اذ حررت معظم المناطق وتزعم تحرير بقية المناطق ، هي الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب الجنوب ، وانه لا توجد اطراف اخرى تدعى تمثيل الحركة الوطنية لان الشعب «منح ثقته كاملة للجبهة القومية» ، ولذا فان على بريطانيا ان تتفاوض مع الجبهة القومية وحدها وتسلمها السلطة (٣٠٠ ، العدد ٢٥ ، تاريخ ٩-٩-١٩٦٧) . كما اعلنت الجبهة القومية عن موافقتها على ان تقبل في صفوفها اعضاء جبهة التحرير الذين يعارضون عودة السلاطين وسائر الحكام .

وجرت في القاهرة ، بناء على وساطة جامعة الدول العربية ، محاولات وضع صيغة للوحدة الوطنية لاجل اجراء مفاوضات مع بريطانيا حول منح الاستقلال . غير ان مقاتلي جبهة التحرير اثاروا اصطداما من جديد بان القوا من سيارة قنبلة يدوية على فريق من القادة العسكريين للجبهة القومية في الشيخ عثمان . واندلعت الجولة الثانية من الاقتتال الاهلي وشملت المناطق المحيطة بعدن ولحج . وفي ظرف ثلاثة ايام من العمليات العسكرية اثبتت الجبهة القومية تفوقها على جبهة التحرير .

وعندما شعر زعماء جبهة التحرير بانهم اخذوا يفقدون سندهم

نهائيا راحوا ينقلون من الجمهورية العربية اليمنية الى الجنوب فصائل من الجيش الذى انشأوه فى الشمال ، إشتبكت مع التشكيلات المسلحة للجبهة القومية فى الضالع والعوائل وغيرها . وقد اضطرت الجبهة القومية عدة مرات لتوجيه برقيات الى جمال عبد الناصر بهذا الخصوص . الا ان زعماء جبهة التحرير لم يوافقوا على شروط الجبهة القومية غير راغبين فى التخلي عن تصوراتهم بصدد النظام القادم للبلاد . فابان مقابلتهم لبعثة الامم المتحدة استمروا فى الاصرار على موقفهم (٢٢٥ ، ص ٥١٣) .

وكان لا يروق للجبهة القومية بشكل خاص بعض قادة التنظيم الشعبى للقوى الثورية المتحدرين من القبائل وذوى الامزجة الحربية الزائدة عن اللزوم والذين لا يطبقون تفوق احد عليهم . وقد عملوا بشتى السبل على اثارة العداء بين قيادة الجبهة القومية وجمال عبد الناصر .

لم تكن الجبهة القومية تريد التخاصم مع القاهرة ، وكانت تسعى جهدا لعدم السماح بتفاقم العلاقات معها . وسمح المصريون ، الذين اخذوا يوما بعد يوم يقتنعون اكثر فاكثر بالقوة المتعاظمة للجبهة القومية ، سمحوا لقحطان الشعبى واعضاء آخرين فى القيادة الخارجية بمغادرة القاهرة معتبرين ذلك اهون الشرين بالمقارنة مع الراديكاليين الشبان من القادة «الداخلين» .

وعلى الرغم من الاقتتال الجديد تواصلت محاولات بلوغ الوحدة . وادان الشعب الاقتتال الاهلى بين جبهة التحرير والجبهة القومية ؛ بالاضافة الى ان الجمهورية العربية المتحدة والجامعة العربية قامتات بخطوات لاجل اجراء مصالحة ، وكان يرغب فى ذلك ايضا جيش الجنوب (٢٢٥ ، ص ٥١٣) الذى واصلت قيادته بذل المساعى بغية ايقاف الاقتتال الذى نشب بين الجبهتين فى ايلول (سبتمبر) . ونتيجة للمفاوضات التى جرت فى ١١-١٣ ايلول تم التوصل الى اتفاق يقضى بايقاف الاقتتال فى الشيخ عثمان ، والامتناع عن استخدام القوة فى المستقبل والاعتيالات واعمال الاستفزاز الاخرى ، وعودة الحياة الطبيعية فى الشيخ عثمان والمنصورة واحدى الضواحي وتسمى القاهرة ، واطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الجبهتين ، وتشكيل لجنة مصالحة من ممثلى الجيش وكذلك لجنة متابعة للاشراف على تنفيذ هذه القرارات (٨) (٢٢٥ ، ص ٥١٤) .

وتحت ضغط العربية السعودية شكلت الجامعة العربية في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ لجنة خاصة مؤلفة من خمسة اعضاء «مهمتها درس الوسائل لتحقيق الوحدة الوطنية في اليمن الجنوبي» (٢٣٥ ، ص ٥٨٨) . ووافقت جبهة التحرير على الاشتراك في محادثات اللجنة الخاصة ، اما الجبهة القومية فقد رفضت ذلك لانه دعى الى المحادثات السلاطين وممثلو الاحزاب العميلة . وجاء في البرقية التي وجهتها قيادة الجبهة القومية الى الامين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة : «الجبهة القومية هي القوة الرئيسية في الجنوب وان تجرى مفاوضات بينها وبين جبهة التحرير في اى منطقة من مناطق الجنوب المحررة وبحضور ممثل من الجامعة العربية اذا رغبتم في الوصول الى الوحدة والائتلاف الوطنى بينهما لمواجهة العدو ومتطلبات المرحلة المصرية الحالية» (٢٧٢ ، العدد ٥١ ، ١٧ سبتمبر ١٩٦٧) . ان هذه البرقية تشهد سواء على موقف الجبهة القومية القاطع ضد التعاون مع السلاطين والبرجوازيين المتعاونين مع الاستعمار ام على سعيها للقيام بمحاولة اخرى لتذليل النزاع مع جبهة التحرير . وفى وقت لاحق وافقت الجبهة القومية على اجراء لقاء كهذا فى احدى الدول العربية .

ووقع ممثلو الجبهتين فى القاهرة بيانا مشتركا اعلن فيه الطرفان موافقتهم على وقف اطلاق النار صباح ٢٧ ايلول (سبتمبر) ، واطلاق سراح المعتقلين من الجبهتين ، واجراء محادثات جديدة فى القاهرة حول الوحدة الوطنية ، وتشكيل حكومة مؤقتة تتسلم السلطة من بريطانيا ، واعداد برنامج عمل للفترة الانتقالية ، واعداد دستور مؤقت لهذه الفترة (٢٣٥ ، ص ٥٩٠ - ٥٩١ ؛ ٢٢٥ ، ص ٥١٤ - ٥١٥) .

وبدأت هذه المباحثات فى ١ تشرين الاول (اكتوبر) . كان يترأس وفد الجبهة القومية قحطان الشعبى (كان قد اصبح آنذاك رئيسا للجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية) ، وفد جبهة التحرير عبد القوى مكاوى . وكان وفد الجبهة القومية يضم كذلك عضو اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية عبد الفتاح اسماعيل وعضوى القيادة العامة للجبهة القومية فيصل عبد اللطيف ومحمد احمد البيشى (٩) (٧١) . غير ان المباحثات التى دامت اسبوعين انتهت بدون نتيجة بسبب الخلافات المبدئية .

في اثناء ذلك استولت الجبهة القومية على حضرموت وحاصرت ولايتي العوالق والواحدى اللتين اعلن حاكمهما عن تأييدهما لجبهة التحرير ، غير ان الجبهة القومية كانت تعد العدة للاستيلاء على السلطة فيهما معتبرة اياهما المعقل الاخير للاقطاع في الجنوب العربي .

في هذا الوضع المتوتر ، عندما بات واضحا ان الجبهة القومية ستحرر عما قريب جنوب اليمن كله ، اصدر فريق من ضباط الجيش ، من انصار جبهة التحرير بيانا في ٢٠ من تشرين الاول (اكتوبر) اتهموا فيه السلطات البريطانية وقيادة الجيش بتأييد الجبهة القومية بهدف خنق جبهة التحرير . وقد اثار هذا الحدث تفاقم الصراع في الجيش .

وثناء المباحثات في القاهرة اذاعت الحكومة البريطانية نبا يقول بانها سوف تصدر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بيانا هاما للغاية بصدد الجنوب العربي . وجوبا على ذلك قرر قادة التنظيمين ان يعلنوا في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) انهم توصلوا الى اتفاق اولى ولكنهم لم يعطوا اى توضيح بشأن محتواه (٢٣٥ ، ٥٩١) .

وفي ٢ تشرين الثاني اعلن وزير خارجية بريطانية في مجلس العموم قرار الحكومة بمنح الاستقلال لليمن الجنوبية قبل الموعد المقرر ، اى في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) . لقد كان مرد ذلك الى الازمة المالية الحادة التى تعانيتها انجلترا ، والتى كان من نتيجتها تخفيض سعر الجنيه الاسترلينى للمرة الثانية ، والى المصاعب التى كانت تعانيتها البلاد بسبب العقوبات الاقتصادية التى فرضتها عليها الدول العربية اثر عدوان اسرائيل في حزيران (يونيو) ، وهبوط سمعة الانجليز في الشرق الاوسط . وكان البيان مفاجأة تامة بالنسبة للحركة الوطنية في جنوب اليمن .

في مساء ذلك اليوم اندلعت في عدن وضواحيها اشتباكات عنيفة بين فصائل جبهة التحرير والجبهة القومية . واتهم قادة الجبهة القومية جبهة التحرير بانتهاك اتفاق وقف اطلاق النار ، وطلبوا من وفد الجبهة القومية قطع المحادثات ومغادرة القاهرة . والجيش ايضا اعتبر جبهة التحرير البادئة بالاشتباك . لقد كان سبب اندلاع الاقتتال الاهل الجديد ، الثالث من حيث العدد ، ان مجموعة من مقاتلى جبهة التحرير هاجمت خمسة اعضاء شبان من الجبهة القومية عند

مدخل مقر قيادة الجبهة القومية في الشيخ عثمان . واغلب الظن ان جبهة التحرير ، بعد ان فقدت المناطق الداخلية ، اخذت تراهن على عدن عازمة على التعويض عن الهزيمة في المناطق الداخلية بالاستيلاء على السلطة في المستعمرة .

الاشتباك الجديد استمر خمسة ايام . وفي غضون هذه الفترة استولت الجبهة القومية على جميع ضواحي عدن - الشيخ عثمان ، دار سعد ، القاهرة - وعند اليوم الخامس طوقت من جميع الجوانب معقل جبهة التحرير الاخير : المنصورة .

عند هذا الزمن كان الصراع الداخلي قد بلغ اقصاه في الجيش والبوليس الجنوبيين العربيين . فقد كان صغار الضباط والجنود ، المؤيدون للجبهة القومية ، يزودونها بالسلاح والذخائر ، ويشتركون في بعض العمليات القتالية للجبهة القومية ، ويضغطون على الضباط الكبار لكي يتخلوا عن موقفهم الحيادي ويعلنوا تأييدهم للجبهة القومية . ولعب دورا حاسما في تغيير موقف قيادة الجيش انها اقتنعت ، عند نهاية خمسة ايام من الاقتتال بين جبهة التحرير والجبهة القومية ، بان الجبهة القومية سيطرت نهائيا على الوضع ؛ فحتى هذا الحين كانت فصائل جيش التحرير والحرس الشعبي قد اقامت اشرافها التام على لحج التي كانت تربط فصائل جبهة التحرير في عدن بتعز . وفي اليوم الاخير من الاقتتال الاهلي ، في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، انتقل الجيش الى جانب الجبهة القومية . فدخلت فرقته المنصورة ، ومنها طردت فصائل جبهة التحرير بعد معركة دامت ١٥ دقيقة . وفي مساء ذلك اليوم اصدر قواد الجيش والبوليس بيانا بالاعتراف بالجبهة القومية وتأييدها . واجريت تعديلات في قيادة الجيش : فقد اصبح قائدا للجيش العقيد حسين عثمان عشان الذي كان يتعاون مع الجبهة القومية .

لقد عنى انتقال الجيش الى جانب الجبهة القومية الانهيار النهائي لجبهة التحرير وفصائل التنظيم الشعبي للقوى الثورية (في الحقيقة ان فصيلتين من التنظيم الشعبي انتقلتا حتى هذا الحين الى جانب الجبهة القومية) . كانت فصائل التنظيم الشعبي انشط المحاربين ضد الجبهة القومية . فعند بداية الاحداث قامت بمحاولة يائسة لبسط سيطرتها على المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية الواقعة بين لحج والشيخ عثمان . وعندما انتقل جيش الجنوب العربي الى جانب

الجبهة القومية اتهمت قيادته قيادة جبهة التحرير بانها غير قادرة على ضبط الامور في التنظيمات التابعة لها . ورفض قادة التنظيم الشعبى الاستجابة الى طلب الجيش بترك المناطق التى يسيطر عليها ، وهنا دخلت فرق الجيش المنصورة وحسمت المعركة نهائيا لصالح الجبهة القومية (٢٢٥ ، ص ٥٠٧) .

يستفاد من التقييمات الانجليزية انه اثناء الاشتباكات بين جبهة التحرير والجبهة القومية في تشرين الثانى (نوفمبر) وخلال ثلاثة ايام فقط قتل ١٠٠ شخص وجرح حوالى ٣٠٠ . وجيش الجنوب العربى ، الذى اصبح يطلق على نفسه بعد انتقاله الى جانب الجبهة القومية تسمية «القوات العربية المسلحة للجنوب اليمنى المحتل» وبهذا قطع صلته باتحاد الجنوب العربى ، خسر ٦ قتلى و١٠ جرحى (٢٥٥ ، ص ٢٤٩) . وعلى الرغم من ان الانجليز كانوا يتوقعون حدوث انشقاق في الجيش اثر اعلانه تأييده للجبهة القومية فان ذلك لم يحدث . وجل ما حدث ان ١٠ ضباط من العواتق ، بمن فيهم ٤ مقدمين ، غادروا الى منطقتهم في ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) مع فريق من الجنود من ابناء قبيلتهم .

وفي ٦ تشرين الثانى (نوفمبر) اعلن المندوب السامى اعترافه بالجبهة القومية ممثلة شرعية وحيدة لشعب جنوب اليمن (قبل ذلك باسبوع فقط كانت الحكومة البريطانية تعتبر الجبهتين ممثلتين للشعب بدرجة متساوية) . وما ان اعترف الجيش بالجبهة القومية حتى سارعت الحكومة البريطانية الى بدء المفاوضات حول منح الاستقلال . واخذ اعضاء جبهة التحرير يغادرون البلاد ، وبوشر بتنظيف الجيش والبوليس من انصارهم .

دور جيش الجنوب العربى

بغية فهم الدور الذى اضطلع به جيش الجنوب اليمنى في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ واستجلاء اسباب تغير موافقه ، لا بد من العودة الى صيف عام ١٩٦٧ .
لقد كان استيلاء الجبهة القومية المنتظم على المناطق الداخلية يزيد الارتباك في اوساط المستعمرين . والحكام التقليديون كان قد اطيح بهم . وادرك المستعمرون ان توازن القوى يتغير في صالح

الجبهة القومية ولم يعد بإمكان الانجليز الاعتماد على جبهة التحرير اذ كانت الجبهة القومية قد تغلبت عليها وكان يخيفهم شبح الجنوب العربى الموالى لعبد الناصر . عندها حاولوا المراهنة على قوة اخرى ايضا .

وكانت هذه القوة هى الجيش . فطرح امام قيادته - من خلال القائد العام لجيش الجنوب العربى الباكبرى - استعدادها لتسليمه السلطة . وكانت تستهدف بذلك جس نبض استعداد الجيش ، حتى اذا ما وافق امكنها ان تدفع به فى عملية الصراع مع الجبهة القومية . وكانت باستطاعة الجبهة القومية - حينها - مواجهة القيادة العسكرية ، اذ كان نفوذها التنظيمى ممتدا الى صفوف الجنود والضباط الصغار .

وبادراك الجبهة القومية للمخطط الاستعمارى الجديد اصدرت بيانا سياسيا تحذر فيه الجيش من مغبة الاستجابة لذلك المخطط . فرفضت قيادة الجيش موضوع استلام السلطة . بل بالعكس ، لم يكن امام قيادات الجيش من خيار - وهى ترى قوة الجبهة القومية وشعبيتها - الا الانحياز لصف الجبهة ، او اثبات ولائها للمستعمرين . وهكذا انحازت ، بينما كانت بريطانيا تعتقد ان انحياز الجيش الى صف الجبهة القومية سيصعب استلامها السلطة ويضع البلاد فى قبضة الاستعمار الجديد .

ومن اسباب انتقال اكثرية جيش الجنوب العربى الى جانب الجبهة القومية تذكر قيادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى الاسباب التالية : شعبية الجبهة القومية ونفوذها المتنامى فى المناطق الداخلية ؛ سقوط سمعة جبهة التحرير ، ولا سيما بعد حرب الايام الستة ، التى كانت تعتمد اساسا على مساندة القاهرة لها ؛ ادراك الضباط المتحدرين من العوائل ان التأييد اللاحق لجبهة التحرير يعنى مواصلة الاقتتال الاهل الذى اقحم الجيش فيه وأهرق الكثير من الدماء اثناءه .

ولدى ذلك ، كما ورد فى وثيقة الاتحاد الشعبى الديمقراطى ، لم يكن ثمة من شك فى ان الانجليز اوعزوا لعملائهم فى الجيش (من المستبعد ان لا يكون لانجلترا آنذاك عملاء فى الجيش الاتحادى) بالتسلل الى الجبهة القومية ، ظنا منهم بان النزاع بين الجبهة القومية والقاهرة سوف يستمر بعد الاستقلال ايضا ، الامر الذى سيقرب

الجهة القومية من الانجليز او يضعفها على اقل تقدير . وكانوا يعتقدون كذلك بان وصول احدى الجبهتين الى السلطة بصورة انفرادية سيبقى على التوتر ويزيد احتمالات تجدد الصراع بينهما مستقبلا ، مما سيساعد عملاء الانجليز في الجيش في الاستيلاء على الحكم (١٦٩ ، ص ١٢) .

كما ساعد على انتقال جيش الجنوب العربي الى صف الجبهة القومية اعتبار آخر ايضا . فبما ان جبهة التحرير لم تكن تعول على امكانية الوصول الى الحكم في اليمن الجنوبية المستقلة فقد بدأت بتشكيل جيش نظامي خاص بها في اليمن الشمالية (كان جزؤه الاكبر يتألف من ابناء الجمهورية العربية اليمنية) يتدرب على ايدي المصريين . وكان هذا الجيش ، بعد انسحاب الانجليز من عدن ووصول حكومة ما الى السلطة في البلد لا تروق لجبهة التحرير ، على استعداد لتغييرها بحكومة من الجبهة . ولو تسنى لجبهة التحرير مع ذلك تسلم زمام السلطة من يد الانجليز لكانت هذه الجبهة ، اغلب الظن ، المفترقة لكل تأييد في جيش الجنوب العربي استبدلته ، جزئيا على كل حال ، بهذا الجيش الجديد الذي انشأته في الشطر الشمالي من اليمن . ويقول تريفليان ان تعداد جيش جبهة التحرير الموجود في الشمال كان يبلغ زهاء ١٢٠٠ شخص (٢٦١ ، ص ٢١٧) .

واذ كان الانجليز يستصغرون نفوذ الجبهة القومية فقد قرروا تأييدها بوصفها سلطة محتملة ولكن اكثر ضعفا من جبهة التحرير معتقدين بان هذه السلطة المحرومة من تأييد البلدان العربية لن تعمّر طويلا وسيسود في اليمن الجنوبية من جديد نظام ملائم لبريطانيا .

وحول «احتمال تغيير وجهة» الانجليز صوب الجبهة القومية دار الكثير من الاختلافات الافتراضية لاعداء حركة التحرر الوطني لشعب جنوب اليمن .

وقد كتبت الصحف المصرية لذلك الزمن تقول ان لندن تود تسليم السلطة في الجنوب العربي الى اية قوة تقف سرا او علنا ضد القاهرة (٢٨٩ ، العدد ١٧٢١ ، تاريخ ١٨ - ١٠ - ١٩٦٧) . وقد وجه ثوار اليمن الجنوبية انتقادات لاذعة لامثال هذه الاقوال في الصحافة المصرية (٣٠٠ ، العدد ٣٢ ، تاريخ ٢٧ - ١٠ - ١٩٦٧) .

لدى الحديث عن الجيش ينبغي ان نتذكر انه كان يوجد لدى الجبهة القومية انصار ليس فقط في اوساط الجنود والضباط الصغار بل وبين كبار ضباط الجيش والبوليس . ومن بينهم كان العقيد عبد الله صالح سبعة قائد يوليس الجنوب العربى ، والعقيد عبد الله مجور ؛ والعقيد الامنى رئيس مخابرات جيش الجنوب العربى من ابناء العوالق . وكان بين كبار ضباط الجيش لا مجرد حلفاء بل واعضاء في حركة القوميين العرب ، اشخاص ذوو معتقدات يسارية ، بينهم العقيد احمد صالح عبده من قبائل الضالع ، والعقيد احمد حاجب والرائد الحسنى وغيرهم . وبالاجمال ، كان التيار اليسارى للجبهة القومية يدرك ان الجيش ليس سوى رفيق طريق مؤقت للثورة وان المواجهة معه في المستقبل امر لا مفر منه .

وعلى الرغم من توطين الانجليز انفسهم على الاحداث فقد كان انتقال الجيش الى صف الجبهة القومية ، مع ذلك ، ضربة بهيبة المستعمرين .

ويشير تريفاسكس الى انه بسقوط الحكومة الاتحادية وفقدان ولاء الجيش انهار كل الوضع المألوف في جنوب اليمن . ويستخلص حامى سلاطين الجنوب العربى الاستنتاج المكفهر التالى : «ان اقدم جميع الحكام التقليديين - الفوضى - قد جلس على العرش مجددا» (٢٤٨ ص ، ٢٤٨) .

غير ان الامر كان على خلاف ذلك : فقد بات شهر تشرين الثانى (نوفمبر) بالنسبة لشعب جنوب اليمن والجبهة القومية شهر انتزاع الاستقلال .

المفاوضات مع بريطانيا وويل الاستقلال السياسى

في بداية تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ احزمت الجبهة القومية ثلاثة من اهم الانتصارات : لقد استولت على جميع مناطق جنوب اليمن باستثناء عدن ؛ وانتصرت على جبهة التحرير ؛ وكسبت الجيش الى جانبها . وبقي عدو واحد : المستعمرون .

بعد احراز هذا القدر من الانتصارات الجوهرية طلبت الجبهة القومية بان لا تكتفى انجلترا بالاعتراف بها الممثلة الشرعية

الوحيدة لشعب اليمن الجنوبية بل وان تبدأ على الفور مفاوضات حول تسليم السلطة لها . وفي انتظار الجواب من الحكومة البريطانية اعلن قادة الجبهة القومية ، لغرض اظهار نيتهم الحسنة ، عن وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) . وبعد انقضاء هذه المدة دون الحصول على جواب استأنفت الجبهة القومية بقوة جديدة العمليات العسكرية في عدن في ١١ تشرين الثاني . وخلال الاشهر ١١ من عام ١٩٦٧ ، التي كان الانجليز ابانها ما يزالون موجودين في اليمن الجنوبية قتل الفدائيون ، حسب المعطيات الانجليزية ، ٤٤ عسكريا بريطانيا و٩ مدنيين وجرحوا ٣٣٧ و٣٤ شخصا على التوالي . وقتلت القوات البريطانية بدورها ١١٩ شخصا وجرحت ١٢٣ من السكان المحليين . وحسب معطيات يعتبرها الانجليز انفسهم غير دقيقة لقي مصرعه خلال هذه الفترة بنتيجة الاقتتال الاهلي بين الجبهتين ما لا يقل عن ٢٥٠ شخصا وجرح ما لا يقل عن ٨٠٠ شخص (٢٦١ ، ص ٢٦٤) .

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) اعلنت الحكومة البريطانية عن موافقتها على بدء المفاوضات مع الجبهة القومية ، وفي اليوم التالي اعلنت ان القوات البريطانية ستغادر عدن لا في ٣٠ بل في ٢٩ تشرين الثاني .

حتى ذلك الحين لم يكن لدى الانجليز اتصال مباشر مع زعماء الجبهة القومية واجروا معهم مفاوضات من خلال كبار ضباط الجيش الذين كانوا يضطلعون بدور الوسيط . ويستفاد من اقوال تريفلان ان الانجليز كانوا يسعون لبدء المفاوضات باسرع ما يمكن ، لذا فقد اقترحوا بان تبدأ في ١٦ تشرين الثاني . ووافق الجيش على هذا الاقتراح ، ولكن قادة الجبهة القومية رفضوه على اعتبار انهم لن يتمكنوا من القدوم الى جنيف قبل ٢٠ تشرين الثاني . وفي النهاية قبلت شروط الجبهة القومية .

خلق مصاعب معينة للجبهة القومية كون بعثة الامم المتحدة الخاصة بالجنوب العربي ، التي لم تتمكن من تفهيم الوضع على حقيقته وكانت تسترشد بالقرارات العامة للامم المتحدة ، اقترحت كما في السابق ان يجرى في الجنوب العربي تشكيل «حكومة عريضة بمشاركة التنظيمين الوطنيين كليهما» . وقد اشير في التقرير الذي قدمته بعثة الامم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، الى ان تشكيل

حكومة مستقلة على قاعدة واحدة فقط من الجبهتين سيؤدي حتما الى حرب اهلية . واتخذت قيادة الجبهة القومية عدة خطوات دبلوماسية هدفها كشف وضع الامور الحقيقي في جنوب اليمن للامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة . كما قامت الجبهة القومية بنشاط سياسي لتوضيح الوضع في المنطقة امام الراى العام العربى .

وكانت الجبهة القومية في نفس الوقت قد اضطلعت ببعض وظائف السلطة المركزية في البلاد . ففي ١٠ تشرين الثانى (نوفمبر) بدأت اصدار «الجريدة الرسمية» . وفي العدد الاول منها نشر عدد من القوانين التى طلبت الجبهة القومية من جميع السكان التقيد بها . من ذلك طلب من اهالى عدن الذين كان في حوزتهم سلاح باذن من السلطات الاستعمارية تسليمه الى مقر قيادة الجبهة القومية في الشيخ عثمان . كما جرى اصدار عدد من القرارات الاخرى ، بما فيها قرارات ذات طابع اقتصادى (راجع على الاخص رقم ٣٧) .

وفي المؤتمر الصحفى الذى عقد قبل بدء المفاوضات في جنيف ادلى رئيس اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية قحطان الشعبى ببيان من عشر نقاط اوجز فيه موقف الجبهة القومية في المفاوضات . وأشار رئيس الوفد الى ان الجبهة ترفض اى اتفاقية عسكرية مع بريطانيا والمشاركة في حلف عسكرى ، وترفض الدخول في الكومنولث ، وتعتبر لاغية جميع المعاهدات التى عقدها الانجليز مع السلاطين وحكومة الاتحاد ، وتصر على تقديم مساعدة مالية بدون اية شروط كانت ، وعلى تسليم ممتلكات الجيش البريطانى في المستعمرة الى الحكومة الثورية . ولدى الاجابة على اسئلة المراسلين الاجانب اكد سيف الضالعى ان الحكومة القادمة سوف تقيم علاقات دبلوماسية مع بريطانيا وتضمن سلامة جميع المواطنين الاجانب بمن فيهم الخبراء البريطانيين في مصفاة الزيت في عدن الصغرى ، وان الجبهة القومية ستوقف بعد بدء المفاوضات جميع العمليات ضد الانجليز ؛ واية اعمال استفزازية من جانب جبهة التحرير امس مستبعد لان الجبهة القومية تسيطر تماما على الوضع في البلاد ، وقد نظفتها من انصار جبهة التحرير (٣٠٠ ، العدد ٣٦ ، تاريخ ٢٦ - ١١ - ١٩٦٧) .

وعندما بدأت المفاوضات في جنيف بين وفدى حكومة بريطانيا والجبهة القومية قام الاصدقاء العرب لجبهة التحرير بمحاولة اخيرة

لإعادتها الى الميدان السياسى . فقد توجهت حكومة الجمهورية العربية اليمنية باقتراح الى الجبهة القومية وجبهة التحرير ببدء مفاوضات في تعز حول الوحدة الوطنية ، مطالبة في الوقت نفسه بوقف مفاوضات جنيف وتشكيل وفد مشترك من الجبهة القومية وجبهة التحرير (٢٣١ ، ص ٢٠٣) .

وتقابل شاكلتون ، الذى كان يرأس الوفد البريطانى في المفاوضات ، مع ممثلى الجبهة القومية في جنيف في ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) . وكان يرأس وفد الجبهة القومية قحطان الشعبى ، ويتألف من فيصل عبد اللطيف وسيف الضالى وعبد الفتاح اسماعيل ومحمد احمد البيشى . واستمرت المفاوضات حتى ٢٧ تشرين الثانى . وقد تركت جبهة قادة الجبهة القومية انطبعا في نفوس الانجليز الذين كانوا يتوقعون رؤية «مقاتلين ثوريين وليس سياسيين» . فقد كان يجلس امامهم قادة شبان زادوا بكل صلابة عن مصالح بلادهم . وادهشهم ان اعضاء وفد الجبهة القومية كانوا على استعداد جيد للمفاوضات ويحوزون وثائق في جميع المسائل ويتخذون موقفا بناء وعمليا لدى مناقشة هذه المسائل . وأشار شاكلتون الى ان قادة الجبهة القومية هم «رجال من عيار ثقيل» (٢٥٢ ، ص ١٨١ - ١٨٢) . وكانت المفاوضات تجرى في جو هادئ نسبيا .

كانت احدى اعقد المسائل مسألة الجزر : كمران وبريم (ميون) وسقطرة وكوريا موريا التى كانت الجبهة القومية تعتبرها جزءا لا يتجزأ من اليمن الجنوبية . وبعد ان وعد الانجليز بأخذ رأى سكان الجزر بعين الاعتبار اجروا استفتاء هناك اعلنوا على اثره ان اهالى جميع الجزر ايدوا الانضمام الى اليمن الجنوبية باستثناء سكان كوريا موريا الذين صوتوا لصالح الانضمام الى مسقط .

والمسألة المعقدة الاخرى كانت المساعدة المالية . فقد رفض الانجليز تقديم مساعدة مجانية الى حكومة الجبهة القومية بالحجم الذى وعدوا به سابقا الحكومة الاتحادية ووافقوا على دفع ١٢ مليون جنيه استرلينى في غضون ستة اشهر . كما تقرر مواصلة المباحثات بشأن تقديم مساعدة اضافية بشرط ان تضمن الحكومة الجديدة سلامة الاجانب وممتلكاتهم . وعلى الرغم من المصاعب تسنى للوفدين الوصول الى اتفاق .

قبل بدء عملية الجلاء الغي الانجليز حالة الطوارئ في المستعمرة التي فرضت عام ١٩٦٣ ، واطلقوا سراح جميع المعتقلين السياسيين وارسلوا الى انجلترا جميع افراد دائرة الامن .

وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) وقف همفري تريفلان على سلم الطائرة التي ستقله الى انجلترا ، بينما اخذت اوركسترا حاملة الطائرات «ايجل» تعزف لحن «ان الامور تسير ليس كما في السابق» ، وهو لحن غير تقليدي ولكنه ملائم تماما بالنسبة لهذه اللحظة ، كما يقول بايجيت (٢٥٥ ، ص ٢٥٥) . في الساعة ١٥ بالتوقيت المحلي من يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) دخل المقدم داي مورغان ، الذي شاء سوء حظه ان يكون آخر عسكري بريطاني في اليمن الجنوبية ، متن آخر طائرة بريطانية في خور مكسر . ومنذ هذه اللحظة وحتى منتصف الليل كان الوجود البريطاني في جنوب اليمن يتمثل فقط بالسفينة الحربية «البون» التي كانت لا تزال موجودة في مياهه الاقليمية . وبعد منتصف الليل ارتفع فوق جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الحديثة العهد علم الاستقلال الاحمر والابيض والاسود .

وفي نفس هذا اليوم عاد وفد الجبهة القومية الى عدن على طائرة مستأجرة خصيصا لذلك منع عليها لاعتبارات امنية ان تهبط في اي مطار من مطارات الشرق الاوسط ما عدا بيروت واسمرة .

احراز الاستقلال ، والنضال فى سبيل « استكمال التحرر الوطنى الديمقراطى » (١٩٦٧ - ١٩٦٩)

الفصل الاول

قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية
وتعمور القوى داخل الجبهة القومية
(١٩٦٧-١٩٦٨)

حكومة قحطان الشعبى : آمال وخيبات امل

وهكذا ، فى ٣٠ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ ولدت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية المستقلة . وفى نفس اليوم اصدرت القيادة العامة للتنظيم السياسى - الجبهة القومية (١) بيانا اعلنت فيه الجبهة القومية السلطة العليا فى الجمهورية الفتية . واعلن فى البيان عن اتباع الشكل الرئاسى للحكم ، وعن تعيين قحطان الشعبى اول رئيس للجمهورية لمدة حددت بسنتين . وكلف الرئيس بتشكيل اول حكومة وطنية ضمت فى قوامها :

قحطان محمد الشعبى - رئيسا للجمهورية ، رئيسا لمجلس الوزراء ، قائدا عاما للقوات المسلحة ؛

سيف احمد الضالعى - وزيرا للشؤون الخارجية ؛

على سالم البيض - وزيرا للدفاع ؛ محمد على هيثم - وزيرا للشؤون الداخلية ووزيرا للصحة بالوكالة ؛

محمود عبد الله عشيىش - وزيرا للمالية ؛

عبد الفتاح اسماعيل - وزيرا للثقافة والارشاد القومى وشؤون الوحدة اليمنية ؛

فيصل عبد اللطيف الشعبى - وزيرا للاقتصاد والتجارة والخطيط ؛

عادل محفوظ خليفة - وزيراً للعدل والاعراف ؛
فصل شملان - وزيراً للاشغال العامة والمواصلات ؛
عبد الملك اسماعيل - وزيراً للعمل والضمان الاجتماعى ؛
محمد عبد القادر بافقيه - وزيراً للتعليم ؛
سيد عمر اكبر - وزيراً لشؤون الادارة المحلية والزراعة
(٢٥٢ ، ص ٥٩) .

وحدد البيان دور ومكان الجبهة القومية فى البلاد بأنها «قائد الثورة» «والسلطة العليا» . وعليه ، فان الجبهة القومية ، باعتبار نفسها جهاز السلطة المباشر ، قد وضعت علامة مساواة بدرجـة معينة بين التنظيم السياسى وسلطة الدولة ، الامر الذى كان له ما يبرره فى تلك الظروف (٢) . وحتى اتخاذ الدستور الموقت لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية اُعلنت القيادة العامة للجبهة القومية السلطة التشريعية العليا للجمهورية ، مما شكل خاصة لا يستهان بها من خصائص نظام الدولة الجارى انشاؤه فى اليمن الجنوبية آنذاك .
واُعلنت الجبهة القومية التنظيم السياسى الوحيد فى الجمهورية . وقد عنى ذلك عملياً اتباع نظام الحزب الواحد وحظر التنظيمات السياسية الاخرى بما فيها التنظيمات التقدمية .
وجرى اعتماد الشكل الرئاسى للحكم ، وخُوِّل قحطان الشعبى سلطات واسعة .

كما ورد فى البيان ان الجبهة القومية لم تتمكن ، ابان فترة النضال ضد الاستعمار ، من اعارة اهتمام كاف لمرعاة جميع المبادئ التنظيمية والفكرية ، ولكنها سوف تعمل فى المرحلة المقبلة «على بناء حزب طليعى عقائدى قادر فعلاً على مواجهة اعباء هذه المرحلة وقادر فعلاً على ان يقود قيادة الجماهير وان يحقق لها مستقبلها المشرق» (٤٠) .

اذن ، فان مهمة بناء حزب طليعى ، التى لم تحدد تحديداً دقيقاً ، كانت قد وضعت فى الوثيقة الاولى للجبهة القومية التى جرى اتخاذها بعد نيل الاستقلال . ويمكن الافتراض فقط بانه كانت تقف وراء ذلك قناعة العناصر اليسارية بضرورة بناء حزب ثورى ديمقراطى من هذا القبيل فى الجمهورية يسترشد بايديولوجيا الاشتراكية العلمية (ومثل هذه القناعة كانت امراً مميزاً آنذاك بالنسبة للجناح اليسارى كله فى حركة القوميين العرب) ، بينما

لم تكن جماعة قحطان الشعبى تروى فى الشعار المجرد لبناء «حزب
طليعى» اى خطر عليها . ويبدو لنا ان مصطلح «الحزب الطليعى»
كان يستعمل فى ذلك الحين بحيث يتيح لكل مجموعة داخل الجبهة
تضمينه المحتوى الذى تريده .

واولت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية اهتماما غير
قليل للسياسة الخارجية ، فانطلاقا من وحدة اليمن والشعب اليمنى
تعهدت حكومة الجبهة القومية بالعمل للتشاور مع الجمهورية العربية
اليمنية لدراسة السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف (٢٢٥) ، ص
٥٤٠ . وكانت المهمة الهامة الاخرى للحكومة تنظيم العلاقات مع
الجمهورية العربية المتحدة .

وقد اعلن قحطان الشعبى فى خطابه بـ٣٠ نوفمبر (تشرين الثانى)
المبادئ الاساسية لسياسة الدولة فى الحقل الخارجى ، وهى :
الالتزام بميثاق الامم المتحدة ؛ الحياد الايجابى وعدم الانحياز ؛
التضامن مع شعوب البلدان النامية والعداء ضد الاستعمار .

واكد رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ان هذه الجمهورية
هى «دولة شعبية تقدمية» (١٣٣ ؛ ٢٢٥ ، ص ٥٤٠ - ٥٤١) .

لقد كان وضع اسس السياسة الخارجية لجمهورية اليمن
الجنوبية الشعبية عملية مديدة ومعقدة . ففى الاشهر الاولى من
وجودها ، عندما كان يجرى اساسا البت باهم مسائل السياسة
الخارجية ، اعترفت بها البلدان الاشتراكية والعديد من البلدان
النامية والدول الراسمالية الرئيسية (٣) . وفى ٣ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٧ اعلن عن اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد
السوفييتى وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وفى مطلع عام ١٩٦٨
افتتحت فى كل من موسكو وعدن سفارة يمنية جنوبية وسفارة
سوفيتية . واخذت تنشأ بالتدريج علاقات اقتصادية وثقافية بين
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وبين البلدان الاشتراكية . وفى ١٢
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ قبلت جمهورية اليمن الجنوبية
الشعبية عضوا فى جامعة الدول العربية ، وفى ١٥ منه فى منظمة الامم
المتحدة .

اولت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى سياستها الخارجية
مكانا كبيرا للاعمال الهادفة الى مساندة النظام الجمهورى فى
الجمهورية العربية اليمنية التى احتدم فيها ، فى اوائل عام ١٩٦٨ ،

الصراع بين الجمهوريين والملكيين ، وفي كانون الثانى (يناير) ايدت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بكل جلاء الحكومة الجمهورية اليمنية وارسلت فصائل من مقاتلى الجبهة القومية للاشتراك فى الكفاح ضد الملكييين . ولعبت الجبهة القومية دورا رئيسيا فى تنظيم الميليشيا الجديدة للجمهورية العربية اليمنية : القوى الشعبية الجمهورية . «وفى شهر شباط (فبراير) قامت فرقتان من جيش اليمن الجنوبية وفرقة من الميليشيا وفصييلة من الجيش الجمهورى بهجوم مشترك على القبائل الموالية للملكية عند حدود بيعان وفى اماكن اخرى» (٢٥٤ ، ص ١٩٨) .

واخذت حكومة حسن العمرى فى الجمهورية العربية اليمنية ، ذات الميول المعتدلة ، تتخوف من نفوذ القوى الجمهورية الشعبية ، واحتمال تعزز مواقع العناصر اليسارية ، واشتداد نفوذ الجبهة القومية وانصارها فى الشطر الشمالى من اليمن . وليس من المستبعد ان تكون ، بهدف مجابهة الجبهة القومية ، سمحت لجبهة التحرير بتنشيط اعمالها فى الجمهورية العربية اليمنية ، مما افسد العلاقات بين العمرى والجبهة القومية .

وبصورة مفاجئة قطع العمرى رحلة كان يقوم بها فى الخارج فعاد الى البلاد واعلن عن كشف مؤامرة ضده اشتركت فيها ، على حد زعمه ، الجبهة القومية . واندلعت معركة بين الجيش النظامى والقوى الشعبية الجمهورية منيت فيها هذه الاخيرة بالهزيمة . وفى ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ تم اعتقال العديد من اعضاء الجبهة القومية (٤) والجنح اليسارى فى القوات الشعبية الثورية ، الا انه جرى اطلاق سراح اكثرىتهم بعد وقت قصير تفاديا لتسعين العداء الطائفى (المعتقلون كانوا من الشوافع) (٢٥٤ ، ص ١٩٨ - ١٩٩) .

بموجب المرسوم رقم ٧ ، الصادر عن حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، الغيت فى البلاد سلطة السلاطين والامراء والمشايخ وسائر الحكام الاقطاعيين وجميع رجال حكومة الاتحاد السابقين ؛ وصودرت ممتلكاتهم ، وكذلك ممتلكات سائر اعوان المحتلين . وفى ١٧ كانون الاول ادخل فى الجمهورية تقسيم ادارى جديد . فقد قسمت الجمهورية الى ٦ محافظات ، وكل محافظة الى ٢ - ٦ مديريات وكل مديرية الى

مراكز (مديرية ثمود ومديرية سقطرة والجزر المحاذية لها حصلت على وضع مديريات مستقلة غير داخلية في محافظات) .

ان تركيب حكومة الجبهة القومية قد يبدو لأول وهلة تركيبا غير متوقع : فالأكثرية الساحقة من الوزراء كانوا ينتمون الى القيادة الخارجية السابقة . وبكلام آخر فان السلطة في الجبهة القومية اولا ومن ثم في الدولة سلّمت عمليا الى الفريق اليميني المحافظ . في رأينا انه يمكن تفسير ذلك بالاسباب التالية :

اولا ، كانت عناصر القيادة الخارجية تملك اتصالات واسعة وتتمتع بشهرة في العالم العربي ، وكانت مقبولة لدى انظمته اكثر من العناصر «الداخلية» .

ثانيا ، كانت قيادة الجيش مستعدة للتحالف مع العناصر المحافظة في الجبهة القومية ولكنها ما كانت لتؤيد الجبهة القومية او كانت ستقف ضدها فورا بعد نيل الاستقلال لو انه تبدى في قيادة الجبهة الجناح اليسارى . ويؤكد ذلك فتحى عبد الفتاح . فهو يعتقد بان الانجليز اوعزوا لعملائهم في الجيش والبوليس وجهاز الدولة بالتسلسل الى الثورة في الاشهر الاخيرة لكي ينشئوا في الجمهورية الفتية «طابورا خامسا» . وكان من الطبيعي ان يدعم هؤلاء مركز الجناح التقليدى داخل الجبهة القومية (٢٣٣ ، ص ٩١ - ٩٢) .

ثالثا ، ان نفس التطور الداخلى للجبهة القومية في عام ١٩٦٧ وضرورة اجتذاب افراد جدد اليها من مختلف فئات السكان استوجب توسيع قاعدتها الاجتماعية ليس فقط من عداد افراد القبائل العاديين والفلاحين الفقراء والعمال بل ومن البرجوازية الصغيرة وحتى من ابناء البرجوازية المتوسطة والفئات الاستغلالية الاخرى . وكانت مرحلة النضال الحاسمة في سبيل الاستقلال تتطلب تلاحم جميع القوى ، بينما كان من شأن تجدد الصراع الداخلى ان يضعف الجبهة القومية . رابعا ، ساعدت على عودة القادة اليمينيين الى المراكز القيادية عام ١٩٦٦ تصوراتهم بشأن جبهة التحرير التى كانت تتطابق مع موقف اليساريين . وقد ساهم ذلك في تنشيط الاعمال المستقلة للجبهة القومية وانتصارها النهائى على جبهة التحرير ، مما اتسم بأهمية فائقة بالنسبة للجبهة القومية .

خامسا ، كما اثر على ذلك بعض الاستخفاف بمسألة تنظيم السلطة في بلد واحد ، الذى كان موجودا في حركة القوميين العرب

لدى قادة الجناح اليسارى الذى لم يكن قد تلاحم بعد بصورة كافية .

وفى رأى فتحي عبد الفتاح (٥) انه اثر ايضا على عودة الجناح اليميني الى تصدر السلطة الوضع الذى نشأ فى العالم العربى بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ . لقد بدا آنذاك كما لو ان جميع القوى الثورية منيت بالهزيمة (٢٣٣ ، ص ٩١ - ٩٢) .

وهكذا ، فان وصول حكومة الى السلطة فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ مؤلفة اساسا من عناصر الجناح اليميني ، كانت حتى قبل نيل الاستقلال تحتل مناصب قيادية فى التنظيم ، كان نتيجة سواء لاسباب موضوعية ام بدرجة ما لتكتيك العناصر اليسارية للجهبة القومية .

اصطدمت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية منذ البداية بكثرة من المسائل المعقدة ، ولا سيما المسائل المالية والاقتصادية . فقد كان باستطاعة الجمهورية الفتية تأمين ثلث حاجاتها فقط من المنتجات الصناعية والزراعية . وقد ترك الاستعمار البريطانى لليمن الجنوبية اقتصادا متخلفا للغاية . كان اكثر فروعها تطورا ميدان الخدمات وتجارة اعادة التصدير وفى عام ١٩٦٥ كان ينتج فى الصناعة الوطنية اقل من ٥٪ من الناتج الوطنى الاجمالى ، وفى الزراعة اقل من ١٠٪ ، اما جزؤه الاكبر فكان ينتج فى ميدان الخدمات . وفى نهاية الستينات احتلت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، من حيث انتاج الناتج الوطنى الاجمالى بالنسبة للفرد من السكان ، (١٢٠ دولارا فى السنة) ، احد الاماكن الاخيرة فى العالم العربى متقدمة فقط على السودان والجمهورية العربية اليمنية (١٨٦ ، ص ١١ - ١٢) . وعند ذلك الحين كانت حصة الصناعة فى انتاج الناتج الوطنى الاجمالى اقل ايضا : حوالى ٣٪ فقط (١٩٤ ، ص ٩٢) . ولدى ذلك كانت تعطى حوالى ٩٠٪ من الانتاج الصناعى للبلاد مصفاة الزيت فى عدن الصغرى التى كانت تملكها شركة «بريتيش بتروليوم كومبانى» وتعمل على البترول المستورد . ولم تكن توجد فى البلاد احتياطات مكتشفة من النفط وسائر الثروات الطبيعية . والزراعة البدائية التى كانت تسودها اشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية ، كانت تلبى ما لا يقل عن نصف حاجات البلاد الى المنتجات الغذائية (وحتى فى عام ١٩٧١ اعطت زهاء ٥٪ فقط من

الدخل الوطني - ٣٢٢ ، العدد العاشر ، عام ١٩٧١ - ، رغم انه كان يعمل فيها اكثر من ٧٠٪ من السكان) . وكان يسود في البلاد الرأسمال الاجنبى الذى كانت توجد في يديه الشؤون المصرفية والتأمين والتجارة الخارجية وتجارة اعادة التصدير والتجارة الداخلية الكبرى وتوزيع مشتقات النفط وخدمات المرفأ وهلمجرا . وفي عدن ، التى كانت تفوق الى حد بعيد من حيث مستوى التطور المناطق الداخلية المتخلفة والسيئة الاتصال بها ، فقد العمل اكثر من ٢٠ الف شخص نتيجة جلاء المستعمرين . وانزل اغلاق قناة السويس ضربة خطيرة باقتصاد البلاد . ففى حين زارت مرفأ عدن عام ١٩٦٦ ٧٦٨٩ سفينة فقد هبط عددها عام ١٩٦٨ حتى ٢٧٢٩ سفينة . وقد عنى ذلك ، بلغة الارقام المالية ، ان عام ١٩٦٧ جلب خسائر مقدارها نصف مليون دينار (١٨٦ ، ص ٩٥ - ٩٦) .

وكانت عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة رواتب الموظفين التى ضخها الانجليز عمدا قبل خروجهم من اليمن الجنوبية ، وكان بعضهم يتقاضى راتباً يصل حتى ٣٠٠ دينار في الشهر (٢٢١) ، ص ٢١٦) . وعلى الرغم من الفوارق الهائلة في مداخيل السكان كانت حكومة الجناح اليميني تخاف المساس بمصالح الموظفين .

وفي عام ١٩٦٨/٦٩ المالى بلغ باب الواردات في ميزانية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية مقدار ١١ مليونا و٣٠٠ الف ، اما باب المصروفات ١٤٤ مليونا و١٣٠ الف دينار (باستثناء المحافظة الخامسة التى كانت لها ميزانيتها الخاصة) . وعليه ، فقد بلغ العجز في الميزانية ٣ ملايين و٨٠٠ الف دينار (١٨٦ ، ص ١١٥) . ولم تصدق حسابات الحكومة بان الوضع المالى سوف يتسنى تحسينه بفضل المساعدة الانجليزية . فبدلا من ١٢ مليون جنيه استرليني لم تتلق جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الفترة من ٣٠ تشرين الثانى (نوفمبر) حتى ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٨ سوى مليونين و٧٠٠ الف ، اذ جرى اقتطاع قيمة مختلف «الديون» من المبلغ الذى وعدت بريطانيا به (١٨٦ ، ص ١٠٩) . وحكومة الشعبى «لم تتجرأ على قبول المساعدات البريطانية وعلى اخذ مساعدات مشروطة من قبل الغرب الامبريالى ، خوفا من الجماهير» (١٥١ ، ص ٢٦١) . وبغية تأمين دفع رواتب موظفى الدولة فرضت الحكومة على السكان ضرائب عالية واخذت تبحث عن قروض

وتسليقات جديدة . وفي حين بلغ مجموع الضرائب في عام ١٩٦٧/٦٨ المالى مقدار ٤ ملايين دينار فقد وصل في عام ١٩٦٨/٦٩ المالى الى ٤ ملايين و ٨٠٠ الف دينار (١٨٦ ، ص ١١٠) .

وبقى مشكلة معقدة بالنسبة للحكومة الوضع السياسى غير المستقر : ففي داخل البلاد وخارج حدودها كان يعمل عدد كبير من اعداء الجبهة القومية - رابطة ابناء الجنوب العربى وجبهة التحرير اللتان كانت تسانداهما العربية السعودية ، بالاضافة الى سائر القوى المحافظة فى العالم العربى . واخذت تحرك المؤامرات ضد الجمهورية الفتية الامبريالية العالمية التى كانت اليمن الجنوبية تشكل بالنسبة لها مصلحة استراتيجية كبيرة .

وكان الجيش يشكل خطرا محتملا . فقد اشار قادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى الى ان الجيش الاتحادى بالاجمال كان فى فترة النضال من اجل الاستقلال يتصرف كقوة وطنية ، غير ان الوضع تغير بعد نيل الاستقلال . لقد ذهب الاستعمار الذى كان الكفاح ضده يوحد صفوف مجموعات طبقية غير متجانسة ، وبعد ذلك اخذ ضباط الجيش يعملون بمثابة قوة محافظة . والوسيلة الوحيدة للحيلولة دون استيلائهم على الحكم وتقييد نفوذهم كانت تقوية نفوذ الجماهير ونشر الافكار الديمقراطية والاشتراكية فى الجيش ، ولا سيما فى اوساط الجنود والضباط الصغار (١٦٩ ، ص ١١-١٢) .

وجرى تضخيم جهاز البوليس الذى كان ايضا بمثابة اداة لقمع القوى التقدمية والديمقراطية . وقد اشار قادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى الى انه حتى اجتماع عادى لانصار السلام كان يعقبه اعتقالهم والتحقيق معهم من قبل الجهاز البوليسى ، اما الحدث مثل الاضراب الطلابى فكان يعتبر جريمة تعرض القائمين به للاعتقالات والتعذيب القاسى (١٦٩ ، ص ١٨) .

لقد كانت الجماهير تنتظر من حكومة الجبهة القومية حل جميع القضايا واعادة بناء جذرية لنمط حياتهم السابق . غير ان هذه الآمال لم يكتب لها التحقق . وخيب آمال الجماهير الشعبية ان حكومة قحطان الشعبى انتهجت سياسة لا تتجاوب مع امانهم بأى حال من الاحوال . ويقول قادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى انه فى ظل سلطة الجناح اليميني «شلت كل حركة شعبية» وحتى الحركة النقابية ذات التقاليد الثورية التى جرى اخضاعها لعناصر كانت تعتقد

بأن نضال الكادحين ضد الشركات الاجنبية انتهى باحراز الاستقلال وان النقابات من الآن فصاعدا «عليها ان تعلن التحيات وان تصفق فقط لا ان تضغط على السلطة وتدفعها الى جهة التقدم» (١٦٩ ، ص ١٨) .

اذن ، ان الايام الاولى للفترة المعقدة وذات المسؤولية في حياة البلاد اتسمت باحداث غير منتظرة : تشكيل حكومة الجمهورية اساسا من الزعماء «الخارجيين» الذين لم يشاركوا مباشرة في الكفاح ؛ ابقاء هذه الحكومة على بعض مؤسسات النظام القديم ومحاولة حل التشكيلات العسكرية للجبهة القومية التي بفضلها تم احراز الاستقلال ؛ تعاظم دور قيادة الجيش والبوليس اللذين تعاونوا سابقا مع المستعمرين . وبات واضحا ، كما يشير فتحي عبـد الفتاح ، ان حكومة قحطان الشعبى كانت تسعى الى بناء دولة «تقليدية» «يرفع فيها العلم الوطنى وتردد الاناشيد القومية مع الحفاظ على كل اجهزة الدولة القديمة» (٢٣٣ ، ص ٩٠ - ٩١) .
بغية فهم سياسة حكومة قحطان الشعبى من الضرورى النظر اليها من خلال توزع القوى داخل الجبهة القومية .

توزع القوى في الجبهة القومية وتغيرها

كتب الرفيق على ناصر محمد يقول : «بعد مرور وقت قصير على اداء المهمة الاساسية - الانجاز الناجح للكفاح ضد الاستعمار وعملائه وانتزاع الاستقلال الوطنى - احتدمت الخلافات من جديد في الجبهة القومية» (٢٣ ، ص ١١١) . لقد اندلعت هذه الخلافات حول المسائل المتصلة بالتطوير اللاحق للدولة وللتنظيم نفسه . فقد تكون في الجبهة القومية بشكل واضح جناحان كان يفرق بينهما الامر الاساسى : نظرات متعارضة الى طريق التطور . ولم يكن الجناح اليسارى ولا الجناح اليمىنى ، بدورهما ، يمثلان مجموعتين متلاحمتين توحدتهما ارضية فكرية واحدة وبرنامج اعمال موضوع بدقة ، بل كانا يتألفان من جماعات تختلف فيما بينها في امور كثيرة .

لقد كان الجناح اليمىنى ، برئاسة قحطان الشعبى ، مجموعة قليلة العدد في القيادة العليا للتنظيم لا تحظى بتأييد واسع وسط

الاعضاء العاديين باستثناء بعض المجموعات القبلية وابناء الفئات الغنية من السكان . واذ كان جناح قحطان الشعبي يدرك ضعف مواقفه في الجبهة فقد اخذ يعول على الجهاز القديم في الدولة والمؤسسات المدنية والجيش الذى بقى بدون مساس من العهد الاستعماري (١٥١ ، ٢٦٠) . فقد سرح من الجيش والبوليس ٤٠ ضابطا رجعيا فقط . والى جانب ذلك كانت حكومة الشعبي تقوم بنشاط اعلامي ودعائي ديماغوجي متشدقة بالاقتوال حول الاجراءات «الثورية» و«الاشتراكية» .

في معرض تحليل سياسة حكومة الشعبي اشار نايف حواتمة الى ان الامر المميز بالنسبة لنشاطها كان «الافق الطبقي البرجوازي شبه القطاعي» الذى تجلّى في المحافظة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية القديمة : المسألة الزراعية بقيت دون حل ، ومؤسسات الرأسمال الاجنبى بقيت سائدة في الاقتصاد ، والرأسمال المحل ايضا واصل استغلاله . وقمعت مبادرة الجماهير داخل التنظيم ، الامر الذى غلّ ايدى القوى الثورية الحقيقية ، ونتيجة لذلك اخذت تفرخ في الجبهة القومية الطموحات الفردية والانتهازية ، وتحولت المناصب الى ضرب من الوظائف القطاعية الفارغة ، واصبح يعجز البت بجميع الامور على اساس الروابط الشخصية ، النخ . وجرت محاولة لتصفية اهم المؤسسات التي ولدت في مرحلة النضال الثوري : فقد تم حل اللجان الشعبية ، كما جرت محاولة حل الحرس الشعبي وجيش التحرير وتجريد تشكيلات الفدائيين من الاسلحة . وصوتت اكثرية اعضاء القيادة العامة على حل هذه المنظمات ، ولكن رفض الاعضاء العاديين في الجبهة القومية لذلك اجبر القيادة على الغاء هذا القرار . وباتت خاصة مميزة السياسات الديماغوجية التي تجيد صنع الشعارات والوعود الثورية ولا تفعل شيئا من اجل تحقيقها (٢٣٤ ، ص ٦٨ - ٧١) .

اما فيما يتعلق بجيش التحرير والحرس الشعبي وقضايا الفدائيين فقد كانت ضرورية لا من اجل مساندة الجناح اليساري فقط في صراعه ضد الجناح اليميني . ويكمن الامر في ان الجيش والبوليس لم يكونا يؤمنان النظام في البلاد . فقد كانا يتحاشيان التدخل في الحوادث التي اثارها مخربون من جبهة التحرير ومأجورون تسللوا الى اراضي الجمهورية . ففي حالات كهذه كان يعمل بنشاط

الفدائيون وفصائل جيش التحرير . ففي ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، مثلاً ، دبرت مجموعة من انصار الاصلح سلسلة من الانفجارات في المنصورة . وخلال ربع ساعة طوقت حي المنصورة مجموعة من الفدائيين الذين اخذوا يمشطون جميع شوارعه . بينما وصل المسؤول عن الامن في المنطقة بعد ساعة من وقوع الحادث (١٥١ ، ص ٢٧١) .

وكان الفدائيون المتفرغون يقبضون مساعدة زهيدة مقدارها ١٠ - ١٥ ديناراً في الشهر . وطرحت حكومة قحطان الشعبي مسألة إيقاف دفع المساعدات للفدائيين متذرعة بشحة خزينة الدولة . وقد اثار ذلك استياء اليساريين الذين اعلنوا للشعبي انه ينبغي من اجل توفير الاموال ، في الدرجة الاولى ، تخفيض رواتب الضباط الذين كانوا يقبضون معاشاً شهرياً يصل الى ٣٠٠ دينار .

ويمكن الموافقة مع احمد عطية المصري حين يقول انه مع قيام الجمهورية تصادم في الجبهة القومية تصوران حول تطورها : تصور ينادى بالتسهل في الاجراءات ومراعاة اوضاع التخلف وفقر مواد البلاد ومواجهة القوى المعادية للجمهورية . وكان اعضاء الجبهة ، الذين يؤيدون وجهة النظر هذه ، يرون ان مؤسسات الدولة القديمة يمكن الابقاء عليها عن طريق «تجميلها وادخال تحسينات عليها بالتطهير والتطعيم بعناصر جديدة» ويعطون «اهتماماً بالحكومة اكثر من التنظيم السياسي» ويميلون الى «نظام الحكم الرئاسي بسلطات عريضة لرأس الدولة» . «اما التصور الآخر فكان ينادى بتعميق فكرة واستراتيجية الطبقة العاملة والفلاحية الفقيرة» . وكانت العناصر «الداخلية» اليسارية التي طرحت هذا التصور تطالب بضرورة تقويض مؤسسات الدولة القديمة والجيش والجهاز الاداري الموروث والبدء في اقامة الحزب الطبيعي وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية ، وابرار ابعاد هذه الثورة : اجراء اصلاح زراعي بنزع الارض من الملاكين الاغنياء بدون تعويض وتوزيعها على فقراء الفلاحين ، وتطوير الاطار التعاوني لخلق علاقات انتاج على الطريق الى العلاقات الاشتراكية ، وتحويل الاقتصاد من الخدمات الى الاقتصاد الانتاجي للتححرر من التخلف والتبعية (راجع ٢٢٥ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٣) .

ومن النواحي التطبيقية والسياسية والفكرية اخذ يتشكل تحالف جديد بين الجناح اليميني للجبهة القومية ، الذي كان يعتمد على

البرجوازية الصغيرة ، وبين فئات برجوازية ونصف اقطاعية وزعماء القبائل الذين كان يمثل مصالحهم كبار الضباط في الجيش والبوليس (٢٣٤ ، ص ٨٠ - ٨١) . بيد انه تجدر الاشارة الى ان فريق الشعبى ، باقدامه على هذا التعاون ، لم يكن يود ، كما بين التطور اللاحق للاحداث ، تقديم مساندة للعسكريين اكبر من اللزوم على حساب اضعاف مواقع الجبهة القومية اذ كان يتخوف من ان يستولوا على السلطة في البلاد . وليس معلوما من كان هذا الفريق يخاف اكثر : العسكريين ام الجناح اليسارى لتنظيمه نفسه ، ولكنه واضح ان الحكومة كانت تتخوف من ان يجرى المساس ، باى شكل من الاشكال ، بمصالح موظفى جهاز الدولة والعسكريين .

وكان تعاون فريق الشعبى مع قيادة الجيش والبوليس يشير استياء حادا ومجابهة من جانب الجناح اليسارى .

وفي حين يركز نايف حواتمة وسلطان احمد عمر الانتباه على تعاون فريق الشعبى مع العسكريين متحدثين احيانا بصورة مباشرة عن وجود تحالف بينهم ، فان احمد عطية المصرى يتكلم عن «صراع بين ثلاث قوى» مشيرا عن حق ، كما يبدو لنا ، الى انه كان لدى كل واحدة منها اهدافها الخاصة .

واغلب الظن انه من الانصاف اعتبار ان فريق قحطان الشعبى ، بامتلاكه جهاز سلطة الدولة ، لم يكن على العموم بحاجة الى تنظيم سياسى قوى ، ونظرا لتخوفه من الجبهة القومية حيث كان للعناصر اليسارية نفوذ شديد فقد كان هذا الفريق يسعى ، كما قد يبدو ذلك تناقضا ظاهريا ، الى اضعاف مواقع الجبهة . وقد جاء فى تقرير اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية الى المؤتمر الاول للحزب الاشتراكى اليمنى : «نجد عناصر اليمين منذ اليوم الاول للاستقلال قد تمسكت بسلطة الدولة ولم تقف بشراسة لحماية الدولة القديمة ومؤسساتها ورموزها وامتيازاتها فحسب بل قامت ايضا باستخدام هذه السلطة نفسها لضرب التنظيم ونسف مقرراته ومعاربة المنظمات الجماهيرية» (١١٦ ، ص ٩٧ - ٩٨) . لقد احتدم الصراع بين الجناحين اليمنى واليسارى منذ الايام الاولى للوجود المستقل لليمن الجنوبية . ونشبت جدالات حادة فى جلسات القيادة العامة . وكان الوضع متوترا بشكل خاص فى كبرى محافظات البلاد : فى المحافظة الاولى (عدن) والخامسة (حضرموت) ،

وكذلك في المحافظة السادسة حيث كانت تتولى زمام السلطة عناصر الجناح اليسارى . فقد شنت نضالا ناشطا في سبيل تأكيد خطها في دورة لجنة الجبهة القومية للمحافظة الاولى التي عقدت ما بين ٢٦ تشرين الثانى (نوفمبر) و٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ .

وفى مطلع عام ١٩٦٨ اشتدت الخلافات فى الجبهة القومية حول جميع المسائل . والمناقشات التى دارت فى ١ شباط (فبراير) فى عدن بين ممثلى القيادة العامة وقادة الجبهة القومية فى المحافظة الاولى «كادت تؤدى الى انشقاق ميدئى فى صفوف التنظيم» ، وفى ٢ شباط بدا «وكان التنظيم يقف على عتبة انهيار فعلى» . وهدد قادة الجناح اليميني غير مرة ، حين لم يكن يفلحون فى محاولاتهم ممارسة ضغط على اليساريين ، بتقديم استقالتهم وهم يدركون ان القيادة العامة ستطلب منهم البقاء فى مناصبهم .

وفى ٣٠ كانون الثانى (يناير) نشرت جريدة «الثورى» الاسبوعية مقالة افتتاحية تناولت مسائل السلطة ونشاط جهاز الدولة . وطرحت هذه الافتتاحية التى كتبها عبدالله الخامرى ونشرت بدون علم من اليمينيين ، مسألة ضرورة «اعادة تركيب جذرية للدولة» واتهمت الحكومة بالانتهازية . وقام سلطان احمد عمر ، الذى كان يراس تنظيم الجبهة القومية فى المحافظة الاولى ، وقائدان آخران فى التنظيم هما الخامرى ومقبل ، بمحاولة المباشرة بانشاء مجالس شعبية ومحاكم شعبية فى البلاد . عندها اتخذت القيادة العامة فى ٣ شباط (فبراير) قرارا بتجميد عضويتهم فى الجبهة القومية واقصائهم من مناصبهم الحزبية مؤقتا الى حين انعقاد المؤتمر (١٢١) . لقد عكس هذا الحادث مدى التوتر الذى بلغته فى هذه الفترة الخلافات بين اليمينيين واليساريين .

واضطرت حكومة الشعبى ، التى كانت تقف ضد تحقيق مطالب اليساريين ، اضطرت مع ذلك الى الاقدام على بعض التنازلات . فحت ضغط الجناح اليسارى وتردى الوضع المالى والاقتصادى خفضت الحكومة رواتب الفئة العليا من موظفى الدولة وضباط الجيش والبوليس . وبموجب المرسوم الصادر فى ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ بلغ التخفيض ما بين ٦٪ للذين يتقاضون ٢٥ دينارا فى الشهر و٦٠٪ للذين يتقاضون اكثر من ٢٠٠ دينار . ولدى ذلك تقرر ان يكون الحد الاقصى للراتب الشهرى لموظف الدولة ١٦٦

دينارا (٢٢٢ ، ص ٢١٦) . وخفضت ٤٠٪ ايجارات السكن ، الامر الذى تجاوب مع مصالح الفئات المتوسطة والعمال (اصحاب البناءات فى عدن كانوا ينتمون الى البرجوازية الكبيرة) .
ورفعت الحكومة الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية والسجائر والتبغ واصنافه والقات .
اذن ، لقد بينت الاشهر الاولى من وجود الحكومة فى السلطة الامور التالية :

فى الاقتصاد ظلت تهيمن كالسابق الاحتكارات الاجنبية ؛
فى الزراعة بقيت علاقات الاستغلال شبه القطاعية ؛
حافظ على مواقفه جهاز الدولة البيروقراطى الموروث عن العهد الاستعمارى ، وكذلك الجيش والبوليس السابقان ؛
لم يضطلع الكادحون بدور اجتماعى وسياسى نشيط فى الدولة ؛
فى الحياة الداخلية للجهة القومية تفشت الروح البيروقراطية والاتوقراطية ، وقمعت الديمقراطية ؛
لم تتخذ اجراءات بصدد رفع المستوى الفكرى والثقافى لاعضاء الجهة القومية ؛

فى ميدان السياسة الخارجية برزت تذبذبات وتنازلات فى العلاقات مع الدول الغربية والرجعية العربية وعدم استمرارية فى العلاقات مع البلدان الاشتراكية (٦) .
وطالب الجناح اليسارى الحكومة باجراء تحويلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وايدولوجية جذرية فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية .

لدى الحديث عن الجناح اليسارى فى الجهة القومية تجدر الاشارة مرة اخرى الى ان تمايز الحدود بين الجناحين اليميني واليسارى ، علما بان هذا الاخير قام بتحقيق الحركة التصحيحية فى ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦٩ وطرح برنامج التحويلات الوطنية الديمقراطية ، كان فى تلك المرحلة التناقض الرئيسى الذى حدد مجمل التطور السياسى الداخلى للبلاد . غير ان التطور اللاحق لليمن الديمقراطية ، قد بين ان التوزيع الفعلى للقوى داخل الجهة القومية كان آنذاك اعقد بكثير . وحقيقة الامر ان الجناح اليسارى ، الذى كان يقف جهة واحدة ضد الجناح اليميني ، لم يكن جناحا موحدًا .
ان وثائق الجهة القومية لتلك الفترة والتطور اللاحق للاحداث تبين

انه كانت توجد في الجناح اليسارى آنذاك بضعة تيارات .
التيار الاول كانت تمثله النواة الثورية الديمقراطية التي كان
اعضاؤها اقرب الجميع الى الاشتراكية العلمية . لقد كان هذا التيار
يعتبر امرا خطرا للغاية على مصير التنظيم التعاون التكتيكي مع
اليمنيين ، الا انه كان في الوقت نفسه يضرب صفحا عن التطرف
اليسارى ايضا . وفي رأى ممثل هذا التيار ان برنامج الحل الوسطى
لاستكمال التحرر الوطنى الديمقراطى امن لفترة من الزمن التماشى
الضرورى بين مختلف القوى داخل التنظيم . وكانوا يعقدون آمالا
كبيرة على التطور المقبل للتنظيم ، وعلى توطد القوى الثورية حقا
فيه بنتيجة اجراء تحويلات وطنية ديمقراطية ، وكذلك على التعاون
مع ماركسيى جنوب اليمن من الاتحاد الشعبى الديمقراطى الذين
كان اولئك قريبين منهم .

وكان التيار الثانى برئاسة على صالح عبيد (مقبل) على صلة
وثيقة بالجناح اليسارى المتطرف في حركة القوميين العرب
المركزية ودعا الجناح اليسارى للجوء الى الجبال والانتقال الى العمل
السرى وامتساق السلاح لمقارعة حكومة قحطان الشعبى والعسكريين
الرجعيين . وان اضاء صفوة الاطلاق على الكفاح المسلح
من جانب انصار هذا التيار يمكن تفسيره جزئيا بان الجبهة القومية
وضعت هذا الكفاح في المقام الاول واحزنت النجاح . وقد ظل هذا
التصور الخاطى قائما في التنظيم طوال فترة مديدة . ان الراديكالية
اليسارية ، التى لم يكن مردها الى توق اصحابها الى السلطة
الشخصية بل كانت بمثابة مرحلة طبيعية للتطور الفكرى لدى
الديمقراطيين الثوريين اليساريين المرتبطين ارتباطا مباشرا
بالجماهير ، لم تكن تشكل خطرا على التيار الاول . وليس من باب
الصدفة ان عددا من اصحاب التيار الثانى انضموا فيما بعد الى التيار
الاول فأرسوا اساس القيادة الوطنية الديمقراطية للمرحلة القادمة .
التيار الثالث كان يتمثل بسالم ربيع على وبعض الرجال
العسكريين للجبهة القومية (من عداد قادة جيش المحرر) . لقد كانت
امرا مميزا لهذا التيار منذ ذلك الحين البراغمية ، والطموح الى
السلطة ، واستصغار دور الايديولوجيا ، والاباطيل القومية الضيقة
والقبلية ، وفي جملة من القضايا كان هذا التيار يتميز باليسارية
المتطرفة والفوضى . فحتى قبل انعقاد المؤتمر الرابع للجبهة القومية

طرح سالم ربيع على وانصاره وجهة نظر (تقدموا بها في المؤتمر الرابع) مفادها ان الصراع الفكري بين اليمينيين واليساريين هو صراع بين مثقفين ، لذا يجب ابعادهم جميعا عن القيادة ، اما حل جميع المسائل فيقوم به المقاتلون . وقد ألحق هذا الموقف ضررا غير قليل بتطور النظام بعد ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ . ويقول عبد الله الخامري ان سالم ربيع على وانصاره تحالفوا مع قحطان الشعبي في المؤتمر الثالث في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ مما ساعد على حصول فريق الشعبي على اكبر عدد من الاماكن في الحكومة الوطنية الاولى (٢٦٥ ، ١٩٧٩ ، العدد ٩) . وفيما بعد انفرت من هذا التيار مجموعة سالم ربيع على فكانت اتجاها يساريا انتهازيا في الجبهة القومية كان يجمع بين المواقف البراغماتية والقومية اليمينية وبين المواقف اليسارية المتطرفة (٧) . اما الآخرون فقد تخلوا عن المتاهات الفوضوية .

التيار الرابع كان يتألف من عناصر يمينية محافظة تتقرب من التيار اليساري لاعتبارات مغرضة : اما بسبب عداتها لقحطان الشعبي وقيادة الجيش والبوليس ، واما بسبب ارتباطاتها القبلية . وكان اصحاب هذا التيار يتمتعون بتأييد قوى في القبائل ، لذا كان اكتسابهم الى جانب الجناح اليساري احد اهم عوامل تأمين انتصار الحركة التصحيحية في المستقبل . وكان ينتمى اليهم محمد علي هيثم . ان توزع القوى هذا لا يجوز النظر اليه بمثابة امر ثابت لا يتغير ، اذ انه اخذ يتغير تدريجيا في وقت لاحق بعد الانتصار على اليمينيين عندما انطلق تطور البلاد في الطريق الوطنى الديمقراطى وانتقل تمايز حدود القوى الى مستوى آخر اكثر ارتفاعا . وفي عامى ١٩٦٨-١٩٦٩ كان توزع القوى في الجبهة القومية يتحدد لا بالعوامل الطبقيّة والفكرية السياسية وحدها . فقد كانت تمارس تأثيرا عليه العوامل القبلية والسلالية والروابط الخارجية ، وكذلك الانتماء الى هذا القطاع او ذاك من قطاعات الجبهة القومية : الفدائيين ، جيش التحرير ، النقابات ، قطاع الشبيبة ، وهلمجرا . وكانت توجد فروقات بين المتحدرين من الشطر الشمالى واهالى الشطر الجنوبى . وفي النضال من اجل اختيار الطريق الوطنى الديمقراطى الثورى كان اصحاب الجناح اليسارى يعقدون آمالا خاصة على المؤتمر الجديد للتنظيم الذى كان من شأنه ، فى رأيهم ، ان ينتهى بانتصار نهجهم .

المؤتمر الرابع للجبهة القومية وتعمق الانشقاق في التنظيم (عام ١٩٦٨)

المؤتمر الرابع للجبهة القومية ومقرراته

في ظل الوضع المتوتر للصراع الداخلى اقدم الزعماء اليمينيون للجبهة القومية ، تحت ضغط الجناح اليسارى واعضاء الجبهة العاديين ، على عقد المؤتمر الرابع للجبهة وهو المؤتمر الاول بعد احراز الاستقلال . كان هدفه ، في رأى قادة الجناح اليسارى ، تحديد سبيل التطور والمهام الاساسية للجبهة القومية والدولة .

بذلت القيادة اليمينية كل ما في وسعها بغية عدم السماح ، في ظروف النشاط المتعاظم للجناح اليسارى وتعزز مواقفه في التنظيم ، بان تكون للعناصر اليسارية اغلبيه في المؤتمر . ومن اجل ذلك ، كما تفيد المراجع ، جرى اللجوء الى ثلاث وسائل : عزل الرجال البارزين للجناح اليسارى ، واتخاذ قواعد تمثيل في المؤتمر غير ملائمة بالنسبة لليساريين ، وضغط العسكريين .

اما بالنسبة للوسيلة الاولى فقد تم ، كما سبق القول ، تجريد عضوية سلطان احمد عمر وعلى صالح عباد (مقبل) وعبدالله الخامرى في الجبهة القومية ، لذا فقد اُبعدوا عن المشاركة في التحضير للمؤتمر . وكان عبد الفتاح اسماعيل وعلى سالم البيض آنذاك خارج حدود البلاد . بالاضافة الى انه جرت محاولة اعتقال فريق من اعضاء الجبهة القومية بمن فيهم بعض اعضاء القيادة العامة المنتمين الى الجناح اليسارى . وبما ان منظمى محاولة الاعتقال لم تتخذ بحقهم اجراءات رادعة فقد رفض اسماعيل والبيض حتى افتتاح المؤتمر المساهمة في جلسات القيادة العامة (٢٣٤ ، ص ٨٧ - ٨٨) .

قواعد التمثيل في المؤتمر ، التى احتج اليساريون ضدها بشكل

قاطع ، كانت على الوجه التالى : من اصل ١٦٧ مندوبا الى المؤتمر -
عن المحافظة الاولى (عدن) ٢٥ ، والمحافظة الخامسة (حزموت) ١٣ ،
والثانية ٣٢ ، والثالثة ٤٥ ، وعن القبائل والمحافظة الرابعة ٧ ،
والسادسة ٧ ، والقيادة العامة ٢١ ، والجيش ٨ ، والفدائيين ٧ ،
وعن الطلبة فى الخارج ٢ (٢٣٤ ، ص ٨٨) . اذن ، فان المحافظتين
الرئيسيتين ، اللتين كانتا تضمان اكبر عدد من اعضاء الجبهة القومية
ويغلب فيهما نفوذ اليساريين ، كانتا تتمثلان فى المؤتمر بـ ٣٨
شخصا فقط .

اما فيما يخص الوسيلة الثالثة فيمكن الاشارة هنا سواء الى
محاولات زيادة عدد المندوبين عن العسكريين فى المؤتمر ، الامر
الذى كان يصطدم بمقاومة اليساريين ، ام الى ان قيادة القوات
المسلحة كانت تتابع سير المؤتمر بكل اهتمام .

كان الجزء الثورى من القيادة العامة يسعى الى حصر وجود
العسكريين فى المؤتمر باعضاء اللجنة العسكرية فقط التى كانت
ترأس العمل الحزبى فى القوات المسلحة . الا انه اضطر تحت
ضغط الشعبى الى الموافقة على ان يحضر المؤتمر ممثلان عن اللجنة
العسكرية وممثلان عن كبار الضباط . واثار دهشة اليساريين حضور
٦ ضباط كبار المؤتمر دخلوا قاعة الجلسات ، كما اتضح ، مهددين
باستخدام القوة ، فوافق فريق الشعبى على ذلك . وقد احتج على
هذا التدخل اللفظ وزير الدفاع على سالم البيض (٢٣٤ ، ص ١٠٤) .
فى النصف الاول من شهر كانون الثانى (يناير) جرى تشكيل
لجنة لتحضير اعمال المؤتمر الرابع قوامها عبدالله الخامرى ومقبل
وعبد الفتاح اسماعيل وفيصل عبد اللطيف (٩٨ ، ص ١٣٨) . غير
ان هذه اللجنة انفرط عقدها ، لان الخامرى ومقبل كانت قد جمدت
عضويتها فى الجبهة القومية ، بينما لم يكن اسماعيل فى البلاد .
ولم يتم اعداد مشاريع الوثائق التى كان من المفترض مناقشتها فى
جلسة القيادة العامة . فى هذه الظروف اخذت العناصر اليسارية
تستعد للمؤتمر بصورة مستقلة . فقد جرى تشكيل لجنة تحضيرية
مؤلفة من عبدالله الخامرى ومقبل وسلطان عمر وعبدالله الاشطل .
وقام الخامرى ومقبل وعمر ونايف حواتمة ، الذى ساهم بنشاط فى
تحضير المؤتمر ، بوضع مشاريع وثائق قدمت للمؤتمر . لقد كان
الجناح اليسارى يطالب بمواصلة المسيرة الثورية ، وبالدرجة

الاولى تحرير الاقتصاد الوطنى من سيطرة الاحتكارات الاجنبية ومن قيود الاقطاع . واصر على ان تتخذ الجبهة القومية موقف تأييد حازما لقوى الاشتراكية بمواجهة الامبريالية العالمية والرأسمالية ، وكذلك تأييد قوى التحرر والتقدم فى العالم بأسره .

وقدم اليساريون الى المؤتمر مشاريع : برنامج التحرر الوطنى الديمقراطى الشعبى الذى طرح مهمة الطريق اللارأسمالى للتطور والانتقال مستقبلا الى الاشتراكية ، والنظام الداخلى الجديد للجبهة القومية ، والملاحق التالية لمشاريع الوثائق هذه : الملحق رقم ١ «الخطوط العريضة لاشكال الدولة الجديدة» ، الملحق رقم ٢ «تطور الادارة ضمن افق ديمقراطى ثورى اشتراكى» ، الملحق رقم ٣ «المجالس الشعبية وكيفية تشكيلها» ، الملحق رقم ٤ «الميليشيا الشعبية» ، الملحق رقم ٥ «مرسوم حل المسألة الزراعية» . وقدم ممثل الجناح اليميني عبد الملك اسماعيل الى المؤتمر مشروع الوثيقة التالى «وجهة نظر حول القضايا المطروحة فى جدول اعمال المؤتمر» .

الوثائق التى قدمها اليساريون انتقدت حكومة الجناح اليميني ، واقرحت برنامجا واسعا للتحويلات الوطنية الديمقراطية فى كافة الميادين . واتسم البرنامج بطابع راديكالى ، وكان يهدف الى تحرير البلاد تحريرا كاملا من التبعية للرأسمال الاجنبى وتصفية العلاقات الاقطاعية ، رغم ان بعض بنوده كانت سابقة لاوانها بشكل واضح . ونورد فيما يلى بعض المطالب الاساسية لبرنامج اليساريين :

تأميم كل ملكية الشركات الاجنبية والبرجوازية الكبيرة المحلية ، واغلاق الميناء الحر وفرض رسوم جمركية ، وتخفيض رواتب موظفى الدولة ، والحد الاعلى للاجور يجب ان لا يتعدى الحد الادنى باكثر من ٤ مرات ؛

اجراء اصلاح زراعى على الفور على ان يكون الحد الاعلى لملكية الارض ٥ افدنة فى الاراضى المروية و ١٠ افدنة فى الاراضى البور ، وتوزيع الاراضى المصادرة بدون تعويض على الفلاحين الفقراء وانشاء تعاونيات ؛

تطهير جهاز الدولة وحل الجيش والبوليس القديمين وانشاء «الجيش الشعبى الثورى على اساس تشكيلات الفدائيين وجيش التحرير والحرس الشعبى» المحاط «بميليشيا شعبية منتجة» بحدود

١٠٠ - ١٥٠ الف مقاتل . واقامة مجالس شعبية من العمال والفلاحين الفقراء والجنود حتى مجلس الشعب الاعلى واعطاؤها جميعا كل السلطة الكاملة . استبدال السلطة الفردية لرئيس الجمهورية بقيادة جماعية ؛

انتقال الجبهة القومية الى مواقع الاشتراكية العلمية ؛ تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية والاستفادة من تجربتها ؛ اعادة بناء الجبهة القومية واشاعة الديمقراطية في حياتها الداخلية .

واقترح اليساريون منح العلنية القانونية للقوتين الوطنيتين الاخرين في البلاد - الحزب الشعبى الديمقراطى وحزب البعث - واقامة تعاون وثيق معهما واشراكهما في العمل النشط على صعيد الدولة والحياة الاجتماعية السياسية ، والبدء بمباحثات معها حول توحيد التنظيمات الثلاثة . وانطلق اليساريون لدى ذلك من ان جميع العناصر الوطنية في البلاد يجب ان تعمل ضمن اطار تنظيم واحد .

وجرت مناقشة حول جميع مقترحات اليساريين في المؤتمر . وجوابا على اقتراح تحطيم جهاز الدولة القديم طرح الضباط الكبار وعدد من العناصر اليمينية مطلب الابقاء على الجيش والبوليس على حالتها القديمة وحل جيش التحرير والحرس الشعبى معلنين : «نحن لسنا بحاجة لحرس احمر» . وانبرى جميع قواد جيش التحرير والحرس الشعبى يدافعون عن هذين التشكيلين . وناهض اليمينيون والضباط اجراء اصلاح زراعى وانشاء مجالس شعبية من ابناء العمال والفلاحين الفقراء والجنود مصرين على تعزيز سلطة رئيس الجمهورية عن طريق توسيع صلاحياته وحتى اعطائه صلاحيات غير محدودة . وقد ذاد عن وجهة النظر هذه كل من قحطان الشعبى ، ومحمد على هيثم ، ومحمد احمد البيشى ، واحمد صالح الشاعر ، وعبد الملك اسماعيل ، وعبد القادر امين ، وأحد قادة الجيش محمد احمد السيارى ، وممثل رجال القبائل جعلب الشعوى (٢٣٤) ، ص ١٠٤ - ١٠٥) .

ويقول الرفيق على ناصر محمد ان القوى اليمينية «كانت تسعى الى ان يقتصر النضال بما قد تم احرازه في سياق ثورة التحرر الوطنى

اي الاستقلال السياسى الشكىلى وابرام العلم الوطنى والنشيد الوطنى» (٢٣ ، ص ١١١) .

وهكذا فقد كشف المؤتمر الرابع وجود تيارين متعارضين متناحرين داخل الجبهة القومية بصدد التطور اللاحق للثورة . وبرزت فى المؤتمر ايضا وحدة مواقع القيادة اليمينية وضباط الجيش .

وكان امرا مفاجئا بالنسبة للقيادة اليمينية والعسكريين ان معظم مندوبى المؤتمر ايدوا من حيث المبدأ برنامج اليساريين ، رغم ان بعض بنوده تعرضت لانتقاد الكثير من المندوبين . واسند الى القيادة العامة امر استكمال ودراسة القرارات المتخذة والاشراف على تنفيذها (٩٨ ، ص ١٤٤) .

بالاضافة الى المقررات اتخذ المؤتمر بياناً سياسياً يعكس وجهة نظر اليساريين .

اتخذ المؤتمر الرابع المقررات التالية :

تشكيل قيادة عامة من ٤١ شخصا ؛

اعادة النظر فى الاوضاع التنظيمية للجبهة القومية ؛

توجه الجبهة القومية صوب الاشتراكية العلمية وتحولها الى حزب طليعى للاشتراكية ؛

اجراء محادثات بين القيادة العامة والقوى الثورية فى الجمهورية العربية اليمينية بغية وضع صيغة لانشاء تنظيم سياسى يمنى موحد فى المستقبل ؛

اقامة مجالس شعبية محلية ومجلس الشعب الاعلى كسلطة تشريعية عليا فى الدولة ؛

تنفيذ الاصلاح الزراعى لصالح الكادحين ؛

انتهاج سياسة اقتصادية ترمى الى التحرر من الرأسمال الاجنبى وتحويل الاقتصاد الوطنى من اقتصاد خدمات الى اقتصاد انتاجى ، واقامة القطاع العام ؛

الابقاء على الحرس الشعبى وتقدير الدعم له ؛

تطهير جهاز الدولة والجيش ؛

اقامة ميليشيا شعبية من العمال والطلاب والفلاحين وتعميم معسكرات التدريب على السلاح على كافة اعضاء الجبهة القومية ؛
القيام بحملة لمحو الامية ؛

دعم الثورة في الشطر الشمالى ؛
دعم حركات التحرر الوطنى فى الجزيرة العربية والخليج العربى ؛
تقديم المساعدة لحركة المقاومة الفلسطينية ؛
التضامن مع حركات التحرر الوطنى فى جميع البلدان النامية ؛
التفاعل والانفتاح على كافة تجارب الانظمة الاشتراكية فى العالم ؛
اانة الاستعمار والامبريالية واعمالها فى آسيا وافريقيا
واميركا اللاتينية .

وكان يتعين انتخاب قيادة عامة جديدة فى المؤتمر . وقد جرى تشكيل لجنة للاشراف على الانتخابات ، من مهامها اثبات الترشيحات لأجل التصويت عليها . وكانت الاكثرية فى اللجنة ممثلة بقيادة جيش التحرير والحرس الشعبى ، بينهم على احمد ناصر عنتر ، وسالم ربيع على ، وصالح مصلح قاسم ، والحاج صالح باقيس وعلى عبد العليم (٩٨ ، ص ١٤٤) .

وقدمت اللجنة الى المؤتمر قائمة بـ ٥١ مرشحا كان ينبغى على المؤتمر ان ينتخب من بينهم ٤١ عضوا للقيادة العامة . واثناء التصويت تم انتخاب قيادة عامة جديدة اكثريتها من عناصر الجناح اليسارى ، منهم : عبد الفتاح اسماعيل ، وعلى ناصر محمد ، وعلى احمد ناصر عنتر ، وعبدالله الخامرى ، وصالح مصلح قاسم ، وعوض الحامد ، وعبد العزيز عبد الولى ، ومحمد صالح مطيع ، وعلى سالم البيض ، وسالم ربيع على ، ومحمد سعيد عبدالله (محسن) ، وعلى صالح عباد (مقبل) (٢٣٣ ، ص ٩٣) . غير ان انصار الجناح اليميني حافظوا على مواقعهم فى الجبهة القومية والوزارات .
اذن ، لقد احرز الجناح اليسارى نجاحا فى المؤتمر : فقد انتخبت قيادة عامة يسارية واتخذت قرارات راديكالية ذات اهمية كبيرة للغاية .

محاولة التمرد الرجعى فى ٢٠ مارس
(آذار) ١٩٦٨ ونتائجها

لم ترق نتائج المؤتمر الرابع للقيادة اليمينيين فى الجبهة القومية ، اذ كانوا يتخوفون من ان اليساريين قد «يقوضون الركائز

التقليدية التي بداوا يغرسونها لافراغ كل امكانية لتطور الثورة الى الامام» (١٤٠ ، ص ٥٢) .

وتنكر اليمينيون كل التنكر لقرارات المؤتمر الرابع . ولم يفعلوا شيئا من اجل تنفيذها لاجئين الى التهويل المكشوف . وفي الوقت نفسه كانت الاكثرية اليسارية للقيادة العامة تصر اصرارا متزايدا على اتخاذ اجراءات فورية لتغيير نهج الحكومة .

وكان القادة العسكريون والسياسيون وموظفو جهاز الدولة يشعرون بقلق خاص على مستقبلهم . وبعد ارفض المؤتمر مباشرة قامت قيادة الجيش والبوليس (وفي المقام الاول السيارى وبلعيد وزنجبيلة وعشيش) وكذلك رجال الدين تحت شعار «مكافحة الشيوعية» بحملة دعائية واسعة موجهة ضد قرارات المؤتمر والجناح اليسارى .

في ١٥ آذار (مارس) عقدت القيادة العامة الجديدة للجهة القومية الجلسة الاولى التي احتدمت فيها النقاشات بين اليمينيين واليساريين بصدد المسائل المتعلقة بتنفيذ قرارات المؤتمر . وبات واضحا تماما ان القيادة اليمينية لا تحجم فقط عن تغيير بنية سلطة الدولة بل وتزمع على ابعاد اليساريين عن المناصب الوزارية .

وفي ١٧-١٨ آذار نوقشت في الجلسات مسألة الاصلاح الزراعى . وطرح فريق الشعبى ، غير الموافق على اقتراح الجناح اليسارى ، اقتراحا مضادا : جعل الحد الاقصى لتملك الارض ٢٥ فداناً في الاراضى المروية و٥٠ فداناً في الاراضى البعلية مع دفع تعويض عن الاراضى المصادرة الفائضة عن هذا الحد (٢٣٤ ، ص ١١٠-١١٢) .

ويؤكد عوبلى ان قائد الجيش حسين عثمان عशल تقابل في نفس الوقت مع رئيس الجمهورية وابلغه ان وضع ضباط الجيش في خطر بسبب طلب اليساريين حل الجيش . وطلب قحطان الشعبى من عशल الانتظار واعدا اياه باقناع قادة الجناح اليسارى بالتراجع (٢١٥ ، ص ٢٤٠) .

وفي ١٩ آذار (مارس) ، واثرا انتهاء جلسات القيادة العامة ، اعلن قادة تنظيم الجبهة القومية في المحافظة الاولى عن عقد اجتماع حاشد في عدن تأييدا لقرارات المؤتمر الرابع . ووقف فريق اليمينيين ضد عقده . وعندما بدأ الناس يفدون الى الاجتماع عند مقر

الجهة القومية في عدن استقبلتهم فصيلة من الجيش والبوليس تلقت امرا بتفريق الحاضرين . والقرار الحكيم لقيادة الجهة القومية في المحافظة بالغاء الاجتماع اتاح وحده تحاشي وقوع اصطدام مسلح .

وفي الوقت نفسه انتهت محاكمة السلاطين والامراء والمشايخ واعضاء المجلس الاعلى لاتحاد الجنوب العربي ووزراء حكومة الاتحاد وسائر رجالات النظام البائد بتهمة التعاون مع المستعمرين ، واصدرت محكمة الامن العليا حكمها عليهم . ويستفاد من اقوال عوبلي (الذي حكم عليه غيابيا بالسجن ١٥ عاما) ان المحاكمة اخافت قيادة الجيش والبوليس ودفعتها الى التحرك (٢١٥ ، ص ٢٣٩) . وليس من المستبعد ان ضباط الجيش كانوا يأملون ، من اجل القيام بانقلاب ، باستغلال استياء القوى المعادية للثورة في القبائل التي ينتمى اليها المحكوم عليهم ، وكذلك استياء الرجعية العربية . ويعتقد قادة الجناح اليسارى بان اليمينيين «لم يجدوا امامهم من فرصة سوى توظيف احتياطي الاستعمار الجديد في الجيش والامن لمواجهة التيار التقدمي» (١٤٠ ، ص ٥٢) . وفي ليلة ١٩ على ٢٠ مارس (اذار) قام قواد الجيش والامن برئاسة عشال بمحاولة تمرد . وصباح يوم ٢٠ مارس احتل الجيش مبنى الاذاعة وطوق شوارع عدن واعتقل مجموعة كبيرة من عناصر الجناح اليسارى بينهم ثمانية اعضاء في القيادة العامة ومنهم قادة شعبيون للكفاح التحرري حصلوا في المؤتمر على اكبر عدد من الاصوات (١) . وبلغ مجمل عدد المعتقلين ١٦٠ شخصا (٢٣٣ ، ص ٩٥) ، بينهم قادة المجموعة الماركسية برئاسة زعيم الاتحاد الشعبى الديمقراطى (كان هذا التنظيم يعمل في ظروف سرية تحت اسم منظمة الشبيبة الديمقراطية باسم السلفى) عبد الله باذيب .

ويستفاد من بعض المعلومات انه تم اعتقال نحو ٣٠٠ شخص بينهم ليس فقط عناصر تقدمية للجهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى بل ومناضلو الحرس الشعبى وجنود وضباط صغار في الجيش والبوليس .

واخذ راديو عدن في اذاعة بيانات المتمردين التي اعلنوا فيها انهم ينقذون البلاد من الشيوعية ويتصرفون «باسم الجيش والامن العام وقطاع الفدائيين» ، رغم انه كان واضحا تماما ان زج اسم

الفدائيين كان فقط من أجل التمويه وتضييع هوية الانقلاب العسكري (٢٣٤ ، ص ١١٥) .

وحظر المتمرّدون التجول في شوارع عدن والمدن المجاورة ، واغلاقوا حدود البلاد ومرافئها . ومساء ٢٠ مارس (آذار) حاصر المتمرّدون مقر رئاسة قحطان الشعبي وطلبوا منه تشكيل حكومة اخرى وانتهاج سياسة جديدة و«اتخاذ البلاد من الخطر الشيوعي» . علقت القوى الامبريالية آمالا كبيرة على التمرد الذي بدأ بالطريقة التي خطط لها الانجليز عندما نصحو العسكريين بالالتحاق بالجبهة القومية . وكان للسفارة الاميركية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ضلع في تنظيم التمرد : ففي اثناء التمرد شوهد الملقق العسكري الاميركي باري في ثكنات جيش اليمن الجنوبية . آثر فريق الشعبي عدم الافصاح عن موقفه من التمرد . لقد كان قحطان الشعبي ، بوصفه خصما للجناح اليساري ، يود التخلص منه بالطبع . الا انه كان في الوقت نفسه ، على الأرجح ، يتخوف من الجيش ، اذ انه كان من الواضح انه في حال استيلاء الضباط على الحكم سيصبح هو غير ضروري لهم . وفي بداية التمرد اخذ الضباط ، الواقفون في النجاح ، يعاملون رئيس الجمهورية معاملة فظة . وعلى حد قول عوبلي فان قحطان الشعبي حاول اقناعهم بالعدول عن بعض التصرفات ولكنهم ضربوه وساقوه الى دار التلفزيون لاجباره على التصريح بتأييد الانقلاب . وبعد ذلك ضربه الجنود مرتين ايضا (٢١٥ ، ص ٢٤١) .

وتريث فريق الشعبي ، ولكن لم يطل انتظاره اذ اخذت الاحداث تتطور بسرعة خارقة . لقد بالغ مدبرو التمرد في تقدير قواهم واستصغروا في الوقت نفسه شعبية الزعماء اليساريين وقوة مواقعهم في الجماهير بما في ذلك وسط الجنود وضباط الجيش الصغار . واثّر بداية التمرد وعلى الرغم من حظر التجول بدأت في عدن وسائر مدن الجمهورية مظاهرات صاخبة تطالب باطلاق سراح المعتقلين ومحاكمة الضباط المتمردين وتطهير جهاز الدولة وتشكيل مجالس شعبية . واصدر بيانات ضد التمرد وتأييدا لقرارات المؤتمر والجناح اليساري كل من : اتحاد الطلبة ، واتحاد نساء اليمن ، والاتحاد العام لنقابات جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وفي اثناء ذلك فر من السجن ١٦ معتقلا بينهم علي سالم البيض ،

وسالم ربيع على ، وسلطان احمد عمر ، وعبد الله الاشطل ، وعبد العزيز عبد الولي ، ومقبل ، وعلى عنتر ، ومحمد صالح مطيع ، وصالح مصلح (٢٣٣ ، ص ٩٦) . والتجأوا الى المحافظة الثالثة وباشروا الاعداد للمقاومة . وفي جعار والضالع ويافع طوقت فصائل جيش التحرير بقوة السلاح معسكرات الجيش النظامي واعتقلت الضباط وجردتهم من سلاحهم . وعلنت انها ستنتقل الى عدن اذا لم تطلق الحكومة سراح المعتقلين وتعاقب المتمردين وتطهير جهاز الدولة . وجرت في حضرموت والمهرة مظاهرات غفيرة صاخبة تنديدا بالتمرد .

وفي الجيش نفسه ايضا حدثت قلاقل . فقد اعلنت عن الاخلاص للثورة وقرارات المؤتمر الرابع والتنديد بالتمرد الفرق ٢٠ و٦ و١٤ و٣٠ من جيش جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وفي يوم واحد وضعت البلاد على حافة الحرب الاهلية .

في هذه الظروف قرر قحطان الشعبي وانصاره منذ مساء ٢٠ آذار (مارس) التقدم بمبادرة اجراء مصالحة . فقد وعدوا بانه اذا عاد العسكريون الى الثكنات واخلوا محطة الاذاعة فان الضباط المتمردين لن يعاقبوا ولن تتخذ اية اجراءات بحق صف الضباط . واذ ادرك الضباط ان التمرد لم ينجح وان هدفهم الرئيسي - الاستيلاء على السلطة السياسية - مستحيل البلوغ اضطروا للموافقة على اقتراح رئيس الجمهورية . واطلق سراح جميع المعتقلين . وسعى قحطان الشعبي في الوقت نفسه الى الحيلولة دون تقوية الجناح اليساري مواقعه في موجة التأييد الشعبي . وتحاشى التنديد بالتمرد معلنا بانه «اجتهاد فردى مخلص خاطئ للضباط» اثارته «سياسات يسارية متطرفة» (٢٣٤ ، ص ١٢٣) . وعلى الرغم من ذلك اضطر رئيس الجمهورية تحت ضغط الجماهير والجناح اليساري الى تسريع حوالى ١٥٠ عسكريا وموظفا في جهاز الدولة دون ان يمس لدى ذلك كبار الضباط مدبري التمرد .

ويؤكد احد زعماء الجناح اليساري للجبهة القومية ان قاداته استخلصوا من احداث ٢٠ مارس الاستنتاجات التالية :

التيار الرجعي في الجبهة القومية «لم يعد له ذرة من الوطنية» ، وهو لا يتورع عن «اتباع اقذر واحط الاساليب بقصد تصفية التيار التقدمي» ؛

«لم يعد هناك مجال للتعايش بين التيارين ، ذلك ان صراع الازدحام وصل الى مرحلة لا يمكن فيها الا ان ينتصر هذا الضد على الآخر» ؛

ضرورة اقدام التيار التقدمي على تمكين علاقته مع الجماهير الكادحة وتربيتها للنضال ضد «الطغمة اليمينية الحاكمة» ؛
«العمل على المزيد من التفاهم والتلاحم بين عناصر التيار التقدمي وانهاء جميع التناقضات الذاتية بقصد مواجهة التيار الرجعي اليميني» ؛

ضرورة عدم الاطمئنان على مناورات القوى الرجعية وضرورة العمل الحثيث على ايجاد اساليب تضمن اسقاطها نهائيا (١٥٠) ، ص ٣٦ .

وقد اكد ضلوع بارى في الاحداث ان التيار اليميني الرجعي اخذ يتعاون مع الامبريالية العالمية ، وبالدرجة الاولى الامبريالية الاميركية ، وان هذا يمثل خطرا خاصا .

وكما نرى ، فان مقبل يستبعد في تحليله للاحداث اية مساومة مع الجناح اليميني ، غير ان قادة آخرين في الجناح اليساري لم يكونوا يستبعدون ، في ظل ظروف معينة ، امكانية وضع برنامج اعمال تساومي مع اليمينيين مع القيام في الوقت نفسه بعمل مثابر عنيد لاحتراز مواقع جديدة في الجبهة القومية والجيش والبوليس .

اذن ، لقد ساعدت مواقع التيار اليساري المتينة في التنظيم وفي اوساط الشعب على احباط محاولة التمرد . وعلى الرغم من ان هذه المحاولة قد اجبقت فقد ادرك رجال الجناح اليساري كل الخطر الذي يمثلها الجناح المحافظ وحلفاؤه في المؤسسات العسكرية وجهاز الدولة .

بعد الاحداث عاد قسم من القادة اليساريين الى مواقعهم وسافر القسم الآخر الى المحافظات .

القانون الاول للاصلاح الزراعي

بعد ان اقتنع قحطان الشعبي وانصاره ، اثناء احداث ٢٠ مارس (آذار) ، بان مواقع اليساريين في التنظيم قوية للغاية وبان مطالبهم المعبر عنها في قرارات المؤتمر الرابع تتمتع بتأييد الجماهير ،

اختراروا تكتيكاً آخر للعمل ضد قرارات المؤتمر . فقد بدأوا شكلياً بتنفيذ بعض منها مفرغين أياها من محتواها الثوري ومثيرين حملة اعلامية صاخبة حول الاجراءات التي يقومون بها . فبعد الاحداث مباشرة اعلن رئيس الجمهورية بيانا حكومياً جديداً يأخذ بالاعتبار قرارات المؤتمر . وعلاوة على ذلك اعلن في عدن عن عزم القيادة العامة على تشكيل لجنة لاعداد مسودة الدستور المؤقت .

وبغية تهدئة الجماهير الشعبية اعلنت الحكومة ايضاً انه سوف تتخذ اجراءات ضد مدبري التمرد . وكان يتوخى هذا الغرض الاجراء الذي اتخذه وزير خارجية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الضالعي : فقد اعتبر باري شخصاً غير مرغوب فيه وطلب منه مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة (٢٨٤ ، العدد ٨ ، تاريخ ٣٠-٣-١٩٦٨) .

غير ان قحطان الشعبي اعلن في بداية شهر ايار (مايو) ان احداث ٢٠ مارس كانت خطأ ارادوا به ان يصححوا الخطأ الآخر الذي تم ارتكابه داخل الجبهة القومية واعلن العفو للمتمردين بشرط انهم سوف «يسيروا على خط الثورة» (٢٨٣ ، العدد ٨٤ ، ٥ مايو ١٩٦٨) . وهكذا ، وضعت القيادة الرجعية للجيش والبوليس في مصاف واحد مع الجناح اليساري للجبهة القومية .

وفي ٢٥ آذار (مارس) صدر في عدن القانون رقم ٣ (٨٩) ، وهو اول قانون للاصلاح الزراعي . وقد نص على ان تصادر فوراً وبدون تعويض اراضي ومنشآت ومواشي وآلات جميع سلاطين ومشايخ وامراء وحكام العهد البائد وعائلاتهم وكل من طرد بحكم ارتباطه السابق معهم من عملاء ومستوزرين (المادة الاولى ، «أ» ، «ب» ، «ج» ، «د») . وتصادر جميع اراضي الاوقاف باستثناء الاوقاف الخاصة بالعائلات الفقيرة على ان لا يزيد عن الحد الاعلى المقرر للملكية (المادة الاولى ، «هـ») . وتصادر الاراضي غير المثبتة بوثائق ، وكذلك الاراضي المملوكة المهجورة التي لم تفلح خلال ستة اشهر من صدور هذا القانون (المادة الاولى ، «و» و«ز») . تعتبر جميع الاراضي البور ملكاً للدولة (المادة الاولى ، «ح») .

وعين القانون الحد الاعلى للملكية الزراعية بـ ٢٥ فداناً في الاراضي المروية وبـ ٥٠ فداناً في الاراضي البعلية والمراعي (المادة الثانية) وبموجب القانون كان من المفروض ان تصادر الدولة خلال ستة اشهر من صدوره قطع الاراضي الزائدة من جميع مالكيها ، على ان

يدفع تعويض لهم عن الاراضى المصادرة باقساط متساوية بعد ٣ سنوات من تاريخ الاستيلاء وفى مدة ٢٥ سنة من لحظة صدور القانون (المادة السابعة) . التعويض تدفه الدولة وتحدده اللجنة المركزية العليا للاصلاح الزراعى التى تشرف على تطبيق هذا القانون .

وينص القانون على توزيع الاراضى المصادرة والمستولى عليها على اسر شهداء حرب التحرير ، والمقعدين ، والعمال الزراعيين المعدمين ، والفلاحين الفقراء المالكين لاقل من الحد الادنى المسموح به ، والمواطنين المهاجرين من المدن والصحارى (المادة ١٠) . ويتوجب على مستلمى الارض ، حسب القانون ، ان يدفعوا ثمنها الذى يتألف من مبلغ التعويض مضافا اليه فائدة سنوية قدرها واحد ونصف بالمئة ، ويؤدى مجموع الثمن اقساطا متساوية بعد ٣ سنوات من التوزيع فى مدة ٢٥ عاما (المادة ١٢) .

وينص القانون على اتخاذ قانون آخر يحدد العلاقات بين العمال الزراعيين والمالكين والدولة والمنظمات والجمعيات التعاونية .
الباب الرابع من القانون (المواد ٢٤-٢٧) يرتأى انشاء جمعيات تعاونية استهلاكية تسويقية .

انتقد ممثلو الجناح اليسارى للجبهة القومية قانون الاصلاح الزراعى على الحد الاقصى لملكية الارض وعلى دفع تعويض للملاكين العقارين ودفع ثمن الارض من جانب الفقراء الذين يحصلون عليها بموجب الاصلاح . واشاروا الى ان القانون يساعد على تعزيز القطاع الفلاحى الصغير وتدنى قدرة الزراعة على التسويق . ويمكن ان يضاف الى ذلك ان الدولة كانت تخطط للتوزيع على الفلاحين لا الاراضى الزائدة المصادرة لقاء تعويض فحسب بل والاراضى المصادرة بدون تعويض والتى كان من شأنها ان تأخذ منهم لقاءها تعويضا ايضا .

وجاوبا على الانتقاد شنت القيادة اليمينية للبلاد حملة دعائية ديماغوجية سعت من ورائها الى تصوير القانون على انه حل جذرى للمسألة الزراعية .

وبالاجمال ، كان اصلاح عام ١٩٦٨ ذا طابع برجوازى ديمقراطى لانه كان يستهدف بعض (وليس كل) بقايا الاقطاع ويفتح الطريق نحو تطوير العلاقات الرأسمالية فى ريف اليمن الجنوبية . وانشاء

تعاونيات استهلاكية تسويقية كان من شأنه ، هو الآخر ، ان يساعد على تطوير العلاقات الرأسمالية الخاصة . الا ان هذا التحديد لطبيعة الاصلاح ينبغي اكماله بعدد من الاعتبارات :

ان مصادرة الاملاك الاقطاعية الكبرى املتتها اسباب سياسية. اذ جرت مصادرة اراضي الطبقة الحاكمة للعهد البائد فقط ؛
ان القانون لم يمس حرمة علاقات الاستغلال ما قبل الرأسمالي (ايجار وكراء ورهن الاراضى ، الخ .) ؛

ان القانون لم يمس مصالح الفئات الاستغلالية الوافرة العدد الممثلة بالتجار والموظفين والوسطاء والمهاجرين ومختلف العناصر غير العاملة الذين يملكون اراضى وآبارا ومضخات وادوات زراعية ومواشى ونخيل الخ . ومسألة «الملاكين الغائبين» لم تحل ؛
لدى تطبيق القانون صودرت الارض من السلاطين والامراء وكبار رجالات العهد الاستعماري فقط ، والمواد الاخرى للقانون طبقت بصورة غير كاملة الاطلاق .

لم يجر تطبيق الاصلاح حتى نهايته لجملة من الاسباب . فالجنح اليميني للجهة القومية الذي كان موجودا في سدة الحكم اوكل مهمة تطبيق القانون الى جهاز الدولة القديم . وكانت اكثرية موظفي جهاز الدولة يشاركون هم ايضا في استغلال الفلاحين من خلال نظام معقد من العلاقات . ولم تود القيادة اليمينية المساس بمصالح الفئات الاستغلالية ، ولذا فهي لم تفعل شيئا من اجل تطبيق الاصلاح حتى النهاية . ونتيجة لذلك بقى حبرا على ورق اجراء هام مثل مصادرة المساحات الزائدة من الاراضى .

وعلى كل فقد كان الاصلاح الزراعي الاجراء الديمقراطي الوحيد لحكومة قحطان الشعبي ، مما يسمح بالكلام عن المحتوى «الديمقراطي جزئيا» لفترة ١٩٦٧-١٩٦٩ .

اليساريون : اختبار القوى

عند شهر ايار (مايو) تفاقمت العلاقات بين التيارين اليساري واليميني في الجهة القومية : لقد بات واضحا بشكل نهائي ان حكومة الشعبى لا تنوى تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع ومعاقبة مدبرى التمرد .

فحتى هذا الحين اخذت بعض عناصر الاتجاه اليسارى ، التى بعث فيها الحماس تأييد الجماهير اثناء احداث ٢٠ آذار (مارس) ، تحاول هنا وهناك الانتقال الى القيام باعمال اكثر نشاطا كنوع من اختبار القوى .

وقد برز ذلك ، بين امور اخرى ، اثناء الاحتفال بعيد اول ايار فى عدن . ففى الاجتماع العاشد فى مقر نقابات جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية اخذ الحاضرون يهتفون بشعارات اليساريين فحاولوا بذلك عمليا دون القاء كلمات عيد القادر امين ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عمر القطبى وخطباء آخرين : فثناء الاحتفال كاد يحدث اصطدام بين الجمهور وبين الجنود المكلفين بتأمين النظام . وبعد يومين ايضا حدث فى ضاحية عدن - مدينة الشعب (الاتحاد سابقا) اشتباك بين ضباط البوليس (الذين شاركوا بنشاط فى تمرد ٢٠ مارس) وبين فريق من الجنود الذين رفضوا ، تحت تأثير تحريض العناصر اليسارية المتطرفة ، تسليم اسلحتهم فى نهاية اليوم كما جرت العادة . وثناء تبادل اطلاق النار صرع الجنود ضابطا ورجلين من البوليس . واستولوا على مستودع للأسلحة ووزعوها على طلبة المدارس والكلية وسوية معهم استولوا على السلطة فى مدينة الشعب ، ومن ثم وجهوا نداء الى جنود المعسكرات الاخرى لمساندة «مبادرتهم الثورية» . وفى اليوم التالى طوق الجيش المدينة وفرق الجنود والطلبة ، والقى القبض على ١١ شخصا بتهمة القتل .

واختبار القوى الآخر كان تنشيط اعمال العناصر اليسارية فى المحافظة الخامسة . فمنذ الايام الاولى لوجود جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كانت احدى خصائص وضعها انه كانت تهيمن على الجهاز الحزبى وجهاز الدولة فى المحافظة الخامسة عناصر يسارية برئاسة المحافظ فيصل العطاس حاولت ، خلافا لاوامر السلطة المركزية ، تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية فى المحافظة على طريقتها الخاصة والقيام بعدد من التحويلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية . ولاقت تجربة حضرموت آنذاك عبارات المديح من جانب العناصر ذات الامزجة اليسارية المتطرفة فى الجناح اليسارى للجهة القومية واعضاء حركة القوميين العرب المركزية القريبة من تلك العناصر .

ويستفاد من معطيات جريدة «الشرارة» انه طرحت فى المحافظة

الخامسة مسألة اجراء اصلاح زراعى جذرى حسب مبدأ «الارض لمن يفلحها» مع منع العمل المأجور ، ومصادرة املاك الاقطاعيين والكولاك وتوزيع الاراضى المصادرة على الفلاحين المعدمين والفقراء ؛ طرح مطلب تأميم جميع المؤسسات الخاصة مع دفع تعويض للملاكين الصغار ؛ اجراء تطهير فى جهاز الدولة ؛ اعتبار جيش التحرير ومنظمة الفدائيين والحرس الشعبى واللجان الشعبية بمثابة اجنة للدولة الجديدة ، «دولة العمال والفلاحين الفقراء» ؛ طرح مطلب نقل كل السلطة الى مجالس منتخبة للعمال والفلاحين الفقراء والجنود ؛ تشكيل مجلس الشعب الاعلى باعتباره الهيئة التشريعية والرقابية العليا ، وفيما بعد تشكيل مجالس شعبية منتخبة فى جميع احياء مدن وقرى المحافظة (٢٨٤ ، العدد ٢ ، تاريخ ٢٢-١-١٩٦٨) ؛ اجري تطهير فى الجيش والبوليس ، ورقى عدد من الجنود الى رتبة ضابط ، وسلمت بعض المناصب القيادية الى الفدائيين (٢٨٤ ، العدد ٣ ، تاريخ ٢٩-١-١٩٦٨) ؛ حوفظ على تشكيلات جيش التحرير والفدائيين وجرى اعدادها عسكريا وسياسيا ، وانشئت الكتيبتان الاوليان للميليشيا العمالية المسلحة : كتيبة تشى غيفارا وكتيبة اول مايو (ايار) ؛ اسست «لجنة الارض» لوضع الحلول للمسألة الزراعية ، غير ان تدخل مبعوثى عدن فيصل عبد اللطيف واحمد صالح الشاعر حال دون قيامها بمهامها ؛ فى مطلع شهر شباط (فبراير) جرى تأميم بعض المؤسسات (٢٨٤ ، العدد ٤ ، تاريخ ١٢-٢-١٩٦٨) .

وفى ميدان السياسة الخارجية طلب قادة الجبهة القومية فى حضرموت من الحكومة محض تأييد حازم للقوى التقدمية فى الجمهورية العربية اليمنية وحركتى التحرر الوطنى فى عُمان والخليج العربى والوقوف بوجه «التآمر السعودى الامبريالى على الجمهورية العربية اليمنية» (٢٣٤ ، ص ٧١-٧٦) .

نشب فى الجبهة القومية صراع بصدد التجربة الحضرية . فالذين كانوا يقفون موقف انتقاد من اجراءات القيادة الحضرية اشاروا الى ان القادة الشبان الحضريين لم يأخذوا بالحسبان فى انتهاج سياستهم الواقع الموضوعى . وركز الكثيرون على تخلف العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى اليمن الجنوبية التى تحكم على امثال الاجراءات الحضرية بالفشل . كما جرى التشكيك فى بعض انباء جريدة

«الشرارة» . فيستفاد من بعض المعطيات انه لم يجر تشكيل «لجنة الارض» ، وان عبد اللطيف والشاعر سافرا الى حضرموت لا بخصوص مسائل زراعية بل حزبية من اجل النظر في الاجراءات التعسفية التي اتخذتها القيادة الحضرية بحق بعض قادة تنظيم الجبهة القومية في سيئون . واشير الى ان مجلس الشعب الاعلى اعطى نفس تلك القيادة المحافظة للجبهة القومية التي كانت تتمتع بكل السلطة كاملة في المحافظة . وجرى التأكيد على ان اجراءات التأميم حصلت خلافا لقرارات المؤتمر الرابع ، حيث تم تأميم سينما ومنازل وشركة مساهمة صغيرة (٢) (٩٨ ، ص ١١١-١٢٠) .

لدى تقييم اعمال الجبهة القومية في حضرموت من الضروري الاشارة الى انها ، شأنها شأن الصراع الفكرى الذى اندلع حولها ، كانت تعكس كليا جميع التناقضات المميزة للجبهة القومية في تلك المرحلة . فمن جهة ، تشهد اجراءات ومواقف المجموعة الحضرية على التوق الشديد لدى الاعضاء العاديين للجبهة القومية وجناحها اليسارى نحو التغيير الجذرى لكل نمط الحياة المتخلف الذى كان سائدا في البلاد . ومن جهة اخرى ، بينت هذه الاجراءات ، التى ملأت فراغا في الحياة الداخلية ، بينت بشكل واضح عقم المسلك المغامر والارادى للعناصر اليسارية المتطرفة من حل المسائل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الخطيرة . فالسلطات الحضرية ، بتجاهلها التخلف الشديد للغاية في المنطقة التى كانت تسود فيها في كل مكان علاقات ما قبل رأسمالية والتى كانت تعتبر نموذجاً «للقرون الوسطى المعلقة» ، حاولت القيام بقفزة كادت تصل الى التحولات الاشتراكية فابتعدت عن نفسها البرجوازية الصغيرة والحرفيين والفلاحين الابويين والمثقفين . ان مجمل هذه الافكار والمواقف والتصرفات بما فيها من اصفاء صبغة الاطلاق على العنف والتخطيط كانت امرا مميزا للغاية بالنسبة للجزء المتطرف من الجناح اليسارى من حيث جوهره البرجوازي الصغير البحت .

لقد بينت هذه الاحداث جو التبعر والتشتت وغياب الارضية الفكرية والسياسية الموحدة لدى عناصر الجناح اليسارى ، ويعترف سلطان احمد عمر بان «الفريق التقدمى في الجبهة القومية كان يعانى من التشتت التنظيمى وانعدام الرأس القيادى المركزى القادر على تجميع كافة قوى الجبهة القومية التقدمية وقواعدها العمالية والفلاحية

والعسكرية من اجل وضع قرارات المؤتمر الرابع موضع التطبيق العملي» (١٥١ ، ص ٢٦٦) .

اضعف تفاقم النزاع مع اليساريين المواقع السياسية الداخلية لحكومة قحطان الشعبي . واخذ يتردى الوضع المالى والاقتصادى للبلاد ، وانتهت بالفشل جميع محاولات الحكومة تحسين هذا الوضع . وفى ايار (مايو) ١٩٦٨ استؤنفت المفاوضات بين حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والحكومة البريطانية حول تقديم مساعدة اضافية (كما اتفق عليه اثناء مفاوضات جنيف) . واقترح الوفد البريطانى تقديم مليون و٢٥٠ الف جنيه استرلىنى فقط للاشهر العشرة القادمة بشرط وقف الملاحقات القضائية بحق اعوان المستعمرين ، ونتيجة لذلك رفض الاقتراح البريطانى (١٨٦ ، ص ١٠٩-١١٠) . وفى ١٢ ايار ندد فيصل عبد اللطيف ، رئيس وفد اليمن الجنوبية الى المفاوضات ، تنديدا رسميا بحكومة بريطانيا على موقفها هذا ، واعلن رفض المساعدة المقترحة ، ومنذ ذلك الحين لم تستأنف المفاوضات ابدا حول هذه المسألة .

حركة ١٤ مايو

فى شهر ايار (مايو) اخذ اليساريون ينشطون اعمالهم وسط الجماهير : فقد راحوا يقومون بمحاولات تحقيق بعض المآرب وتوزيع وثائق الجناح اليسارى للجبهة القومية فى صفوف التنظيم . واخذ قادة الجناح اليمىنى ، من جهتهم ، يوطدون التعاون مع شيوخ وزعماء القبائل والعناصر الغنية شبه القطاعية والكولاكية والعسكريين الرجعيين بقصد عدم اتاحة فرص التصرف امام اليساريين لاجئين الى اثاره الاصطدامات والقيام باعمال العنف . وفى ١٤ مايو (ايار) وجه اليساريون بياناً الى الحكومة شجبوا فيه محاولة التمرد وطالبوا بمعاينة مديره . ومحاكمة جميع الذين لهم علاقة به ، واعلنوا انهم سيناضلون ضد قيادة الجيش والبوليس بجميع الوسائل بما فى ذلك الوسائل المسلحة . وقد وضع نص البيان ١٨ عضوا فى القيادة العامة كانوا موجودين فى المحافظة الثالثة ، الا انه وقعه ١٤ شخصا منهم ، وهم : على عنتر ، وسالم

ربيع على ، وضالغ مصلح ، وقاسم الزومعي ، وعوض الحامد ،
وعبد الله الاشطل ، ومحمد صالح مطيع ، ومحسن ، واحمد صالح
عبيد ، ومقبل ، ومحمد عكوش ، وعادل خليفة ، وعبد العزيز عبد
الولي ، وعائدة يافعي (٢٨٤ ، العدد ١٢ ، تاريخ ٢٥-٥-١٩٦٨) .
وفي بيان جوابي وصف قحطان الشعبي اعمال اليساريين في
المحافظة الثالثة بانها «انتهازية يسارية» وندد بالمعارك التي «شنها
المتهمون» . وجاء في البيان ان القوات الحكومية تتوجه الى ابين
وشقرة لاجل اعادة النظام . وضمن الشعبي سلامة سالم ربيع على
في عدن بشرط واحد فقط : يجب على الحرس الشعبي والقبائل ان
تتفرق وتعود الى بيوتها ، علما بان «من لا يمثل لهذا الطلب سوف
يعتبر متمردا» (٢٨٣ ، العدد ٩٤ ، تاريخ ١٦-٥-١٩٦٨) .
وجوابا على ذلك اخذ الزعماء اليساريون ، بعد ان جمعوا في
منطقة جعار وزنجبار فصائل الحرس الشعبي والقبائل ، يستعدون
لخوض كفاح مسلح . وبعد رفض اليساريين تلبية المطالب الموجهة
اليهم استخدمت الحكومة الجيش دون تردد من اجل سحق الحركة
وارسلت الى المنطقة المذكورة وحدات من الجيش كانت قد وضعت
في حالة تأهب قتالي .

لم تكن احداث ايار (مايو) نتيجة لاتفاق الظروف ، كما قد
يبدو لأول وهلة . فقد كان فريق معين في الجناح اليساري يعقد
الامال على ان الكفاح ضد النظام اذ يبدأ في المحافظة الثالثة يمكن
ان ينشروه الى المناطق الرئيسية للجمهورية ، ويستولوا على السلطة
في نهاية المطاف (٣) . ومنطقة جعار - زنجبار ، وهي مسقط رأس
بعض عناصر الجناح اليساري وحيث كان نفوذ اليساريين قويا ، لم
يجر اختيارها بمحض الصدفة من اجل ذلك : فقد كانت هذه المنطقة
توجد على مقربة من عدن وذات مخرج مباشر الى الجبال ، الى الشطر
الشمالي . وفي تصورهم انه كان ينبغي على حركة ١٤ مايو ان تغدو
الشرارة التي ينطلق منها لهيب الانتفاضة المسلحة . وقد لعبت
دورا في اتخاذ هذا القرار امزجة عدد من عناصر الجناح اليساري
للجبهة واضفاؤهم صفة الإطلاق على اساليب الكفاح المسلح .
وفي الوقت نفسه كان فريق آخر في الجناح اليساري يعتبر ان
الظروف لم تتضح بعد لاجل العمل المسلح ، وانه من الضروري
خلال فترة معينة من الزمن ابقاء القادة اليمينيين في الحكم وتركيز

جميع الجهود على كسب مواقع جديدة وتحييد العسكريين الرجعيين الذين كانوا قوى لا يستهان بها .

ويستفاد من المراجع ان قادة الجناح اليسارى - اعضاء القيادة العامة - كانوا يعتبرون انه من غير المناسب الاستعجال فى القيام بعمل كهذا ، وشنوا حملة فى تنظيمات المحافظات بقصد تلاحم صفوف جميع اليساريين واتخاذ قرارات بصدد الاعمال اللاحقة . غير ان هذا العمل قطعه سير الاحداث .

فلدى القيام بالاستعدادات للامال المسلحة اتفق القادة اليساريون مع ممثلى وحدات من الجيش على انه فى حال محاولة استخدامها لانزال ضربة باليساريين ترفض تنفيذ الاوامر . الا ان الواقع ، كما اوضح فيما بعد احد المشاركين فى احداث ايار (مايو) ، دحض افتراضات اليساريين : فالضباط الصغار والجنود وجدوا انفسهم فى الصفوف الاولى من القوات التى طوقت المنتفضين ولم يترددوا فى تنفيذ الاوامر : لقد كان الجيش يخدم النظام بكل اخلاص .

وفى اعقاب معارك ضارية مع وحدات الجيش النظامى ، استمرت يومين ، اضطر اليساريون الى التراجع فى الاتجاهين الشمالى والشمالى الغربى ، الى منطقتى يافع والضالع الجبليتين ، وقسم منهم اجتاز الحدود الى الجمهورية العربية اليمنية . ولقى حثفه فى المعارك بعض قادة الجناح اليسارى ومن بينهم احد قادة الفدائيين : البدر . وعزل القادة اليمنيون قادة الجناح اليسارى من مناصبهم واستبدلوهم باشخاص من انصارهم . اما العناصر اليسارية ، التى بقيت على اراضى البلاد فى جبال يافع والضالع ، فقد انتقلت الى العمل السرى .

ولم يوقف القادة اليمنيون والعسكريون الرجعيون تعسفهم ضد الجناح اليسارى لاجئين فى ذلك الى مختلف الوسائل . فاثاء انتقال مجموعة من المناضلين ، الذين شاركوا فى حركة ١٤ مايو ، فى منطقة الضالع تعرضوا لكمين نصب لهم فاستشهد عدد منهم . وبالإضافة الى ذلك كانوا يرسلون الى المناطق الجبلية عناصر مرتزقة كلفت بمهمة تحريض السكان المحليين ضد الزعماء اليساريين وخلق مختلف المصاعب لهم (١٥٠ ، ص ٤٤-٤٥) . وهكذا ، لم يصدق حساب اليساريين بان عمل الحكومة

العسكري ضد زعماء حركة التحرير المحبوبين من الشعب سوف يفضى الى انتفاضة شعبية عامة وبات واضحا للعيان انه ينبغي لليساريين ان يتصرفوا بطريقة اخرى ، وانه سيترتب القيام بالشيء الكثير من اجل احراز النجاح .

في غضون ذلك اخذ قادة الجناح اليميني في الشماتة والتشفي . وقد كتبوا فيما بعد ان «القائمين بحركة ١٤ مايو فهموا بها انهم يحدثون «ثورة في الثورة» (٩٨ ، ص ١١٥) . غير ان الكلمة الاخيرة لم يكن الجناح اليسارى قد قالها بعد .

لقد عرضت حركة ١٤ مايو صلابة وثبات الجناح اليسارى وقدرته على الاعمال النشيطة ، وشكلت في الوقت نفسه درسا وعبرة للثوريين اليمينيين انفسهم . وقد اشار على صالح عباد (مقبل) ، المنظم الرئيسى لحركة ١٤ مايو ، الى ان الحركة ساعدت على التماسك بين العناصر اليسارية في المدن والارياف على السواء ، والعمل على التنسيق بين جبهتي النضال : العسكرية في المناطق الداخلية والسياسية في الجبال ؛

وحققت الانتفاضة «نقلة جديدة في اذهان المناضلين» الذين طلعوا الى الجبل ، وساهمت في تطورهم الفكرى والنضالى اللاحق ؛ واقتنعت العناصر اليسارية بان العمل خارج اطار الجماهير لا يمكن له الاستمرار والنمو ، وبانه من الضروري العمل المكثف في اوساط العمال والفلاحين والجنود والضباط التقدميين ، وكذا الطلاب (١٥٠ ، ص ٤٢-٤٤) .

ان هذه الاستنتاجات تبين جيدا بصورة كافية ان نتائج حركة ١٤ مايو ساهمت في تطوير العناصر التقدمية في الجبهة القومية ، وفي تلاحم كل الجناح اليسارى للتنظيم .

نضال الجناح اليسارى للجبهة القومية فى سبيل «استكمال التحرر الوطنى الديمقراطى» (١٩٦٨-١٩٦٩)

عودة قادة الجناح اليسارى الى البلاد واستئناف العمل

بعد احداث مايو (ايار) بدت الامور وكأن مواقع نظام الشعبى متينة وثابتة ، وكان اليساريين فقدوا كل شىء ما عدا بضع مناطق جبلية . غير ان قادة الجناح اليسارى بدأوا فى تلك الاثناء ، واثروا دراسة معمقة لنتائج حركة ١٤ مايو ، باعداد انصارهم اعدادا عسكريا وفكريا وسياسيا جديا . وفى هذه الفترة ، حسب اعترافهم ، خطوا خطوة اخرى نحو الايديولوجيا الثورية العلمية حقا . فى مطلع شهر تموز (يوليو) عقد قادة الجناح اليسارى اجتماعا موسعا بحثوا فيه نتائج تطور الجبهة القومية خلال الفترة من بداية آذار (مارس) وحتى نهاية حزيران (يونيو) ١٩٦٨ ، وانتقدوا المبدأ السابق «توسيع البؤرة الثورية فى ابين» . وتوصل اليساريون فى الاجتماع الموسع الى الاستنتاجات التالية :

ان القاعدة الفكرية للجبهة القومية ، هى فكر ضبابى مثالى ، لا يلائم اهداف المرحلة . ان القيادة السياسية ، التى كانت موجودة فى تعز والقاهرة وبيروت ، اى نخبة ممثلى القيادة التقليدية ، لا تختلف من الناحيتين الطبقيّة والفكرية عن القيادات الفوقية للجيش والامن والقيادات السياسية لرابطة ابناء الجنوب العربى وحزب الشعب الاشتراكى ومنظمة التحرير وجبهة التحرير ؛

ان الجبهة القومية لم تتسلم السلطة فى الواقع بعد ٣٠/١١/١٩٦٧ لانها لم تقم بهدم اداة القمع الموروثة - الجيش والامن - ولم تستبدلها بـ«اداة قمع ثورية» لحماية الحكم الوطنى ، ولذا كان يجب على القوى الثورية ان تعتمد الى تثبيت السلطة اولا قبل طرح

تصورات يستحيل تنفيذها في ظل الاوضاع الموروثة . ففي الماضي احجبت القوى الثورية عن تسلم السلطة بغية «اغراق» القيادة التقليدية ، رغم ان اولى بديهيات الثورة هي الاستيلاء على السلطة في اول فرصة ؛

ان الجانب الثورى الوطنى ارتكب خطأ بطرح شعارات استفتزت ضده ثلاث قوى معادية دفعة واحدة وهى الاقطاع واغنياء الفلاحين ، عندما طالب بالاصلاح الزراعى الجذرى ؛ والقيادة العليا للجيش والامن العام التى كانت تخشى التسريح ؛ والقيادة التقليدية التى لم توافق على تعديل الاوضاع الدستورية لترسيخ القيادة الجماعية .

وعلاوة على ذلك طرح الاجتماع الموسع بضع مقترحات للخروج من الازمة . فقد اقر المجتمعون الالتزام ببيان اغلبية القيادة العامة الصادر فى جعار فى ١٤/٥/١٩٦٨ ، وتأكيد قرارات المؤتمر الرابع بمثابة «استراتيجية مرحلية» ، واطلاق يد اغلبية القيادة العامة لاعادة تنظيم الجبهة القومية والاعداد لمؤتمر قادم بطرح استراتيجية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة (٥٨) .

ان تحليل هذه الاستنتاجات يؤكد استنتاجنا السابق القائل بان القادة اليساريين ، انطلاقا من اخذ الواقع الموضوعى بالحسبان ، فضلوا بعد احراز الاستقلال ابقاء السلطة فى ايدى الجناح اليميني عاملين مسبقا على اعداد انفسهم للنشاط المعارض . اما الآن فقد طرح اليساريون موضوعا تقول بان الاستيلاء على السلطة السياسية كان يجب ان يحدث فى وقت سابق . غير ان اليساريين اختاروا ، عمدا او عرضا ، الطريق الذى اتاح لهم رص صفوفهم وتحاشى العواقب السلبية التى كان يمكن ان يتمخض عنها الاستيلاء المتسرع على السلطة ، وساعدهم فى وضع نظرية للتطور صحيحة واكثر نضوجا وبرنامجا للاعمال .

واذ كانت الحكومة تتخوف من ان زعماء الجناح اليسارى يستجمعون القوى من اجل القيام بضربة جديدة ، فقد عمدت الى تسعير التناقضات القبلية فى البلاد آملة باستغلال ذلك لغرض توطيد مواقعها .

وتبين المراجع بصورة لا تدحض ان العربية السعودية كانت تساند المجموعة العرقية فى الجيش - المجموعة الاكثر محافظة - التى كانت السند الرئيسى للعهد البائد .

لقد سبق القول ان المواقع الرئيسية فى الجيش كانت تشغلها مجموعتان قبليتان (كما فى اى كيان قبلى سلطوى فى الجنوب العربى) : العوالق وقبائل المنطقة الوسطى (وبالدرجة الاولى قبائل دثينة) (١) . ومنذ الفترة الاستعمارية كان يدور صراع بينهما استخدمته الجبهة القومية فى حينه لاغراضها الخاصة . وبعد نيل الاستقلال الوطنى اثار القادة اليمينيون للجبهة القومية من جديد الاصطدام بين المجموعتين .

فقد قرروا مساندة كبار الضباط من دثينة ومساعدتهم فى تمتين مواقعهم القيادية فى الجيش والامن العام ، والعمل على المزيد من الارتباط بهم . وبالإضافة الى ذلك قرروا ، تحت ذريعة النضال ضد العوالق ، التخلص من العناصر اليسارية فى الجيش والامن (١٥٠) ، ص ٤٩-٥٠) . اذن ، ففى الاصطدامات بين مجموعة دثينة ومجموعة العوالق كانت الحكومة تقف الى جانب الاولى والعربية السعودية الى جانب الثانية .

فى ظل احتدام العداء القبلى فى الجيش والامن وتأزم العلاقات بين قيادة الجيش والامن اخذت تنشأ الاضطرابات فى البلاد . ففى الصبيحة والصعيد (العوالق) وردفان قاد الاضطرابات السلطين السابقون وعناصر رابطة ابناء الجنوب العربى وجبهة التحرير بدعم من الرجعية السعودية ، وقد استمرت هذه الحوادث من ٢٨ حزيران (يونيو) حتى ٧ آب (اغسطس) (٩٨ ، ص ١٣١) .

تنبغى الإشارة بصدد ذلك الى انه كانت تشكل خطرا جديا على النظام منذ البداية المجموعات المعادية للثورة الموجودة فى الخارج : الحكام الاتحاديون السابقون واعوانهم ، وكذلك رابطة ابناء الجنوب العربى وجبهة التحرير . وكانت تقدم مساعدة كبيرة لهذه المجموعات العربية السعودية وبعض قادة اليمن الشمالية . واقيم على اراضى السعودية معسكر للمرتزقة الذين كانوا يقتربون استفزازات مسلحة ضد اليمن الجنوبية ومستعدين لغرض عمليات عسكرية حقيقية (٢) . كما كان يوجد هناك معسكر لما يسمى بجيش انقاذ حضرموت يتألف من المهاجرين الحضرميين الرجعيين وتعد على الرجعية السعودية آمالا خاصة لانها كانت تخطط لسلخ حضرموت ، المحاذية لحدود العربية السعودية ، عن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، والتي تطل على المحيط الهندى والتي ، كما كان يفترض

الانجليز والاميركيون ، تملك احتياطات نفطية غير مكتشفة بعد ،
وعلاوة على ذلك كانت توجد على اراضي الجمهورية العربية اليمنية
معسكرات للمرتزقة ومعسكر للمهاجرين المعادين للثورة . جميع
هذه القوى كانت تمويلها وتسليحها العربية السعودية . والموقف
العدائي الذي اتخذته الجمهورية العربية اليمنية كان يثير الالم في
قلوب ابناء اليمن الجنوبية . ويستفاد من اقوال او بالانس ان
«الضربات التي وجهها حسن العمري الى الجبهة القومية في اليمن
الشمالية والسماح بالقيام بنشاط موجه ضد الجبهة القومية لزعيم
جبهة التحرير عبدالله الاصنج الذي سمح له بالعمل في تعز ، اثار
فتورا في علاقات اليمن الجنوبية مع الجمهورية العربية اليمنية ، في
حين ان المباحثات بين ممثلي الدولتين لم تحسن الوضع . . . وفي
تموز (يوليو) ١٩٦٨ قامت جبهة التحرير ، التي اثار الكثير من
القلق لليمن الجنوبية من قاعدتها في تعز ، بتشكيل «قيادة ثورية»
جديدة بدون اشتراك الاصنج المعتدل اكثر من اللازم» (٢٥٤) ،
ص (١٩٩) .

وفي الوقت نفسه كان قادة الجمهورية العربية اليمنية يطرحون
مسألة الاتحاد مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية معولين على
ضعف حكومة الشعبى .

ونشأ وضع معقد وخطر على الحدود بين اليمن الجنوبية وعمان
نظرا لكون الجبهة القومية كانت تساند حركة التحرر الوطنى في هذا
البلد .

ولعبت قوى خارجية دورا غير قليل في تسعير التوتر . وكتب
فتحي عبد الفتاح يقول ان انجلترا والعربية السعودية انتقلتا الى
المرحلة الثانية من تأمرهما . كما لم تكن تروق لهذه القوى القيادة
الاصلاحية التقليدية للجبهة القومية ، واثارت الانشقاق في الجيش
الذى اخذ يقود البلاد عمليا في الشهور الاخيرة .

وقامت حكومة الجناح اليميني بمحاولات لقمع الاضطرابات
المندلعة . فقد استدعى رئيس وزراء اليمن الجنوبية فيصل عبد
اللطيف (عين في هذا المنصب في ٦ نيسان - ابريل) زعماء مشيخة
العوالق العليا السابقة الذين كان لهم وزن كبير في المنطقة بسبب
هيمنة العوالق في الجيش ، للمجئ الى عدن من اجل التفاوض ،

ولكنهم رفضوا . كما رفضوا التحالف مع عبد اللطيف في منطقتهم ايضا . وقد زاد ذلك من تفاقم الوضع (٢١٥ ، ص ٢٤٢) .

كانت تتركز في منطقة العواتق قوات عسكرية كبيرة بقيادة القائد السابق لجيش الجنوب العربي ناصر بويق . وفي ٢٧ تموز (يوليو) قامت هذه القوات بتمرد بهدف الاطاحة بالنظام ، وحاول المستعمرون والرجعيون ، مدبرو هذا التمرد ، استغلاله لاغراضهم الخاصة بغية دفع المنطقة كلها الى النضال .

والقوات التي ارسلتها الحكومة لم تتمكن من قمع التمرد . في هذه الاحوال عرض قادة الجناح اليساري مساعدتهم لقمعه ، فوافقت الحكومة التي اربعها نطاق التمرد . وعادت الى عدن فصائل الفدائيين والحرس الشعبي .

ويستفاد من كتاب «المجتمع اليمني» انه «امام تكالب الثورة المضادة بادر اليسار بالدخول مع تحالف مع اليمين وخاصة الجناح السياسي ، وتكتيكا مع جزء من الجناح العسكري ، ونزل اليسار من مدينة قطيفة (اليمن الشمالية - المؤنف) ، ونزلت الى عدن مجاميع مسلحة» (٢٢٦ ، الجزء الاول ، ص ٨٠) . وطرح اليساريون شعار «الكفاح العام ضد الثورة المضادة» الذي حظى بالتأييد وسط المجاهير .

لقد هيأت امكانية الاشتراك في قمع التمرد المعادي للثورة ظروفا ملائمة لعودة القادة اليساريين للجهة القومية الذين غيروا الآن تكتيكهم الى حد كبير . فالبيان الصادر في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٨ لم يحتو على تهجمات حادة ضد اليمينيين ، وهو يؤكد على ان المهام المقبلة الرئيسية للثورة هي احباط تأمر الامبريالية والرجعية والنضال ضد العداء بين القبائل . وشدد البيان على ضرورة تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع وتطهير الجيش والبوليس من عملاء الامبريالية والرجعية . وبدلا من اقامة «بؤرة ثورية» تنطلق نيرانها الى كل اراضي البلاد ، شدد اليساريون على «عودة الحل الوسط» بغية العمل من الداخل على امتلاك المنظمات والمعاهد السياسية والجماهيرية والاستيلاء على السلطة في نهاية المطاف .

في اعقاب معارك حامية الوطيس قمعت فصائل الفدائيين والحرس الشعبي وجيش التحرير التمرد . وهذا ما زاد في اعلاء سمعة وهيبة الجناح اليساري وتشكيلاته المسلحة في عيون الشعب .

وعندما كانت فصائل التشكيلات الفدائية تنطلق لسحق التمرد المعادى للثورة عاد عبد الفتاح اسماعيل ومعه عدد آخر من الرفاق الى عدن (٢٣٣ ، ص ١٠١) .

وبطرد المرتزقة سيطر الفدائيون من جديد على المحافظة الرابعة (كانت تضم منطقة العوالق ايضا) . ويقول فتحى عبد الفتاح : بعد ذلك «طلب جناح الوسط (٣) في الجبهة القومية الذى كان مشاركا في السلطة مع قحطان ، بضرورة عودة جميع الرفاق» (٢٣٣ ، ص ١٠١) . وعاد الى عدن فريق كبير من العناصر اليسارية . واطلق سراح الذين اعتقلوا بسبب احداث ايار (مايو) .

لقد وافق قادة الجناح اليسارى على العودة الى عدن بالموافقة على شرط الزعماء اليمينيين القاضى باحالة فريق من اليساريين الى لجنة تحقيق حزبية . ويستفاد من نبأ لجريدة «الشرارة» انه قد حضر جلسة القيادة العامة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ عدد من موقعى «بيان اغلبية القيادة العامة» بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ، وهم : قاسم الزومحى ، وصالح مصلح ، وعلى عنتر ، وعائدة يافعى ، ومقبل (٢٨٤ ، العدد ٢١ ، تاريخ ١٣-١٠-١٩٦٨) . وجاء في نفس العدد من الجريدة ان محمد عكوش كان في مهمة حزبية ولم يتمكن من حضور الجلسة . وبالتالي ، فقد كان هؤلاء القادة يتمتعون بإمكانية العمل في عدن دونما عائق واعيدوا الى مناصبهم الحزبية . اما بخصوص اولئك الذين كان يجب عليهم التمثول امام لجنة التحقيق الحزبية فلم يكن يحق لهم شغل مناصب حزبية لان عضويتهم في الجبهة القومية جُمِدت (سالم ربيع على ، عادل خليفة ، احمد صالح عبده ، ومحمد صالح مطيع ، وغيرهم) . الا انه تقرر بعد وقت قليل ونزولا عند اصرار اليساريين عدم القيام بالتحقيق .

في غضون ذلك كان قد تم القضاء على التمرد سواء في العوالق ام في ردفان والمناطق الاخرى . وعلى الرغم من ان فرق الجيش والبوليس كانت توجد في جميع المناطق المحاذية للعربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية فان ذلك لم يكن ليضمن بعد الحفاظ على الهدوء لاحقا هناك . وفي ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ حدثت اعمال شغب في مكيراس . وواصل المرتزقة القيام بغارات على اراضي الجمهورية .

من برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي الى الحركة التصحيحية

نتيجة للظروف الجديدة لنشاط الجناح اليسارى للجبهة القومية اخذت تتغلب بين قاداته وجهة نظر مفادها انه يلزم من اجل التعاون التكتيكي مع اليمينيين برنامج حل وسط يحافظ بشكل اكتر اعتدالا على الاحكام الاساسية لقرارات المؤتمر الرابع الراديكالية . و اثر عودة زعماء الجناح اليسارى الى البلاد تم ، بنتيجة المحادثات بين عبد الفتاح اسماعيل وفيصل عبد اللطيف ، وضع برنامج متفق عليه لاستكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي . و جرت المصادقة عليه رسميا في دورة القيادة العامة التى عقدت من ٧ الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ .

لقد انطلق البرنامج من الهدف الرئيسى للجبهة القومية : تادية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية لاستكمال تحرير البلاد من بقايا التبعية الاستعمارية .

وخلافا للوثائق السابقة للجبهة القومية احتوى البرنامج على تحديد للقوى المحركة للثورة ، يتجاوب اكتر مع الوضع . وهذه القوى هى العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والبرجوازية الصغيرة : «تحالف قوى الشعب المنتجة» . وطرح مهمة انشاء «الاداة الموحدة للعمل الوطنى» ، ومن اجل ذلك كان ينبغى ترقية بنية الجبهة القومية ، ومن ثم استقطاب سائر الفصائل الوطنية الديمقراطية ، والبدء فى العمل على بناء حزب طليعى قائم على الاشتراكية العلمية من اجل قيادة التحويلات الوطنية الديمقراطية . وفيما يتعلق بالتوحد مع القوى الوطنية الاخرى اشار البرنامج الى ان ذلك يجب ان يكون لا «توحيدا من طراز الجبهة الوطنية التقليدية» ، اى تحالفا بين مختلف القوى السياسية ، بل تنظيما موحدا يتطور الى حزب .

وفى مسألة سلطة الدولة تسنى لقادة الجناح اليسارى انتزاع اعتراف اليمينيين بمبدأ القيادة الجماعية . فقد طرحت فى البرنامج مهمة تشكيل مجلس يكون بمثابة «الهيئة التشريعية المركزية» ، وتكون احدى مهامه اعداد الدستور من اجل طرحه على الاستفتاء

الشعبي العام ، و اشار البرنامج الى ضرورة ترقية العلاقات بين جهاز الدولة والجهاز الحزبي .

واعتبر البرنامج الجيش والامن العام «منظمتين وطنيتين» . واكد لدى ذلك على اهمية «رفع مستوى الوعي الثوري» في هاتين المنظمتين . وعلى الرغم من ان البرنامج طرح مهمة اعادة بناء الجيش والامن العام فقد غلبت فيه صيغ اكثر ليونة مما في قرارات المؤتمر الرابع ، وخاصة انه لم يتحدث عن حل هاتين المنظمتين .

واعار البرنامج اهتماما كبيرا للمهام الاقتصادية ، واعتبر اهم هذه المهام «تحرير الاقتصاد من الاحتكار والاستغلال» . وارتأى من اجل ذلك تحويل اقتصاد الخدمات الى اقتصاد زراعى صناعى منتج ، وتشجيع الراسمال الوطنى واقامة قطاع عام تملكه الدولة من شأنه «ان يقود الاقتصاد ويوجه تطوره» . وطرح مطلبى اجراء اصلاح زراعى وتصفية العلاقات القطاعية . غير ان البرنامج لم يحتو ، في هذا المجال ، على تلك الشعارات المتطرفة التى كانت تخيف اليمينيين سابقا .

واعتبر البرنامج امرا ضروريا تعزيز المنظمات الاجتماعية وتطوير الديمقراطية . ودعا الى اشاعة الثقافة الاشتراكية فى اوساط الجماهير الواسعة . وتحدث البرنامج عن توحيد شطرى اليمن فى المستقبل .

واتفق اليساريون واليمينيون على دعم حركات التحرر الوطنى ، والنضال ضد الاستعمار والعنصرية ، والمشاركة فى النضال من اجل حظر السلاح النووى ، وهلمجرا .

لقد كان اتخاذ برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى انتصارا كبيرا للجناح اليسارى . ففى اعقاب عمل تنظيمى وسياسى مديد تمكن اليساريون من تدعيم مواقعهم فى القيادة العامة وقيادات المحافظات ، ومن كسب جماهير قواعد الجبهة القومية الى جانبهم ، واجتذاب الجنود والضباط الذين يتعاطفون مع شعاراتها .

لقد اقدم الزعماء اليمينيون ، شأنهم فى السابق ، بدون طيبة خاطر على اية تغييرات فى الحياة الداخلية . وقامت الحكومة بمحاولات لبعث الاستقرار الى الاقتصاد ساعية الى تعزيز دور الدولة فيه . ففى حزيران (يونيو) ١٩٦٨ جرى تشكيل لجنة حكومية للاشراف

على انتاج القطن في الجمهورية وتصديره ، وفي ٢٨ آب (اغسطس) بدأت بالعمل غرفة التجارة والصناعة الوطنية لمؤازرة نشاط الحكومة في الحقل الاقتصادي . وفي ٣ ايلول (سبتمبر) صدر قانون باعلان جميع الثروات الباطنية والاراضي غير المزروعة في البلاد ملكا للدولة (١٨٦ ، ص ١٣) . وجميع هذه الاجراءات لم تمس جوهر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ولكنها ساهمت بدرجة ما في تدعيم سيادة البلاد .

ومارس تأثيرا ايجابيا على الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد اقامة تعاون متعدد النواحي مع الاتحاد السوفيتي . فائناء زيارة قحطان الشعبي الى الاتحاد السوفيتي من ٢٨ كانون الثاني (يناير) حتى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٩ اعرب الجانب السوفيتي عن تأييده لنضال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في سبيل تعزيز الاستقلال . وتم توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري والثقافي ، وجرى تسخير خط جوي منتظم بين البلدين .

اما بصدد الحوار بين اليساريين واليمينيين فلم يستمر طويلا . فقد حاول الجناح اليميني تركيز كل السلطة في يدي قحطان الشعبي . ومن اجل ذلك تم اعداد مشروع دستور اعطى رئيس الجمهورية حق اعلان الحرب وتعيين واقالة الوزراء والقادة والموظفين . ورفضت غالبية القيادة العامة مركزة السلطة بيد رئيس الجمهورية واعتبرت ذلك خرقا لتقاليد العمل الحزبي داخل التنظيم (١٤٠ ، ص ٥٤) .

وفي ايار (مايو) ١٩٦٩ وقع خلاف بين قحطان الشعبي ووزير الداخلية محمد علي هيثم . وفي ١٩ حزيران (يونيو) عمد رئيس الجمهورية الى اقالة وزير الداخلية من منصبه ، خارقا بفظاظة مبدأ القيادة الجماعية ، ورفض ان يجري بحث ذلك في اللجنة التنفيذية والقيادة العامة . وحاول اليساريون مرة اخرى اقناع الرئيس باحترام القيادة العامة وعدم تجاوز صلاحياتها وهي التي تتمتع بحق تعيين واقالة الوزراء . ودعيت الى الانعقاد دورة استثنائية للقيادة العامة طرح فيها اليساريون مسألة خرق رئيس الجمهورية مبدأ القيادة الجماعية وضرورة احترام السلطة السياسية للقيادة العامة . وفي الجلسة دافع الشعبي وانصاره بكل عناد عن الحق المطلق لرئيس الجمهورية في ممارسة صلاحياته الفردية في السلطة التنفيذية . الا

ان قادة الجناح اليسارى لم يترجعوا عن موقفهم . ووجهوا انتقادا لاذعا الى الشعبى متهمين اياه بالسعى الى اقامة نظام دكتاتورى وحرمان القيادة الحزبية من صلاحياتها . عندها قرر الرئيس انه آن اوان العمل . فاعلن في هذه المرة ايضا عن تقديم استقالته .

اغلب الظن ان الشعبى كان يعول على ان الجيش لن يقبل استقالته وسيقف ضد قادة الجناح اليسارى . غير ان توقعاته لم تصدق . وقبلت استقالة الرئيس من جانب القيادة العامة . وايد اليساريين هيثم ووزير الدفاع محمد صالح العولقي ، الامر الذى لعب دورا هاما في اجتذاب الاكثية الساحقة من الجيش والامن العام الى جانبهم . لقد تمكن اليساريون من خلق وضع في الجيش والامن العام وجد فيه كبار الضباط انفسهم عمليا مكبل باليدى والارجل . وفي ٢٢ حزيران (يونيو) بادر التيار اليسارى للجبهة القومية الى السيطرة على الاذاعة . وبعد بيان قحطان الشعبى عن الاستقالة اذيع قرار القيادة العامة عن قبول استقالته من كافة مناصبه وتشكيل مجلس رئاسة جماعى ومجلس وزراء جديد كهيئتين للسلطة التنفيذية . وحدد البيان حقيقة التناقضات بين كلا التيارين في الجبهة القومية والخط السياسى الداخلى والخارجى للجبهة (١٤٠-٥٥-٥٦) . واقيل قادة آخرون ايضا للجناح اليمىنى من جميع مناصبهم .

واطلقت على خطوة الجناح اليسارى هذه تسمية «حركة تصحيح نهج الثورة» او «الحركة التصحيحية» .

اثر اذاعة بيان القيادة العامة قامت القوات اليمينية بمحاولة الاستيلاء على العاصمة مستعينة ببعض وحدات الجيش في المناطق الداخلية للبلاد (في العاصمة كانت القيادة اليسارية منذ البداية تسيطر على الوضع) . وانتهت هذه المحاولة بالفشل اذ ان العناصر اليسارية «تحركت الى جميع المعسكرات للاجتماع باعضاء التنظيم ولتشرح لهم حقيقة الموقف» (١٤٠ ، ص ٥٦) . وقوبلت هذه الحركة التصحيحية بالاستحسان من جانب سائر القوى الوطنية في البلاد (الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب البعث والمستقلون) .

بعد ان منى كبار الضباط الرجعيون بالهزيمة فروا الى قبائلهم ومن هناك انتقلوا عبر الحدود الى الجمهورية العربية اليمينية والعربية السعودية .

بانتصار الحركة التصحيحية اتى الى قيادة الجبهة القومية والجمهورية الجناح اليسارى للتنظيم . واصبح عبد الفتاح اسماعيل امينا عاما للجبهة القومية . ودخل اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية كل من : عبد الفتاح اسماعيل ، وسالم ربيع على ، وعلى عنتر ، ومحمد صالح العولقى ، ومحمود عبد الله عشيح . واصبح يضطلع بمهام رئيس الجمهورية مجلس رئاسة مؤلف من ٥ اشخاص : سالم ربيع على ، وعبد الفتاح اسماعيل ، ومحمد على هيثم ، ومحمد صالح العولقى ، وعلى عنتر . وانتخب سالم ربيع على رئيسا لمجلس الرئاسة ، وعين محمد على هيثم رئيسا للوزراء . واعتبارا من ٢٢ يونيو (حزيران) سار تطور اليمن الجنوبية فى طريق جديدة ، طريق الثورة الوطنية الديمقراطية واجراء تحويلات اجتماعية اقتصادية وسياسية وثقافية جذرية لصالح اوسع الجماهير الكادحة . وخلال السنوات التى مرت على ذلك اليوم والجمهورية تسير بثقة فى طريق التوجه الاشتراكى . وبغية اعطاء مزيد من التوضيح لأهمية ٢٢ يونيو بالنسبة لبداية هذه المسيرة نورد بعض الاجراءات الاساسية التى حققها الجناح اليسارى للجبهة القومية فور وصوله الى الحكم -

تغيرت طبيعة سلطة الدولة . لقد قبض على زمامها ديمقراطيون ثوريون يعتمدون على التحالف الواسع للقوى الطبقية : الفلاحين ، العمال ، الحرفيين ، المثقفين ، المستخدمين ، الجنود ، افراد القبائل ، البرجوازية الصغيرة .

فصلت القيادة العامة من صفوف الجبهة ٢١ عنصرا يمينيا . وجرى تطهير اساسى فى الجيش والبوليس . وبمرور الزمن تم عمليا استبدال كل قوام الضباط فيهما ، وجرى من الاساس بناء الجيش والشرطة الشعبية من جديد . وظهرت تشكيلتان مسلحتان جديدتان : الميليشيا الشعبية والقوات الشعبية . اذن ، فان مهام حماية النظام الاجتماعى سلمت جزئيا الى الشعب .

اخذت الجبهة القومية تتطور بسرعة فى المجالين التنظيمى والايدىولوجى . وكانت علامة هامة فى هذا التطور نهاية عام ١٩٦٩ .

ففى شهر تشرين الثانى (نوفمبر) من هذا العام عقد اجتماع موسع للجنة القومية ، وعلى اثره عقدت من ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) حتى ٨ كانون الاول (ديسمبر) دورة القيادة العامة للجنة القومية جرى فيها استخلاص نتائج الحركة التصحيحية واتخاذ القرارات التالية :

تخفيض عدد اعضاء مجلس الرئاسة من ٥ الى ٣ اشخاص (القرار النهائى بصدد هذه المسألة اتخذ فى ٣٠ كانون الاول - ديسمبر - ١٩٦٩) ؛ بقى فى عضوية المجلس : سالم ربيع على وعبد الفتاح اسماعيل ومحمد على هيثم . فى ١ آب (اغسطس) اقبل هيثم من كافة مناصبه ؛ عين احد القادة البارزين للجنح اليسارى على ناصر محمد عضوا فى مجلس الرئاسة ورئيسا لمجلس وزراء الجمهورية ؛

انتخاب الغامرى ومقبل عضوين فى اللجنة التنفيذية للقيادة العامة ؛

الاعداد لمشروع الدستور ؛

اعداد «الدراسة النقدية» كوثيقة نظرية لحركة ٢٢ يونيو اذ ان برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى كان ينبغى استبداله بوثيقة برنامجية ارقى . استندت الدراسة النقدية على الميثاق الوطنى والبرنامج السابق الذكر ، اذ اعتبرته فى الوقت نفسه برنامج حد ادنى لم تنعكس فيه قرارات المؤتمر الرابع للجنة القومية على الاطلاق ، ولذا فقد شطبت هذه القرارات من الرصيد النظرى للتنظيم .

وعكست الدراسة النقدية التطور الفكرى النظرى للجنح اليسارى وتوطد النواة الثورية حقا فى هذا الجناح وموقف ثورى اليمن الجنوبية الاكثر موضوعية من الواقع . واتخاذ هذه الوثيقة لم يجر ، بالطبع ، دون صراع ، الا انه لم يتسن لحامى الافكار اليسارية المتطرفة فرض رأيهم على الاكثرية (٤) .

وقد اشير فى قرارات دورة القيادة العامة الى ان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تجتاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وان جميع التحويلات الاجتماعية الاقتصادية الجارى تحقيقها فى البلاد يجب ان تتجاوب مع طبيعة ومهام هذه المرحلة . وهذا الاصرار على تأكيد الطابع التدريجى المرحلى للتحويلات كان يتجاوب مع سعى النواة

الثورية الحقيقية في التنظيم الى تحاشي القفز الى امام الذي كان احتمال حدوثه. امرا واردا في ظل الحماس وتدفق الطاقة لدى القادة اليساريين والاعضاء العاديين في الجبهة القومية ولدى الجماهير الشعبية . وتقرر العمل على توحيد جميع القوى الوطنية في البلاد في اطار تنظيم سياسى واحد قائم على مبادئ الاشتراكية العلمية . وعلى قاعدة هذا التنظيم كان من المزمع مستقبلا بناء حزب طليعى . وسرعان ما بدأت الجبهة القومية الحوار مع الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب البعث ، الذى دام خمس سنوات وتطور اثناءه تعاون هذه التنظيمات بصورة نشيطة ؛ ونتيجة للحوار حدث في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥ توحيد التنظيم السياسى الجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية (البعث سابقا) في التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ، وعلى اساسه انشئ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ الحزب الاشتراكى اليمنى .

وفي الحكومة الاولى لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بعد ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ اشترك قائد الاتحاد الشعبى الديمقراطى عبد الله باذيب وزيرا للارشاد والتعليم وقائد حزب البعث (حزب الطليعة الشعبية) انيس حسن يحيى وزيرا للاقتصاد . ومنح هذا الحزبان امكانية واسعة للعمل في النقابات ومنظمات الشبيبة والطلاب وغيرها من المنظمات الاجتماعية .

وفي ٣٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٠ صادقت القيادة العامة على دستور البلاد . وفي حزيران (يونيو) ١٩٧١ تم تشكيل مجلس الشعب الاعلى (المجالس الشعبية المحلية جرى تشكيلها بعد ذلك بكثير ، في عام ١٩٧٧) .

واولت قيادة الجبهة القومية اهتماما كبيرا لتنظيم وتطوير الحركة النقابية والشبابية والنسائية والطلابية . وشكلت في البلاد منظمات اجتماعية جديدة (بما فيها اتحاد الشباب اليمنى الديمقراطى في شباط - فبراير ١٩٧٣) ، واتحادات رجال الفن والادب .

وباشرت حكومة الجناح اليسارى بتحويلات عميقة في الحقل الاقتصادى ايضا . فغب مرور خمسة اشهر على انتصار الحركة التصحيحية ، في ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ ، صدر القانون رقم ٣٧ «حول المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام والتخطيط

الوطني» الذي بموجبه تم تأميم جميع البنوك ، وكافة شركات التأمين الاجنبية ، والشركات التجارية الاجنبية الكبرى ، ووكالات تسويق منتجات النفط وشركات خدمة السفن البحرية . وهذا القانون نقل المرافق الاساسية في الاقتصاد تحت اشراف الدولة بشخص المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام .

وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ اتخذ القانون رقم ٢٧ بشأن اصلاح الزراعي الذي ارسى بداية التحويل الجذري للزراعة وتصنيفية العلاقات القطاعية في الريف . وبموجب هذا القانون عين الحد الاقصى لملكية الارض بـ ٢٥ فداناً في الاراضى المروية و ٤٠ فداناً في الاراضى البعلية . والخاصية الجوهرية لهذا اصلاح هي انشاء تعاونيات ومزارع للدولة اثناء تطبيقه . والسمة الاخرى المميزة له هي ان مصادرة الاراضى وتوزيعها وانشاء تعاونيات كانت تجرى بمساعدة «النضالات الفلاحية» ، اى بأيدي الفلاحين الفقراء والمعدمين .

وبدأت في الجمهورية الثورة الثقافية ، بما في ذلك حملة واسعة لمحور الامية .

خاتمة

لأننا ، اذ نستخلص حصيلة تاريخ الجبهة القومية خلال اعوام ١٩٦٣-١٩٦٩ ، لا يسعنا الا ان نتذكر عبارة لينين التي قالها عام ١٩٢١ : «ان جماهير كادحي وفلاحى البلدان المستعمرة ، على الرغم من انها لا تزال اليوم متخلفة ، سوف تلعب دورا ثوريا كبيرا جدا فى الأطوار التالية للثورة العالمية» (١٦ ، ص ٣٨) . ان التنبؤ اللينينى يتحقق فى عصرنا الحاضر . ومما له دلالة ان بلدا غير كبير كاليمن الجنوبية ، كان طوال سنوات عديدة يعتبر طرفا مستعمرا متخلفا من اطراف الشرق العربى ، قد امتشق السلاح ضد احدى الدول الاستعمارية الرئيسية فى العالم واستطاع ان يصمد وينتصر ، وهو اليوم يلعب دورا متعاظما فى حركة التحرر الوطنى العالمية .

تكمّن خاصية الحركة الوطنية فى جنوب الجزيرة العربية فى انها ولدت هنا فى وقت متأخر عما فى البلدان العربية الاخرى ، اى بالذات بعد الحرب العالمية الثانية . ويتفسر ذلك بجملة من الاسباب . فقد اثر فى ولادة هذه الحركة ، بالاضافة الى الاسباب الداخلية التى كان السبب الرئيسى بينها تغير التركيب الاقتصادى الاجتماعى للمستعمرة ، اثرت فيها عوامل دولية : انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب ضد الفاشية ، ونشوء المنظومة العالمية للاشتراكية ، ونمو حركة التحرر الوطنى فى البلدان العربية الاخرى . ومع مرور الزمن اخذت الحركة الوطنية فى هذا الاقليم تتطور بصورة مستقلة مجتازة عدة مراحل متعاقبة تمايزت من حيث محتواها الاجتماعى والسياسى . كما مارست عوامل خارجية تأثيرها على تحول هذه الحركة الى حركة تحرر وطنى بالذات . ومن بين هذه العوامل تأثير الاشتراكية العالمية وافكار الاشتراكية العلمية والثورة المصرية والحركة

الناصرية والحركات القومية الاخرى على الصعيد العربي العام كالبعث وحركة القوميين العرب . وبفعل اسباب موضوعية وذاتية لعبت دورا خاصا في اليمن الجنوبية منظمة حركة القوميين العرب . ان تحليل احداث ذلك الزمن يدحض وجهة النظر الزاعمة بان تطور حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية كان معزولا عن المسيرة الثورية العالمية ، وبان هذا البلد نفسه لم يمارس تأثيرا جوهريا على تطور حركة التحرر الوطني العربية . ونحن على قناعة بان اليمن الجنوبية احتلت مكانا هاما في استراتيجية المنظمات القومية العربية العامة . ولم يكن ضئيلا ايضا التأثير العكسي لهذا البلد عليها .

فالفرع اليمني الجنوبي لحركة القوميين العرب ، الذي كان يقف في منابع الكفاح ، كان مرتبطا بالجماهير الكادحة وفئات السكان المحرومة ، الامر الذي عين مسبقا ، في نظرنا ، تطوره اللاحق . وواقع ان حركة القوميين العرب كانت تملك سندا لها في القبائل وانها تنهج عن وعى وادراك سياسة القضاء على التعصب القبلي ، ان هذا الواقع كان يساهم في تطور الوعي الوطني لدى السكان . والانتقال الى الطريقة الراديكالية للنضال ضد المستعمرين - حرب التحرير - وانشاء تنظيم سياسي مخصص لقيادة هذه الحرب ، كانا يتطلبان جهد جميع القوى من جانب الذين قادوا هذا النضال قيادة مباشرة ومتنوا صلاتها مع الكادحين والفئات المعدمة الذين كانوا يشكلون القوة الرئيسية للكفاح المسلح .

ويمكن استخلاص استنتاج مفاده انه كانت تبلور في الجبهة القومية منذ البداية نواة ثورية . وفي رأينا انه من غير المنصف بمكان اعتبار ان المجموعة الثورية حقا في الجبهة القومية تكونت فقط بنتيجة تطور مديد لعدد من قادتها الذين مروا عبر مراحل التعصب القومي ومعاداة الشيوعية والتطرف اليساري وما شابه . ويكون من الاصح القول ان الجبهة القومية كانت تمثل تحالفا لقوى ومجموعات غير متجانسة علما بانه كانت توجد بينها ايضا النواة المذكورة التي ، اذ كانت تأخذ بالحسبان عوامل النضال الموضوعية والذاتية ، كانت تعين بطرق مختلفة في مختلف المراحل اساليب اعمالها والحلفاء والاصدقاء المرشحين والاعداء الاساسيين والثانويين الاهمية . وضمانة النجاح المقبل للنواة الثورية كانت تكمن في ان القادة الذين كانوا يمثلونها اضطلعوا بالقيادة المباشرة لنضال

الفدائيين واكتسبوا شعبية واسعة وسط الجماهير . ووجود هذه النواة ، التي تطورت بسرعة باتجاه الايديولوجيا الثورية العلمية ، ساهم في ان المهام التحريرية للوطنيين في اليمن الجنوبية كانت متلاحمة تلاحما وثيقا مع المهام المناوئة للاقطاعية ، الامر الذي ساهم بدوره في اجتذاب جماهير فلاحية وقبيلية واسعة الى جانب هذه المهام . واكتسبت النواة الثورية منذ مراحل النضال المبكرة سمعة لدى الجزء الاكبر من القادة «الداخلين» للجهة القومية والاعضاء العاديين ، ونتيجة لذلك برز بكل وضوح تياران في حركة التحرر الوطني لليمن الجنوبية عند عام ١٩٦٥ : التيار الثورى والتيار الاصلاحي . غير ان تطور الاحداث كان يتطلب الحفاظ على وحدة التنظيم باسم الاهداف الرئيسية للتحرر الوطنى .

معظم قادة الجبهة القومية كانوا متحدرين من فئات برجوازية صغيرة وموظفين ومتقنين ، وجزء غير كبير من عائلات فلاحية وعملية . وواقع ان البرجوازية العدنية كانت فى الاساس كمبرادورية ولم تشترك فى نضال التحرر ، كان يساعد على تنامي الامزجة المعادية للرأسمالية داخل التنظيم .

ان تحليل تاريخ الجبهة القومية بين ان التيار اليسارى ، الذى كان يتمثل فى النواة الثورية المتحالفة مع بعض المجموعات الاخرى التى كانت تؤيدها وتقف ضد القيادة الاصلاحية واحكامها القومية المتعصبة الانعزالية ، كان يملك منذ عام ١٩٦٥ مواقع اتاحت له التخلص من هذه القيادة . غير ان الظروف اضطرت هذا التيار ليس فقط للحفاظ على رفاق الطريق القدامى بل وكسب رفاق جدد . واقدمت الجبهة القومية ، حرصا منها على وحدة الصف ، على تحالف تكتيكى اضطرارى مع منظمة تحرير الجنوب المحتل ، ومن ثم مع جيش وبوليس اتحاد الجنوب العربى . وفى الوقت نفسه كانت الجبهة القومية تقف بقوة ضد اى تعاون مع الكمبرادورين والاقطاعيين وعملاء الانجليز واية تجمعات سياسية او زعماء سياسيين يتعاونون مع المستعمرين . وكانت النواة الثورية للجبهة القومية ، ادراكا منها بان التحالف مع رفاق الطريق العابرين يرتدى طابعا موقتا ، تطرح مهمة كان تحقيقها آنذاك امرا مستحيلا ، مهمة التحالف الاستراتيجى مع سائر القوى الوطنية الديمقراطية فى البلاد ، الذى كان من شأنه ان يغدو خطوة اولى فى طريق انشاء

حزب ثوري ديمقراطي طبيعي للكادحين في البلاد مسلح بنظرية الاشتراكية العلمية .

بعد احراز الاستقلال والتغلب على الزعماء البرجوازيين لجهة تحرير جنوب اليمن المحتل اخذت الجبهة القومية على عاتقها المسؤولية التاريخية عن مصير البلاد . ووسط ظروف معقدة وافقت النواة الثورية للتنظيم على ان يتسلم زمام الحكم زعماء القيادة اليمينية ، الاصلاحية . في هذه الفترة ، التي يمكن نعتها بفترة «استكمال التحرر الوطني» ، كان يجري التفاف جميع العناصر الثورية الديمقراطية للجبهة القومية حول النواة الثورية وتجمعها للقوى من اجل النضال ضد خصمين : القواد الرجعيين للجيش والبوليس والقيادة اليمينية-للجبهة القومية والدولة . وكانت النزوات اليسارية المتطرفة لجزء من الديمقراطيين الثوريين في جنوب اليمن ، التي ادت احيانا الى اخطاء فكرية-نظرية وسياسية خطيرة ، كانت في ذلك الحين نتيجة طبيعية للظروف الموضوعية والذاتية ولم يكن بوسعها ايقاف التطور اللاحق للحركة الوطنية الديمقراطية في جنوب اليمن . وبعد وصول الديمقراطيين الثوريين الى الحكم اثر الحركة التصحيحية في ٢٢ حزيران (يونيو) شرعوا باجراء تحولات اقتصادية اجتماعية وسياسية وثقافية عميقة في البلاد . وابان عملية التطور الاجتماعي والايدولوجي التنظيمي للجبهة القومية نفسها واثناء الممارسة الثورية وابعاد رفاق الطريق المؤقتين (يمكن ان نذكر هنا طرد الزعماء اليمينيين من التنظيم ، وتنظيف الجيش والبوليس ، وفيما بعد عام ١٩٧١ عزل محمد علي هيثم من جميع مناصبه ، وفي وقت لاحق في حزيران - يونيو ١٩٧٨ تصفية مجموعة اليسار الانتهازي برئاسة سالم ربيع علي) ، اخذت النواة الثورية للتنظيم تزداد متانة وتتنامى من عداد القادة الذين التحقوا بها بعد ان اجتازوا طريق تطور صعبا . وساعد تعاون الجبهة القومية مع القوى الوطنية الديمقراطية الاخرى - الماركسيين والزعماء التقدميين الآخرين - ، الذي تكلم بتأسيس التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ، ومن ثم في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ تشكيل الحزب الاشتراكي اليمني على قاعدة هذا التنظيم ، ساعد على مواصلة تطوير الديمقراطية الثورية في اليمن الجنوبية وسير البلاد الناجح في طريق التقدم .

ان نتائج تحليل فترة ١٩٦٣-١٩٦٩ في تاريخ الجبهة القومية

تبين قانونية اعتبار هذه الفترة وحدة كاملة . فقد كانت مهام التحرر الوطني ، بالنسبة للنواة الثورية الديمقراطية في الجبهة القومية ، مهام لا تنفصل عن حل المسائل الاجتماعية . ومجئ الجناح اليسارى للجبهة القومية الى الحكم في اليمن الجنوبية كان نتيجة طبيعية لمجمل نضاله السابق الذى تتراءى مراحل الاساسية بشكل واضح في مسيرة هذا النضال ، وكذلك من وثائق التنظيم . عند مطلع السبعينات طرأت تغيرات عميقة على حركة التحرر الوطنى العالمية ، «ان ثورات التحرر الوطنى المعادية للامبريالية في العديد من البلدان تجتاز ما يسمى بمرحلتها الثانية ، المرحلة الاقتصادية والاجتماعية» (١٨٩ ، ص ٤) . وهذا الاستنتاج يمكن ان ننسبه كليا الى اليمن الجنوبية ايضا التى بدأت فيها منذ اواسط ١٩٦٩ مرحلة التحولات الثورية العميقة . وفى انتصار الجناح اليسارى تجل احد اهم قوانين مسيرة التحرر الوطنى المعاصرة التى يقودها نفس منطق تطورها الى الجمع بين الميول المعادية للامبريالية والميول المعادية للرأسمالية .

ان تاريخ حركة التحرر الوطنى في اليمن الجنوبية يؤكد على ان التوجه الاشتراكى لا ينشأ بصورة عرضية او تحت تأثير عوامل خارجية ، بل يولد ابان نضال التحرر الوطنى نفسه بنتيجة التفاعل بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية .

اكيد ان دراسة التجربة التاريخية لبلد واحد لا تعطى ذريعة لاستخلاص تعميمات نهائية . غير ان تكرار ظواهر عديدة ، وتشابه بعض نواحي التجربة اليمنية الجنوبية مع ما نعرفه عن بلدان اخرى ، يسمحان بان نفرز في هذه التجربة تلك القوانين التى يمكن اعتبارها قوانين عامة ، من الناحية التصنيفية ، بالنسبة لمختلف البلدان ، واذا كان بعض الباحثين يؤكدون حتى الآن على فريدة التجربة الثورية الكوبية ، على اهميتها المحدودة كما يزعمون ، فان التشابه الواضح بين العديد من نواحي التجربة الكوبية والتجربة اليمنية الجنوبية يجبر على الافتراض بان هذه النواحي بالذات عينت مسبقا الى حد كبير التقدم اللاحق للقوى الديمقراطية الثورية . وهنا يمكن التذكير ايضا بالمشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في الحركة التحررية والديمقراطية ، واستخدام طرائق الكفاح الراديكالية ، والتأثير على الديمقراطيين الثوريين من جانب الماركسيين ، ووجود

نواة تقدمية وسط الديمقراطيين الثوريين قريبة من الاشتراكية العلمية واختتام ارتقاها بالتوحد مع الماركسيين .

ولدى مقارنة تاريخ الجبهة القومية مع تاريخ تطور الديمقراطية الثورية في البلدان العربية الاخرى لا يجوز عدم ملاحظة انه ، على الرغم من الفرق الكبير بين اليمن الجنوبية ومصر ، فان تاريخ الحركة الناصرية في مصر والجبهة القومية في اليمن الجنوبية يؤكد على ان المجموعات الوطنية الديمقراطية ، التي تخوض النضال في سبيل تأدية المهام الوطنية العامة والديمقراطية العامة ، هي عبارة عن كتلة لقوى غير متجانسة يجرى فيها استقطاب في مختلف المراحل . ويمكن الافتراض بان احد العوامل ، التي مارست تأثيرها على تطور حركة التحرر الوطنى في جنوب اليمن نحو اليسار ، كان يكمن في ان الطبقات الاستغلالية التي لعبت دورا معيناً في المراحل الاولى لحركة التحرر الوطنى اظهرت عجزها عن اىصال هذه الحركة الى ابعد من ذلك ، الى تأدية مهام التحرر الوطنى ، وقد قام بتنفيذ هذه المهمة ممثلو الكتلة الديمقراطية للقوى الطبقية . لقد اشار الباحثون غير مرة الى ان عملية تعميق الديمقراطية الثورية غالبا ما تتطور في البلدان المتخلفة بالذات التي لا وجود فيها بعدد للبرجوازية الوطنية . وقد كانت اليمن الجنوبية بلدا كهذا : ففي ظروف انعدام وجود البرجوازية الوطنية عمليا هنا ، في عدن على اقل تقدير ، اخذت تنمو الطبقة العاملة المواجهة للبرجوازية الاجنبية والغريبة المحلية .

وفي تجربة ثورة التحرر لليمن الجنوبية تسترعى الانتباه ميزة هامة هي الجمع بين النضال في المناطق الريفية ، حيث كانت القبائل والفلاحون القوى المحركة الرئيسية ، وبين النضال في المدن حيث كان يشكل القوى المحركة المثقفون وصغار الموظفين والعمال والفئات البرجوازية الصغيرة وشبه البروليتارية . ان كل مسيرة نضال التحرر الوطنى تبين بطلان مفهوم يحمل «تطويق الريف للمدينة» ، وقد منيت بالفشل بعض محاولات تطبيق هذا المفهوم في الحياة على الارض اليمنية التي قام بها زعماء انتهازيون يساريون من امثال صالح ربيع على .

ان مثال اليمن الجنوبية يؤكد على انه ، لدى حل المهام الوطنية الاولى ، تختل وحدة القوى الاجتماعية غير المتجانسة وتتسارع

عملية التمايز في صفوف الديمقراطية الثورية . وحتى عندما يبدو هذا التمايز من الخارج تصادما بين المصالح القبلية والسلالية والفئوية والعامة او الشخصية ، حتى في هذه الحالة يقبع وراء هذا التمايز لا محالة الصراع بين اتجاهين يتمسكان بآراء متعارضة حول طريق التطور ، وهو ما برز في الصراع بين التيارين في الجبهة القومية . كما يبدو في التجربة اليمنية الجنوبية بشكل واضح وجود جزء متذبذب ، «وسطي» ، للديمقراطية الثورية يمكن ان يسير وراء اليساريين في جملة من الحالات ولكنه يملك تلك الآراء الباطلة التي يفعلها يصطدم في وقت لاحق مع الثوريين (كمحمد علي هيثم ، مثلا ، وغيره) . ان اقرار التوجه الاشتراكي يشكل الاساس الذي يترأس عليه الجناح اليساري للديمقراطيين الثوريين غير ان ذلك ، كما تشهد تجربة اليمن الجنوبية ، لا يضمن الحفاظ على وحدة كل المجموعة المذكورة الذي تبدأ فيها حتما ، مع تفاقم الصراع الطبقي في الظروف الجديدة ، عملية تمايز جديدة . في هذه المرحلة تلعب دورا خاصا النواة الثورية حقا بعد ان تتحرر من الميول الانتهازية ومن تأثير التحيزات القومية المتعصبة والدينية والقبلية .

ان تجربة اليمن الجنوبية تقضي الى استنتاج مفاده ان تطور القيادة الديمقراطية الثورية يلعب دورا هائلا في تطور حركة التحرر الوطني . وفي الدور الرئيسي للعامل السياسي ، الفوقي ، يبرز القانون العام الذي يمكن استشفافه من مثال اليمن الجنوبية ، وليس منه فقط .

فمن مثال اليمن الجنوبية نرى كل مقدار الخطر الذي تجلبه معها الافكار المغامرة «اليسارية» ، المتطرفة ، التي تحرف الديمقراطيين الثوريين عن تادية المهام الوطنية والاجتماعية الملحة . وفي الوقت نفسه فان بعض الديمقراطيين الثوريين قد اقنعهم نفس منطق النضال بعقم الروح المغامرة ، وتبدؤا قادرين على التطور في اتجاه الاشتراكية العلمية . لقد مارس تأثيرا شديدا على هذه العملية ، بالطبع ، الانتشار العاصف لافكار الاشتراكية العلمية في البلدان النامية وتعزز السمعة الدولية للاتحاد السوفيتي والاسرة الاشتراكية بأسرها . واتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لاجتذاب المجموعات الاخرى ، بما فيها ايضا المجموعات التي ضللتها الشعارات «اليسارية» ، الى جانب النواة الثورية التعيين الصحيح

من جانب هذه النواة لسياستها حيال هذه المجموعات . ان التاريخ يؤكد اهمية اختيار القوى الثورية للتكتيك السياسى الصائب ، ومقدرة الاقدام على تنازلات باسم بلوغ الاهداف الرئيسية .

على اساس كل ما قيل اعلاه يمكن ان نستخلص ان تشكيل الحزب الطليعى فى اليمن الديمقراطية ، الذى كان مكسبا كبيرا للثوريين اليمينيين الديمقراطيين لم يكن ظاهرة عرضية . فان ضرورة تشكيل حزب كهذا قد اشترطتها نفس مسيرة تطور الثورة ، اما فكرة ارتقاء الجبهة القومية الى حزب طليعى لاجل قيادة التطور الوطنى الديمقراطى فقد ولدت قبل احراز الاستقلال فى رؤوس القادة اليساريين للجبهة . اذن ، فان هذا الحدث ، الذى حصل عام ١٩٧٨ ، كان نتيجة لمجمل التطور الذى سبقه . وفى نفس الطريقة تماما فان توحيد الديمقراطيين الثوريين مع الماركسيين وسائر القوى التقدمية فى البلاد ، الذى حدث عام ١٩٧٥ ، كان نتيجة للتقارب بين هذه القوى وتفاهمها للذين كانا يتطوران ابان الثورة .

ونتيجة لتطور المسيرة الوطنية الديمقراطية فى اليمن الجنوبية رسخت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اقدامها فى صفوف بلدان التوجه الاشتراكى التى قال عنها يورى اندروپوف فى خطابه بدورة حزيران (يونيو) للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٨٣ : «ان اقرب البلدان الينا فى العالم المستعمر السابق هى البلدان التى اختارت التوجه الاشتراكى . انه توحدنا معها لا الاهداف السلمية المشتركة فى السياسة الخارجية فحسب بل والمثل العليا للعدالة الاجتماعية والتقدم . اننا نرى ايضا ، بالطبع ، تعقد وضعها ومصاعب تطورها الثورى . والحال ان اعلان الاشتراكية كهدف شئ ، زبناءها شئ آخر فلاجل هذا يلزم مستوى معين من القوى المنتجة والثقافة والوعى الاجتماعى . ان البلدان الاشتراكية متضامنة مع هذه الدول التقدمية وتقدم لها العون فى مجال السياسة والثقافة ، وتساهم فى تعزيز دفاعها . كما تساعد بقدر امكانياتنا على تنميتها الاقتصادية . غير ان هذه التنمية ، فى الاساس ، شأنها شأن كل التقدم الاجتماعى لهذه البلدان ، قد تكون بالطبع نتيجة فقط لعمل شعوبها وللقيادة الصائبة لقيادتها» (١٧) .

ملاحظات

القسم الاول

الفصل الاول

١- من عام ١٨٣٩ حتى عام ١٨٥٨ كانت عدن خاضعة لرئاسة بومباي التابعة لشركة الهند الشرقية . كانت الرئاسة تؤمن المصالح البريطانية في عدن بواسطة وكيلها السياسى (ابتداء من عام ١٨٥٦ المعتمد السياسى) (٢٥٣ ١ ، ص ١٢) . خلال اعوام ١٨٥٨ - ١٩٣٧ كانت عدن تخضع لحكومة بومباي الداخلة في قوام الحكومة الانجلو هندية التى تم تشكيلها (٢١١ ، ص ٦٦٨) .

٢- هكذا كان الوضع الرسمى لعدن حتى عام ١٩٣٧ .

٣- دراسة محمد عمر الحبشى (٢٣٥) الصادرة عام ١٩٦٨ في بيروت تعتبر احدى الدراسات الاكثر تفصيلا المكرسة للوضع في اليمن الجنوبية حتى احراز الاستقلال . واثمن ابواب فيها هى تلك الابواب المتعلقة باقتصاد اليمن الجنوبية التى يستخدم فيها المؤلف معطيات احصائية مهمة .

٤- في سلطنة الكشرى ، مثلا ، كانت تمسك بزمام الامور اسرة السادة الكاف . كان ابناءؤها يعيشون في قصور تريم وسينون الفاخرة . يعتبرون اكثر اناس السلطنة يسرا وبجوحة .

٥- لا ينبغى الخلط بين المنتمين الى هذا الفريق وبين المشايخ زعماء القبائل . فهم لم يكونوا ينتمون للقبائل . كان ممثلو العائلات المشيخية - العمودى ، باوزير ، آل بريك - يؤدون وظائف دينية وقضائية وتعليمية فيحصلون من ذلك على مداخيل هامة .

الفصل الثاني

- ١ - احمد عطية المصرى دبلوماسى مصرى بارز . فى الستينات عمل قنصلا مصريا فى تعز (الجمهورية العربية اليمنية) وكان على اتصال مباشر مع قادة حركة التحرر الوطنى فى اليمن الجنوبية .
- ٢ - نادى الادب العربى كان يضم مثلا : الامير الاديب احمد فضل العبدلى ، عبد الله علوى الجفرى ، الشيخ خالد عبد الله عبد اللطيف ، احمد بن طه الصافى ، الشيخ صالح بارحيم .
- ٣ - اسرة الجفرى كانت تنتمى الى الارستقراطية الدينية لليمن الجنوبية ، ومحمد على الجفرى تخرج من جامعة الازهر .
- ٤ - كان وزيرا للارشاد القومى فى اتحاد الجنوب العربى ، ومن ثم رئيسا لوزراء الحكومة العنيدية .
- ٥ - كان مديرا لمصلحة الطاقة الكهربائية الاستعمارية .

٦ - محمد الحبشى يعتبر الاحزاب الواردة فى هذا الفصل احزابا معتدلة خلافا للاحزاب الوطنية (التي تناولناها فى الفصول القادمة) ، لانها كانت فى الاساس موالية للسلطات الاستعمارية (٢٣٦) ، ص ١٢٦) . عادل رضا يدعو المجموعة الاولى من الاحزاب احزابا «دنيية وانقسامية» (٢٣٢ ، ص ٨١) ، والمجموعة الثانية تقليدية (رابطة ابناء الجنوب العربى) ووطنية (حزب الشعب الاشتراكى ، الاتحاد الشعبى الديمقراطى ، الجبهة الوطنية الموحدة وغيرها) .

الفصل الثالث

- ١ - الجريدتان الرسميتان لرابطة ابناء الجنوب العربى كانتا : «الجنوب العربى» التى كان يصدرها احمد عمر بقيقه ، و«النهضة» ، التى كان يصدرها عبد الرحمن جرجرة .

الفصل الرابع

- ١ - من ذلك ابعاد احد قادة النقابات العنيدية محمد عبده نعمان الى اليمن الشمالية .
- ٢ - كانت النقابات تتخذ مواقف وطنية . فقد ايدت ثورة التحرر الوطنى الجزائرية لاعوام ١٩٥٤ - ١٩٦٢ والثورة المعادية للملكية عام ١٩٥٨ فى العراق ، ووقفت ضد انزال القوات الاميركية فى لبنان .
- ٣ - محمد الحبشى يشير الى ان المؤتمر العمالى بعدن ، ومن

ثم حزب الشعب الاشتراكي ، كانا يوجدان تحت تأثير حزب العمال البريطاني والجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا ، «وهذا هو السبب في وجود تناقضات داخلية في كل منهما» (٢٣٥ ، ص ١٣٣) .

الفصل الخامس

١- المؤلفون العرب غالبا ما يدعون تنظيمات امثال الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب البعث وحركة القوميين العرب تنظيمات «عقائدية» قاصدين بذلك انه كان يوجد لديها برنامج ومنظومة احكام فكرية واستراتيجية وتكتيك ، وكذلك بنية تنظيمية دقيقة خلافا للتنظيمات السياسية الاخرى .

٢- الماركسيون الاولون كانوا يساهمون في عمل جرائد ك«النهضة» ، و«الجنتوب العربي» ، و«البعث» ، و«الفجر» ، و«الفكر» .

٣- عادل رضا صحفي مصري كان مطلعا اطلاقا جيدا على اليمن الجنوبية . تحتوى كتبه (٢٣٠ - ٢٣٢) على مواد عملية قيمة ، وهو يحاول فيها وضع نظرية خاصة به حول تطور الثورة في اليمن الجنوبية . غير ان تحيز المؤلف ، بسبب نظراته الاصلاحية ، وسعيه لاعادة الاعتبار الى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وتحفظه حيال راديكالية الجبهة القومية ، ادت الى تقييمات غير موضوعية .

٤- البنية التنظيمية لحزب البعث كانت مبنية وفق المبدأ التالي : الهيئة العربية العامة - القيادة القومية - كانت تترأس الحزب في الفترات الواقعة بين المؤتمرات القومية التي تعقد مرة كل ٢-٣ سنوات . تليها القيادة القطرية التي تعمل في هذا البلد او القطر او ذاك وتضم ما لا يقل عن ثلاثة فروع يضم كل منها مسؤولي الشعب . الشعب بدورها كان يعبر تنظيمها في القطر عندما يوجد فيه ما لا يقل عن ثلاث فرق وتضم مسؤولي الفرق الذين ينسقون عملها . الفرق ، التي تضم عادة ٥ - ٧ اعضاء يشكلون مسؤولي الحلقة الدنيا ، تقود عمل الخلايا والحلقات (الحلقة كانت تتألف من المرشحين الى عضوية الحزب) التي تمثل المستوى التنظيمي الادنى للحزب والمماثلة للمنظمات القاعدية (٢٣٢ ، ص ١٨١ - ١٨٢) . البنية التنظيمية لحزب البعث ، الموضوعية بما يتلاءم مع الظروف السرية ، كانت موهبة بشكل دقيق .

٥- اذن ، كانت الرابطة تضم اعضاء حسب الميزة الانتاجية المهنية ، والشعبة حسب الميزة المكانية .

القسم الثانى

الفصل الاول

١- يؤكد احمد عطية المصرى كذلك ، على اساس وثائق حركة القوميين العرب ، ان فكرة الكفاح المسلح طرحتها الحركة عام ١٩٥٩ «تحت تأثير التجربة الجزائرية» (٢٢٥ ، ص ٢١١) .

٢- بشهادة سلطان احمد عمر ان ضباطا سابقين في الجيش السعودى من عداد ابناء اليمن الجنوبية الذين هربوا الى صنعاء بعد تشكيل الجمهورية العربية اليمنية كانوا اعضاء في التنظيم .

٣- قحطان الشعبى شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية اليمنية لشؤون جنوب اليمن المحتل ، وكان عضوا في قيادة الفرع اليمنى الشمالى لحركة القوميين العرب .

٤- طرحت الجبهة القومية ، اذ كانت تعمل في احدى المناطق الجبلية - يافع - حيث كانت القبائل على عداوات مستمرة فيما بينها ، مهمة القضاء على الخصاصم القبلى وتوحيد القبائل واستخدامها للنضال ضد المستعمرين .

٥- يستفاد من معطيات عادل رضا (٢٣١ ، ص ٤٢) انه كان احد المشاركين في اجتماع شباط (فبراير) بصنعاء الذى اسس الجبهة . غير انه لا يشار في اى من وثائق الجبهة القومية الى ان الشيخ كان في يوم من الايام عضوا في التنظيم .

٦- محمد حسن عوبلى كان في بادئ الامر وزيرا للتعليم في حكومة اتحاد الجنوب العربى العميلة ، وفيما بعد رئيسا للمجلس الاعلى للاتحاد . مذكراته (٢١٥) مكتوبة بروح العداة الشديد لحركة التحرر الوطنى .

الفصل الثانى

١- في الجيش النظامى الاتحادى كان يوجد في البدء ٥ كتائب ، وفيما بعد زيد عددها الى ١٠ .

٢- في الكتاب الابيض بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤ اكدت الحكومة البريطانية عزمها على «تحويل عدن الى قاعدة حربية دائمة

مزودة بجميع الوسائل الضرورية . . . لاجل حماية المصالح
البريطانية في منطقة الخليج والمناطق الاخرى الى الشرق من
السويس» (١٤٦ ، ص ١١) .

٣- في عام ١٩٦٢ عندما سئل وزير الدفاع البريطاني
بروفيومو ، اثناء زيارته لعدن ، في مؤتمر صحفي عما اذا كانت عدن
تشكل احدى القواعد البريطانية للسلاح النووي اجاب ان «عدن
قادرة في الوقت الحاضر على صد اي هجوم نووي» . وفي العام نفسه
كتبت الصحف البريطانية تقول ان عدن كانت واحدة من اربعة اماكن
في العالم كان يحتفظ فيها بقنابل ذرية وهيدروجينية بريطانية
(الاماكن الثلاثة الاخرى : بريطانيا نفسها وقبرص وسنغافوره)
(راجع ٢٣١ ، ص ١٨) .

٤- احد العوامل الرئيسية التي دفعت رابطة ابناء الجنوب العربي
الى الاقدام على التحالف مع حزب الشعب الاشتراكي برئاسة الاصنح
كان النمو السريع لنفوذ الجبهة القومية وتوسيع مواقعها في المناطق
الداخلية (٩٨ ، ص ٣٦) ، بما في ذلك في مناطق النفوذ التقليدي
لرابطة .

الفصل الثالث

- ١- احتل هذا المنصب في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ اذ
حل محل تريفاسكس .
- ٢- هذا الاحصاء لا يميز بين عمليات اطلاق النار المنفردة
وبين العمليات الفدائية الكبرى ، الا انه تغلب في الحالات المسجلة
الاعمال التي تقوم بها مجموعات فدائية مؤلفة من ١٠ - ٢٠ مقاتلا .
- ٣- كان يقود تشكيلها على احمد ناصر عنتر .

الفصل الرابع

- ١- انصار الاتحاد سوية مع قوى وطنية اخرى في الجبهة
القومية اتهموا عددا من زعماء المجلس التنفيذي بان رفضهم الحوار
مع هذه القوى دفع اعضاء آخرين في المجلس الى اجراء محادثات
سرية وساعد «الدمج القسري» (١٠٦ ، ص ٩ ، ٢٢٥ ، ص ٣٨٦) .
- ٢- في الوقت نفسه لم تستبعد الجبهة القومية امكانية
الاستفادة ، لصالح النضال التحرري ، من السلاطين والشيوخ

وكبار التجار ذوى الميول الوطنية بشرط الاشراف التام عليهم من جانب التنظيم وعدم السماح بوصولهم الى مناصب مسؤولة .
٣- فيصل عبد اللطيف اجبر على البقاء فى القاهرة مدة تسعة اشهر ، وقحطان الشعبى غادر مصر فى ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ فقط (٩٨ ، ص ٦٥) .

٤- فى القيادة المركزية للحركة كانوا يعتبرون ان «الدمج القسرى» الذى حصل اعطى درساً للجبهة القومية التى رفضت اجواء اتصالات مع منظمة تحرير الجنوب المحتل (٩٨ ، ص ٥٨) .

٥- وجهة نظر الفرع اليمنى الشمالى لحركة القوميين العرب كانت تختلف عن وجهة نظر الامانة العامة التى كانت تتطابق ، كما يؤكد سلطان احمد عمر ، مع آراء الاعضاء العاديين والقيادة الجديدة للجبهة القومية . وندد الفرع اليمنى الشمالى لحركة القوميين العرب بـ«الدمج القسرى» معتبراً انه كانت توجد بين الجبهة القومية و«الحلفاء الطفيليين» تناقضات طبقية مستعصية ، ودعا الجبهة القومية الى الانسحاب من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (١٥١ ، ص ٢٥٠ - ٢٥١) .

٦- بغية دراسة الوضع الذى نشأ فى البلاد من جراء اخطاء القيادة السابقة تم تشكيل لجنة تحضيرية من ٥ اشخاص . ومن بينهم احمد صالح الشاعر وسالم ربيع على (٢٣١ ، ص ١٦٩) .

٧- يذكر نايف حواتمة هنا سيف الضالعى ايضا ، غير ان الاحداث التالية بينت انه لم يكن ، كما يبدو ، فى عداد اولئك القادة الذين جمدت عضويتهم فى الجبهة القومية (تجميد العضوية فى التنظيم كان يعتبر اخطر العقوبات الانضباطية) ، اذ انه واصل التحدث باسم الجبهة . ويستفاد من معلومات اوردها عادل رضا ان الضالعى انتخب فى قوام القيادة العامة الجديدة (٢٣١ ، ص ١٧١) . اما فيما يخص على السلامى فيعلن عادل رضا انه تم اتخاذ قرار بفصله من الجبهة القومية (٢٣١ ، ص ١٧٠) .

٨- يقول سلطان احمد عمر ان الاجهزة المصرية استدرجت قادة الجبهة القومية الى القاهرة بان وعدتهم زاعمة بانها تعترف بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب اليمن الجنوبية ، ولكنها كانت تسعى فى واقع الامر فقط الى ابقائهم فى القاهرة وارغامهم على اقدام على تنازلات (١٥١ ، ص ٢٥١) .

٩- يلاحظ بايجيت في هذا الصدد ان شخصا واحدا حصل على مثل هذه المكافاة ، وبعد يومين رموا به في مياه مرفأ عدن مربوطا من رجله بكتلة باطنوية (٢٥٥ ، ص ١٦٣) .

١٠- تبين في وقت لاحق ان الذى اطلق النار على المتظاهرين في سيئون هو احد زعماء رابطة ابناء الجنوب العربى صاحب جريدة «الفاروق» عبد الله الجابرى ، الامر الذى بين للسكان نهائيا الطابع المعادى للشعب وللثورة لدى هذا التنظيم . ورفض تلامذة مدارس حضرموت حضور الدروس ما لم تجر محاكمة الجابرى . ولغرض تهدة السكان اضطرت السلطات لاعتقال الجابرى واعلنت انه قد حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات ونفيه بعد قضاء هذه المدة وتغريمه ٨٠٠ دينار (٢٨٦ ، تاريخ ١٨ - ٩ - ٢٥ و ٩ - ١٩٦٦) .

١١- ان هذه التسمية تشبه تسمية التنظيم الذى انشئ سابقا في الجمهورية العربية اليمنية من اجل الدفاع عن النظام الجمهورى : التنظيم الشعبى للقوى الوطنية .

١٢- ان جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، في سعيها الى تشكيل فصائل مسلحة خاصة بها في مقابل الجبهة القومية واذ كانت تملك امكانيات مالية كبيرة ، اشركت في هذه الفصائل الفئات الفقيرة من القبائل ، وكذلك متسككى المدن الذين كانوا يعيشون على حافة الفقر ، وكانت تدفع لهم راتبا شهريا محترما (١٥١ ، ص ٢٥٥) .

١٣- يستفاد من معطيات عادل رضا ان بعض اعضاء الجبهة القومية رفضوا الاعتراف بمقررات المؤتمر الثالث واعلنوا «عن اخلاصهم لوحدة الجبهتين» . وكان من بينهم اشخاص قياديون امثال عبد الله مطلق وعلى محضار (٢٣١ ، ص ١٨٦) ويؤكد على ذلك مصدر آخر : «جمد بعض اعضاء القيادة العامة السابقة انفسهم بسبب معارضة الانسحاب ، والبعض جمد نفسه وعاد لممارس مسؤولياته ، والبعض ابدى التزامه ولم يلتزم لذلك في الممارسة» (٩٨ ، ص ٧٥ ، الهامش رقم ١) .

١٤- بعد المؤتمر الثالث للجبهة القومية من الضروري النظر الى الكتلتين «الخارجية» و«الداخلية» في قيادة الجبهة القومية من الناحية التاريخية فقط لان القيادة الخارجية لم يعد لها من وجود . غير ان الاتجاهين الاساسيين في الجبهة القومية بقيا قائمين ، ويمكن الحديث عن الجناح المحافظ ، الذى كان يمثل الزعماء السابقون

للقيادة «الخارجية» ، وعن الجناح التقدمي ، الراديكالي ، الآخذ في التنامي .

الفصل الخامس

- ١- الحزب العربي الاشتراكي جرى تأسيسه في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ بمبادرة على سالم البيض المسؤول عن عمل الجبهة القومية في حضرموت ، وسعيد العكبري (كان في السابق ناصريا ، ثم التحق بالجبهة القومية) واعضاء آخرين في الجبهة القومية وحركة القوميين العرب . آمن هذا الحزب ، الذي كان في الواقع فرعاً للجبهة القومية في حضرموت ، تعاون الجبهة مع القوى الاخرى .
- ٢- في وقت لاحق كف الحزب العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية الديمقراطية عن الوجود بعد ان لعبا دورا ايجابيا في نضال التحرير .
- ٣- فيما بعد ، في ٧ آذار (مارس) ، جرت محاولة اغتيال الامين العام لرابطة ابناء الجنوب العربي شيخان الحبشي (٢٥٥ ، ص ١٨٣) .
- ٤- كانت هذه العملية اول اختبار للقوى في التكتيك الجديد للجبهة القومية : في عمليات الاستيلاء على المناطق .
- ٥- في الحقيقة ان جبهة التحرير ، رغم انها اصبحت تخوض الكفاح المسلح ضد الانجليز ، لم يعتبرها هؤلاء خارجة على القانون . في حين كان مجرد الانتماء الى الجبهة القومية ، التي اعلنت في وقت سابق تنظيما غير شرعي ، يعاقب عليه بشدة .
- ٦- شغل تريفليان مناصب سفير في مصر ، والعراق ، والاتحاد السوفييتي ، وممثل بريطانيا في الامم المتحدة ، وفيما بعد قدم استقالته .
- ٧- نتيجة لهذه الاحداث عُزل ناصر بريق العولقي من منصب قائد الجيش ، وكان ذلك عمليا انتصارا للجبهة القومية .
- ٨- ضمت هذه اللجنة ممثلي الجبهة القومية وجبهة التحرير وجيش وبوليس الجنوب العربي . اوفدت الجبهة القومية اليها سلطان احمد عمر ومحمد صالح مطيع (٩٨ ، ص ٩١) .
- ٩- عندما كان فيصل عبد اللطيف ومحمد احمد البيشي عائدتين من عملية الاستيلاء على السلطة في مسيمير احتجزهما زعماء جبهة التحرير ونقلاهما الى القاهرة (٩٨ ، ص ٩٤) .

القسم الثالث

الفصل الاول

- ١- الاسم السابق للجبهة القومية - الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل - استبدل بعد نيل الاستقلال واصبحت الجبهة تدعى : التنظيم السياسى الجبهة القومية .
- ٢- اضطلاع الجهاز الحزبى بوظائف هيئات سلطة الدولة ، كما يشير علماء القانون السوفييتيون ، امر مميز بالنسبة للعديد من البلدان النامية (راجع ١٩٤ب) .
- ٣- العربية السعودية لم تعترف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .
- ٤- بما فى ذلك الكثيرون من الرجال البارزين للجبهة القومية : عبد العزيز عبد الولى ، محمد صالح مطيع ، سالم صالح محمد .
- ٥- الصحفى المصرى التقدمى فتحى عبد الفتاح وضع كتابه عن الثورة فى اليمن الجنوبية (٢٣٣) استنادا الى مقابلات صحفية اجراها .
- ٦- على الرغم من مطالب العناصر اليسارية للجبهة القومية رفضت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية .
- ٧- مواقف السلوك العدائى من المثقفين برزت بشكل جلى فى نشاط. سالم ربيع على فى منصب رئيس مجلس الرئاسة خلال عامى ١٩٧١ - ١٩٧٢ . وقد اشار تقرير اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية الى المؤتمر الاول للحزب الاشتراكى اليمنى ، فى معرض تأكيده على اهمية المثقفين فى المسيرة الثورية ، الى ان سياسة الانتهازين اليساريين اساءت العلاقات بين المثقفين والتنظيم السياسى الجبهة القومية (١١٦ ، ص ٣٥) .

الفصل الثانى

- ١ - قحطان الشعبى كان ، من حيث عدد الاصوات ، فى المرتبة السادسة عشرة فقط .
- ٢ - كان ذلك شركة لتوزيع مشتقات النفط . وبالإضافة اليها جرى تأميم شركة الكهرباء فى سيئون .
- ٣ - بعض العناصر اليسارية المتطرفة فى الجبهة القومية روجوا فى حينه لفكرة تشكيل حزب طليعى جديد فى الجبال .

الفصل الثالث

١ - بين القواد البارزين للجيش والامن العام من ابناء العوائل كان يوجد ، مثلا ، حسين عثمان عشاى وعبد الله صالح سبعة ؛ ومن ابناء دثينة محمد احمد السيارى ومحمد محمود بلعيد وعلى عبد الله ميسرى .

٢ - بعد الحركة التصحيحية في ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦٩ : انشئت على اراضى العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية معسكرات جديدة لكبار ضباط الجيش والامن العام اللاجئين من اليمن الجنوبية : معسكر فى السعودية كان يدرب اعضاء ما يسمى باتحاد الوحدة الوطنية ؛ وفى اليمن الشمالية كان حسين عثمان عشاى يرأس القوى الجارى تدريبيها فى المعسكر من اجل الهجوم على اليمن الجنوبية .

٣ - يفرز فتحى عبد الفتاح فى الجبهة القومية الجناح التقدمى او الراديكالى ، وجناح قحطان الشعبى ، الذى يدعو جناحا توفيقيا او اصلاحيا ، كما يفرز الجناح المعتدل الذى ينسب اليه قادة من امثال وزير الداخلية محمد على هيثم كانوا يتقاسمون السلطة مع قحطان الشعبى ولكنهم لا يتفوقون معه فى امور كثيرة (٢٣٣ ، ص ١٠٠ - ١٠٣) ، ولاسيما بدأوا فى وقت معين بالدعوة الى التعاون مع الجناح الراديكالى . وفى رأينا ان هذا الواقع لا يوفر حجة للكلام عن وجود اى «تيار معتدل فى الجبهة القومية» . وكما سبقت الاشارة فان رجال المجموعة التى كانت فى سدة الحكم ، كانوا على خلاف فى الآراء بصدد عدة مسائل ، الا انه كانت توحده فيما بينهم اعمال واحدة وتصور مشترك لطريق التطور . وبينت الاحداث اللاحقة ان هيثم ، رغم انه كان يؤيد الجناح اليسارى لاعتبارات عابرة ، كشف عن نفسه فيما بعد كشخص رجعى .

٤ - الكثير من الافكار والمواقف والتحديدات المأخوذة من هذه الوثيقة انعكست فى الوثائق البرنامجية للمفترات اللاحقة ، بما فى ذلك فى الوثائق البرنامجية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية والحزب الاشتراكى اليمنى .

المراجع *

مؤلفات مؤسسى الماركسية اللينينية *

- ١- ماركس . الحكم البريطانى فى الهند . المجلد التاسع .
 - ٢- ماركس . النتائج المقبلة للحكم البريطانى فى الهند . المجلد التاسع .
 - ٣- ماركس . رأس المال . الجزء الاول . المجلد ٢٣ .
 - ٤- ماركس . رسائل الى انجلس . المجلد ٣٥ .
 - ٥- انجلس . السياسة الخارجية للقيصرية الروسية . المجلد ٢٢ .
 - ٦- انجلس . دور العنف فى التاريخ . المجلد ٢١ .
 - ٧- لينين . المؤتمر الثانى للاممية الشيوعية ١٩ تموز (يوليو) - ٧ آب (اغسطس) ١٩٢٠ . المجلد ٤١ .
 - ٨- لينين . الديمقراطية والشعبية فى الصين . المجلد ٢١ .
 - ٩- لينين . المؤتمر الرابع للاممية الشيوعية ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) - ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢ . المجلد ٤٥ .
 - ١٠- لينين . خلاصة المناقشة حول حق الامم فى تقرير مصيرها . المجلد ٣٠ .
 - ١١- لينين . بصدد مسألة السياسة القومية . المجلد ٢٥ .
 - ١٢- لينين . حول المفهومين الليبيرالى والماركسى للنضال الطبقي . المجلد ٢٣ .
-
- * المراجع والمؤلفات وردت حسب الفباء الروسية .
- ** اعمال ماركس وانجلس نوردها حسب الطبعة الروسية الثانية للمؤلفات ، واعمال لينين حسب مجموعة المؤلفات الكاملة .

- ١٣- لينين . حق الامم في تقرير مصيرها . المجلد ٢٥ .
 ١٤- لينين . مسودة اولية للموضوعات في المسألة القومية ومسألة
 المستعمرات (الى المؤتمر الثانى للاممية الشيوعية) . المجلد ٤١ .
 ١٥- لينين . موضوعات في المسألة القومية . المجلد ٢٣ .
 ١٦- لينين . دفاتر عن الامبريالية . المجلد ٢٨ .

وثائق الحزب الشيوعى السوفييتى والحركة الشيوعية العالمية

- ١٧- اندروبوف . خطاب في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى
 السوفييتى في ١٥ يونيو ١٩٨٣ .
 ١٨- وثائق المؤتمر العالمى للحزبات الشيوعية والعمالية . موسكو
 ١٩٦٩ .
 ١٩- الاممية الشيوعية ، سرد تاريخى مقتضب . موسكو . ١٩٦٩ .
 ٢٠- وثائق المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى
 موسكو ، ١٩٨١ .

مراجع باللغة الروسية

- ٢١- نشرات الاخبارية لسفارة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في
 الاتحاد السوفييتى .
 ٢٢- على ناصر محمد. الاخلاص للثورة . مجلة وقضايا السلم
 والاشتراكية ، ١٩٨١ ، العدد الثالث .
 ٢٣- على ناصر محمد . خمسة عشر عاما من النضال في سبيل الديمقراطية
 والتحويلات الاجتماعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .
 مجلة (كومونيست) ، ١٩٨٢ ، العدد ١٥ . ٢٢ (١) - على ناصر
 محمد . تطور العملية الثورية ودور الحزب القيادى في اليمن
 الديمقراطية . والحياة الحزبية ، حزيران (يوليو) ١٩٨٣ ،
 العدد ١٢ .
 ٢٤- مقررات لجنة منظمة الامم المتحدة الخاصة بمسألة سير تحقيق
 لائحة منسح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . اعوام
 ١٩٦٢ - ١٩٦٤ .

- ٢٥- قرار الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١٤ - ١٢ - ١٩٦٠ ، رقم ١٥١٤ (١٥) .
- ٢٦- قرار الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ٢٧ - ١١ - ١٩٦١ ، رقم ١٦٥٤ (١٦) .
- ٢٧- قرار الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٦٢ ، رقم ١٨١٠ (١٧) .
- ٢٨- قرار الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١١ - ١٢ - ١٩٦٣ ، رقم ١٩٤٩ (١٨) .

مراجع باللغة العربية

وثائق الجبهة القومية ، والتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ، والحزب الاشتراكي اليمني

- ٢٩- ابعاد وآفاق ١٤ أكتوبر . «المصير» ، العدد ٣١ ، ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ .
- ٣٠- بيان اغلبية القيادة العامة للجبهة القومية . الاجتماع الموسع المنعقد في ٣ يوليو - ٥ يوليو ١٩٦٨ .
- ٣١- بيان عن الجبهة القومية في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧ .
- ٣٢- بيان وفد الجبهة القومية في القاهرة للرأى العام العربى والعالمى . ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٣٣- بيان الجبهة القومية . «المقاومة» ، العدد ٦٦ ، ٢ أكتوبر ١٩٦٧ .
- ٣٣ «أ» - بيان الجبهة القومية في ١٤ يناير ١٩٦٦ .
- ٣٤- بيان الجبهة القومية حول الاستيلاء على السلطة في حضرموت . «المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٣٥- بيان الجبهة القومية حول استشهاد المناضل عبد النبى مدرم قائد المقاومة الشعبية والمسئول العسكرى عن منطقة كريتير على ايدى الغدر والخيانة . «المصير» ، العدد ١٦ ، ٨ يوليو ١٩٦٧ .
- ٣٦- بيان الجبهة القومية حول احتجاج بعض قادتها في تعز في ٢٦ اغسطس ١٩٦٧ .

- ٣٧- بيان الجبهة القومية حول المحاولات اليائسة لتخريب الاقتصاد الوطنى عن طريق تصدير النقد والعمللة الصعبة وشراء الممتلكات الاجنبية - ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٣٨- بيان قحطان الشعبى فى القاهرة . «الامل» ، العدد ٣٤ ، ٢٣ يناير ١٩٦٦ .
- ٣٩- بيان القيادة العامة للجبهة القومية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ .
- ٤٠- بيان القيادة العامة للجبهة القومية يوم الاستقلال فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٤١- بيان من جبهات القتال من قيادتها فى ١ يوليو ١٩٦٦ .
- ٤٢- بيان من الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل بمناسبة مرور الذكرى الرابعة لثورة ١٤ اكتوبر المجيدة . ١٢ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٤٣- بيان من الجبهة القومية حول انسحابها من جبهة التحرير وممارستها مسؤوليتها الثورية علنا فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ .
- ٤٤- بيان من الجبهة القومية حول انسحاب القوات البريطانية من الاستعمارية - ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٤٥- بيان من الجبهة القومية حول قرارات المؤتمر الاول فى يونيو ١٩٦٥ ، صادر فى ٢٧ يونيو ١٩٦٥ .
- ٤٦- بيان من الجبهة القومية حول التحقيق فى حادث اغتيال الشهيد مدرم . «المصير» ، العدد ١٧ ، يوليو ١٩٦٧ .
- ٤٧- بيان المعتقلين السياسيين فى سجن المنصورة فى ١٧ يوليو ١٩٦٦ .
- ٤٨- بيان المعتقلين السياسيين فى سجن المنصورة حول سف منزل عبد القوى مكاوى . «المصير» ، العدد ٣ ، ٢١ مارس ١٩٦٧ .
- ٤٩- البيان المشترك لوفدى الجبهة القومية والمملكة المتحدة فى جنيف فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٥٠- البيان السياسى الصادر عن القيادة العامة للجبهة القومية المنبثقة عن المؤتمر الرابع والقرارات الصادرة عن المؤتمر . عدن ، مارس ١٩٦٨ .
- ٥١- بيان سياسى هام عن اعلان الاضراب العام . عدن ، ٢٦ نوفمبر ١٩٦٥ .

- ٥٢- بيان سياسى هام من القيادة العامة للجبهة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ .
- ٥٣- بيان صحفى من القوات المسلحة للجنوب اليمنى المحتل في ٧ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٥٤- بيان صحفى صادر عن الجبهة في ٨ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٥٥- بيان هام للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل صادر في ٢٤ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٥٦- بيان هام للنقابات الست . «الامل» ، العدد ٢٤ ، ٢٣ يناير ١٩٦٦ .
- ٥٧- بيان هام لسيف الضالعى . «الامل» ، العدد ٥٤ ، ٣ يوليو ١٩٦٦ .
- ٥٨- بيان هام من غالبية القيادة العامة للجبهة القومية في ٣١ يوليو ١٩٦٨ .
- ٥٩- بيان هام من الجبهة القومية في ٣ ابريل ١٩٦٧ .
- ٦٠- بيان هام من الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل . «المقاومة» ، العدد ٤٢ ، ٣٠ اغسطس ١٩٦٧ .
- ٦١- بيان هام من الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل حول حقيقة ما يجرى في سلطنة العوالق العليا ومشيخه العوالق وسلطنة الواحدي . «الثورى» ، العدد ٧ ، ٢٤ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٦٢- بيان هام من الجبهة من فدائيها وجيش تحريرها وتنظيماتها الشعبية في ١٥ مايو ١٩٦٦ .
- ٦٣- بيان هام من قواعد تنظيم الجبهة القومية في ١٠ مايو ١٩٦٨ .
- ٦٤- بيان هام من كافة قواعد تنظيم الجبهة القومية المدنية والعسكرية في ٣٠ مايو ١٩٦٨ .
- ٦٥- بيان هام من رئيس الجمهورية . «١٤ اكتوبر» العدد ٨٤ ، ٥ مايو ١٩٦٨ .
- ٦٦- بيان هام من رئيس الجمهورية . «١٤ اكتوبر» ، العدد ٩٤ ، ١٦ مايو ١٩٦٨ .
- ٦٧- بيان هام حول محاولة بريطانيا نقل مسئوليات الامن للجيش العربى . «المصير» ، العدد ١٦ ، ٨ يوليو ١٩٦٧ .

- ٦٨- بيان هام حول تحديد موقف اغلبية القيادة العامة في التطورات السياسية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . جعار ١٤ مايو ١٩٦٨ .
- ٦٩- البيان الختامي والقرارات والتوصيات للمؤتمر التوحيدي لفصائل العمل الوطني الديمقراطي الثلاث . عدن ، اكتوبر ١٩٧٥ .
- ٧٠- بلاغ صحفي من الامين العام للجبهة القومية ١٤ يناير ١٩٦٦ .
- ٧١- بلاغ صحفي من الجبهة القومية . «المصير» ، العدد ٢٩ ، ٧ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٧٢- بلاغ صحفي هام من الجبهة القومية ٢٩ مارس ١٩٦٧ .
- ٧٣- برقية الجبهة القومية الى الرئيس جمال عبد الناصر ، ٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٧٤- برقية الجبهة القومية الى الرئيس جمال عبد الناصر ، ٢١ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٧٥- برقية الجبهة القومية حول تأمر السعودية على ثورة الجنوب . «المصير» ، ٢١ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٧٦- برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي . عدن ، اكتوبر ١٩٦٨ .
- ٧٧- البرنامج السياسى الذى اقره مؤتمر الاسكندرية في ٨ اغسطس ١٩٦٦ .
- ٧٨- برنامج التنظيم السياسى الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . عدن ، مارس ١٩٧٢ .
- ٧٩- برنامج التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . عدن ، اكتوبر ١٩٧٥ .
- ٨٠- برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى . عدن ، اكتوبر ١٩٧٨ .
- ٨١- الجبهة القومية . موقفنا من البعثة الدولية وقرارات الامم المتحدة ، بيان توضيحي . مارس ١٩٦٧ .
- ٨٢- الجبهة القومية . مذكرة عن اوضاع الجبهة القومية اعدها بعض اعضائها في ١٦ اغسطس ١٩٦٥ .
- ٨٣- الجبهة القومية تبرق لجمال عبد الناصر للمرة الثالثة . «المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ .

- ٨٤- الجبهة القومية تعقد مؤتمرا صحفيا في زنجبار - 'ا'يين ،
«الثورى» ، العدد ٩ ، ٢٦ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ٨٥- الجبهة القومية تفتح جبهة قتال في المنطة الشرقية ، «المصير» ،
العدد ١٠ ، ٢٠ مايو ١٩٦٧ .
- ٨٦- الدراسة النقدية . ديسمبر ١٩٦٩ .
- ٨٧- الاجتماع الموسع المنعقد في ٥ يوليو ١٩٦٨ .
- ٨٨- انتهى الجهاد الاصغر وبدأ الجهاد الاكبر . «الثورى» ، العدد ٣٥ ،
٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٨٩- قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣ ، ٢٥ مارس ١٩٦٨ .
- ٩٠- قرارات القيادة العامة للجبهة القومية في ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ .
«الجريدة الرسمية» ، ١٩٦٧ ، العدد ١ .
- ٩١- قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية في زنجبار . ٨ مارس
١٩٦٨ .
- ٩٢- قرارات المؤتمر الخامس للتنظيم السياسى الجبهة القومية . عدن ،
مارس ١٩٧٢ .
- ٩٣- لماذا الوحدة الوطنية ؟ «المصير» ، العدد ٣ ، ٢١ مارس ١٩٦٧ .
- ٩٤- لماذا ترفض الجبهة القومية قبول دعوات الجامعة العربية ؟
(تصريح قحطان الشعبى) «المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٣ سبتمبر
١٩٦٧ .
- ٩٥- لا احلاف ولا مساعدات بشروط (تصريح قحطان الشعبى) .
«المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٩٦- لا بد من قاعدة انطلاق (ارضية ايدولوجية) «المصير» ، العدد
١١ ، ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، العدد ١٢ ، ٣ يونيو ١٩٦٧ ، العدد
١٤ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ .
- ٩٨- اللجنة التنظيمية للجبهة القومية . كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية
الشعبية (ملحقه الميثاق الوطنى وغيره) . بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٩٩- من هو الثورى ؟ «الثورى» ، العدد ٢ ، ١٩ اكتوبر ١٩٦٧ ،
العدد ٣ ، ٢٠ اكتوبر ١٩٦٧ .

١٠٠- مشروع برنامج لقاء . استراتيجى بين اطراف القوى الثورية .
«المصير» العدد ٥ ، ١٥ ابريل ١٩٦٧ . العدد ٦ ، ٢٢ ابريل
١٩٦٧ .

١٠١- الميثاق الوطنى للجبهة القومية . القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٠٢- الميثاق القومى لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل . صنعاء ،
مارس ١٩٦٣ .

١٠٣- مذكرة عن اوضاع الجبهة اعداها بعض اعضائها في ١٦ اغسطس
١٩٦٥ .

١٠٤- مذكرة من اعضاء الجبهة -فدائييها وجيش تحريرها وتنظيماتها
الداخلية في ٢٠ فبراير ١٩٦٦ .

١٠٥- مذكرة مقدمة من الجبهة القومية الى الامانة العامة لجامعة الدول
العربية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٤ .

١٠٦- ممثلو الجبهة القومية في جبهة التحرير . تقرير تفصيلى حول
الوحدة الوطنية وملابساتها منذ ١٣ يناير ١٩٦٦ . القاهرة ،
١٩٦٦ .

١٠٧- المؤتمر الصحفى لرئيس وفد اليمن الجنوبى . جنيف ، ٢٩ -
نوفمبر ١٩٦٧ .

١٠٨- النظام الداخلى الذى اقره المؤتمر الثانى للجبهة القومية . عدن ،
١٩٦٦ .

١٠٩- النظام الداخلى الذى اقره المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسى
الجبهة القومية . عدن ، مارس ١٩٧٢ .

١١٠- النظام الداخلى للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . عدن ،
اكتوبر ١٩٧٥ .

١١١- النظام الداخلى للحزب الاشتراكى اليمنى . عدن ، ١٩٧٨ .

١١٢- رد على الاخ عبد الفتاح اسماعيل . منشور من قواعد الجبهة القومية
في ١٥ يوليو ١٩٦٩ .

١١٣- سيف الضالعى يشرح لرجال الصحافة العالمية احداث الساعة
في بلادنا . مؤتمر صحفى . «المصير» ، العدد ٣٦ ، ٢٥ نوفمبر
١٩٦٧ .

١١٤ - سقوط الانظمة السلاطينية الاقطاعية وسيطرة الجبهة القومية على المناطق ضمن استراتيجيتها تحرير الريف . «الثوري» ، العدد ١ ، ١٨ اكتوبر ١٩٦٧ .

١١٥ - التقييم والتقويم العام المقدم للمؤتمر الثاني للجبهة القومية . مجلة ، يونيو ١٩٦٦ .

١١٦ - تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني . عدد ، ١٩٧٨ .

١١٧ - تقرير من منطقة يافع الساحل حول الاحداث الاخيرة . «المصير» العدد ٦ ، ٢٢ فبراير ١٩٦٧ .

١١٨ - التقرير السياسي الى المؤتمر التوحيدي . عدن ، اكتوبر ١٩٧٥ .

١١٩ - التقرير السياسي الى المؤتمر الخامس . عدن ، مارس ١٩٧٢ .

١٢٠ - تعميم داخلي من المؤتمر الثاني للجبهة القومية في ١٥ يونيو ١٩٦٦ .

١٢١ - التعميم الداخلي الصادر من القيادة العامة للجبهة القومية ، ٤ فبراير ١٩٦٨ .

١٢٢ - تعميم داخلي حول اوضاعنا التنظيمية الداخلية . ١٠ ابريل ١٩٦٨ .

١٢٣ - تعميم داخلي حول الاوضاع التنظيمية . ١ يوليو ١٩٦٩ .

١٢٤ - تعميم داخلي حول وضعية الحركة الوطنية وازمة القضية السياسية . عدن ، ١٩٦٨ .

١٢٥ - طريق النصر . «المقاومة» ، العدد ١ ، ١٧ يوليو ١٩٦٧ . العدد ٨٠ ، ١٨ اكتوبر ١٩٦٧ .

١٢٦ - تصريح قحطان الشعبي بمتاسبة استيلاء الجبهة القومية على السلطة في حضرموت . «المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ .

١٢٧ - تحالف ثوري بين قطاعات الشعب المسحوقة . «الثوري» ، العدد ٥ ، ٢٢ اكتوبر ١٩٦٧ .

١٢٨ - في المؤتمر الصحفي بزنجار - ابين ، «الثوري» ، العدد ١٠ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٦٧ .

١٢٩ - حركة ٢٠ و٢١ يونيو - نقطة انطلاق جديدة لثورة ١٤ اكتوبر . «المصير» ، العدد ١٦ ، ٨ يوليو ١٩٦٧ .

١٣٠ - حول التضريرات «العنصرية» للضباط «الاحرار» «الثوري» ،
العدد ٦ ، ٢٣ اكتوبر ١٩٦٧ .

١٣١ - حوار مع امين عام الجبهة القومية في تلفزيون عدن ، ٤ يوليو
١٩٦٩ .

١٣٢ - خطوط عامة للتركيب القبل في مجتمعنا . «المقاومة» ، العدد ٥٦ ،
٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ .

١٣٣ - خطاب السيد رئيس الجمهورية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ .

١٣٤ - شرح تطورات الموقف النضالي الاخير في جنوب اليمن المحتل
وانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير . ٢٩ ديسمبر ١٩٦٦ .

مؤلفات قادة واعضاء الجبهة القومية والتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني

١٣٥ - جعفر عوض ، عبد الله الخامري . اضواء على آخر تطورات الوضع
الثوري في المنطقة . «المصير» ، العدد ٢٧ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ .

١٣٦ - سالم ربيع علي . في الذكرى التاسعة لانتفاضة ١٤ مايو المجيدة .
عدن ، ١٩٧٧ .

١٣٧ - سالم ربيع علي . حديث سياسي هام . «الثوري» ، العدد ٣٤٣ ،
٥ ديسمبر ١٩٧٤ .

١٣٨ - عبد الله عبد الرزاق باذيب . كتابات مختارة . ج ١ - ٢ .
بيروت ، ١٩٧٨ .

١٣٩ - علي عبد الرزاق باذيب . حركتنا الوطنية - اين تتجه ؟ لجنة
مقاطعة اسرائيل ، عدن ، ١٩٦١ .

١٤٠ - عبد الفتاح اسماعيل . لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن
الديمقراطية . عدن ، ١٩٧٦ .

١٤١ - عبد الفتاح اسماعيل ، موجز تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية
من الكفاح المسلح الى الخطة الخمسية . عدن ، ١٩٧٤ .

١٤٢ - عبد الفتاح اسماعيل . ثقافتنا الوطنية من القديم الى الجديد . عدن ،
١٩٧٦ .

١٤٣ - عبد الفتاح اسماعيل ، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن
الديمقراطية . بيروت ، ١٩٧٢ .

- ١٤٤ - عبد الفتاح اسماعيل . فجر الثورة . عدن ، ١٩٧٦ .
- ١٤٥ - عبد الواسع قاسم . آفاق ثورة اليمن الجنوبية «الطليعة» ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٩ .
- ١٤٦ - فيصل عبد اللطيف . مؤتمر لندن للخيانة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٤٧ - فيصل عبد اللطيف . اضواء على الثورة في جنوب اليمن المحتل . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٤٨ - علي ناصر محمد . ميزات الحرب الوطنية في الارياض ابان الكفاح المسلح . «١٤ اكتوبر» ، العدد ٢٠٠٣ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤ .
- ١٤٩ - علي ناصر محمد ، محاضرة سياسية هامة . «الثورى» ، العدد ٣٤٤ ، ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ .
- ١٥٠ - علي ناصر محمد ، على صالح عباد ، عبد العزيز عبد الولي . حركة ١٤ مايو : مقدمات ونتائج ، عدن ، ١٩٧٣ .
- ١٥١ - علي ناصر محمد . الخطاب بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للاستقلال بتلفزيون عدن . ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ .
- ١٥١ - سلطان احمد عمر . نظرة في تطور المجتمع اليمنى . بيروت ، ١٩٧٠ .
- ١٥٢ - ناصر الثقاف . تقرير للمؤتمر الوطنى لشباب الجبهة القومية . يوليو ١٩٦٦ .
- ١٥٣ - عبد الله الخامرى . وثائق الجبهة القومية . القضية الوطنية كما نفهمها . «الثورى» ، العدد ٢١٢ ، ١٨ مايو ١٩٧٢ .
- ١٥٤ - عبد الله الخامرى . وثائق الجبهة القومية . مفهوم الجبهة الثورية واساليب عملنا الثورى . «الثورى» ، العدد ٢١١ ، ١١ مايو ١٩٧٢ .
- ١٥٥ - عبد الله الخامرى . وثائق الجبهة القومية . حول النظام الداخلى الاول . «الثورى» ، العدد ٢٢١ ، ٢٠ يوليو ١٩٧٢ .
- ١٥٦ - عبد الله الخامرى . وثائق الجبهة القومية . حياة التنظيم السرية . «الثورى» العدد ٢١٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٧٢ .
- ١٥٧ - عبد الله الخامرى . القوانين العامة والخصائص المحلية للثورة الوطنية الديمقراطية . «الثورى» العدد ٣٩٥ ، ١٣ ديسمبر ١٩٧٦ .

١٥٨ - قحطان الشعبى . الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن . القاهرة ، ١٩٦١ .

وثائق مختلفة

- ١٥٩ - اعضاء على حزب الشعب الاشتراكى . عدن ، ١٩٦٢ .
- ١٦٠ - بيان المكتب التنفيذى للمؤتمر العمالى . «المصير» ، العدد ٢٢ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ١٦١ - بيان صحفى هام للقوات العربية المسلحة للجنوب اليمنى المحتل فى ٦ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ١٦٢ - بيان هام من الجبهة الشعبية الديمقراطية فى حضرموت . «المصير» ، العدد ٣ ، ٢١ مارس ١٩٦٧ .
- ١٦٣ - بيان هام من النقابة العامة لعمال البترول . «المصير» العدد ٣٢ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ١٦٤ - بيان هام من نقابة القوات المسلحة . «المصير» ، العدد ٢٩ ، ٧ اكتوبر ١٩٦٧ .
- ١٦٥ - الجبهة الشعبية الديمقراطية وحقيقة دورنا فى النضال . «المصير» ، العدد ٦ ، ٢٢ ابريل ١٩٦٧ .
- ١٦٦ - الدراسة النقدية للتنظيم الشعبى التقدمى الصادرة فى ٢٣ يناير ١٩٧٥ .
- ١٦٧ - اتحاد الامارات المزيّف . عدن ، ١٩٥٩ .
- ١٦٨ - اتحاد الشعب الديمقراطى . وجهة نظر حول المرحلة الراهنة . عدن ، ١٩٦٨ .
- ١٦٩ - اتحاد الشعب الديمقراطى . الحركة الثورية العربية . تجربة اليمن الجنوبي . عدن ، ١٩٦٩ .
- ١٦٩أ - قبائل الجنوب العربى ، عدن ، بدون تاريخ .
- ١٧٠ - المجلس التشريعى الاستعمارى بعدن ، بقلم عضو قيادى فى حزب رابطة الجنوب العربى ، عدن ، ١٩٥٩ .
- ١٧١ - المكتب التنفيذى للمؤتمر العمالى . رسالة الى العمال العرب حول انسحاب المؤتمر من الاتحاد الامبريالى فى بلجيكا . «المصير» ، العدد ٣٢ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٦٧ .

- ١٧٢ - مذكرة النقابات السبت عن الوضع العمالي في ١٢ ديسمبر ١٩٦٥ .
- ١٧٣ - مقتطفات الاذاعة . عدن ، ١٩٦٤-١٩٦٧ .
- ١٧٤ - منظمة الاشتراكيين اللتانيين . الوثيقة التحليلية والنقدية الشاملة . « الحرية » ، العدد ٤٨٦ ، ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، العدد ٤٨٧ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٦٧ ، العدد ٤٨٨ ، ٣ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ١٧٥ - المؤتمر العمالي . حقيقة الاوضاع الدستورية في بلادنا . عدن ، ١٩٥٩ .
- ١٧٦ - المؤتمر العمالي . معارك ضد الاستعمار والرجعية . عدن ، ١٩٦١ .
- ١٧٧ - تقرير اللجنة المركزية لحزب الطليعة الشعبية الى المجلس الوطني ، « الاشتراكي » ، مايو ١٩٧٤ .
- ١٧٨ - التقرير السياسي الى المؤتمر الثالث لحزب الطليعة الشعبية . عدن ، ١٩٧٥ .
- ١٨٠ - التقرير السياسي الى المؤتمر الثاني لاتحاد الشعب الديمقراطي . عدن ، ١٩٧٥ .
- ١٨١ - حركة القوميين العرب . اوليات في التنظيم .
- ١٨٢ - حركة القوميين العرب . اوليات في التفكير الحزبي .
- ١٨٣ - حركة القوميين العرب . في التشقيف القومي .
- ١٨٤ - حزب الشعب الاشتراكي . الحزب هو الشعب الاشتراكي . عدن ، ١٩٦٤ .
- مطبوعات باللغة الروسية**
- ١٨٥ - الكسندروف . جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . موسكو ، ١٩٧٦ .
- ١٨٦ - الخيموف ، غوساروف . اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . موسكو ، ١٩٧١ .
- ١٨٧ - باسين ، غيراسيموف . جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . موسكو ، ١٩٧١ .
- ١٨٨ - بيلاييف ، بريماكوف . مصر : عهد الرئيس عبد الناصر . موسكو ، ١٩٧٤ .

- ١٨٩- بروتستانتس . ثورات التحرر الوطني المعاصرة . موسكو ، ١٩٧٤ .
- ١٩٠- فالكوفا . السياسة الاستعمارية الانجليزية في عدن والمحميات العدنية . موسكو ، ١٩٦٨ .
- ١٩١- فالكوفا ، كوتلوف . اليمن الجنوبية . موسكو ، ١٩٧٣ .
- ١٩١١- فاسيليف . رحلة الى « جزيرة عربيا فيليكس » . موسكو ، ١٩٧٤ .
- ١٩٢- فوروبوف . النظام السياسي ونظام الدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . موسكو ، ١٩٧٨ .
- ١٩٣- غيراسيموف . قضايا الثورة اليمنية : اعوام ١٩٦٢-١٩٧٥ . موسكو ، ١٩٧٩ .
- ١٩٣١- غيراسيموف ، بيرمينوف . النشوء التنظيمي والايديولوجي للجهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٣-١٩٦٥) . ثورة اكتوبر العظمى والقضايا الملحة للعالم العربي . موسكو ، ١٩٧٩ .
- ١٩٤- غلوشنكو ، لبيديف . الجنوب العربي بدون سلاطين . موسكو ، ١٩٧١ .
- ١٩٤١- غولوبوفسكايا . نشأة ونشاط الاتحاد الشعبي الديمقراطي (الخمسينات - ١٩٦٧) . ثورة اكتوبر العظمى والقضايا الملحة للعالم العربي .
- ١٩٤ب- دولة التوجه الاشتراكي . موسكو ، ١٩٧٦ .
- ١٩٥- غريدونوف . الافاق الجديدة للسودان . موسكو ، ١٩٦٩ .
- ١٩٥١- غوسكوف . الجبهة القومية للينين الديمقراطية . موسكو ، ١٩٧٩ .
- ١٩٦- كوتلوف : قيام حركة التحرر الوطني في الشرق العربي . موسكو ، ١٩٧٥ .
- ١٩٧- كوزنيتس ، ناؤومكين . جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : عشر سنوات من الاستقلال . موسكو ، ١٩٧٧ .
- ١٩٨- لاند . حركنة التحرر الوطني في الجزائر (١٩٣٩-١٩٦٢) . موسكو ، ١٩٦٢ .

- ١٩١٨-١٩١٩ - لاندأ . نهوض الحركة المعادية للاستعمار في الجزائر في اعوام ١٩١٨-١٩٣١ . موسكو ، ١٩٧٧ .
- ١٩٩ - ليفين . تطور الفكر الاجتماعي العربي في اعوام ١٩١٧-١٩٤٥ . موسكو ، ١٩٧٩ .
- ٢٠٠ - لوتسكى . حرب التحرير الوطنية في سورية (١٩٢٥-١٩٢٧) . موسكو ، ١٩٦٤ .
- ٢٠١ - لوتسكى . التاريخ الجديد للاقطار العربية . موسكو ، ١٩٦٧ .
- ٢٠٢ - ناؤومكين ، لوتسوف . الثورة الوطنية الديمقراطية والتحولات الزراعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . مجلة «شعوب آسيا وافريقيا» . ١٩٧٩ ، العدد الاول .
- ٢٠٣ - ناؤومكين . بعض قضايا انشاء الحزب الثورى الديمقراطى الطليعى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . نشرة «بشير جامعة موسكو» . سلسلة «الاستشراق» ١٩٧٩ ، العدد الثانى .
- ٢٠٤ - ناؤومكين . هناك حيث بعثت العنقاء . موسكو ، ١٩٧٧ .
- ٢٠٥ - ناؤومكين . اليمن الجنوبية في طريق التقدم . مجلة «الحياة الدولية» . ١٩٦٧ ، العدد ١٢ .
- ٢٠٦ - سايرانيان . مصر في الكفاح من اجل الاستقلال (١٩٤٥-١٩٥٢) . موسكو ، ١٩٧٠ .
- ٢٠٧ - سيمونيا . اقطار الشرق : سبل التطور . موسكو ، ١٩٧٥ .
- ١٢٠٧ - ستارادوبتسيف . جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقواتها المسلحة . موسكو ، ١٩٧٨ .
- ٢٠٨ - اوليانوفسكى . القضايا المعاصرة لآسيا وافريقيا . موسكو ، ١٩٧٩ .
- ٢٠٩ - اوليانوفسكى . الاشتراكية والبلدان المتحررة . موسكو ، ١٩٧٢ .
- ٢١٠ - شفاكوف . استيقاظ جزيرة العرب . موسكو ، ١٩٦٩ .

مطبوعات باللغة العربية

- ٢١١ - فاروق عثمان اباطة . عدن والسياسة البريطانية في البحر الاحمر ١٨٣٩-١٩١٨ . القاهرة ، ١٩٧٦ .

- ٢١٢- فاروق عثمان اباطة . الحكم العثماني في اليمن . ١٨٧٢-١٩١٨ .
القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ١٢١٢- عبده حسين الازهل . هذا كتاب ابيض ؟ القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٢١٣- صلاح العقاد . جزيرة العرب في العصر الحديث . القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٢١٤- عبد الله الاصنج . حركتنا العمالية . عدن ، بدون تاريخ .
- ٢١٥- محمد حسن عوبل . اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ،
القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٢١٦- مكرم محمد احمد . الثورة في جنوب الجزيرة - عدن واليمن .
القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢١٧- محمد سالم باوزير . هل هناك خلاف بين حزب الرابطة ومؤتمر عدن
للقنابات ؟ عدن ، ١٩٦٢ .
- ٢١٨- سعيد عوض باوزير . معالم تاريخ الجزيرة العربية . عدن ، ١٩٦٦ .
- ٢١٩- صلاح البكري . حضرموت وعدن وامارات الجنوب العربي . القاهرة ،
١٩٦٢ .
- ٢٢٠- محمد سالم باسندوة . جبهة التحرير ، دفاع عن الحقيقة والتاريخ .
عدن ، بدون تاريخ .
- ٢٢١- محمد انعم غالب . نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن .
القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٢٢٢- فاروق غلاب . الحق والعروبة - الجنوب العربي . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٢٣- عبد الله الجابري . الجنوب العربي في سنوات الشدة . جدة ،
١٩٦٨ .
- ٢٢٤- محمد علي الجفري . حقائق عن جنوب الجزيرة العربية . القاهرة ،
١٩٥٦ .
- ١٢٢٤- محمد علي الجفري ، توضيحات وشروح لمقيدة الرابطة ومبادئها .
عدن ، ١٩٦٢ .
- ٢٢٥- احمد عطية مصرى . تجربة اليمن الديمقراطية . القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢٢٦- المجتمع اليمني . ج ١-٢ . عدن ، ١٩٧٤ .
- ٢٢٧- سلطان ناجي . التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧ . الكويت ،
١٩٧٧ .

- ٢٢٨ - نشأة الطبقة العاملة في اليمن الديمقراطية: عدن، بدون تاريخ .
- ٢٢٩ - نشأة الحركة النقابية ودورها النضالي في جنوب اليمن . القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٢٣٠ - عادل وطني - محاولة لفهم الثورة اليمنية . القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢٣١ - عادل رضا - ثورة الجنوب ، تجربة النضال وقضايا المستقبل . القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٢٣٢ - عادل رضا - تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية . القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٢٣٢ - احمد محمد زين الشاف . انا عائد من جنوب الجزيرة العربية . الكويت ، ١٩٥٥ .
- ٢٣٣ - فتحي عبد الفتاح . تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية . بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٢٣٤ - نايف حواتمة . ازمة الثورة في الجنوب اليمنى . بيروت ، ١٩٦٨ .
- ١٢٣٤ - نايف حواتمة . بعض قضايا الثورة الفلسطينية واليمنية ، عدن ، ١٩٧٢ .
- ٢٣٥ - محمد عمر الحبشي . اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .
- ٢٣٦ - محمد علي الحبشي . جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢٣٧ - محمد بن احمد الشاطري . ادوار التاريخ الحضري ج ١ - ٢ . جدة ، ١٩٧١ ، مكلا ، ١٩٧٢ .
- ٢٣٨ - محمد علي الشهاري . اليمن : الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال . بيروت ، ١٩٧٢ .

مراجع ومطبوعات باللغات الاوروبية

- Луцов И., Наумкин В. Национално-демократичната революция и развитие на аграрните отношения в Народно-демократичната република Йемен. Академия за обществени науки и социално управление на ЦК на БКП, Научни трудове, № 95. София, 1977.
- Annual Report. The Federation of South Arabia. 1963—1964; 1964—1965; 1965—1966; 1966—1967. — ٢٣٩

Bujra A. The Politics of Stratification. A Study of Political Change in a South Arabian Town. L., 1971.	— ٢٤٠
The Colonial Office List, 1960.	— ٢٤١
Harper S. The Last Sunset. L., 1978	— ٢٤٢
Hickinbotham T. Aden. L., 1958	— ٢٤٣
Holden D. Farewell to Arabia. L., 1966	— ٢٤٤
Hunter F. M. An Account of the British Settlement in Aden and South Arabia. L., 1968.	— ٢٤٥
Gavin R. T. Aden under British Rule 1939—1967. L., 1975	— ٢٤٦
Ingrams D. A. Survey of Social and Economic Conditions in the Aden Protectorate. Uphousden, 1949.	— ٢٤٧
Ingrams D. A Time in Arabia. L., 1970	— ٢٤٨
Ingrams H. Arabia and the Isles. L., 1966.	— ٢٤٩
Johnston Ch. The View from Steamer Point L., 1964	— ٢٥٠
King G. Imperial Outpost—Aden, its Place in British Strategic Polity. L.—N.Y., Toronto, 1964	— ٢٥١
Little T. South Arabia—Arena of Conflict. L., 1968.	— ٢٥٢
Luqman F. Democratic Yemen Today. Bombay, 1970.	— ٢٥٣
Marston T. Britain's Imperial Role in the Red Sea Area. Connecticut, 1958.	— ٢٥٣
The Middle East and North Africa. L., 1966.	— ب ٢٥٣
O'Ballance E. The War in the Yemen. L., 1971	— ٢٥٤
Paget J. Last Post: Aden 1964—1967. L., 1969.	— ٢٥٥
Port of Aden Annual. 1958—1968.	— ٢٥٦
Reilly B. Aden and the Yemen. L., 1960.	— ٢٥٧
Schmidt D. A. Yemen: The Unknown War. L., 1968	— ٢٥٨
Somerville—Large P. Tribes and Tribulations. L., 1967.	— ٢٥٩
Trevaskis K. Shades of Amber. L., 1968.	— ٢٦٠
Trevelyan H. The Middle East in Revolution. L., 1970.	— ٢٦١
Waterfield G. F. Sultans of Aden. L., 1968.	— ٢٦٢
Welcome to Aden. Nairobi, 1961	— ٢٦٣
Year Book of Labour Statistics. Geneva.	— ٢٦٣

منشورات دورية

باللغة الروسية

- ٢٦٥ «آسيا وإفريقيا اليوم» .
- ٢٦٦ «الافستيا»

- ٢٦٧ - «شعوب آسيا وافريقيا»
- ٢٦٨ - «البرافدا»
- ٢٦٩ - «قضايا السلم والاشتراكية»

باللغة العربية

المنشورات الدورية للجهة القومية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

- ٢٧٠ - «الجريدة الرسمية» . عدن .
- ٢٧١ - «الجندى» . عدن .
- ٢٧٢ - «المقاومة» . الشيخ عثمان .
- ٢٧٣ - «الريف الثائر» . ايمن .
- ٢٧٤ - «الثقافة الجديدة» . عدن .
- ٢٧٥ - «الثورى» (صحيفة يومية) . عدن .
- ٢٧٦ - «الثورى» (صحيفة اسبوعية) . عدن .
- ٢٧٧ - «صوت العمال» . عدن .
- ٢٧٨ - «صوت الشعب» . المنطقة الشرقية - العوالق .
- ٢٧٩ - «التحرير» . عدن .
- ٢٨٠ - «التلال الملتهبة» . كريتر .
- ٢٨١ - «العمال» . عدن .
- ٢٨٢ - «حرس الفتوة» .
- ٢٨٣ - «١٤ أكتوبر» . عدن .
- ٢٨٤ - «الشرارة» . المكلا .

منشورات دورية اخرى

- ٢٨٥ - «الايام» . عدن .
- ٢٨٦ - «الامل» . عدن .
- ٢٨٧ - «الانوار» . عدن .
- ٢٨٨ - «الاخبار» . القاهرة .
- ٢٨٩ - «آخر ساعة» . القاهرة .
- ٢٩٠ - «الاهرام» . القاهرة .
- ٢٩١ - «البعث» . عدن .
- ٢٩١ أ - «الجديد» . بيروت .
- ٢٩٢ - «الجنبية» . عدن .
- ٢٩٣ - «الجنوب العربى» . عدن .
- ٢٩٤ - «الزمان» . عدن .
- ٢٩٥ - «الاشتراكى» . عدن .

- ٢٩٦ - «البقطة» . عدن .
- ٢٩٧ - «القلم العدني» . عدن .
- ٢٩٨ - «الكاتب» . بيروت .
- ٢٩٩ - «الكفاح» . عدن .
- ٣٠٠ - «المصير» . عدن .
- ٣٠١ - «النهضة» . عدن .
- ٣٠٢ - «رابطة الجنوب العربي» . عدن .
- ٣٠٣ - «الرياض» . المكلا .
- ٣٠٤ - «الرأى العام» . عدن .
- ٣٠٥ - «روز اليوسف» . القاهرة .
- ٣٠٦ - «الرواد» . عدن .
- ٣٠٧ - «الثورة» . عدن .
- ٣٠٨ - «الطلیعة» . القاهرة .
- ٣٠٨ - «العروبة» . عدن .
- ٣٠٩ - «الفاروق» . عدن .
- ٣١٠ - «فتاة الجزيرة» . عدن .
- ٣١١ - «الحق» . عدن .
- ٣١٢ - «الحرية» . بيروت .

باللغات الاوروبیة

- ٣١٤ - «Annual Report of the ministry of Labour and Welfare». Aden State
- ٣١٥ - «Asie et Afrique». P.
- ٣١٦ - «Daily Express». L.
- ٣١٧ - «Daily Mail». L.
- ٣١٧ - «The Daily Telegraph and Morning Post». L.
- ٣١٨ - «The Gardian». L.
- ٣١٩ - «International Herald Tribune». N. Y.
- ٣٢٠ - «The Midlleast Mirror». Beirut.
- ٣٢١ - «Le Monde». P.
- ٣٢٢ - «Monthly Bulletin of Statistics». N. Y.
- ٣٢٣ - «Morning Star». L.
- ٣٢٤ - «New York Times».
- ٣٢٥ - «The Observer». Aden.
- ٣٢٦ - «The Observer». L.
- ٣٢٧ - «Sunday Times». L.
- ٣٢٨ - «The Times». L.

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم
وابديتم لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب ،
وترجمته ، وشكل عرضه ، وطباعته واعربتم
لها عن رغباتكم .
العنوان : زوبوفسكى بولفار ١٧ ،
موسكو - الاتحاد السوفييتى

محتويات

٣	توطئة
٨	القسم الاول . اليمن الجنوبية تحت وطاة الاستعمار البريطاني ، نشأة الحركة الوطنية اليمنية الجنوبية (١٨٢٩-١٩٦٣) . . .
٨	الفصل الاول . اليمن الجنوبية في العهد الاستعماري
٢٦	الفصل الثاني . المرحلة الاولى للحركة الوطنية في اليمن الجنوبية (حتى عام ١٩٥٠)
٤٣	الفصل الثالث . المرحلة الثانية للحركة الوطنية (١٩٥٠-١٩٥٦) . . .
٥٠	الفصل الرابع . المرحلة الثالثة للحركة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٣) . . .
٦٢	الفصل الخامس . نضال التنظيمات السريّة للماركسيين والقوميين اليمنيين في المرحلة الثالثة للحركة الوطنية
٧٩	١. القسم الثاني . الجبهة القومية على رأس الكفاح المسلح في سبيل استقلال اليمن الجنوبية (١٩٦٣-١٩٦٧)
٧٩	٢. الفصل الاول . نشأة الجبهة القومية وبدء ثورة التحرر الوطني المسلحة (١٩٦٣)
٩٢	الفصل الثاني . فترة الكفاح الاولى لشعب جنوب اليمن تحت قيادة الجبهة القومية في سبيل التحرر الوطني (١٩٦٣-١٩٦٤) . . .
١٠٩	الفصل الثالث . التطور العسكري والتنظيمي والفكري-السياسي للجبهة القومية في الفترة الثانية من حرب التحرر الوطني (١٩٦٥) . . .
١٣٦	الفصل الرابع . المرحلة الثالثة للكفاح في سبيل التحرر : من «الدمج القسري» الى استئناف الوجود المستقل للجبهة القومية (١٩٦٦)
١٧٣	الفصل الخامس . تحول الجبهة القومية الى القوة الرئيسية لحركة التحرر الوطني والمرحلة الرابعة لكفاح : المعركة الفاصلة في سبيل الاستقلال (١٩٦٧)
٢١٣	القسم الثالث . الاحراز الاستقلال ، والنضال في سبيل «استكمال التحرر الوطني الديمقراطي» (١٩٦٧-١٩٦٩) . . .
	الفصل الاول . قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وتمحور القوى

٢١٣	داخل الجبهة القومية (١٩٦٨-١٩٦٧)
		الفصل الثانى . المؤتمر الرابع للجبهة القومية وتعمق الانشقاق فى
٢٢٩	التنظيم (عام ١٩٦٨)
		الفصل الثالث . نضال الجناح اليسارى للجبهة القومية فى سبيل
٢٥٠	«استكمال التحرر الوطنى الديمقراطى» (١٩٦٨-١٩٦٩)
٢٦٤	خاتمة
٢٧٢	ملاحظات
٢٨٢	المراجع